عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

مشروع الديموقراطية

التاريخ، الأزمة، الحركة

تأليف: ديفيد غريبر
ترجمة: أسامة الغزولي





عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

مشروع الديموقراطية

التاريخ، الأزمة، الحركة

تأليف: ديفيد غريبر

ترجمة: أسامة الغزولي



نوفمبر 2014

418

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

أسسها
أحمد مشاري العدواني
د. فؤاد زكريا

المشرف العام
م. علي حسين اليوحة

مستشار التحرير
د. محمد غانم الرميحي
rumaihim@outlook.com

هيئة التحرير
أ. جاسم خالد السعدون
أ. خليل علي حيدر
د. علي زيد الزعبي
أ. د. فريدة محمد العوضي
أ. د. ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير
شروق عبدالمحسن مظفر
[illegible]

سكرتيرة التحرير
عالية مجيد الصراف

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22929492 (965)
فاكس: 22929412 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 435 - 1

رقم الإيداع (2014/668)

العنوان الأصلي للكتاب

The Democracy Project

A History, A Crisis, A Movement

By

David Graeber

Spiegel & Grau, New York 2013

First Published in English by Spiegel & Grau, a division of Random House. This edition has been translated and published under license from the author, David Graeber. All rights reserved.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

المحرم 1436 هـ - نوفمبر 2014

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

مقدمة المترجم

مشروع الديموقراطية: من نيويورك إلى عواصم الربيع العربي

«إن قـراءة كتاب غريـبر ضرورية لفهم علاقة حـركات الربيع العربي بالحركـة الفوضويـة العالميـة، المناهضة للدولة الوطنية، ولإدراك الفوارق في الطروحات النظرية وفي النتائـج التي تترتـب عليها عندما تتحـول إلى مواجهات في الشـارع بين حـركات سياسـية في نيويورك ومدريـد وأثينا وغيرها من البلدان التي لا تملـك مجتمعاتهـا ودولها قدرا مماثلا من التماسك والمرونة»

المترجم

توحـي القـراءة السريعة لكل مـا كتب عن حركة «احتلوا وول ستريت» وعن الاحتلالات التي اسـتلهمتها واقتـدت بها، بأنها ربمـا كانت مدخلا إلى فصل جديد مـن التاريخ الثوري الذي قد يرى البعض أنه بدأ بالثورة الفرنسية في 1789، وقد يرى البعض الآخر أنه بدأ بما يسـميه المؤرخون «الثورة المجيـدة» في 1688 في إنجلـترا. كتـاب «مشروع الديموقراطيـة» هو في الحقيقة كتـاب عن حركة «احتلـوا وول سـتريت». فهل هو بالتـالي، كتاب «ثـوري» يمهد لما يشـير إليه البعـض في الولايات المتحدة ذاتها بأنه «الثورة الأمريكية المقبلة»؟

قبـل أن ينـشر غريـبر كتابـه هـذا، جاء على موقـع «سـوق الناشريـن» Publisher's Marketplace أنـه عاكف على إعـداد كتاب

لرانـــدوم هاوس Random House، يـــروي فيه «حكاية حركـــة الاحتلالات، رابطا ذلك بقراءة تاريخ حركة الفعل المباشر والديموقراطية التشـــاركية والتحول السياسي، ومســـتقبلها». وهذا الذي جاء على موقع «ســـوق الناشرين» يوحي بأن غريبر يبيع نفســـه للبورجوازية التي تمثلها دار النشر راندوم هاوس. دعك مما قاله البلاشفة في العشريـــة الثانية من القرن الفائت من أن المدافعين عن البروليتاريا لا بد أن يكونوا من المثقفين من أبناء البورجوازية الذين تجاوز حسهم التاريخي والأخلاقي والطبقي ودفع بهم إلى مقدمة «الثوريين البروليتاريين». نحن هنا نتساءل عما إذا كان غريبر، بمؤلفه هذا، ربما وضع نفســـه، بالأصل، في موضع مشابه، على نحو ما للموقع الذي احتله فلاديمير إيليتش أوليانوف المشـــهور باســـم «لينين» بكتابـــه «ما العمل؟»، أو رفيقه ليف دافيدوفيتش برونشـــتاين المشـــهور باسم ليف (ليون) تروتسكي، بكتابه «مهامنا السياسية» من ثورة 1917 في روسيا.

قد يجد من ينحازون إلى هذا الرأي ما يستشـــهدون به على صحته بالإشـــارة إلى ما سرده الكتاب، في جانبه الأوتوبيوغرافي القوي المعزّز بالمرويات anecdotes، عن مسيرة سياسية ثورية تكشف بجلاء عن تركيب فريد من ناشط سياسي وأستاذ جامعي ومُنظّر أيديولوجي، أشعلت حماسه حركة العدالة العولمية Global Justice Movement، بما نظمتـــه من احتجاجات تندرج تحت عنـــوان "الفعل المباشر" direct-action، المتصلة بحركة العولمة البديلة، التي بدأت مع انتفاضة الزاباتيســـتا في المكسيك ووصلت ذروتها في الاحتجاجات ضد منظمة التجارة الدولية في سياتل في 1994.

ولا أظن أن ديفيد غريبر سوف يسعده، إن تيسر له أن يقرأ هذه السطور، أن يعلم أن بعض التفصيلات الأوتوبيوغرافية في كتابه هذا، قد توحي لقارئه بأن الرجل ربما كان يرى في نفسه صورة ما بعد حداثية من أشخاص ولى زمانهم، من أمثال لينين وتروتسكي وكيم إيل سونغ. لكن هذا ما قد يخطر للقارئ وهو يطالع ما كتبه غريبر عن وعيه وهو يتفتح لاستيعاب فهم جديد لحركة الاحتلالات، إذ هو واقف على درج القاعة الفدرالية، في ربيع العام 2012، يرتجل خطابا يستمع إليه الناشطون (والمندسون ورجال الشرطة)، وفجـــأة، عند نقطـــة ما من الخطاب المرتجل، أشرقت في ذهنـــه فكرة مؤداها أن حركة الاحتـــلالات هي جزء من مســـيرة طويلة لنضال ديموقراطي وثورة شـــعبية في الولايات المتحدة. ألا يبدو غريبر هنا قريب الشـــبه، على نحو ما، وعلى نطاق يتراوح بين حديقة

عامة واضحة الحدود وعالم الفوضوية المعاصرة، الممتد باتســاع العالم، بنوع من البشر كان يشار إلى الواحد منهم باسم «الزعيم الملهم»؟

يصبــح هذا الظــن أكثر إلحاحا عندما يــسرد علينا غريبر كيف لاحقته التســاؤلات حول طبيعة الحركة ومساراتها المحتملة وحول بعض المشكلات التي تواجهها. هنا تظهر ســمات القائد - المعلم، وأهمية القيادة التي يتنكر لها فوضوي مثله، يتطلع إلى تنظيم المجتمع على أساس أفقي. وتتأكد ثقة القائد - المعلم بنفسه عندما يشرح بعض المسائل عن طريق الأسئلة والأجوبة، تحت عنوان «قائمة موجزة بأسئلة وأجوبة حول التوافق». ليــس هذا هو الجزء الوحيد من الكتــاب الذي يغلب عليه الطابع التعليمي didactic. صحيــح أن هــذا كتــاب ذو طابع خــاص، يعزف ثلاث نغــمات متوافقــة: نغمة ذاتية أوتوبيوغرافية تلونها المرويات، ونغمة فلســفية تحليليــة تخفف من جفافها المرويات، ونغمة أكاديمية أنثروبولوجية تؤدي فيها المرويات دور التوضيح الذي يختار له الأســتاذ في كلية غولدســميث اللندنية أمثلــة من بلاد ما بين النهرين إلى بــلاد وادي الهندوس، في الأزمنة الســحيقة، وأمثلة من أزمنة أقرب إلينا عندما كان البريطانيون والفرنســيون والهولنديــون وغيرهــم من البيــض يتعلمون، كما يقــول لنا غريبر، من ســكان أمريكا الأصليين معنى الحرية الفردية وحقوق الإنسان (خاصة الطفل والمرأة) ومزايا الفدرالية. لكن القارئ يجد في كل هذه النغمات مسحة باطنة undertone من اللهجة التعليمية. وعلى رغم براعة الكاتب في عزف النغمات الثلاث، فإن لغة المعلم ومفرداتها وإيقاعاتها هي الأقرب إلى روحه. فهل يرى نفســه، كما رأى لينين في روسيا أو ماو في الصين أو تشي غيفارا في عموم أمريكا اللاتينية أنفسهم من قبل، كقادة – معلمين للجماهير؟

في عرضه لفكرة التوافق consensus كما تفهمها حركة الاحتلالات وتوظفها، يلقي غريبر ضوءا كاشــفا على الهوة الســحيقة التي تفصله عن قادة اليسار القديم والراهن. وهنا تمارس المرويات دورا أكثر حســما من التحليل الفلسفي. لا يشير غريبر إلى تناقض فكرة التوافق عند الفوضويين مع مبدأ المركزية الديموقراطية التي يتحمل وزرها – على الأقل من المنظور التروتسكي- لينين وخليفته يوسف ستالين، فيما لا يكف التروتسكيون عن محاولة تبرئة تروتسكي منها. إن كانت الفوضوية، بالأساس، رفضا لتنظيم الجماعات الإنســانية على أســاس رأسي، تتنزل فيه الأوامر والتوجيهات، من أعلى لأسفل، وإذا كان كتاب "مشروع الديموقراطية" معنيا بتوضيح منطلقات الفوضوية، فقد كان المتوقع أن

يكون تناقضها مع المركزية الديموقراطية التي فرضت التنظيم الرأسي المتصلب والمصمت على مئات الملايين من البشر في أكثر من ستة عشر جمهورية ضمها الاتحاد السوفييتي، لأكثر من سبعين عاما، والتي اعتبرها الماركسيون اللينينيون، في العالم أجمع موروثا مقدسا، محورا رئيسيا من محاور الكتاب الذي اكتفى، بدلا من ذلك، بمقارنة بين أسلوب الماركسيين اللينينيين، في التجمعات اليسارية الأمريكية في ستينيات القرن الماضي عندما كان يقفز الواحد منهم ليقف فوق كرسي ويخطب في الحشود ملوحا بقبضته، وبين الأسلوب الذي تدعو إليه الحركة الفوضوية، التي تعلمت من الصاحبيين Quakers ومن الحركة النسوية أهمية التواصل على أساس من الود والاحترام المتبادلين، بين فرد وآخر يخالفه الرأي، وبين أغلبية كاسحة وأقلية يجب كسبها بالحوار الودي المقنع وليس بالقمع. ولا بد أن نتذكر أن أكبر قدر من العنف الراديكالي (من اليسار المادي ومن اليمين الديني الأصولي، على السواء) يوجه، غالبا، إلى الإخوة في العقيدة ذاتها، ممن لهم رأي مخالف في مسألة ما.

ونظرا إلى الأهمية البالغة لفكرة التوافق، وللأهمية البالغة أيضا للتناقض بينها وبين مبدأ المركزية اللينينية، فمن الممكن القول بأن مبدأ التوافق، كبديل لا بد أن تستغني به المجتمعات المعاصرة عن الاحتكام إلى أغلبية الأصوات، هو مدخل مهم لإدراك حقيقة أن الفوضوية منبتة الصلة بالتجربة السوفييتية (وبأي أرثوذكسية أخرى)، وبمبدأ العنف الثوري. حتى عندما يدعو غريبر إلى استعادة الشيوعية، فهو يتحدث عن شيوعية لا تتصل بملكية وسائل الإنتاج بقدر ما تتصل بعدالة التوزيع وموقف متوازن من الدولة إزاء الجميع، صغارا وكبارا.

ولأن كل ثوري يحمل في خياله، فيما يبدو، صورة لعصر ذهبي يحلم بالعودة إليه، فالعصر الذهبي الذي يحلم به غريبر ليس المجتمع المشاعي القديم الذي حدثنا عنه كارل ماركس وفريدريك إنغلز، وليس هو المدن المساواتية في منطقة ما بين النهرين أو في وادي الهندوس التي يتحدث عنها غريبر الأنثروبولوجي، في كتابه هذا. الماضي الذهبي الذي يحلم غريبر بالعودة إليه هو، على الأرجح، تلك الفترة الممتدة من بداية ولاية الرئيس آيزنهاور الأولى في 1953حتى سقوط ريتشارد نيكسون في 1974، زمن طفولة هذا الكاتب الذي ولد في 1961، والذي تبدو قوة مشاعره العائلية في إهدائه الكتاب إلى أبيه، وتبدو قوة اهتمامه بالمشاعر في حقيقة

أن كلمة «شـعر» بتصريفاتها المتباينة (شـعرت، شعرنا، الشـعور،... إلخ) هي من أكثر الكلمات اسـتخداما في النص الأصلي لهذا الكتاب. وفي الفترة المشـار إليها، التي عاشها الكاتب في كنف والدين منخرطين في النضالات الأممية للطبقة العاملة، كانت الدولة الأمريكية تتبنى، معظم الوقت، تنويعات على سياسة الصفقة الجديدة التي ابتكرها فرانكلين روزفلت، والتي كانت النسـخة الأمريكية من أيديولوجية الطبقة العاملة، التي كانت أقرب شيء إلى الاشتراكية العربية في مصر حتى 1974-1975.

لكـن المؤلف لا يغرق قارئه في حديث عن فائـض القيمة أو في اغتراب العامل المنتج في عالم رأسمالي مستغل، بل يتحدث عن مشكلات محددة: عن نسبة جاوزت الخمسـين في المائـة من طالبـات الجامعة اضطـررن إلى تقديم خدمات جنسـية لتحصيل مبالغ تمكنهن من مواصلة التعليم، وعن طلاب يتزايد عدد المنضمين منهم إلى الجامعـات فيـما يبقى عدد الخريجـين ثابتا، لأن عدد من يعجـزون عن إتمام التعليم يتزايد. وليست هذه المشكلات وغيرها، برأي المؤلف، سوى محصلات لتحول الولايات المتحدة من رأسـمالية منتجة إلى رأسمالية مالية تستغل موقعها المتميز في النظام التمويلي العالمي المفروض بقوة عسكرية لا نظير لها في العالمين، لتدير شؤون العالم لمصلحة واحد بالمائة من سكانها، يتبعهم حلفاؤهم وراء البحار، وعلى حساب 99 في المائة هم سكان الولايات المتحدة ومليارات من المهمشين والمحرومين في العالم. ونحب أن نسـجل هنا أن أوضح تعبير عن إدراك الصلة بين السياسـات الاجتماعية التـي ترعاها أمريكا في الداخل وتلك التي ترعاهـا في الخارج هو تلك العبارة التي جاءت في نهاية كتاب إيمانويل وولرستاين «الوطنية والديموقراطية والحس السليم» والتـي تقول «ما نفعله بالعالم نفعله بأنفسـنا». وليس هذا خروجا على موضوعنا، وهو التقديم لكتاب «مـشروع الديموقراطية» بعرض نقدي، لأن غريبر تأثر في هذا الكتاب بأفكار وولرستاين، كما أشار هو بنفسه، وبكل وضوح.

وإذا كان السـخط، في تجربة غريبر السياسية - الأكاديمية وفي كتابه هذا، مركزا على وول سـتريت باعتبـاره قلعة السياسـات التمويلية العالمية، فـإن الدعوة إلى مناهضة وول سـتريت لا تكون بأي نوع من العنف المهـدد للأرواح أو بأي اعتداء عـلى الملكيات، يتجاوز تحطيم واجهات قلة من المحال التجارية، أو رشـها بالألوان (وهـذا بحد ذاته عدوان مؤثم)، بل تكون بأعـمال يمكن القول إنها رمزية وهدفها

النهائي ليس تغيير علاقات الإنتاج أو تفعيل آليات الصراع الطبقي بقدر ما هو تغيير المفاهيم العامة، على النحو الذي يدعو إليه وولرستاين.

وهنـا نجد جوهر الخلاف بين غريبر والماركسـية اللينينية: التركيـز على دور الثقافة كقـوة فاعلة وليـس كبنية فوقية. وقد يبـدو هذا عودة إلى مبدأ قديـم لطالما آمنت به الحضارات الإنسـانية على مـر الدهور، ويمكن تلخيصـه في العبارة الشـهيرة، الواردة في المزمور التاسع عشر بعد المائة: روحي تتعلق بالتراب، امنحني الحياة بقوة كلمتك. وهذه العـودة وثيقـة الصلة بجوهر الثقافة الأنجلو - أمريكيـة في القرن العشرين، وبخاصة في المواجهـة مع الماديـة التاريخية. وفي هذا الإطـار يمكننا فهم ما يقولـه غريبر عن أغلبية متزايـدة من المؤمنين بالاشـتراكية بين الأمريكيين وبما أشرنا إليه من دعوته إلى اسـتعادة الشـيوعية من قبضة الماركسـية اللينينية، أو من قبضة الكومنترن، أو الأممية الثالثة التي تأسسـت على مؤتمر عقد في موسـكو في 1919 عندما تحول الثوريون السـوفييت، تحت ضغطي الحرب الأهلية والحصار الدولي، من ثوريين إلى بيروقراطيين مسلحين ساعدوا على الدفع بالعالم باتجاه العسكرة التي مازالت البشرية تتأذى منها، إلى يومنا هذا، والتي يعد كتاب «مشروع الديموقراطية» جهدا نظريا يساهم في النضال ضدها. لكن قراءة «مشروع الديموقراطيـة» يجـب أن تأتي في ضوء قراءة كتاب «الدَّيْن: الخمسـة آلاف سـنة الأولى» والـذي يعد أهم أعمال غريـبر، وكتاب «ما الذي يتعين علينا عملـه، إذن؟» الذي وضعه أستاذ العلوم السياسية غار آلبيروفيتس. وهنا، كما في كتاب «مشروع الديموقراطية» ستجد أثرا فوضويا مسـيحيا عظيما هو ليف (ليون) تولسـتوي أوضح من تأثير مؤلف أقل قيمة وسياسي ورجل دولة أشد خطرا مثل لينين أو تروتسكي اللذين قدما كتابين بالعنوان ذاته؟

فلـماذا يأتي «مـشروع الديموقراطية» لديفيـد غريبر على قائمـة الكتب، التي يتعـين على القارئ العربي مطالعتها، قبـل كتاب آلبروفيتس؟ لأن قراءة كتاب غريبر ضرورية لفهم علاقـة حركات الربيع العربي بالحركـة الفوضوية العالمية، المناهضة للدولـة الوطنيـة، ولإدراك الفوارق في الطروحات النظريـة وفي النتائج التي تترتب عليها عندما تتحول إلى مواجهات في الشارع بين حركات سياسية في نيويورك ومدريد وأثينا وغيرها في بلدان لا تملك مجتمعاتها ودولها قدرا مماثلا من التماسك والمرونة.

مقدمة

«لا تتنازل السلطة أبدا، طواعية، عن أي شيء. وبقدر ما لدينا من حريات، فإن هذا ليس راجعا إلى أن البعض من عظماء الآباء المؤسسين منحونا إياها. هذا يرجع إلى أن أناسا مثلنا أصروا على ممارسة تلك الحريات قبل أن يظهر أحد، كائنا من كان، استعدادا لأن يقر لهم بها»

المؤلف

في السادس والعشرين من أبريل 2012 تجمع قرابة ثلاثين ناشطا من حركة «احتلوا وول ستريت»(*) Occupy Wall Street على درج القاعة الفدرالية في نيويورك على الجانب المقابل من الشارع الذي تقع فيه سوق الأوراق المالية.

وعلى مدى أكثر من شهر كنا نحاول أن نعود إلى اكتساب موطئ قدم لنا في الطرف الجنوبي من مانهاتن كبديل عن المخيم الذي طُردنا منه، قبل ستة أشهر، في الحديقة العامة زكوتي بارك Zuccotti Park(**). وحتى إن لم يتيسر لنا أن نؤسس مخيما جديدا، فقد كنا

(*) حركة احتجاجية فوضوية بدأت في السابع عشر من سبتمبر 2011 في منطقة المال في نيويورك المعروفة باسم وول ستريت. [المترجم].

(**) الحديقة التي بدأت منها حركة «احتلوا وول ستريت»، وهي فضاء مملوك لمكتب أملاك بروكفيلد ويحمل اسم رئيس مجلس إدارة المكتب الذي جعله فضاء عاما. وقد أضيرت الحديقة ←

نأمل أن نجد، على الأقل، موضعا ما يمكننا أن نعقد فيه اجتماعات منتظمة، وننشئ مكتبتنـا ومطابخنا. وكان أعظم ما تميـزت به زكوتي بارك هو أنها كانت مكانا يمكن فيـه دائما لأي شـخص لديه اهتمام بما نفعل أن يأتي للقائنـا، ليحاط علما بأحداث مرتقبة أو لمجرد الكلام في السياسة؛ وقد تسبب الافتقار إلى مكان كهذا في مشكلات لا تنتهي. لكن سـلطات المدينـة كانت قد قررت ألا يكون لنا، أبـدا، زكوتي أخرى. وكلـما كنـا نجد موضعا يحق لنا فيه قانونا أن نقيم محلا لنا، عمدوا، ببسـاطة، إلى تغيير القوانين وطردونا. وعندما حاولنا أن نسـتقر في ساحة يونيون سكوير Union Square غيرت سلطات المدينة الإجراءات التنظيمية للحدائق العامة. وعندما بدأت ثلة من المنتمين إلى حركتنا النوم على رصيف شـارع وول ستريت ذاته، اعتمادا على قرار قضائي ينص صراحة على حق المواطنين في النوم في الشـارع في نيويورك كشكل من أشـكال الاحتجاج السياسي، اعتبرت السـلطات ذلك الجزء من جنوب مانهاتن «منطقة أمنية خاصة» لا ينطبق عليها القانون.

وفي النهاية قر قرارنا عـلى درج القاعة الفدرالية(*) Federal Hall، وهو درج رخامي عريض يرقى باتجاه تمثال جورج واشـنطن، الـذي يخفر الباب المفضي إلى المبنـى الذي وُقّعت فيه وثيقـة الحقـوق(**) Bill of Rights قبل 223 عاما. لم يكن الدرج تحت سـلطة المدينة؛ كان أرضـا فدرالية تحت إدارة مصلحة الحدائق الوطنيـة، وكان ممثلـون لشرطة الحدائق العامة للولايـات المتحدة أخبرونا - ربما لعلمهم بأن ذلك الفضاء بكامله كان بمنزلة رمز للحريات المدنية - بأنه لا اعتراض لديهـم على احتلالنا الدرج، مادام أحد لا ينام هنـاك، بالفعل. وكان الدرج عريضا بما يكفي لاسـتيعاب مائتي شخص بسهولة، وفي البداية حضر قرابة هذا العدد من أعضـاء حركتنا. لكن لم يمض وقت طويل حتى كانت سـلطات المدينة قد تدخلت وأقنعت المسؤولين عن الحدائق العامة بأن تتولى هي الأمر، فعليا: فأقاموا حواجز

← بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وأصبحت محل احتفال سنوي بذكرى تلك الهجمات قبل تحولها إلى منطلق لحركة «احتلوا وول ستريت». [المترجم].

(*) القاعـة الفدرالية أو الاتحادية، شُـيّدت في 1700 لتكون قاعة المدينـة في نيويورك وأصبحت فيما بعد أول مقر للبرلمان للولايات المتحدة، كما ينص الدستور، وجرى فيها تدشين رئاسة جورج واشنطن. [المترجم].

(**) وثيقـة الحقوق الأمريكيـة التي أعلنت في القاعة الفدرالية وثيقة جامعة للتعديلات العشرة على الدسـتور، وقد صدرت لتهدئة مخاوف المتحفظين على تأثيرات الفدرالية على حقوق الولايات وعلى الحقوق العامة. [المترجم].

فولاذية لتحيط بالمكان، وحواجز غيرها لتقسيم الدرج ذاته إلى نطاقين. وسرعان ما أصبحنا نشير إلى القسمين باعتبارهما من «أقفاص الحرية». واتخذ فريق من القوات الخاصة SWAT موقعه عند المدخل، وراح أحد قواد الشرطة، بقميصه الأبيض، يرصد بعناية كل من يحاول الدخول، مبلغا من يفعلون ذلك بأنه، لأسباب تتعلق بالسلامة، لن يسمح لأكثر من عشرين شخصا بالحضور في أي قسم من القسمين في أي وقت من الأوقات. وعلى رغم ذلك، صمدت حفنة من ذوي العزم. حافظوا على حضور استمر أربعا وعشرين ساعة، عبر مناوبات، منظمين حلقات تعليمية في أثناء النهار، ومنخرطين في مناظرات عفوية مع المتعاملين في وول ستريت الذين كانوا يتمشون خلال فترات الراحة، وقائمين بخفارة ليلية على الدرج الرخامي. وسرعان ما حُظرت اللافتات الكبيرة. ثم امتد الحظر إلى أي شيء مصنوع من الورق المقوى. ثم بدأت الاعتقالات العشوائية. أراد قائد الشرطة أن يوضح لنا أنه، وإن لم يكن بوسعه اعتقالنا جميعا، فبوسعه، يقينا، اعتقال أي واحد منا، وربما لأي سبب وفي أي وقت. وفي ذلك اليوم وحده شاهدت ناشطا قيدوه بالأغلال وساقوه بعيدا بتهمة «مخالفة صاخبة» عندما ردد شعارات، وآخر، وهو محارب قديم شارك في حرب العراق، حُررت ضده تهم تتصل بمخالفة الآداب العامة لأنه استخدم ألفاظا نابية وهو يلقي خطابا. وربما كان السبب أننا أعلنا عن الحدث باعتباره «حفلا خطابيا». وبدا أن الضابط المسؤول يوصل إلينا رسالة أنه: حتى في البقعة التي شهدت مولد التعديل الدستوري الأول لايزال هو مخولا سلطة توقيفنا لمجرد تورطنا بالحديث في السياسة.

نظم الحدث صديق لي يدعى لوبي، اشتهر بمشاركته في المسيرات وهو على ظهر دراجة نارية ذات ثلاث عجلات، حاملا لافتة ملونة كُتب عليها «اليوبيل!»، وقد وصف الحدث بأنه «الإعراب عن شكايات ضد وول ستريت: تجمع سلمي على درج مبنى القاعة الفدرالية التذكاري، محل ميلاد وثيقة الحقوق المغلق حاليا من قبل جيش الواحد في المائة». وفيما يتعلق بي، فلم أكن يوما من مثيري المتاعب. وطوال فترة انخراطي في حركة «احتلوا وول ستريت» لم ألق خطابا، ولو مرة واحدة. وبالتالي فقد كنت آمل أن أكون هناك باعتباري مجرد شاهد، لأقدم المساندة المعنوية والتنظيمية. وطوال الشطر الأكبر من نصف الساعة الأول من

الحـــدث، ومع تحرك واحد تلو الآخــر من أعضاء حركة الاحتــلال باتجاه مقدمة القفص، أمام تجمع عفــوي لكاميرات الفيديو على الرصيف للحديث عن الحرب، والتدهـــور البيئي، والفســـاد الحكومـــي، بقيت على الهامش، محـــاولا الدخول في محادثة مع الشرطة.

قلـــت لشـــاب متجهم الوجه يحـــرس المدخل المفضي إلى القفصـــين، وتتدلى من خـــصره بندقية هجومية كبيرة «إذن أنت تنتمي إلى قوات الســـوات»». «ماذا تعني كلمة «سوات» إذن؟ تعني «القوات المزودة بأسلحة خاصة...»».

«... وبتكتيـــكات» ســـارع هو بالرد قبل أن تتســـنى لي الفرصة للنطق بالاســـم الصحيح للوحدة، وهو فريق الهجوم المزود بأسلحة وتكتيكات خاصة.

«مفهوم. ولهذا فأنا أتســـاءل: ما نوع الأســـلحة الخاصة التي يظن قادتكم أنها قد تكون ضرورية للتعامل مع ثلاثين مواطنا غير مسلحين منخرطين في تجمع سلمي على الدرج الفدرالي؟»».

«هذا مجرد إجراء احتياطي» رد بلهجة غير المرتاح.

كنـــت قد تملصت من دعوتين للحديث، لكن لـــوبي ألح، وبعد فترة تصورت أنه يجمل بي أن أقول شـــيئا، ولو بإيجاز. وهكذا اتخذت مكاني أمام الكاميرات وألقيت نظرة على جورج واشـــنطن الشاخص ببصره إلى السماء فوق سوق نيويورك للأوراق المالية، وبدأت أرتجل.

«يبـــدو لي من الملائم تمامـــا أن نجتمع هنا، اليوم، على درج المبنى الذي شـــهد توقيع وثيقة الحقوق. أمر غريب. يظن معظم الأمريكيين أنهم يعيشون في بلد حر، في أعظم ديموقراطية في العالم. وهم يشعرون بأن حقوقنا وحرياتنا الدستورية، التي قررها آباؤنا المؤسسون في ذلك المبنى، هي التي تحدد هويتنا كأمة، وأنها هي التي تجعلنـــا على ما نحن عليه في الحقيقة - حتى لو أصغيتم إلى السياســـيين فهي التي تعطينا الحق في غزو بلدان أخرى، وهو حق يخضع، بدرجة تزيد أو تنقص، لمشيئتنا نحن. لكنكم تعلمون أن الرجال الذين كتبوا الدســـتور لم يكونوا راغبين، حقيقة، في تضمينه وثيقة للحقوق. لهذا جاءت الحقوق كتعديلات دستورية. لم ترد الحقوق في الوثيقة الأصلية. والسبب الوحيد في أن كل تلك العبارات الطنانة حول حرية التعبير وحريـــة الاجتـــماع انتهى بها المطاف إلى أن توضع في الدســـتور، هـــو أن المناهضين

للفدرالية، أمثال جورج ميسن وباتريك هنري(*)، بلغ بهم الغضب مبلغه عندما رأوا المسـودة النهائية، فبدأوا الحشد ضد إقرارها ما لم يجر تغييرها - تغييرها بهدف أن تتضمن أشياء من بينها الحق في الانخراط في ذلك النوع من الحشد، تحديدا. وأفزع ذلـك الفدراليين لأن أحد أسـباب دعوتهم إلى عقد المؤتمر الدسـتوري كان، بداية، تجنب ما تبينوه من خطر أشد راديكالية وهو ذلك المتصل بالحركات الشعبية التي دعت إلى دمقرطة الشـؤون المالية، بل إلى إلغاء الديون. كان آخر شيء يرغبون فيه هو حدوث تجمعات جماهيرية حاشـدة وانفجار مناظـرات عامة من النوع الذي شـهدوه إبان الثورة. لهذا انتهى الأمر إلى أن جمع جيمس ماديسون قائمة بما ينوف على مائتي اقتراح، واستخدمها لكتابة النص القائم، لما ندعوه الآن وثيقة الحقوق.

لا تتنازل السلطة أبدا، طواعية، عن أي شيء. وبقدر ما لدينا من حريات، فليس هذا راجعا إلى أن البعض من عظماء الآباء المؤسسين منحونا إياها. هذا يرجع إلى أن أناسـا مثلنا أصروا على ممارسة تلك الحريات - بأن فعلوا، بالضبط، ما نفعله هنا - قبل أن يظهر أحد، كائنا من كان، استعدادا لأن يقرّ لهم بها.

ولـن تجد في أي جزء من إعلان الاسـتقلال أو في الدسـتور ما يقول شـيئا عن أمريكا باعتبارها ديموقراطية. وهناك سبب لذلك. فقد كان الرجال من أمثال جورج واشـنطن يعارضـون الديموقراطية، صراحة. وهذا يجعل مـن الغريب، نوعا ما، أن نقـف هنا، تحت هـذا التمثال، اليوم. لكن هذا ينطبق عليهم جميعا: ماديسـون، هاميلتون، آدامز... كتبوا، صراحة، أنهم راغبون في إنشاء نظام بوسعه تجنب أخطار الديموقراطية والسيطرة عليها، حتى على رغم أن الشعب الذي كان، بالفعل، يطلب الديموقراطية هو من فجّر الثورة التي أوصلتهم إلى السلطة، بالمحل الأول. وبالطبع، فمعظمنا هنا لأننا مازلنا لا نحسـب أننا نعيش في ظل نظام ديموقراطي بأي معنى يعتد بـه للمصطلح. ما أقصده هو، انظروا حولكم. فريق «سـوات» ذاك، الموجود هناك يقول لكم كل ما تحتاجون إلى معرفته. لم تعد حكومتنا تزيد كثيرا على كونها نظاما مُمأسسا للرّشى حيث يمكن إيداعك الحبس لمجرد أنك قلت ذلك. وربما لم يعد

(*) جورج ميسـن الرابـع George Mason 17، وطني أمريكي ورجل دولة مناهـض للفدرالية، مثّل ولاية فيرجينيـا في المؤتمر الدسـتوري في 1787، ويشـترك مع جيمس ماديسـون في حمل لقـب أبي وثيقة الحرية، وباتريـك هـنري هو أحد قُواد الثورة الأمريكيـة ومكنته بلاغته كخطيب من اكتسـاب موقع بارز في المؤتمر الدستوري في 1778. [المترجم].

بوسعهم، في المرحلة الراهنة، أن يبقوا علينا في الحبس، في معظم الحالات، لأكثر من يــوم أو اثنين في المرة الواحدة، لكن من المؤكد أنهــم يبذلون غاية جهدهم ليغيروا ذلك. غير أنه لم يكن لهم أن يحبسونا، من الأصل، لو لم يكونوا يعلمون أن ما نقوله صحيح. لا شيء يخيف حكام أمريكا أكثر من أن يلوح طيف الديموقراطية. وإن كان هناك احتمال لذلك، إن كان هناك ورثة يخلفون أولئك الذين كان لديهم اســتعداد للنزول إلى الشوارع للمطالبة بوثيقة للحريات، فهذا موكول إلينا، على الأرجح».

قبــل اللحظــة التي دفع بي لوبي عندها إلى المسرح لم أكــن أفكر في حركة «احتلوا وول ســتريت» باعتبارهــا حركة تضرب بجذورها في أي من الســنن الكبرى في التاريخ الأمريــكي. كنت أكثر ميلا إلى الحديث عنها باعتبارهــا ذات جذور تمتد إلى الفوضوية أو النسْــوية أو حتى حركة العدالــة الكونية(*) Global Justice Movement. ولكن، عندما أعيد النظر الآن، فما قلته يبدو صحيحا. فبالنهاية، هناك تناقض بالغ في الطريقة التــي تعلمنا بها كيف نفكر بالديموقراطية في أمريكا. فمن ناحية، يقال لنا على الدوام إن الديموقراطيــة هــي مجرد انتخاب سياســيين يديرون شــؤون البــلاد. ومن ناحية أخرى، فنحن ندرك أن غالبية الأمريكيين يحبون الديموقراطية، ويكرهون السياســيين، ويتشــككون في فكــرة الحكم بحد ذاتها. فكيف يمكن أن تصــح كل هذه الأمور؟ من الواضح أن الأمريكيين، في اعتناقهم الديموقراطية، لا يفكرون إلا في أمر أوســع وأعمق من مجرد المشــاركة في الانتخابــات (حيث لا يكلف نصف الأمريكيين أنفســهم عناء التصويت، على أي نحو)، فيتعين أن تكون الديموقراطية مزجا، من نوع ما، بين الحرية الفردية وفكرة لم تتحقق بعد حول ضرورة أن يكون الأحرار من الناس قادرين على أن يجلسوا معا كما يجلس الكبار العاقلون ليديروا شؤونهم. وإن كان الأمر كذلك، فلا غرو أن يكون من يحكمون أمريكا حاليا خائفين، إلى هذا الحد، من الحركات الديموقراطية. لو بلغ النزوع الديموقراطي غاية نهائية، فلن يفضي إلا إلى الاستغناء التام عنهم.

ويمكن للمرء الآن أن يعترض قائلا إنه حتى لو كان هذا صحيحا، فســوف ينفر معظــم الأمريكيين، ببســاطة، من المضي في ذلك النــزوع الديموقراطي إلى أي نقطة قريبة من غايته النهائية. معظم الأمريكيين ليسوا فوضويين. ومهما بلغ بهم التعبير عــن نفورهم من الحكومــة، أو في أحيان كثيرة من فكرة الحكــم بحد ذاتها، فقلة

(*) شبكة دولية تضم حركات مناهضة للعولمة كما تدعو إليها الشركات الكبرى. [المترجم].

قليلة للغاية هي التي يمكن، في الواقع، أن تؤيد فكرة تفكيك الحكومة. لكن قد يكون مرد ذلك أنه لا توجد لديهم فكرة عما يمكن أن يحل محلها. وفي الحقيقة معظم الأمريكيين تعلموا، منذ سن باكرة للغاية، أن يكون أفقهم السياسي بالغ المحدودية، وأن يكون فهمهم للممكن البشري بالغ الضيق. وبالنسبة إلى معظمهم، الديموقراطية، في النهاية، نوع من التجريد، هي مثال، وليست شيئا تيسر لهم أبدا أن يمارسوه أو يخبروه؛ وهذا هو السبب في أن كثيرين منهم شعروا، في مبتدأ مشاركتهم في الجمعيات العمومية وغيرها من أشكال اتخاذ القرار أفقيا المستخدمة عندنا في حركة «احتلوا وول ستريت» - كما شعرت أنا أيضا، في مبتدأ انخراطي في شبكة الفعل المباشر(*) direct action في نيويورك في العام 2000 - وكأن كل فهم كان لديهم، لما هو ممكن سياسيا، قد تحول بين ليلة وضحاها.

ليس هذا، إذن، كتابا حول حركة «احتلوا وول ستريت» بل كتاب حول ممكنية الديموقراطية في أمريكا. وأكثر من ذلك، إنه كتاب حول انفتاح الخيال الراديكالي الذي سمحت به حركة «احتلوا وول ستريت».

ولا يحتاج المرء إلا إلى مقارنة الاستثارة الواسعة الانتشار التي قوبلت بها الشهور الافتتاحية القليلة لحركة «احتلوا وول ستريت» بالمزاج العام الذي ساد موسم الانتخابات الرئاسية، بعد ذلك بعام. وقد شهد هذا الخريف مرشحين اثنين - أحدهما في سدة الرئاسة بعد فرضه كحقيقة قائمة على قواعد الحزب الديموقراطي التي شعرت بأنه غالبا ما خذلهم؛ والآخر ألقت به قوة المال المجردة على قواعد الحزب الجمهوري التي أوضحت تفضيلها لأي فرد سواه - ينفقان القسم الأوفر من وقتهما في التزلف إلى المليارديرات، كما يتبين الجمهور عندما يطل على أحوالهم، عرضا، عبر التلفاز، مدركا أن من لم يصادف أنه من شريحة تقدر بـ 25 في المائة من الأمريكيين، يعيش أفرادها في الولايات المتأرجحة(**)، فإن أصواتهم لن يكون لها أدنى تأثير، على

(*) هذه الشبكة التي يشار إليها بالمختصر DAN كانت اتحادا كونفدراليا بين جماعات فوضوية، وجماعات مناهضة للسلطوية قام بغرض تنسيق العمل المباشر المتصل بمناهضة منظمة التجارة العالمية، في 1999. وتفكك بعد أحداث شهدتها سياتل، فشكلت بعض التنظيمات المكونة له شبكة جديدة عرفت باسم الشبكة القارية للعمل المباشر CDAN. [المترجم].

(**) Swing States هي الولايات التي يشار إليها أحيانا باسم ولايات أرض المعركة في أثناء الانتخابات الرئاسية بالولايات المتحدة، ولا يجد فيها المرشح قاعدة جماهيرية تضمن له الفوز بأصوات ممثلي تلك الولايات في المجمع الانتخابي، وهي نقيض الولايات المأمونة safe states التي تنحاز أغلبيتها، على نحو واضح، إلى أحد المرشحيْن. [المترجم].

أي حال. حتى بالنسبة إلى أولئك الذين تكون لأصواتهم أهمية فالمفترض، ببساطة، أن الأمر ينحصر في اختيار أي من الحزبين ليؤدي الدور المهيمن في إبرام صفقة لتقليص رواتبهم التقاعدية، والرعاية الطبية، والتأمين الاجتماعي - مادام لا بد من الإقدام على تضحيات، وأن حقائق القوة هي على نحو لا يجعل أحدا ينظر في مجرد احتمال أن يتحمل القادرون هذه التضحيات.

وفي مقالة ظهرت أخيرا في إسكواير Esquire(*)، يشير تشارلز بيرس إلى أن أداءات نجوم التلفزة في الدورة الانتخابية الراهنة غالبا ما تبدو كأنها لا تزيد كثيرا عن كونها احتفاء ساديا- مازوخيا بالعجز الجماهيري، وهو ما يجعلها قريبة الصلة بعروض تلفزيون الواقع حيث نحب أن نشاهد الرؤساء المغرمين بالتسلط وهم يزجرون مرؤوسيهم:

> لقد سمحنا لأنفسنا بأن نغوص في مستنقع اعتياد الأوليغاركية(**)، كأنه لا إمكانية لأي سياسات أخرى، حتى بالنسبة إلى نظام جمهوري يفترض أنه يقوم على حكم الشعب بالشعب، وأحد أوضح ملامح هذا الاعتياد هو الاستسلام. نوطن أنفسنا على اعتياد أن تتنزل علينا سياساتنا كأمر نتلقاه أكثر مما هي أمر نسيطر عليه، فنجوم التلفزة هم من يخبروننا بأن نجوم السياسة سوف يبرمون صفقتهم الكبرى وأننا «نحن» من سيصفق لهم لأنهم التزموا «الخيارات الصعبة» نيابة عنا. هكذا تروض النفوس على اعتياد الأوليغاركية في كيان ديموقراطي. أولا، بتخليص الناس من وهم مقتضاه أن الحكومة هي التعبير النهائي عن تلك الدولة الديموقراطية، ثم باستئصال أو بإضعاف أي مركز قوة يمكن أن يوجد في شكل مستقل عن تأثيرك الخانق - وليكن، التنظيمات النقابية، مثلا - ثم توضح، على نحو قاطع، من الذي يملك السلطة. أنا الرئيس. تعودوا هذا الأمر[1].

هذا هو ما يبقى متاحا للمرء من السياسات، عندما تتلاشى إمكانية الديموقراطية. لكن هذه الظاهرة هي أيضا ظاهرة لحظية. ويجدر بنا أن نتذكر أن المحادثات ذاتها دارت في صيف 2011 عندما كان كل ما يسع الطبقة السياسية، بكاملها، أن تتحدث عنه لم يعْدُ كونه أزمة ملفقة على نحو مفتعل فيما يخص

(*) أشهر المجلات الرجالية الأمريكية، تأسست في العام 1932. [المترجم].

(**) النظام القائم على تحكم الأقلية المنغلقة على ذاتها. [المترجم].

«ســقف الديْن» و«الصفقة الكبرى» (لتقليص الرعاية الطبية والتأمين الاجتماعي، مجددا) التي كان لها أن تلي ذلك، حتما. ثم في سبتمبر من ذلك العام ظهرت حركة «احتلوا وول ســتريت»، وظهر معها المئات من المنتديات السياسية التي أتيح فيها للأمريكيين العاديــين أن يتحدثوا عن همومهم ومشــكلاتهم الحقيقية - وعقدت المفاجأة ألســنة كبار السياســيين التقليديين. لم يكن مرجع ذلــك أن أعضاء حركة «احتلوا وول ســتريت» حملوا إلى السياســيين مطالب ومقترحات معينة، فما جرى هو أنهم خلقوا أزمة شرعية داخل النظام بكامله، بإعطاء لمحة عما يمكن أن تكون عليه الديموقراطية الحقيقية.

وبالطبع، هؤلاء السياســيون الكبار أنفسهم هم من أعلن وفاة حركة «احتلوا» منذ وقعت عمليات الإخلاء في نوفمبر 2011. وما لا يفهمونه هو أنه ما إن تتوســع الآفاق السياســية لدى الناس فإن التحول يصبح حقيقة باقية. ويملك مئات الألوف مــن الأمريكيين (وليس فقط مــن الأمريكيين، بالطبع، بل من اليونانيين والإســبان والتونســيين) الآن خــبرة مباشرة بالتنظيم الــذاتي، وبالعمل الجماعــي، وبالتضامن الإنساني. هذا يجعل عودة المرء إلى حياته السابقة، لينظر إلى الأمور بالطريقة ذاتها، أمرا يكاد يكون مســتحيلا. وفيما تنزلــق النخب المالية والسياســية الدولية انزلاقا أعمــى باتجاه الأزمة المقبلــة التي لن تقل درجة خطورتها عما شــهدناه في 2008، مازلنا مســتمرين في تنفيذ عمليــات احتلال لأبنية ومزارع ومنازل اســتولت عليها البنــوك الدائنــة وأماكن عمل - مؤقتــة أو دائمة - وفي تنظيــم إضرابات عن دفع الإيجارات وندوات واجتماعات للمدينين، وبذلك نحن نضع أسس ثقافة ديموقراطية بحق، ونكرس المهارات والعادات والخبرات التي من شأنها أن تُخرج إلى الوجود فهما جديدا تماما للسياسة. وصحب ذلك إنعاش الخيال الثوري الذي أعلن أصحاب الفكر التقليدي موته منذ زمن طويل.

ويــدرك كل المعنيين بهذا الأمر أن تخليق ثقافة ديموقراطية ســيتعين أن يكون عمليــة طويلة الأمد. نحــن نتحدث، في النهايــة، عن تحول خلقــي عميق. لكننا مدركون أيضا حقيقة أن أمورا كهذه وقعت من قبل. فقد عرفت الولايات المتحدة حركات اجتماعية أحدثت تحولا أخلاقيا عميقا - وهذا يستدعي للذاكرة فورا حركة دعاة إلغاء الرق والحركة النســوية - لكن إنجاز أمر كهذا استغرق وقتا لا يستهان

به. وكما هو الأمر بالنسبة إلى حركة «احتلوا وول ستريت»، فهذه الحركات كان قسم كبير مما قامت به من نشاط يقع خارج النظام السياسي الرسمي، فوظفت العصيان المدني والفعل المباشر، ولم تكن تتخيل أبدا أن بوسعها تحقيق أهدافها خلال سنة واحدة. ومن الواضح أنه كان هناك كثير غير هؤلاء، ممن حاولوا، من دون جدوى، إحداث تحولات خلقية ذات عمق مكافئ. لكن تبقى هناك أسباب وجيهة للغاية للاعتقاد بأن تحولات جوهرية تطرأ على طبيعة المجتمع الأمريكي - وهي ذاتها التي جعلت من الممكن، بداية، أن تنطلق حركة «احتلوا وول ستريت» بهذه السرعة - على نحو يؤمن فرصة حقيقية لأن ينجح التجديد الطويل الأمد للمشروع الديموقراطي الأمريكي.

والمحاجّة الاجتماعية التي سأطرحها بسيطة إلى حد كبير. فما يسمى الكساد الكبير لم يفعل سوى أنه سرّع من وتيرة تحول عميق في النظام الطبقي الأمريكي كان قد بدأ بالفعل قبل عقود. ولننظر في الإحصائيتين التاليتين: وقت وضع هذا الكتاب يجد واحد من كل سبعة أمريكيين نفسه مطاردا من قبل وكالة لتحصيل الديون؛ وفي الوقت ذاته أظهر استطلاع للرأي أجري أخيرا، أنه، وللمرة الأولى، تصف أقلية بين الأمريكيين (45 في المائة) نفسها بأنها «طبقة وسطى». ومن الصعب تخيل انعدام الصلة بين هاتين الحقيقتين. وقد دار أخيرا قدر كبير من النقاشات حول تآكل الطبقة الوسطى الأمريكية، لكن معظم هذه النقاشات فاتتها حقيقة أن «الطبقة الوسطى» في الولايات المتحدة لم تكن قط مقولة اقتصادية في المقام الأول. لقد ارتبطت على الدوام، تمام الارتباط، بذلك الشعور بالاستقرار والأمن الذي ينبع من القدرة على افتراض أنه، وبكل بساطة - وأيا كانت النظرة إلى السياسيين - فمؤسسات الحياة اليومية، مثل الشرطة ونظام التعليم والعيادات الطبية بل ومؤسسات الائتمان تكون، بالأساس، منحازة إليك. وإن كان الأمر كذلك، فيصعب أن نتصور كيف يمكن لمن يمر بتجربة يرى فيها مسكنه العائلي وقد رُهن من قبل «المُوقّع الآلي» robo-signer(*) أن يشعر بأنه، تحديدا، من الطبقة الوسطى. وهذا الأمر لا يتعلق انطباقه، على أي كان، بفئة المدخول أو بما حاز من درجات علمية.

(*) موظف في مؤسسة للتمويل العقاري يوقع عقود ووثائق الاستيلاء على العقارات ورهنها. [المترجم].

والشـعور المتنامي لدى الأمريكيين بأن البُنى المؤسسية المحيطة بهم ليست قائمـة، في الحقيقة، من أجـل خدمتهم - بل إنها قوى غامضـة ومعادية - هو نتيجة ترتبت مباشرة على تحول الرأسـمالية إلى رأسـمالية مالية. وقد يبدو هذا كلاما غريبا الآن لأننا اعتدنا التفكير في التمويل على اعتبار أنه شـديد التنائي عن مثل هذه الاهتمامات اليومية. ويدرك معظم الناس أن القسـم الأكبر من أرباح وول سـتريت لم يعد يأتي من ثمرات الصناعة أو التجـارة بل من مجرد المضاربة ومن تخليق أدوات تمويلية مركبة، لكن الانتقاد المعتاد هو أن هذا لا يعدو كونه مضاربـة، أو مكافأة لحيل سـحرية محكمة، تنبثق بفضلهـا الثروات إلى الوجود بمجـرد القول إنها موجـودة. والحقيقة، فإن ما تعنيه الرأسـمالية التمويلية هو التواطؤ بين الحكومة والمؤسسـات التمويلية لضمان إغراق قسـم أكبر وأكبر من المواطنـين، أعمق وأعمـق، في غمرة الديون. وهذا يحدث على كل المسـتويات. فهناك اشـتراطات جديدة يجري فرضها على المؤهـلات الأكاديمية لوظائف مثل الصيدلة والتمريض، لإجبار كل من يريد الاشتغال بمهن كهذه على الحصول على قروض طلابية بضمان حكومي، حتى يصبح مضمونا أن حصة معتبرة من الرواتب التي سـيحصلون عليها، فيما بعد، سـتذهب مباشرة إلى البنوك. ويدفع التواطؤ بين المستشـارين التمويليين في وول سـتريت والسياسـيين المحليين بالسـلطات البلديـة إلى الإفـلاس، أو إلى حافته، فيما تصدر الأوامر للشرطـة المحلية بزيادة ما يفرض على مالكي المسـاكن مـن ضوابط تنظيمية، تتصل بتنسـيق الحدائق وإدارة المخلفـات والصيانـة، حتى تزيد العائدات التي تدفـع للبنوك بفضل ما يتحقق مـن تدفق للغرامات. وفي كل حالة من الحالات يجري توجيه حصة من الأرباح المحققة لتعود إلى السياسـيين عبر أعضاء جماعات الضغط ولجان الفعل السياسي[*] PACs. ومع تحول كل وظيفة من وظائف الحكم المحلي، على وجه التقريب، لتصبح آلية لاسـتخلاص الأموال، والحكومـة الفدرالية لا تنكر أن جل مرادها هو أن تبقي أسـعار الأسـهم مرتفعة وتحافظ على تدفق النقود لمصلحة حملـة الأدوات التمويليـة (فضلا عن ضـمان الحيلولة دون أن تفشـل أبدا أي مؤسسة تمويلية كبرى أيا كان سلوكها)، يزيد الالتباس حول الفارق الحقيقي بين

(*) اللجان التي تؤمن المساندة المالية للسياسيين. [المترجم].

السلطة المالية وسلطة الدولة.

وهذا بالضبط هو ما كنا نرمي إليه عندما قررنا أن نسمي أنفسنا الـ 99 في المائة. وبذلك فعلنا شـيئا يكاد يكون غير مسـبوق. نجحنا في أن نعيد، ليس فقط المسائل المتصلـة بالطبقة بل المتصلة بالسـلطة الطبقية أيضا، إلى مركز الجدل السـياسي في الولايـات المتحدة. ويخيل إلي أن هذا أصبح ممكنا فقط بسـبب تحولات تدريجية في طبيعة النظام الاقتصادي - ونحن في حركة «احتلوا وول سـتريت» نشير إلى تلك التحولات باعتبارها «رأسـمالية المافيا» - وهي تحولات جعلت من المستحيل تخيل أن تكون للحكومة الأمريكية أي صلة بالإرادة الشعبية، أو بالرضا الشعبي. وفي زمن كهذا، فأي تنشيط للنزوع الديموقراطي لا يمكن إلا أن يكون دفعا ثوريا.

I

البداية قريبة

«كيف لنـا أن نعبِّر بطريقة لا لبس فيها عـن أن السـبيل البديهي لأن نسـتعيد صوتنـا هو احتـلال وول ستريت!»

المؤلف

في مـارس 2011 طلـب إليَّ رئيـس تحرير مجلـة «آدبسـترز»(*) Adbusters الكنديـة ميـكاه وايت Micah White أن أكتب عمودا عن إمكانية قيـام حركة ثورية في أوروبا أو في أمريـكا. في ذلك الوقـت، كان أفضل ما خطر لي هـو أن أقول إنه عندمـا يتأتى لحركة ثورية حقيقيـة أن تنشـأ، فسـوف تكـون مفاجئة للجميـع بمن فيهـم منظموها. وقـد دخلت أخيرا في محادثة مطولـة، انتهت لهذا المعنى، مع فوضوية مصرية تدعى دينا مكرم عبيد، في ذروة الانتفاضة في ميدان التحرير، واستخدمتها في مفتتح العمود.

(*) مجلـة لا تنشر إعلانات وتعتمد في بقائها على عطاءات قرائها وتوزع، دوليا، مائة وعشرين ألف نسـخة. وهي مجلة الناشطين في حركة آدبسترز، والاسـم يعني «المخلّصون من الإعلانات»، والمجلة معادية لثقافة الاستهلاك - [المترجم].

قالت لي صديقتي المصرية: «الغريب في الأمر أننا نفعل ما نفعله هذا منذ زمن، حتى بدا أننا نسينا أن بوسعنا الفوز. طوال كل هذه السنوات ونحن ننظم المسيرات والمؤتمـرات الجماهيرية.... وعندما لا يحضر أكثر من 45 شـخصا، كنا نكتئب. وإذا وصـل عددنـا إلى 300 كنا نفرح. ثم حدث ذات يـوم أن بلغ العدد 500 ألف، فلم نكد نصدق: فعلى مستوى من المستويات كنا قد تخلينا عن فكرة أن هذا يمكن أن يحدث، أصلا».

كانت مصر حسني مبارك واحدة من أكثر المجتمعات قمعية، على وجه الأرض- كان جهـاز الدولة، بكامله، منظـما على نحو يضمن الحيلولة دون حدوث ما انتهى الأمر إلى حدوثه. لكنه حدث.

فلماذا لا يحدث ذلك هنا؟

وللحقيقة فمعظم من أعرفهم من النشطاء يشعرون إلى حد كبير بما كان يساور أيـا من الأصدقاء المصريين - نحن نرتب جانبا كبيرا من حيواتنا على أسـاس إمكان حدوث أمر لسـنا واثقين بأننا نؤمن حقا بإمكان حدوثه، على الإطلاق. لكنه حدث. وبالطبع لم يكن الأمر في حالتنا سـقوط ديكتاتورية عسكرية، بل كان انطلاق حركة جماهيرية تقـوم على الديموقراطية المباشرة - وهي محصلة كانت، على نحو خاص بها، قد طال حلم منظميها بتحققها بقدر ما طال تخوف الممسـكين بزمام السلطة في البـلاد منها، وبقدر ما كان عدم التيقن بتجسـدها النهائي، وكان كل ذلك مماثلا لعدم التيقن بسقوط مبارك.

رويـت حكاية هذه الحركة بالفعل في عدد لا يحصى مـن المنافذ، من صحيفة «أوكيوباي وول سـتريت جورنال» Occupy Wall Street Journal (*) إلى صحيفة «وول سـتريت» Wall Street Journal ذاتها، وفق تنويعة من دوافع وزوايا رؤية وأنمـاط شـخصية ودرجات مـن الدقـة. وفي الأغلبية العظمى مـن مكونات هذه التنويعـة جـرى تأكيد أهميتي الخاصـة، على نحو بُولغ فيـه. كان دوري هو دور الجسر الموصل بين المعسـكرات. لكـن هدفي من هذا الفصل ليـس إثبات حقائق التاريخ، أو حتى كتابة تاريخ من الأصل، بقدر ما هو تصوير مغزى الحياة في نقطة التلامس الخاصة بمثل هذا التفاعل التاريخي. والقسم الأعظم من ثقافتنا السياسية،

(*) مطبوعة خاصة بالحركة - [المترجم].

بل من حياتنا اليومية، يجعلنا نشعر بأن أحداثا كهذه هي، ببساطة، مستحيلة (وفي الحقيقــة فهناك ســبب يدعو إلى الاعتقاد بأن ثقافتنا السياســية مصممة على نحو يولــد لدينا مثل هذا الشــعور). وللنتيجة تأثير يفوق الخيــال. وحتى أولئك الذين هم، مثــلي ومثل دينا، من رتبوا لتمحور كثير من جوانــب حياتنا، ومعظم أوهامنا وطموحاتنا، بشــأن إمكان مثل هذه الشــطحات في الخيال، بهتوا عندما بدأ انفجار من هذا النوع يحدث، فعلا. وهذا هو الســبب في أن من الضروري أن نبدأ بتأكيد حقيقــة أن ما شــطح به الخيال باتجاه اســتشراف التحول، تحقــق ويتحقق، ومن المؤكد أنه ســيواصل التحقق مجددا. وما خبره أولئك الذين يعايشون تلك الأحداث هو أنهم يجدون آفاقنا تنفتح على اتســاعها، وأننا نجد أنفســنا في موقف التساؤل بشــأن مــا إذا كان هناك شيء آخر نفترض أنه لا يمكــن أن يحدث حقا، في حين أنه يمكــن أن يحدث بالفعل. مثل هذه الأحداث يجعلنا نعيد النظر في كل ما كنا نظن أننا نعرفه عن الماضي. ولهذا يبذل أولئك القائمون على الســلطة كل ما في وســعهم لخنق هذه الخيالات، للتعامل مع هذه الشطحات باعتبارها جنوحا غريبا، أكثر مما هي لحظات كانت المصدر الأساس الذي نبع منه كل شيء، بما في ذلك سلطتهم هم.

وعندما كتبت القطعة التي كانت للنشر في آدبســترز- التي وضع لها مســؤولو التحرير عنوانا يقول «في انتظار الشرارة السحرية» - كنت أعيش في لندن، أعمل في تدريس الأنثروبولوجيا في كلية غولد ســميث، جامعــة لندن، في العام الرابع لمنفاي بعيدا عن الأكاديميا الأمريكية. وقد كنت منخرطا، بقدر معتبر من العمق، في الحركة الطلابيــة في المملكــة المتحدة في ذلك العام، بزياراتي لعــشرات من عمليات احتلال الجامعات عبر البلاد، التي تشــكلت احتجاجا على الهجمات التي شــنتها منشورات حكومة المحافظين على نظام التعليم العام في بريطانيا، وبمشــاركتي في التنظيم وفي النزول إلى الشارع. واختارتني آدبسترز لتكلفني بكتابة قطعة تراهن على إمكان أن تصبح الحركة الطلابية علامة البداية لتمرد واســع على امتداد أوروبا، أو حتى على اتساع العالم.

كنت من المولعين بمتابعة آدبســترز منذ زمن طويل، لكني لم أســهم في الكتابة فيهــا إلا منــذ وقت قريب إلى حــد ما. فقد كنت أقرب إلى الناشــط الميداني عندما كنــت أتجنب التحــول إلى مُنظّر اجتماعي. ومن جهة أخرى كانت آدبســترز مجلة

«المشوشين على الثقافة»: خلقت في الأساس من قبل عاملين متمردين في مجال الإعلان نفروا من مهنتهم، فقرروا الانضمام إلى الجانب الآخر، مستخدمين مهاراتهم المهنية لتخريب عالم الشركات الذي كانت ترقيته هي ما تدربوا على تحقيقه. وقد اشتهروا بتخليق «الإعريبات»(*) Subvertisements، وهي الإعلانات المضادة - على سبيل المثال، إعلانات عن الموضة تُظهر عارضات مصابات بالبوليميا(**) وهن يتقيأن في المرحاض - التي تميزت بمراعاة القيم المهنية للإنتاج، ثم بمحاولة وضعها على صفحات مطبوعات التيار الرئيسي أو على شبكة التلفزة الرئيسية، وهي محاولات كان من المحتم رفضها. وبين كل المجلات الراديكالية كان من السهل أن تتبين أن آدبسترز هي الأكثر جمالا، وإن اعتبرت ثلة من الفوضويين أنه من الواضح أن مقاربة آدبسترز المتأنقة والساخرة لا ترقى إلى مستوى التشدد المطلوب. وقد بدأت الكتابة لهم، لأول مرة، عندما اتصل بي ميكاه وايت في 2008 لكي أسهم بعمود. ولم ينته صيف 2011 إلا وقد أصبح مهتما بتحويلي إلى ما يشبه مراسلا بريطانيا منتظما.

لكن هذه المخططات تعطلت عندما عادت بي إجازة، لمدة عام، إلى أمريكا. وصلت في يوليو، ذلك الصيف من العام 2011، إلى مسقط رأسي في نيويورك، متوقعا أن أمضي معظم الصيف في التنقل وإجراء المقابلات الصحافية لمصلحة كتاب ظهر قبل وقت قصير، حول تاريخ الديون. وكنت أريد أيضا أن أعاود الانخراط في أوساط الناشطين في نيويورك، ولكن بقدر من التردد، نشأ عن انطباع واضح بأن المشهد كان في حال من التردي. بدأ انخراطيا، على نحو قوي، في دوائر الناشطين في نيويورك بين العامين 2000 و2003 في ذروة نشاط حركة العدالة العولمية. وكانت تلك الحركة، التي بدأت مع التمرد الزاباتيستي(***) في ولاية تشاباس المكسيكية في 1994 ثم وصلت إلى الولايات المتحدة مع الأحداث الجماهيرية التي عطّلت اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل في 1999، تمثل آخر لحظة تولد فيها لدى أي من أصدقائي الشعور بإمكان تخلّق نوع من

(*) لفظ اخترعه المؤلف بالمزج بين subversion وبين advertisement أو بين «إعلانات» و«تخريب» - [المترجم].
(**) اضطراب نفسي يتميز بتصور مضطرب عن الذات وبرغبة قهرية في فقدان الوزن وبنوبات من الإفراط في تناول الطعام تتبعها نوبات من تعمد التقيؤ لإفراغ المعدة مما حُشيت به من طعام - [المترجم].
(***) حركة ثورية في إقليم تشاباس المكسيكي - [المترجم].

الحركـــة الثورية العالميـــة. كانت تلك أياما تأسر القلـــب. وفي أعقاب ما جرى في ســياتل بدا أن شــيئا يحدث، كل يوم، احتجاجا، حدثا تنظمه حركة «اســتعيدوا الشوارع»(*) Reclaim the Streets أو حفلا يقيمه ناشطون في قطارات الأنفاق، وألـــف اجتماع تخطط لأمــور متباينة. لكن تداعيات الحادي عشر من ســبتمبر ضربتنا بقوة، حتى إن اســتغرق الأمر عدة ســنوات قبل اســتيعاب أثرها كاملا. تصاعد مستوى العنف التعسفي الذي استخدمته الشرطة ضد النشطاء بمعدلات لا يرقى إليها الخيال، وعندما احتلت ثلة من الطلاب غير المسلحين سطح مدرسة نيويورك في احتجاج وقع في 2009، على ســبيل المثال، فإن إدارة شرطة نيويورك، فيــما يقال، ردت على ذلك بأربعـــة فرق مختلفة لمكافحة الإرهــاب، كان بينها عناصر مــن المغاوير الذين نزلوا مــن الطائرات العمودية مســلحين بكل أنواع الأسلحة التي تراها في روايات الخيال العلمي(**)، ومن الغريب أن مدى اتساع الاحتجاجــات المناهضة للحــرب وللمؤتمر الوطني للحــزب الجمهوري أضعف سريــان الحياة، نوعا ما، في المشـــهد الاحتجاجي، فقد وصـــل الأمر بالمجموعات «الأفقيـــة» الفوضوية الطراز، القائمة على أســـس مـــن الديموقراطية المباشرة، أن حلت محلها، إلى حد كبير، تحالفات واســعة مناهضة للحرب تدار من أعلى إلى أسفل، كان العمل بالنسبة إليها، في جانب كبير منه، مجرد مسيرات تدور حاملة لافتات. وفي الوقت ذاته فقد انحط المشـــهد الفوضـــوي النيويوركي الذي كان في موضع القلـــب مـــن حركـــة العدالـــة العولميـــة، بتأثير الخلافـــات الشـــخصيـــة التـــي لا تنتهي، إلى مستوى لم يعد يتجاوز عنده تنظيم معرض سنوي للكتاب.

حركة 6 أبريل

وحتـــى قبل أن أعود إلى العمل كل الوقت، في فصل الصيف، فقد بدأت أعاود الانخراط في دوائر الناشطين في نيويورك عندما زرت المدينة في أثناء عطلتي الربيعية في أواخـــر أبريل. دعتني صديقتي بريا ريـــدي Priya *Reddy*، التي كانت يوما من

(*) حركة تتبنى مبدأ الملكية المشـاعية للفضاءات العامة، وتطرح نفســها كحركة مقاومة لهيمنة الهيئات التجارية العولمية وللسيارة كنمط أساس في التنقل - [المترجم].

(**) أشير هنا إلى الاحتلال الثاني لمدرسة نيويورك، في 2009 - وكان احتلال أسبق للكافيتريا في 2008 قد أسفر عن انتصار ثانوي للطلاب، مع قدر ضئيل نسبيا من العنف الشرطي. وقوبل الاحتلال الثاني بقوة مباغتة وجائحة.

«الجالسين على الشجرة»(*) كما أنها من قدامى المدافعين عن البيئة، إلى مقابلة اثنين من مؤسسي حركة 6 أبريل الشبابية المصرية كانا في سبيلهما إلى الحديث في منتدى بريخت، وهو منتدى تربوي راديكالي كثيرا ما كان يفسح المجال لاستضافة المناسبات مجانا.

كانت هذه أخبارا مثيرة، باعتبار أن 6 أبريل مارست دورا رئيسيا في الثورة المصرية الأخيرة. ويتبين أن المصريين الاثنين، اللذين كانا في نيويورك لجولة تتعلق بكتاب، لديهما عدة ساعات خارج جدول الأعمال وقررا التسلل من وراء ظهر مسؤولي الدعاية للقاء زملاء ناشطين. وزارا ماريسا هولمز *Marisa Holmes*، السينمائية الراديكالية والفوضوية التي كانت تشتغل على شريط وثائقي عن الثورة المصرية - باعتبارها، فيما يبدو، الناشطة النيويوركية الوحيدة التي كانا يعرفان رقم هاتفها بالفعل. ورتبت ماريسا للحدث في منتدى بريخت بعد يوم واحد من إخطارها بذلك. وانتهى الأمر بحضور عشرين منا لنجلس حول طاولة كبيرة في مكتبة مركز بريخت نستمع للمصريين. وبدا أن أحدهما وهو أحمد ماهر، الشاب، الأصلع، والميال إلى الهدوء، بسبب إنجليزيته غير الواثقة أساسا هو مؤسس الجماعة. وكان الآخر، وليد راشد، فخما ومتأنقا وذرب اللسان ومرحا، وبدا لي أقرب إلى المتحدث الرسمي منه إلى واضع إستراتيجيات. وروى الاثنان حكايات كثيرة عن عدد مرات القبض عليهما وعن الوسائل البسيطة التي استخدماها ليمكرا بأشد مما كانت تمكر الشرطة السرية.

«كنا نكثر من استخدام سائقي سيارات الأجرة. من دون أن يدروا بذلك. لدينا في مصر اعتقاد شائع: سائقو سيارات الأجرة لا بد لهم من الكلام. يتحدثون بلا انقطاع. لا يملكون إلا أن يفعلوا ذلك. وهناك حكاية، في الحقيقة، عن رجل أعمال أخذ سيارة أجرة في رحلة طويلة، وبعد نصف ساعة ضجر من ثرثرة السائق التي لا تنتهي، فطلب منه أن يصمت. أوقف السائق السيارة وطلب منه النزول. كيف تجرؤ أن تطلب مني الصمت؟ هذه سيارتي! من حقي الكلام بغير انقطاع. وهكذا ففي أحد الأيام، عندما علمنا أن الشرطة قررت فض اجتماع لنا، أعلنا على صفحات

(*) الجالسون على الشجرة هم من يحمون شجرات عتيقة من أن تقطعها السلطات البلدية بالبقاء فوقها حتى يصدر الأمر بالإبقاء عليها - [المترجم].

الفيســبوك الخاصة بنا أننا ســنلتقي جميعا في ميدان التحرير في الثالثة بعد الظهر. وعندهــا كنا كلنــا نعي أننا مرصودون. ولهذا فقد حرص كل واحد منا في ذلك اليوم على أن يســتقل سيارة أجرة، قرابة التاســعة صباحا، وعلى أن يقول للسائق لعلمك فقد سمعت عن اجتماع كبير سيعقد في ميدان التحرير في الثانية من بعد ظهر اليوم وكما توقعنا تماما، ففي خلال ســاعات كان كل من في القاهرة على علم بذلك. وبلغ عدد من حضروا معنا عشرات الآلاف من الأشخاص قبل أن تظهر الشرطة».

واتضح لنا أن 6 أبريل ليســت، بـأي معيار من المعايير، حركة راديكالية. راشــد، على سبيل المثال، يعمل في مصرف. وقد كان ممثلا الحركة، بطبيعتهما، من الليبراليين الكلاســيكيين، من ذلك النوع من الناس الذي كان سيصبح، لو أنهما ولدا في أمريكا، من المدافعين عن باراك أوباما. ورغم ذلك فقد كانا ينســلان من وراء ظهر المكلفين برعايتهما للحديث إلى مجموعة متنافرة من الفوضويين والماركســيين - الذين صارا يدركان أنهم نظراؤهم الأمريكيون.

قال لنا راشــد «عندما كانوا يقذفون الحشــود بعبوات الغاز المســيل للدموع، مباشرة، كنا ننظر إلى تلك العبوات ولاحظنا شــيئا. كان مكتوبا على كل واحدة منها »صنع في الولايات المتحدة«. وهكذا كانت أيضا المعدات التي اســتخدمت لتعذيبنا عندما قبض علينا، كما اكتشفنا بعد ذلك. شيء كهذا لا يمكنك أن تنساه».

بعد الكلام الرسمي، أراد ماهر وراشد مشاهدة نهر هدسون، الذي كان على الجانب المقابل من الطريق السريع، وهكذا اندفع ســتة أو سبعة من أكثرنا ميلا إلى المغامــرة ليعبروا الطريق السريع للحي الغــربي ووجدوا بقعة بجوار رصيف نهــري مهجور. اســتخدمت وامضة ناقلة flash drive كانت لدي لنســخ بعض الفيديوهات التي أراد راشد أن يعطينا إياها، وكان بعضها مصريا والبعض الآخر، وياللعجب، من إنتــاج الجماعة الطلابية الصربية «أوتبــور!» 0tpor!، التي من المحتمل أنها أدت الدور الأكثر أهمية في تنظيم الاحتجاجات الجماهيرية والأشكال المتنوعة للمقاومة الســلمية التي أطاحت بنظام سلوبودان ميلوسوفيتش أواخر العام 2000. وقد أوضح لنا أن الجماعة الصربية كانت واحدة من مصادر الإلهام الأولى لحركة 6 أبريل. ولم يتراسل مؤسسو الجماعة المصرية فقط مع المخضرمين في أوتبــور! بــل إن كثرة منهم طارت إلى بلغــراد، في بواكير أيام المنظمة، لحضور

حلقات دراسية حول تقانات المقاومة السلمية. بل إن 6 أبريل تبنت نسخة من الشعار الخاص بـ«أوتبور!»، وهو القبضة المرفوعة.

قلت له «أنت تدرك أن «أوتبور!» أنشـأتها، بالأصل، وكالة الاسـتخبارات المركزية الأمريكية؟» هز كتفيه. من الواضح أن منشأ المجموعة الصربية لم يشكل أهمية لديه.

لكن أصول «أوتبور!» كانت أكثر تعقيدا من ذلك. وفي الحقيقة، كما سارع عديد منا للتوضيح، فالتكتيكات التي اتبعتها، هي وكثرة من الجماعات الأخرى التي كانت في طليعة الثورات «الملونة» في العقد الأول من القرن - من الإمبراطورية السوفييتية القديمة نزولا إلى البلقان -وبمساعدة من الاستخبارات المركزية الأمريكية، كانت تلك التي تعلمتها الاسـتخبارات المركزية الأمريكية أصلا، من دراسـتها لـ «حركة العدالة العولمية» وبينها تكتيكات نفذها بعض الأشـخاص الذين تجمعوا عند نهر هدسون، تلك الليلة بالذات.

ومن المسـتحيل على الناشـطين أن يعرفـوا، على وجه التحقيق، مـا يفكر فيه الجانـب الآخر. وليس في وسـعنا حتـى أن نعرف من هو الجانـب الآخر، تحديدا: مـن الذي يرصدنا، ومن الذي ينسـق الجهود الأمنية الدوليـة ضدنا، إن كان هناك من يفعل ذلك. لكن ليس في وسـعك سـوى التخمين. وكان من الصعب ألا نلاحظ في تلـك الفترة، نحو العام 1999، وبالضبط عندما بدأت شـبكة عولمية غير محكمة النسيج من الجماعات المناهضة للسـلطوية تحتشد لوقف أنشطة اجتماعات قمة تجاريـة من براغ إلى كانكون، مسـتخدمة تقانات مدهشـة في فاعليتها تقوم على الديموقراطية اللامركزية المباشرة والعصيان المدني السلمي، أن عناصر معينة في جهاز الأمـن الأمريكي لم تبدأ دراسـة الظاهرة فقـط، بل حاولت أن ترى مـا إذا كان في وسـعها هي ذاتها تطوير حركات كهذه. ولم يكن هذا النوع من التحول الكامل غير مسبوق: ففي الثمانينيات من القرن الماضي صنعت الاستخبارات المركزية الأمريكية أمرا مشـابها، عندما اسـتخدمت ثمار البحوث المناهضة للتمرد التي كانت تستطلع كيفيـة عمل الجيوش المعتمدة على حرب العصابات في السـتينيات والسـبعينيات مـن القرن ذاته لكي تحـاول تصنيع حركات تمرد من نوع الكونـتراس في نيكاراغوا. وبدا أن شـيئا من هذا القبيل يحدث مجددا. بدأت الأموال الحكومية تتدفق على مؤسسـات دولية تروج للتكتيكات السلمية، وراح مدربون أمريكيون - بعضهم من

قدامى النشطاء في الحركة المناهضة للأسلحة النووية في سبعينيات القرن الماضي - يساعدون على تنظيم جماعات مثل «أوتبور!» ومن المهم ألا نبالغ في تقدير فعالية جهود كهذه. فليس في وسع الاستخبارات المركزية الأمريكية أن تنتج حركة من لا شيء. وقد ثبتت فاعلية جهودهم في صربيا وجورجيا، لكنها فشلت تماما في فنزويلا. لكن المفارقة التاريخية الحقيقة تمثلت في أن هذه التقانات، التي كان فضل الريادة فيها يعود إلى «حركة العدالة العولمية»، والتي نشرتها الاستخبارات المركزية الأمريكية بنجاح بين الجماعات التي تساعدها الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم، هي التي أدت بدورها إلى إسقاط دول عميلة للولايات المتحدة. فمن علامات قوة تكتيكات العمل الديموقراطي المباشر أنها بمجرد انطلاقها في العالم تصبح عصية على السيطرة.

يو إس أنكوت

بالنسبة إليّ، كانت أهم نتائج لقائي مع المصريين ذلك المساء أني قابلت ماريسا، التي كانت قبل خمس سنوات واحدة من الطلاب الناشطين الذين قاموا بمحاولة باهرة - وإن كانت قصيرة العمر- لإعادة خلق الجماعة التي تعود إلى ستينيات القرن الماضي، وهي «طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي»(إس دي إس SDS). ولايزال معظم الناشطين في نيويورك يشيرون إلى المنظمين الرئيسين بقولهم «أولئك الأولاد من إس دي إس» - لكن إذا كان معظمهم الآن واقعا في مصيدة العمل من خمسين إلى ستين ساعة في الأسبوع، لسداد القروض التي حصلوا عليها لإكمال تعليمهم، فإن ماريسا التي كانت في أحد فروع «إس دي إس» في أوهايو ولم تنتقل إلى نيويورك إلا أخيرا، كانت لاتزال نشيطة إلى حد بعيد - بل بدا أن لها دورا في كل حدث ذي شأن في المشهد النضالي في نيويورك. وماريسا واحدة من أولئك الذين يكاد يستحيل أن يوفيهم المرء قدرهم: قصيرة ونحيفة، غير مدعية، ميالة إلى أن تنطوي على نفسها، كأنها كرة، وتكاد تتلاشى في صخب الأحداث العامة. لكنها واحدة من أكثر من قابلتهم من الناشطين موهبة. وكما تبين لي فيما بعد، كانت لديها قدرة شبه غامضة على التقييم الفوري للحالات ورسم صورة لما يجري، وما المهم وما الذي يتعين عمله.

وبانفضاض الاجتماع المحدود على شـاطئ نهر هدسـون، أخبرتني ماريسا بأن اجتماعـا سـتعقده في اليوم التالي، في مطعم «إيرث ماتـرز EarthMatters»(*) في إيسـت فيليج، جماعة جديدة كانت تعمل معها اسمها «يو إس أنكوت»(**) US Uncut - وقـد أوضحت لي أن الحركة تسـتلهم التحالف البريطاني «يو كي أنكوت» UK Uncut، الـذي تخلّـق بهدف تنظيم عصيان مدني ضد خطط التقشـف التي فرضتها حكومة المحافظين في العام 2010 . وقد سـارعت إلى تحذيري من أنهم، في الأغلـب، أقرب إلى الليبرالية، وأن الفوضويين ليسـوا كـثرة بينهم، لكن ما يجذب في هـذه الجماعة، على نحو ما، كان التـالي: أن فرع نيويورك كان يتألف من أناس من خلفيات متباينة - «أناس حقيقيين، وليسـوا أنماطـا نضالية» - من ربات بيوت في منتصف العمر، ومنتسـبي مصلحة البريد. «لكنهم جميعا متحمسـون حقا لفكرة الانخراط في العمل المباشر».

انطـوت الفكـرة على جاذبية مؤكدة. لم تتح لي، أبـدا، فرصة العمل مع «يو كي أنكوت» عندما كنت في لندن، لكن من المؤكد أنهم مرّوا علي.

وقـد كانت إسـتراتيجية الحركـة لدى «يـو كي أنكوت» بسـيطة وذكية. فبين الفضائح المدوية لحزمة سياسـات التقشـف لحكومة المحافظين في العام 2010 أنه فيما كانوا يروجـون لضرورة مضاعفة مصروفات الدراسـة، ثلاثة أضعاف، ولإغلاق مراكز الشـباب، وتقليص امتيازات التقاعد والإعاقة لسـد فجوة نشأت عما اعتبروه عجـزا في الموازنة قد يصيب الدولة بالشـلل، لم يظهروا أي اهتمام في جمع مليارات من الجنيهات الإسـترلينية، لم يحدد مقدارها، من الضرائب المتأخرة لدى بعض أكبر الشركات التي أسـهمت في حملتهم الانتخابية - وهو مدخول، إن تحقق، يمكن أن يغنـي تماما عن معظم إجراءات التقشـف هذه. وكانت طريقة «يو كي أنكوت» في إضفاء طابع درامي على المسألة تتلخص في القول: حسنا، إذا كنتم عازمين على إغلاق مدارسـنا وعياداتنا لأنكم لا تريدون تحصيل أمـوال من مصارف مثل إيتش إس بي سي HSBC أو شركات مثل فودافون فسوف ننظم دورات دراسية ونقدم الخدمات

(*) اسـم المطعم يعني «الأرض تهمنا» أو «شـؤون الأرض» وهو أيضا اسـم حركة اهتمت بسـلامة البيئة وتحقيق استدامة مواردها - [المترجم].

(**) هي حركة شعبية تعمل على كشف ما تعتبره خداعا من جانب مجتمع العمال وتناهض تقليص الإنفاق على الخدمات العامة في الولايات المتحدة - [المترجم].

الطبيــة في ردهاتهــا. وقد جاء الفعل الأكثر درامية مــن جانب «يو كي أنكوت» يوم الســادس والعشرين من مارس، قبل أسابيع قليلة، فحسب، من عودتي إلى نيويورك، عندما وقع في أعقاب مسيرة ضمت نصف مليون عامل في لندن للاعتراض على حزمة سياسات التقشــف، احتلال نفذه قرابة 250 ناشطا للمحل التجاري البالغ الفخامة «فورتنوم آند ميسون» Fortnum & Mason الذي اشتهر أساسا ببيع أغلى أصناف الشــاي والبســكويت في العالم، وكانت تجارته مزدهرة على الرغم من الكساد، لكن مالكيه تمكنوا، بطريقة ما، من تجنب دفع 40 مليون جنيه إسترليني من الضرائب.

في ذلك الوقت كنت أعمل مع جماعة مختلفة، هي «آرتس أغينست كوتس»(*) Arts Against Cuts، والتــي تألفــت في الأســاس من فنانات تمثلت مســاهمتهن الرئيســة يوم المسيرة في تزويد الطلاب النشــطين، الذين اعتمروا قلنسوات ولثامات ومناديل ســوداء (وهو ما يعد، عند الناشــطين، من ســمات الـ «بــلاك بلوك»(**) Black Block)، بالمئــات من قنابل الطلاء، ولم أكن رأيت حقا، في حياتي، قنبلة طلاء مــن قبل. وعندما بدأ بعض أصدقائي يفتحــون حقائبهم المحمولة على الظهر، أذكر أني اندهشت لصغر حجمها. ولم تكن قنابل الطلاء قنابل حقيقية، بل مجرد بالونات ماء صغيرة لها ما للبيضة من شكل وإن فاقتها من حيث الحجم بفارق طفيف، وقد امتــلأ نصفها بالمــاء، والنصف الآخر بألوان مختلفة قابلــة للذوبان في الماء. وألطف ما في الأمر أنه كان في وســع المرء أن يرميها، كأنها كرة البيســبول، باتجاه أي هــدف تقريبا - واجهة محل مســتفزة، سيارة رولزرويس أو لامبورغيني عابرة، شرطي من قوة مكافحة الشــغب - ومن شــأنها أن تحدث انطباعا فوريا ودراماتيكيا بإهراق الألــوان الأولية في كل اتجاه، ولكــن بطريقة تجنبنا خطر إيقاع أقل ضرر مادي بأي إنسان. وكانت الخطة في ذلك اليوم تقتضي أن ينفصل الطلاب وحلفاؤهم عن المسيرة

(*) إحدى الحركات المناهضة لسياسات التقشف في بريطانيا [المحررة].

(**) هناك انطباع واســع الانتشــار بــأن «البلاك بلوك» هي منظمــة غامضة ما، تعتنــق أيديولوجيات وتكتيكات فوضوية مغالية في نضاليتها. وفي الحقيقة، فهي تكتيك يمكن للناشــطين - من الفوضويين عادة - أن يستخدموه في أي تظاهرة؛ ويقتضي هذا التكتيك تغطية الوجه، وارتداء زي أسود يكاد يكون موحدا، وتشكيل كتلة مستعدة وقادرة على الانخراط في تكتيكات نضالية إن اقتضى الأمر ذلك، وهو ما قد يعني في العالم الناطق بالإنكليزية، أي شيء من تشابك الأذرع لإقامة حائط صد ضد الشرطة إلى استهداف واجهات المحال التابعة للشركات الكبرى بالتلف. وهذه التكتيكات ليست موضع استخدام منتظم: فلم يكن لـ «البلاك بلوك» وجود ذو مغزى لفترة امتدت لسنوات قبل أن يقرر أعضاء الحركة الطلابية تجريب تلك المقاربة في أبريل، وفي حدود ما أعلم فلم يتكرر الأمر منذ ذلك الحين.

العمالية في جماعات صغيرة، في تمام الثالثة، لينتشروا في منطقة التسـوق المركزية في لندن، ليسـدوا التقاطعات ويلونوا المظلات على مداخل كبار المتهربين من الضرائب بقنابل الألوان. وبعد قرابة الساعة سمعنا أن «يو كي أنكوت» احتلت «فورتنوم آند ميسون» وتقاطرنا إلى هناك لنرى إن كان في وسعنا أن نساعد بشيء. وقد وصلت في لحظة باشرت شرطة الشـغب إغلاق المداخل، وكان آخر المحتلين الذين لم يرغبوا في تعريض أنفسهم لخطر التوقيف يستعدون للقفز نازلين من فوق المظلات الضخمة التي تعلو مداخـل المحل الكبير لتتلقاهـم أذرع المتظاهرين المحيطين به. وتجمع أعضاء «البلاك بلوك»، وبعد أن أطلقنا البقية الباقية معنا من البالونات، تشـابكت أيدينا بغرض وقف تقدم طابور شرطة الشـغب التي حاولت إخلاء الشـارع ليتيسر لهـا المباشرة بالتوقيفات الجماعية. وبعد عدة أسـابيع، في نيويورك، كانت سـاقاي لاتزالان تحملان علامات من الكدمات والسـحجات التي تسبب فيها ما تعرضت له من ركلات في قصبتي الساق في تلك المناسبة. (وأذكر ما جال بفكري آنذاك من أنني أفهم الآن السبب في أن قدامى المحاربين كان يلبسون دروع الساق فمن الواضح أن أول ما يتعين عليك عمله هو أن تركل ساقي خصمك).

* * *

وكـما تبين فيما بعد، فلم تكن «يو إس أنكـوت» بصدد شيء بهذه الدرجة من الخطر. انعقد الاجتماع، كما ذكرت، في الفناء الخلفي للمطعم النباتي الشهير «إيرث ماترز» جنوب الحي الشرقي، حيث يبيعون المشروبات العشـبية السـاخنة بأسعار لا تقل عن الأسـعار الباهظة في «فورتنوم آند ميسـون» وحيث يمتلئ المكان بحشد فيه من التنوع والتفرد ما توقعته ماريسا، بالضبط. وتمثلت خطتهم في تخليق فعل يشبه ذلك الذي ابتكرته «يو كي أنكوت» مع «فورتنوم آند ميسون»: الاحتجاج على تعطيل الدراسـة في مختلف أنحاء المدينة بسبب نقص في الموازنة، وكانوا يعتزمون إقامـة صفوف للدراسـة في ردهات «بانـك أوف أميركا» وهو كيـان تمويلي ضخم لا يدفـع ضرائب على الإطـلاق. وكان يتعين أن يقوم أحدهم بدور الأسـتاذ ويلقي محـاضرة في الردهة عن تهرب الشركات من الضرائب؛ وكان على ماريسـا أن تصور كل ذلـك لإطلاقه كشريط فيديو على الإنترنت. وأوضحـوا لي أنهم واجهوا قدرا من الصعوبة في العثور على من يؤدي دور الأستاذ.

كانت لـدي بطاقة للعودة بالطائرة إلى لندن ولم يكـن احتمال توقيفي يبعث فيّ شـعورا بالسـعادة تحديدا، لكن الأمر بدا أشـبه بالقدر. وبعد لحظة من التردد تطوعت لأداء الدور.

وكـما تبـين فيما بعد، فلم يكن هنـاك الكثير مما يثير القلـق- ففكرة «يو إس أنكـوت» عـن الاحتلال كانت مجـرد إقامة محل لهـم في ردهة المصرف، والاستفادة من الاضطراب الذي ينشأ عن ذلك لبدء «التلقين» ثم الرحيل بمجرد أن تبدأ الشرطة في التهديد بمباشرة التوقيف. تمكنت من اسـتخراج شيء يشبه، شـبها بعيدا، سترة من صوف خشـن، من أعماق خزانة ثيابي، ودرست التاريخ الضريبي لـ «بانـك أوف أميركا» (وأحد الأخبار المبهجة التي وضعتها في «ورقة الغـش» لكي توزع خـلال الحدث أنه: «في العام 2009 بلغـت إيرادات «بانك أوف أمـيركا» 4,4 مليار دولار، ولم يدفع شـيئا من الضرائب، لكن ذلك لم يمنع المـصرف من الحصول على إعفاء ضريبي بقيمة مليار و900 مليون دولار. لكن المـصرف، رغـم ذلك، أنفق ما يقـارب 4 ملايين دولار عـلى جماعات الضغط، وهذه مبالغ صرفت مباشرة إلى السياسيين الذي وضعوا المدونات الضريبية التي جعلت أمرا كهذا ممكنا»)[1]، وظهرتُ على مسرح الحدث للمشـاركة - وهو ما صورته ماريسـا ليعرض، فورا، على الإنترنت. وقد اسـتمر احتلالنا المصرف مدة خمس عشرة دقيقة.

وعندمـا عـدت إلى نيويورك في يوليو كانت ماريسـا بـين أول من اتصلت بهـم، فأدخلتني في حدث آخر نظمته «أنكوت»، في بروكلين. وهذه المرة هربنا بسرعة أكبر.

16 شارع بيفر

في وقت لاحق من ذلك الشـهر أقنعتني صديقتي كولين آسبر بحضور حدث في الحادي والثلاثين من يوليو استضافته جماعة «16 بيفر».

هـذه الجماعة جماعة فنية جاء اسـمها من عنوان مقرهـا الذي لا يفصله عن سوق نيويورك للأوراق المالية سوى مربع سكني واحد. في ذلك الوقت، كنت أعرفه باعتباره، على نحو ما، مكانا يعقد فيه فنانون، تستهويهم نظرية الأوتونوميا الإيطالية

(Italian Autonomist theory)(*)، حلقات دراســية حول «سـايبر ماركس»(**) CyberMarx أو الســينما الراديكاليـــة الهندية أو الأهمية الباقية لبيان «ســكوم» لفاليري ســولانا(***). وقد حثتنـــي كولين على المجيء إذا كنــت أريد أن أتبين ما يجري في نيويورك. ووافقت، ثم اعتراني ما يشبه النسيان، إذ كنت أقضي نصف ذلك الصباح مــع أركيولوجي بريطاني صديق مر بالمدينة لحضور مؤتمر، وانغمســنا معا في استكشــاف مخازن المطبوعات الفكاهية في قلب المدينة، محاولين أن نجد هدايا مناسبة لصغاره. ونحو الثانية عشرة والنصف تلقيت رسالة نصية من كولين:

كولين: آت لذلك الشيء في 16 بيفر؟

ديفيد: أعيدي علي العنوان. سأحضر.

كولين: الآن. وإن كان الحدث سيستمر للخامسة، فإن تأخرت فسيظل هناك ما يستحق السماع.

دايفيد : قادم فورا.

كولين :جيد!

دايفيد: ذكريني، على الأقل، بما سيتكلمون فيه.

كولين: رشفة صغيرة من كل منهل.

ديفيد: قادم فورا.

وكان الغرض من الاجتماع تقديم عروض لمختلف الحركات المناهضة للتقشــف المتناميــة حول العــالم - في اليونان، وإســبانيا، وغيرهما - عــلى أن يفضي ذلك إلى مناقشة مفتوحة حول كيفية إحداث حركة مشابهة هنا.

(*) يشــار إليها في أدبيات الماركســية الإيطالية باســم أوتونوميا، تلك النظرية التي بدأت تظهر بعد 1962 لمواكبة التحــولات التــي طرأت على أدوات وعلاقات الإنتاج، بعد دخول الرأســمالية العالمية مرحلة ما بعد الفوردية وظهور المذهب الاشــتراكي الإيطــالي المدعو العماوية workerism أو Operaismo. وقد يكــون أهم ما يرتبط بالتيار الذي اعتمد هذه النظرية، بالنسبة إلى منظور غريبر الفوضوي، هو الخروج على مؤسسات العمل النقابي والاحتفاء بثقافة الطبقة العاملة أكثر من الاهتمام بدورها التاريخي - [المترجم].

(**) وتعني ماركس الكمبيوتري أو العصري، وتعنى هذه النظرية بتحليل رأســمالية عصر المعلومات والأســاليب المناسبة لمناهضتها - [المترجم].

(***) اســم البيــان هو (SCUM Manifesto) وإذا كانت الكلمة تعني نفايــة فهناك من يرجح أنها تتألف من الحــروف الأربعــة الأولى للكلمات التي تتألف منها العبارة «جمعية اســتئصال الرجــال Society for Cutting Up Men» وهذا هو البيان النســوي المتطرف الذي أصدرته فاليري جين ســولاناس في العام 1967، قبل عام من محاولتها اغتيال الرسام آندي وارهول - [المترجم].

وصلــت متأخرا. وعند وصولي كانت المناقشــة حول اليونان وإســبانيا قد فاتتني، لكــن أدهشــني أن أرى كل هذه الوجوه المألوفة في الغرفــة. وقد تحدثت عن اليونان صديقة قديمة، وهي فنانة تدعى جيورجيا ســاغري Georgia Sagri، وعند دخولي كان صديق أقدم هو ســابو كوهسو Sabu Kohso في منتصف حديثه عن عمليات الحشد المناهضــة للطاقة النووية في أعقاب انهيار فوكوشــيما في اليابان، والمناقشــة الوحيدة التي حضرتها كاملة كانت المناقشــة الأخيرة، وكانت عن نيويورك، وكانت، إلى حد كبير، محبطــة. كان المتحدث هو دوغ سنغســن Doug Singsen، وهــو مؤرخ فني هادئ النبرات من بروكلين كوليج، راح يقص علينا حكاية «تحالف النيويوركيين ضد تقليصات الموازنــة» New Yorkers Against Budget Cuts Coalition، وهــو التحالف الذي رعى مخيما صغيرا على الرصيف أســموه «بلومبرغ فيل» Bloombergville، على اسم العمدة مايكل بلومبرغ، مقابــل قاعة المدينة عند الطرف الجنوبي من مانهاتن. وكانت الحكاية، من بعض وجوهها، حكاية إحباطات. بدأ التحالف كتحالف عريض لاتحادات نقابية وفئات اجتماعية من نيويورك، بغرض محدد هو رعاية عصيان مدني ضد موازنات بلومبرغ شديدة التقشف. وكان ذلك أمرا غير معتاد في حد ذاته: فالمسؤولون النقابيون يفزعــون، عــادة، لمجرد ذكــر العصيان المــدني - أو، على الأقل، أي نــوع من العصيان المدني، ما لم يتميز بإحكام في السيناريو وفي الترتيبات المسبقة (ومنها، على سبيل المثال، الترتيب المسبق مع الشرطة لموعد توقيف الناشطين وكيفية توقيفهم). وهذه المرة أدى اتحــاد مثل الفدرالية المتحدة للمعلمين دورا نشــيطا في التخطيط للمخيم، مســتلهما، على نحو جزئي، نجاح مخيمات احتجاجية مشابهة في القاهرة، وأثينا، وبرشلونة - لكن ارتعدت أوصالهم وانســحبوا في اللحظة التي أنشــئ فيها، بالفعل، المخيم. ورغم ذلك فإن أربعين إلى خمســين ناشــطا بقوا صامدين لما يقارب أربعة أســابيع، من منتصف يونيو إلى أوائل يوليو. وفي ضوء هذا التدني العددي وغياب اهتمام حقيقي من وســائل الإعلام أو من الحلفاء السياســيين، فقد كان الفعل المتحدي للقانون غير وارد، حيث إن الاعتقال الفوري كان سيطول الجميع من دون أن يعرف بذلك أي أحد، أبدا. لكنهم كان يعتمــدون على ميزة حققها قانــون في نيويورك يكون النوم على الرصيف، بموجبه، أمرا غير محظور كشــكل من أشكال الاحتجاج الســياسي، بشرط أن يترك المرء ممرا مفتوحا للحركة، وما لم ينشئ ما يمكن اعتباره «بنية» (كأن يقيم ملحقا أو ينصب خيمة). ومن

الطبيعـي أنه باسـتبعاد الخيام أو أي نوع من البُنـى، كان من الصعب وصف النتيجة بأنها «مخيم» حقيقي. بذل المنظمون جهدا كبيرا في التواصل مع الشرطة لكن مركزهم لم يكن متينا على نحو يسـاعد على التفـاوض. وانتهى الأمر بتحريكهم أبعد فأبعد عن قاعة المدينة، قبل أن يتبدد شملهم.

والسـبب الحقيقي في تضعضع التحالف بهذه السرعة، وفقا لتفسـير سنغسن، كان سياسـيا. فقـد عملت الاتحـادات النقابية والفئات الاجتماعيـة مع حلفاء في مجلـس المدينة كانوا منغمسـين في مفاوضات مع العمدة، حول حل وسـط يتصل بالموازنـة. وقال سنغسـن «سرعان ما اتضح وجود موقفـين. الموقف المعتدل ممثلا بالمسـتعدين للقبول بالحاجة إلى قدر من تقليص الموازنة، ظنا منهم أنه يضعهم في مركز تفاوضي أفضل للحد من الضرر، وموقف الراديكاليين - في مخيم بلومبرغ فيل - الذين اسـتبعدوا الحاجة إلى أي تقليص كان، على نحو مطلق». وبمجرد أن لاحت في الأفق فرصة تسوية، تبخر كل تأييد لعصيان مدني، ولو في أكثر صوره اعتدالا.

وبعد ثلاث سـاعات، كنـا نحتسي الجعة، سـابو وجورجيا وكولـين واثنان من منظمـي الطلاب من بلومبرغ فيـل وأنا، على بُعد عدة مربعات سـكنية، محاولين وضـع إطـار لما فهمناه مـن كل هـذا. وكان مصدر سرور ذي نوع خـاص أن أرى جورجيا مجددا. وكانت آخر مرة تقابلنا في إكسارخيا، أحد أحياء أثينا الممتلئ بمراكز اجتماعيـة جـرى اقتحامها، وحدائق عامـة جرى احتلالها، ومقـاه فوضوية، حيث قضينا ليلة طويلة نعب كؤوس العرق اليوناني في مقاه على زوايا الشـوارع، فيما كنا نتجـادل حول الـدلالات الراديكالية المتضمنة في نظرية إفلاطـون عن «الأغابي»(*) agape، أو نظريـة الحب الكوني- وهي محادثـات كانت تقطعها بين الحين والحين كتائب شرطة الشـغب التي كانت حركتها تخترق جميع أنحاء المنطقة، طوال الليل، لتسـتوثق من أنه لا أحد، أبدا، يشعر بالراحة. وأوضحت كولين أن هذه حال تتميز به إكسـارخيا. وفي بعض الأحيان، خصوصا بعـد وقت قصير من تعرض رجل شرطة لإصابة في مصادمة مع محتجين، كما قالت لنا، فإن الشرطة تختار مقهى ما وتطحن كل من يقع عليه بصرها، وتدمر ماكينات الكابوتشينو.

(*) هـو الحـب الأبـوي الذي لا ينتظـر مقابلا، من الرب للإنسـان ومن الإنسـان للرب وإن امتد ليشـمل جميع المخلوقات. [المترجم].

وبالعــودة إلى نيويــورك، فلم يمر وقــت طويل قبل أن تتحول المناقشــة إلى ما يحتاجه الأمر إخراج المجتمع النضالي في نيويورك من غفوته.

وتبرعــت بالقول إن «الأمــر الرئيسي الذي تبقــى في رأسي من الحديث عن بلومــبرغ فيــل كان ما قالــه المتحــدث إن المعتدلين مســتعدون للقبول ببعض التخفيضات، وأن الراديكاليين استبعدوا التخفيضات، نهائيا. كنت أكتفي بالمتابعة وهز رأسي، وفجأة أدركت شــيئا ما: انتظروا لحظة! ما الذي يقوله صاحبنا هذا؟ كيــف وصل بنا الأمــر إلى حيث أصبح الموقف الراديكالي هو إبقاء الحال على ما هي عليه، تماما؟».

لقــد وقعت حركة أنكوت الاحتجاجية والاحتــلال الذي نفذه عشرون طالبا، أو أكثر قليلا، في إنجلترا في ذلك العام في الفخ ذاته. كانوا نضاليين بما يكفي، هذا مؤكد: فقد اقتحم الطلاب المقر الرئيس لحزب المحافظين وشنوا هجوما مفاجئا على أعضاء من الأسرة المالكة. لكنهم لم يكونوا راديكاليين. وما يمكن قوله هو أن الرســالة كانت رجعية: أوقفوا خفض الميزانية! ثم ماذا؟ نعود إلى الفردوس المفقود في العام 2009؟ أو حتى 1959 أو 1979؟

وأضفــت «كي نكون أمنــاء تماما، فهناك ما يدعو إلى بعــض القلق، عندما تنظر فترى حفنة من الفوضويين المقنّعين أمام توب شــوب، وهم يقذفون بقنابل الطلاء عــلى صف من شرطة الشــغب وهم يصيحــون «ادفعوا الضرائــب» (بالطبع كنت واحدا من أولئك الراديكاليين أصحاب قنابل الطلاء).

هل هناك من طريق للانعتاق من الفخ؟ كانت جورجيا شديدة الاحتفاء بحملة وجدت إعلانا عنها في آدبســترز اســمها «احتلوا وول ســتريت». وعندما وصفت لي جورجيا الإعلان كانت لدي شــكوك. لم تكن هذه المرة الأولى التي يحاول فيها أحد مــا تعطيل ســوق الأوراق المالية. بل ربما كانت هناك مــرة تمكنوا فيها من تحقيق ذلــك، بالفعــل، في ثمانينيات أو تســعينيات القرن الفائــت. وفي العام 2001 كانت هناك خطط لتنظيم عمل في وول ســتريت عقب ما نُظم ضد صندوق النقد الدولي في واشــنطن في خريف ذلك العام. لكن جرى ما جرى في الحادي عشر من ســبتمبر، لا يفصلنــا أكثر من ثــلاث بنايات عن الموقع المقترح للعمــل المخطط له، فتعين أن نتخلى عن خططنا. وقد افترضت أن ترتيب أي شيء في أي موضع قريب من «الموقع

صفر» Ground Zero(*) كان يتعين أن يبقى أمرا مستبعدا لعدة عقود - سواء من الناحية العملية أو التطبيقية. وفوق كل شيء، فلم أكن مستوعبا لما يمكن أن يفضي إليه ذلك التنادي إلى احتلال وول ستريت.

لم يكــن أحد يدري، على نحو مؤكد، بالفعل. ولكن ما شــد انتباه جورجيا أيضا كان إعلانا آخر شاهدته على الإنترنت حول ما كان يسمى «جمعية عمومية»، وهو اجتماع تنظيمي للتخطيط لاحتلال وول ستريت، أيا كان المآل الذي سيؤول إليه.

وقالت لي موضحة إن هذا كان ما بدأوا به في اليونان: باحتلال ميدان سينتاغما، الساحة العامة القريبة من البرلمان، وبخلق جمعية شعبية أصيلة، أغورا(**) Agora جديــدة، تقوم على مبــادئ الديموقراطية المباشرة(***) قالت إن آدبســترز كانت تضغط من أجل نوع من العمل الرمزي.

أرادوا أن ينزل الناس إلى وول ستريت بعشرات الآلاف لينصبوا خيامهم ويرفضوا الانــصراف حتى توافق الحكومة عــلى مطلب رئيس واحــد. وإذا كان لجمعية أن تنعقد، فقد كان ضروريا أن يتقرر مســبقا ما هو ذلك المطلب تحديدا: أن ينشــئ أوباما لجنة إعادة إقرار قانون «غلاس - ستيغال» (الذي يعود إلى زمن الكساد، وهو القانون الذي كان يمنع، آنذاك، انخراط البنوك التجارية في المضاربات الســوقية) أو أن يتعدل الدستور ليلغي مبدأ الشخصية المعنوية للشركات أو شيئا آخر.

وأشــارت كولــين إلى أن آدبســترز أنشــأها بالأســاس عاملــون في التســويق، وأن اســتراتيجيتهم معقولة تماما من زاوية الرؤية التســويقية: ضع شعارا جذابا، وتأكد من أنه يعبر بالضبط عما تريد، ثم واصل الضرب على وتره. واســتدركت متســائلة إن كان هذا النوع من الوضوح مناســبا لحركة اجتماعية. غالبــا ما تكون قوة عمل فني تعود، تحديدا، إلى غموض مقاصده. ما ضرّ لو تركنا الطرف الآخر يضرب أخماســا في أسداس؟ خصوصا لو أن الاحتفاظ بنهاية مفتوحة للأمور يتيح لنا تأمين منبر للسخط الذي يشعر به الجميع، من غير أن يجد طريقة للتعبير عنه.

(*) الموقــع صفر مصطلح يشــار به إلى موقــع الهجمة التي دمرت برجين في نيويورك في الحادي عشر من ســبتمبر 2011، ويستخدم هذا التعبير أيضا للإشارة إلى النقطة التي وقع فيها انفجار نووي - [المترجم].

(**) هي مركز تجمع في المدن الإغريقية القديمة. [المحررة].

(***) مــن الواضح أنــه كان هناك صراع حقيقي بين الماركســيين والفوضويين حول تلك المرحلــة، تحديدا: أراد الماركسيون أن يكون الشعار «ديموقراطية حقيقية»؛ في أعقاب حركة «الغاضبين» في إسبانيا أصر الماركسيون على شعار «ديموقراطية مباشرة». وأجري تصويت فاز فيه الفوضويون.

ووافقـت جورجيـا. فلماذا لا نجعل من إنشـاء الجمعية رسـالتنا، لتكون منبرا مفتوحـا للناس، ليتكلموا فيه عن المشـكلات ويقترحوا الحلـول خارج إطار النظام القائـم. أو ليتحدثـوا عـن كيفية خلق نظـام جديد تماما. ومـن الممكن أن تكون الجمعيـة نموذجا يظل ينتشر حتـى تصبح هناك جمعية في كل حي في نيويورك، في كل مبنى سكني كبير، في كل محل عمل.

كان هـذا منتهـى الأمل في حركة العدالـة العولمية أيضـا. وفي ذلك الوقت كنا ندعوه «العدوى». وبقدر ما كنا حركة ثورية، كنقيض لمجرد حركة تضامنية تسـاند الحـركات الثورية وراء البحار، كانت رؤيتنا، بكاملها، تقوم على نوع من الإيمان بأن الديموقراطية معديـة. أو أن المعدي هو ذلك النوع من الديموقراطية المباشرة التي بـلا قيادة، التي أنفقنا على تطويرها كل هذا القدر من الجهد والرعاية، على الأقل. وفي اللحظـة التي يتعرض الناس فيه لهـذه الديموقراطية، عندما ترى مجموعة من الناس ينصتون بالفعل بعضهم إلى بعض، ويتوصلون إلى قرار ذكي، على نحو جمعي، مـن دون أن يكون مفروضا عليهم، بأي معنـى من المعاني - ناهيك عن رؤية ألف إنسـان يفعلون ذلك في واحد من المجالس التعبيرية التي كنا نعقدها قبل الأحداث الرئيسـية - فمن شأن ذلك أن يغير تصورات الناس بخصوص ما هو ممكن سياسيا. وكان هذا هو تأثيره فيّ، يقينا.

كنا نتوقع أن الممارسات الديموقراطية ستنتشر، ومن المحتم أن تكيف نفسها مع احتياجـات المنظمات المحلية: لم يخطر لنا أبدا أن تتشـابه الطريقة التي تحقق بها جماعة قومية بورتوريكية في نيويـورك وجماعة نباتية من راكبي الدراجات النارية في سان فرانسيسكو الديموقراطية المباشرة. وإلى حد بعيد فهذا هو ما حدث. حققنا نجاحـا باهرا في تحويـل الثقافة النضالية ذاتها. وبعد حركـة العدالة العولمية، راح زمان لجان التسيير وما شابه. وتوافق كل من في المجتمع النضالي، تقريبا، بشأن فكرة السياسات الاستباقية: فكرة أن يجسد الشكل التنظيمي الذي تتخذه جماعة نضالية، بالضرورة، نوع المجتمع الذي نود أن نخلقه. وتمثلت المشكلة في تحرير هذه الأفكار من إسار الغيتو النضالي لطرحها أمام الجمهور الأعرض، أمام الناس الذين لم ينخرطوا بعد في نوع من الحملات السياسـية القاعدية. ولم تكن وسائل الإعلام مصدر عون، عـلى الإطـلاق: فقد كان في وسـعك أن تتابع ما يكافئ عاما كامـلا من التغطية في

وسائل الإعلام من دون أن تتكون لديك أدنى فكرة عن أن ما تقوم عليه الفكرة هو صوغ ديموقراطية مباشرة. وهكذا، فلكي تفعل العدوى فعلها تعين أن نأتي بالناس إلى الغرفة. وتبين أن هذا صعب على نحو استثنائي.

وخلصنا إلى أن الأمر قد يكون مختلفا هذه المرة. فبالنهاية لم يكن الأمر أزمات مالية وخطط تقشف مدمرة تضرب العالم الثالث. هذه المرة وصلت الأزمة إلى ديارنا.

ووعدنا بأن نلتقي، جميعا، في الجمعية العمومية.

الثاني من أغسطس

بولينغ غرين Bowling Green هي حديقة عامة صغيرة تفصلها بنايتان عن سوق الأوراق المالية في نهاية الطرف الجنوبي لمانهاتن. وقد سُميت بهذا الاسم لأن المستوطنين الهولنديين في القرن السابع عشر استخدموها ليلعبوا فيها لعبة القناني التسع[*] nine pins. وهي اليوم مرج مسوّر، برحبة مرصوفة واسعة نسبيا في شمالها، وشمالي هذه الرحبة مباشرة رصيف يقطع مجرى الطريق يعلوه تمثال برونزي كبير لثور يضرب الأرض بقوائمه، وهو صورة لحماس جرى احتواؤه بصعوبة بالغة وإن بقي منطويا على إمكان الضرر القاتل، ذلك الحماس الذي يبدو أن أهل وول ستريت تبنوه كرمز للروح الحيوانية التي تحرك (وفقا لتعبيرات صكها جون ماينارد كينز) النظام الرأسمالي. وفي الظروف العادية فهذه حديقة هادئة يتناثر في أرجائها سائحون أجانب، وباعة الرصيف الذين يبيعون نماذج مصغرة من الثور ارتفاع الواحد منها ستة إنشات.

كنا في نحو الرابعة والنصف في اليوم المقرر للجمعية العمومية، وكنت بالفعل متأخرا قليلا على اجتماع الساعة الرابعة، لكن التأخير كان متعمدا هذه المرة. اتخذت مسارا دائريا يمر بوول ستريت مباشرة لمجرد أن أكون فكرة عن الحضور الشرطي. كان أسوأ مما تخيلت. الشرطيون في كل مكان: فصيلتان مختلفتان من الضباط بزيهم الرسمي يستريحون في أماكن مختلفة وهم يبحثون عن شيء يفعلونه، وسريتان من خيالة الشرطة في خفارة على الشوارع المجاورة، وشرطة الدراجات الكهربائية يتحركون،

(*) لعبة تدحرج فيها الكرة صوب قنانٍ خشبية تسع. [المترجم].

صعـــودا وهبوطا، على امتداد الحواجز الحديديـــة التي أقيمت في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر لإحباط هجمات الانتحاريين. وكان هذا مجرد أصيل ثلاثاء عادي!

وعندما بلغت بولينغ غرين فإن ما وجدته لم يكن يدعو إلا إلى مزيد من اليأس. في البدايـــة لم أكـــن واثقا، بالمـــرة، أني وصلت إلى الاجتماع الـــذي يفترض أن أحضره. كان هناك احتشـــاد قد بدأ بالفعـــل. وكانت اثنتان من كامـــيرات التلفزة موجهتين ناحية منصة نصبت على عجل، محاطة برايات ومكبرات صوت ضخمة وبأكوام من اللافتات المجهزة سلفا. ووقف رجل طويل مضفور الشعر يلقي خطابا انفعاليا حول مقاومة تقليص الموازنة أمام جمهور من قرابة ثمانين شخصا، انتظموا في نصف دائرة حوله. وبدت على معظمهم علامات غامضة للملل وعدم الارتياح التي شملت، كما لاحظـــت، طاقمي التصوير الإخباري، إذ تبين بالتدقيق أن المصورين تركا الكاميرات، عـــلى ما يبدو، من دون أحد يهتم بها. وجدت جورجيا على هامش الحشـــد مقطبة الجبين، تحدق في الناس الذين تجمعوا فوق المنصة(*).

تســـاءلت «مهلا، هل هؤلاء الناس من حـــزب العمال العالمي؟»(**) Workers World Party «أجل، هم كذلك».

تغيبت عن نيويورك لعدة ســـنوات، ولهذا فقد احتاج الأمر إلى دقائق عدة قبل أن أتبين من هم. وبالنسبة إلى معظم الفوضويين فحزب العمال العالمي هو نقيضنا النضـــالي الأكبر. ولأنهم معروفون كحـــزب يقوده كادر محدود مـــن القيادات التي يغلـــب عليها الرجال البيض الذين تجدهم كامنين في المناســـبات العامة، دوما، وراء واجهة تتألف من مجموعة من الأمريكيين الأفارقة ومن الأمريكيين من أصل لاتيني، فقد اشـــتهروا باتباع استرتيجية سياســـية تنبع من ثلاثينيات القرن المنصرم مباشرة: بخلق «جبهة شـــعبية» كبيرة من تحالفات مثل التحالف الذي يدعى «مركز العمل الأممـــي»(***) International Action Center أو مثـــلا «العمل الفوري لوقف

(*) كانت كولين حاضرة هي الأخرى، لكنها كانت في صحبة أمها التي كانت في زيارة عابرة لنيويورك. وعرفت، فيما بعد، أن والدتها انزعجت من الحضور الســـتاليني الطابع لدرجة أشـــعرت كولين بضرورة أن تصحبها إلى أحد المعارض الفنية، كبديل عن هذا الاجتماع.

(**) هو حزب شيوعي ماركسي لينيني أسسه في الولايات المتحدة سام مارسي في العام 1959. [المترجم].

(***) هـــي جماعة نضالية أسســـها المدعي العام الأمريكي الســـابق رامسي كلارك لمســـاندة الحـــركات المناهضة للإمبريالية، ولمعارضة السياسات الخارجية الأمريكية. [المترجم].

الحرب وإنهاء العنصرية»(*) Act Now to Stop War and End Racism تتألف من عشرات الجماعات التي خرج آلاف من أنصارها في مسيرات تحمل لافتات سابقة التجهيز. وقد انجذبت الأغلبية من العناصر القاعدية في تلك الجماعات إلى عضويتها بقوة البلاغة النضالية وبفعل ما يبدو أنه تدفق لا ينتهي للمدفوعات النقدية، وإن بقيت في جهل مبارك بحقيقة مواقف اللجنة المركزية من القضايا العالمية. ولم تكن هذه المواقف سوى صورة شبه كاريكاتورية من الماركسية - اللينينية من غير مراجعة بنيوية، حتى إن كثرة منا كانت تخمن، في بعض الأحيان، أن الأمر برمته لا يعدو أن يكـون بالفعل نوعا من المزحة المتقنة الممولة من جانب المباحث الفدرالية: فحزب العمال العالمي لايزال، على سـبيل المثال، مؤيدا للغزو السـوفييتي لتشيكوسلوفاكيا في 1968 وقمـع الحكومة الصينيـة للاحتجاجات المناصرة للديموقراطية في سـاحة تيانانامـين، وقد التزموا خطا «مناهضـا للإمبريالية» بلغ من الصرامة أنهم لم يكتفوا بمعارضة أي تدخل أمريكي وراء البحار، بل نشـطوا أيضا في مناصرة كل من أظهرت الحكومة الأمريكية أنها غير راضية عنه، من حكومة كوريا الشـمالية إلى مليشـيات الهوتو في رواندا. وقد مال الفوضويون إلى الإشـارة إليهم باعتبارهم «السـتالينيين». ولم يكـن واردا أن نحـاول العمل معهـم، فلم يكن لديهم اهتـمام بالعمل مع أي تحالف لا تكون لهم سيطرة كاملة عليه.

كانت تلك كارثة.

فكيف انتهى الأمر إذن بسـيطرة حزب العـمال العالمي على الاجتماع؟ لم تكن جورجيـا تدري على وجه اليقين. لكننا، نحن الاثنين، كنا نعرف أنه لا مجال لحدوث جمعيـة حقيقية، طالما بقـوا مسـيطرين. وفي الحقيقة، فعندما سألت اثنين من الواقفين لمشـاهدة ما يجري عما يجري، أكـدا لي أن الخطة تقتضي حدوث اجتماع تليـه مداخلات حرة لوقت قصير، وبعد ذلك زحف على وول سـتريت ذاته، حيث يطرح القادة قائمة طويلة من المطالب المعدة سلفا.

وبالنسـبة إلى الناشـطين الذين كرسوا أنفسـهم لبناء سياسـات الديموقراطية المباشرة - للأفقيين، كما نحب أن ندعو أنفسـنا - فرد الفعل المعتاد على أمر كهذا

(*) هـي مظلـة عمل تجمع العديد من المنظـمات المناهضة للحرب ومنظمات الحقوق المدنية، وقد تشـكلت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر . [المحررة].

هــو اليــأس. ومن المؤكد أن هذا كان رد فعــلي الأوليّ. فالدخول إلى تجمع من هذا النوع يشــعرك بما يشــبه الوقوع في مصيدة. فالأجندة معدة بالفعل، وإن كان من غــير الواضح من الذي أعدها. والحقيقة أنه يكون من الصعب، في الأغلب، أن تتبين ماهيــة الأجندة حتى لحظات من قبل بداية الحدث، عندما يعلنها شــخص ما عبر مكبر صوت ضخم. أثار مشــهد المنصة واللافتات الســابقة التجهيز والسماع المتكرر لكلمــة «زحف» ذكريات ألف أصيل غير ذي هدف قضينــاه زاحفين في سرايا كأننا جيــش مــن الجيوش العاجزة عن الفعل، ســالكين طريقا معدا ســلفا، في حين كان مارشــالات الاحتجاج يتواصلون مع الشرطة لســوقنا جميعا إلى الحواجز الحديدية «حظائــر الاحتجاج». أحداث لا مجال فيهــا للعفوية، للإبداع، للارتجال - حيث كل شيء، في الحقيقــة، يبدو مصمما على نحو يجعل التنظيم الذاتي أو التعبير الحقيقي أمرا مستحيلا. فحتى الهتافات والشعارات كان يتعين أن تأتي من أعلى.

ولمحــت ثلة كان يبدو أنها مركز الجماعــة القيادية لحزب العمال العالمي- كان الأمــر واضحا لأنهم كانوا، في الأغلب، في منتصف العمر ومن البيض، وفي حركة دائبة على مســافة قصيرة من المسرح (أولئك الذين يظهرون بالفعل على المسرح، هم في كل الحالات من الملونين).

وكان أحدهم، وهو شــخص ضخم على نحو مدهــش، يندفع بين الحين والحين ليخترق صفوف الجمهــور. «أقول لك» هتفت به عندما مر بجواري «برأيي أنه قد لا يجمل بكم أن تعلنوا عن جمعية عمومية إن لم تكونوا بصدد عقدها، بالفعل».

ربما عبرت عن نفسي بطريقة ليست مهذبة بما يكفي. نظر إلي من عليائه. «الأمر هــو أن هذا حفل تضامني، أليس كذلك؟ وأنت تهين المنظمين. انظر، ســألخص لك الموضوع. إن كان الأمر لا يروقك فلماذا لا تنصرف؟».

تبادلنا نظرات غير مريحة، للحظة، ثم انصرف.

فكرت في الانصراف لكني لاحظت أنه لا يبدو أحد من الآخرين راضيا، بشــكل واضح، عما يجري. وإذا اســتخدمنا الرطانة النضالية لقلنا إن الحشد لم يكن تجمعا للرأسيين- أي ممن يحبون، بالفعل، التحرك في مسيرات ترفع لافتات سابقة التجهيز والإنصات للناطقين الرســميين من لجنة مركزية تتبع شــخصا مــا. بدا أن معظمهم أفقيون: أناس أكثر تعاطفا مع المبادئ الفوضوية للتنظيم، للأشــكال غير التراتبية في

الديموقراطيـــة المبــاشرة. ولاحظت وجود «مهــزوز»(*) Wobbly واحد، على الأقل، وكان شابا بعوينات ســوداء يرتدي التي شيرت الأسود لحركة «العمال الصناعيين في العــالم»(**) Industrial Workers of the World، وعدة طلاب جامعيين يرتدون زي حركـــة الزاباتيســتا، وعدد قليل آخر مـــن الآخرين الذين يبــدو، بوضوح، أنهم فوضويون. كما لاحظت أيضا بعض قدامى الأصدقاء ومنهم ســابو، هناك مع ناشط ياباني آخر، تعرفت عليه في أحداث شــوارع كيبيك ســيتي في العــام 2001. وأخيرا، تبادلنا أنــا وجورجيا النظرات وأدرك كلانا أننا نفكر في الشيء ذاته: «لماذا نحن على هذه الدرجة من الإذعان؟ لماذا نغمغم ثم ننصرف عائدين إلى بيوتنا، كلما رأينا شيئا كهذا يحدث؟ - على الرغم من أنني أظن أن الطريقة التي عبرنا بها عن ذلك، آنذاك، كانــت أقرب إلى العبارات التالية: «أتدري ما أحب أن أقوله؟ اللعنة. لقد أعلنوا عن جمعية عمومية. فلنعقد جمعية عمومية».

وهكــذا توجهت إلى من بدا لي أنه غريــب، وكان رجلا أمريكيا من أصل كوري ينظر في ضيق إلى المنصة - وعلمت، بعد ذلك، أن اسمه كريس، وكان فوضويا يعمل مــع «الغذاء لا القنابــل»(***) Food not Bomb. لكنني لم أكن أعلم ذلك آنذاك. كل ما علمته هو أنه بدا لي مستاء.

بادرته: «قل لي. ما أتســاءل عنه هو هل يعنيك الأمر إن قررنا أن ننفصل ونبدأ جمعية عمومية حقيقية؟».

«ما الذي يدعو لهذا القول؟ هل هناك من يتحدث عن أمر كهذا؟».

«أعني أننا نتحدث عن ذلك الآن».

«تبا. أنا موافق. فقط أخبرني متى».

«الحــق أنني كنت على وشــك الانــصراف على أي حال. لكن هــذا قد يكون جديــرا بأن ننتظره»، بادرنا بالقول شــاب يقف بجواره، علمت بعدها أن اســمه مات برســتو، ومثل كريس، فقد أصبح فيما بعد من المنظمين الرئيســيين في حركة «احتلوا وول ستريت».

(*) الاسم الشعبي الشائع لحركة العمال الصناعيين في العالم. [المترجم].

(**) هي حركة تدعو لنقابة عمال واحدة تضم عمال العالم الصناعيين وتطالب بإلغاء الرأسمالية والعمل المأجور. [المترجم].

(***) هــو تحالف غير محكم لجماعات توزع الطعام النباتي بالمجان على المعوزين وجوهر أيديولوجيتها يتلخص في أن الحكومات والشركات الكبرى تنتهج سياسات تتعمد نشر الجوع على الرغم من الوفرة في الموارد. [المترجم].

وهكذا جمعت أنا وجورجيا، بمساعدة من كريس ومات، بعضا ممن بدا أنهم أفقيون بأوضح من سواهم وكونا دائرة صغيرة من عدد ينوف على العشرين، في نهاية الحديقة، في أبعد موضع ممكن عن مكبرات الصوت الضخمة. وفور ابتعادنا، ظهر موفدون من الاجتماع الرئيسي لدعوتنا إلى العودة مجددا. لم يكن الموفدون من جماعة عمال العالم الصناعيين - فقد ظهر عليهم الميل إلى النأي بأنفسهم عن مثل تلك الأمور - بل كانوا شبابا من الطلاب ناضري الوجوه الذين يرتدون قمصانا تقليدية المظهر.

همست لجورجيا: «عظيم. هؤلاء من «المنظمة الاشتراكية الأممية» Socialist Organization International. وإذا كان حزب العمال الصناعيين في العالم هو، في المشهد النضالي بمكوناته المتباينة، القطب المعاكس للفوضويين، فالمنظمة الاشتراكية الدولية تقف، وبشكل يدعو إلى الضيق، في منتصف المسافة بينهما: فهي في أقرب موقع ممكن من الجماعات الأفقية، وإن ظلت على غير ذلك، بالفعل. إنهم تروتسكيون ومؤيدون من حيث المبدأ للعمل المباشر وللديموقراطية المباشرة ولجميع أنماط البنى الصاعدة من أسفل، وإن بدا أن دورهم الرئيسي في كل اجتماع هو إحباط كل عنصر راديكالي يسعى باتجاه أي ممارسة من هذا النوع. وما يفقدك كل أمل في المنظمة الاشتراكية الأممية هو أنهم، كأفراد، أقرب إلى أن يكونوا طيبين بوضوح. وفي أغلبيتهم تجدهم فتيانا يمكن أن تحبهم، وطلابا، في الأغلب، ذوي نوايا طيبة، وعلى عكس حزب العمال الصناعيين في العالم، فقياداتهم (وعلى الرغم من المساندة النظرية للديموقراطية المباشرة، فالجماعة ذاتها تتمتع ببنية محكمة التنظيم تقوم على تراتبية تنزل بالأوامر من القمة إلى القاعدة) سمحت لهم بالفعل بالعمل في تحالفات عريضة لم تكن لهم سيطرة عليها - ولو بهدف التطلع إلى إمكان السيطرة عليها. وقد كانوا المجموعة الأنسب للتدخل بغرض الوساطة.

«أظن هذا نوعا من سوء الفهم»، قال واحد من الشباب لحلقتنا المنشقة. «هذا الحدث لم تنظمه جماعة واحدة بعينها. إنه ائتلاف واسع من جماعات قاعدية ومن أفراد نذروا أنفسهم لمحاربة حزمة بلومبرغ التقشفية. لقد تحدثنا إلى المنظمين. وهم يقولون إنه من المؤكد أن الجمعية العمومية ستنعقد بعد أن ينتهي المتحدثون. «كانوا ثلاثة، كلهم شباب حليقو الوجوه، وكل واحد منهم، كما لاحظت،

يســتخدم في هذا الموضع أو ذاك من حديثــه العبارة ذاتها من دون تغيير، «ائتلاف واسع من جماعات قاعدية ومن أفراد».

لم يكن هناك الكثير مما يمكننا عمله. إذا كان المنظمون يعدون بجمعية عمومية فيجب، على الأقل، أن نعطيهم فرصة. وهكذا امتثلنا، بعد تردد، وعدنا إلى الاجتماع. ولا حاجــة إلى القول بأنــه لم تظهر للوجود جمعية عمومية مــن أي نوع. فقد بدا أن فكــرة المنظمين عن «الجمعية» تتمثل في المناقشــة المفتوحــة، حيث أتيح لكل واحد من الجمهور عدة دقائق يعبر فيها عن موقفه السياسي العام أو عن تصوراته بخصوص قضية ما، قبل أن ننطلق في الزحف المقرر سلفا.

وبعــد عشرين دقيقة على هــذه الوضعية، جاء دور جورجيا لتتحدث. ولا بد من أن أشــير هنا إلى أن جورجيا كانت، بحكم المهنــة، فنانة مؤدية. وبهذه الصفة، فقد حرصت دائما على أن تطور لنفسها صورة شخصية معينة، صيغت على نحو مرهف - هي، بالأساس، صورة المجنونة. وشخصية كهذه تقوم، دائما، على بعض عناصر الشخصية الحقيقية للمرء، وفي حالة جورجيا، كان هناك كثير من التخمين الذي غرق فيه أصدقاؤها في محاولة تحديد مقدار ما هو مصطنع من كل هذا. ولا شك في أنها من أكثر من قابلتهم في حياتي، عفوية. لكن لديهــا خاصية تتمثل في التوصل الدقيق إلى النغمة الصحيحة، في بعض الأحيان وفي مواقــف بعينها يكون ذلك بالمــزج السريع بين كل الافتراضات حول ما قد يبدو أنه يدور بالفعــل. بدأت جورجيا دقائقها الثلاث بأن أعلنت: «هذه ليســت جمعية عمومية! هذا حشد رتب له حزب سياسي! وليست له أي صلة، على الإطلاق، بحركة الجمعية العمومية العالمية» - وحشــدت في كلمتها إحــالات إلى الجمعيات العمومية اليونانية والإســبانية واســتبعادها الممنهج لممثلي الجماعات السياسية المنظمة. وللأمانة، فأنا لم أستوعب كل مــا صــدر عنها لأني كنت أحاول التعــرف على آخرين يمكن أن يكونوا قابلين للانشــقاق وإقناعهــم بأن ينضموا لنا بمجرد أن نقرر الانفصــال. ولكن، ومثل كل من كان حاضرا في ذلــك اليوم، فلازلت أذكر نقطة الذروة، عندما انتهى الوقت المخصص لجورجيا، وختمت بنوع من الســجال الســاخن مع أمريكيــة أفريقية كانت مــن أول المتحدثين من حزب العمال الصناعيين في العالم وانخرطت في رد لم تُدْع إليه.

«حسنا، أنا أعتبر مداخلة المتحدثة السابقة مستهزئة على نحو عميق. هذا يزيد قليلا على كونه محاولة قصدية لإرباك الاجتماع...».

«هذا ليس اجتماعا! هذا حشد».

«احـــم. أعتبر مداخلة المتحدثة الســابقة مســتهزئة على نحو عميق. بوســعك الاختلاف مع من تشـــائين، لكن على أقل القليل، أتوقع منا جميعا أن يعامل بعضنا بعضا على أساس من أمرين: الاحترام والتضامن. وما فعلته المتحدثة السابقة هو...».

«مهلا، هل تقولين إن اختطاف اجتماع ليس انتهاكا لمبادئ الاحترام والتضامن؟».

وعنـــد هذه النقطة تدخل متحدث آخر من حـــزب العمال الصناعيين في العالم متصنعا الدهشـــة الغاضبة: «لا أســـتطيع أن أصدق أنك قاطعت من فورك واحدة من السود!».

«ولِمَ لا؟»، ردت جورجيا: «أنا أيضا سوداء».

لا بد لي من التنويه إلى أن جورجيا شقراء.

ويمكن تلخيص رد الفعل بأنه كان قهقهة مندهشة صدرت عن الجميع.

«أنت ماذا؟».

«كما قلت لك تماما. أنا سوداء. هل تظن أنك الشخص الأسود الوحيد هنا؟»(*).

وأمن الارتباك الذي نشأ عن ذلك لجورجيا وقتا كافيا لأن تعلن أننا بصدد إعادة التجمـــع في جمعية عمومية حقيقية وأن ذلك يعنـــي أن نلتقي مجددا، في الخلف، قـــرب البوابة المفضية إلى المرج، خلال خمس دقائق. وعند هذه النقطة أجبرت على النزول من على المنصة.

وقعـــت إهانـــات وإدانات. وبعد قرابة نصف الســـاعة من الدراما، شـــكلنا حلقة، مجـــددا، عـــلى الجانب الآخر مـــن بولينغ غرين، وهـــذه المرة تخـــلى كل من بقي من الجمهور عن الحشـــد لينضموا إلينا. وأدركنا أنه صار لدينا جمهور يكاد يكون كله من الأفقيـــين: ليس فقط من أهل التضامن من المهزوزين والزاباتيســـتا، بل بعض الإســـبان الذين كانوا ناشـــطين مع «الغاضبين» في مدريـــد، وزوج من الفوضويين المتمردين ممن شاركوا في الاحتلالات في بيركلي قبل سنوات قليلة مضت، وحفنة من المشاهدين الذين اجتذبهم ما يجري كانوا قد وصلوا من فورهم للمشاركة في الحشد، وربما كانوا أربعة أو

(*) لا حاجة بي للقول إن ادعاءات جورجيا ظلت موضوع تعليقات كثيرة بين أصدقائه لأســـابيع تلت. وكانت هناك تخمينات. فجورجيا من اليونان، وهي من البلدان القليلة التي تكون فيها الشقرة، بالفعل، سببا للتمييز، حيث يفترض اليونانيون، عادة أنها تعني أن المرء مهاجر ألباني فقير. وعند سؤالها في وقت لاحق، اكتفت جورجيا بالإصرار على أنه ليس هناك ما يستدعي النقاش. «نعم أنا سوداء» قالت، كأن الأمر واضح بالضرورة.

خمسة، وعدد مماثل من حزب العمال الصناعيين في العالم (ليس بينهم أحد من اللجنة المركزية)، جاءوا بعد تردد لرصد أنشـطتنا. وتطوع شـاب يدعى ويللي أوسترويل، كان قضى بعض الوقت محتلا، كساكن بغير سند قانوني، لمبنى في برشلونة، لأداء دور المنسق.

وسرعان ما قررنا أننا لا ندري، بالفعل، ما نحن بصدد عمله.

وكانت إحدى المشكلات أن آدبسترز كانت أعلنت بالفعل عن تاريخ للعمل: 17 سبتمبر. وكانت هذه مشكلة لسببين: أحدهما أننا كنا على مسافة ستة أسابيع فقط مـن ذلـك التاريخ. لقد احتاج الأمر منا ما يزيد على العـام لتنظيم أعمال التعطيل وأنشـطة العمل المباشر التي أنهت اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل في أكتوبر من العام 1999. ويبدو أن آدبسترز ظنت أن بوسعنا أن نتمكن بطريقة ما، مـن جمع عشرين ألفا من الناس لينصبوا خيامهم في منتصف وول سـتريت، ولكن حتى لو افترضنا أن الشرطة ستسـمح بحدوث ذلك، وهو ما لن يسمحوا به، فإن أيا من أصحاب الخبرة بالجانب العملي في التنظيم لا بد أنه يعلم أنك لا تستطيع جمع هذا العدد في عدة أسـابيع. جمع حشـد غفير كهذا يقتضي، عـادة، اجتذاب الناس من مختلف أرجاء البلاد، وهو ما يحتاج جماعات إسـناد في مختلف المدن، ويحتاج على نحو خاص حافلات تحتاج بدورها إلى تنظيم جميع أشكال جمع التبرعات، وما نعرفه أننا لا نملك أي مال من أي نوع. (أم ترانا نملك مالا؟ كان الشائع أن آدبسترز لديهـا أموال. ولكن أحدا منـا لم يكن يعلم إن كانت آدبسـترز داخلة في الموضوع بشـكل مباشر، لم يكن لهم أي ممثلين في الاجتماع) ثم كانت هناك المشكلة الثانية. لم يكن هناك سـبيل لتعطيل وول سـتريت يوم 17 سبتمبر؛ لأن ذلك اليوم هو يوم أحد. وإن كان لنا أن نفعل شـيئا يحدث تأثيرا مباشرا في التنفيذيين ذوي الحيثية في وول سـتريت - أو حتـى يقدر على جذب انتباههم - فقـد كان يتعين علينا العثور على طريقة تسـمح لنا بأن نبقى موجودين حتى التاسـعة صبـاح الإثنين. لكننا لم نكن حتى واثقين بأن سـوق الأوراق المالية هو الهدف المثالي. ومن ناحية لوجستية خالصة، وربما من الناحية الرمزية، فربما كانت فرصتنا أفضل مع الاحتياطي الفدرالي أو مكاتب ستاندارد آند بورز، وكلاهما على مبعدة بنايات قليلة منا.

وقررنا تأجيلا مؤقتا لهذه المشكلة. وقررنا، أيضا، تأجيل مسألة المطالبات إجمالا، وأن ننشـئ بدلا من ذلك جماعات فرعية للنقاش التفصيلي. هذه ممارسـات أفقية

معيارية: يفصح كل واحد عما لديه من أفكار حول مجموعات العمل حتى تصبح لدينا قائمة (في هذه الحالة كانت هناك أربع مجموعات فقط: التفاعل الخارجي، الاتصالات/الإنترنت، الفعل، السياق/التيسير) وبعد ذلك تنقسم المجموعة إلى حلقات أصغر لإجراء عصف ذهني، بعد الاتفاق على إعادة التجمع بعد ساعة، مثلا، ليقدم المتحدث بلسان كل مجموعة فرعية تقريرا عما دار في النقاشات وعن أي قرارات تم التوصل إليها، على نحو جمعي. وانضممت إلى مجموعة السياق التي تألفت في الأساس، وكما هو متوقع من فوضويين، عاقدي العزم على ضمان أن تصبح المجموعة نموذجا. وقررنا، على وجه السرعة، أن تدار المجموعة على أساس الإجماع، مع بقاء خيار الارتداد إلى اعتماد التصويت واتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين، إن وصلنا لطريق مسدود، وعلى أن يكون هناك اثنان للتيسير على الأقل، ذكر وأنثى، ليعمل أحدهما على استمرار الاجتماع ويدوّن الثاني قائمة بمن طلبوا الكلام. وناقشنا إشارات اليد، والاستفتاءات غير الملزمة أو «فحوصات الحرارة»(*).

ولدى عودتنا للتجمع كان الظلام قد حل. لم يتوصل القسم الأكبر من المجموعات العاملة إلا لقرارات مؤقتة. وطرحت مجموعة العمل السيناريوهات الممكنة لكن قرارها الرئيسي كان العودة إلى الاجتماع في وقت لاحق من الأسبوع، للقيام بجولة على الأقدام في المنطقة. واتفقت مجموعة الاتصالات على أن تضع آلية اتصال إلكتروني وأن تجتمع للنقاش على الإنترنت، وكانت أول أجندة اتفقوا عليها تتصل بمحاولة استكشاف ما كان موجودا بالفعل (على سبيل المثال، من ذلك الذي أنشأ، بالفعل، حسابا على تويتر باسم OccupyWallSreet# مادام الذي صنع ذلك، وفق ما يبدو، ليس بين الموجودين في الاجتماع؟)، وما دخل آدبسترز، إن كان لها دخل، بذلك الحساب، أو ما الذي صنعوه بالفعل؟ وقررت مجموعة التفاعل الخارجي أن تجتمع يوم الخميس لتصميم نشرات، ولمحاولة تقرير الكيفية التي يتعين أن نصف بها أنفسنا، خاصة من حيث علاقتنا بالائتلافات القائمة المناهضة لتقليصات الموازنة. وكان عديد من أعضاء مجموعة التفاعل الخارجي - بينهم صديقي جستين، الذي عرفته في كيبك سيتي - يعملون في تنظيم العمال وكانوا على درجة معقولة من الثقة بأن في وسعهم جعل القيادات النقابية تهتم بالأمر. وقررنا جميعا أن نعقد

(*) سوف نغطي في الفصل الرابع تفصيلات تشغيل أدوات تحقيق الإجماع هذه.

جمعيــة عمومية أخرى، آملين أن تكون أكبر بكثــير، عند النصب التذكاري القريب للمجاعة الأيرلندية(*)، في السابعة والنصف مساء الثلاثاء التالي.

وعلى الرغم من الطبيعة المؤقتة لكل قراراتنا - باعتبار أن لا أحد منا كان يعرف، على وجه التأكيد، ما إذا كنا نبني فوق أســس أرستها جهود قائمة أو أننا نخلق شيئا جديــدا - فقــد كان المزاج العــام في المجموعة مبتهجا تماما. كان لدينا شــعور بأننا شــهدنا، من فورنا، انتصارا حقيقيا لقوى الديموقراطيــة، حيث جرت إزاحة الأنماط التنظيمية المســتهلكة جانبا. وفي نيويورك، فانتصار من هذا النوع كان غير مسبوق تمامــا. ولم يكن أحد يملك معرفة يقينية بالنتيجة التي ســتترتب عليه تحديدا، لكننا جميعا، على الأغلب، كنا مبتهجين، على الأقل باحتمال التوصل إلى نتيجة.

وعندما توجهنا جميعا إلى منازلنا كانت الساعة تقارب الحادية عشرة. وكان أول ما فعلته أن اتصلت هاتفيا بماريســا، «لن تصدقي ما حدث للتو» قلت لها. «يتعين أن يكون لك دور».

الـ 99 في المائة

من: ديفيد غريبر david@anarchisms.org

الموضوع: مرحبا! سؤال سريع

التاريخ: 3 أغســطس2011، الساعة 12:29 صباحا حسب توقيت المنطقة الوسطى بالولايات المتحدة

إلى: ميكاه وايت micah@adbusters.org

مرحبا ميكاه

لقــد مررت بأغرب يوم من الأيام. قرابة الثمانين شــخصا جاءوا للاجتماع قرب تمثال الثور الكبير قرب بولينغ غرين في الرابعة والنصف لأننا كنا ســمعنا بأنه ستكون هناك «جمعية عمومية» للتخطيط لعمل في 17 سبتمبر والداعي هــو... بالحقيقة، أنتم يا جماعة. وهكذا نحضر لنكتشــف أنــه لا... بالفعل، الجمعية غير واردة، وهناك حزب العمال في العالم مع متحدثين ومكبر للصوت ولافتات لتحقيق احتشــاد، وبعدها كانوا يريدون مداخلات قصيرة ومســيرة.

(*) نصــب تذكاري في إحدى مجاورات حي مانهاتن بمدينة نيويورك لمجاعة كبرى في إيرلندا في القرن التاســع عشر أودت بحياة مليون إنسان. [المترجم].

وهذا ما يقابل عادة بخضوع ساخر، لكن ما جرى هذه المرة هو أن بعضنا.. قرروا أن يلفظوه، فجمعنا الأفقيين، الذين تبين أنهم 85 في المائة من الحشد، وانشققنا، وعقدنا جمعية عمومية، وأنشأنا بنية، وسياقا، ومجموعات عمل، وانطلقنا نحو تنظيم حقيقي. بدا الأمر أشبه بمعجزة صغيرة وانصرفنا جميعا شاعرين بسعادة بالغة على غير المعتاد.

ولكن يبقى السؤال الذي ألح علينا: «ما دخل آدبسترز، حقيقة، بأي من هذا؟ هل هم يساندون بأي نوع من الموارد؟ أم أن الأمر اقتصر على مكالمة؟ قلت لنفسي لا بد من التيقن...

ديفيد

أرسلت هذه الرسالة قبل أن آوي إلى فراشي تلك الليلة. وفي الصباح التالي تلقيت هذا الرد:

أهلا ديفيد

شكرا على هذا التقرير حول ما جرى، وأسعدني أنك كنت هناك لتغير مجرى الأمر.

وإليك تفصيل الحالة...

كنا نتداول طوال شهرين في آدبسترز فكرة احتلال وول ستريت. وفي السابع من مايو وزعنا على مشتركينا البالغ عددهم 90 ألفا على القائمة البريدية رسالة قصيرة لنشر الفكرة. وجاءت الاستجابة إيجابية بمعدل ساحق، فقررنا أن نمضي بها قدما. ويحتوي العدد الحالي من مجلتنا، ذلك الذي يتخذ طريقه الآن إلى باعة الصحف (آدبسترز#97 - سياسات ما بعد الفوضوية) ملصقا من صفحتين يدعو إلى احتلال وول ستريت يوم 17 سبتمبر. وعلى غلاف الطبعة الأمريكية توجد أيضا صورة مصغرة من #احتلوا وول ستريت. وسوف يكون هذا أشبه بفتيلة بطيئة الاشتعال تنشر خبر الاحتلال في العالم الناطق بالإنجليزية طوال الشهر المقبل أو لأبعد منه...

وعند هذه النقطة قررنا أنه، بالنظر إلى محدودية مواردنا وعدد موظفينا، فإن دورنا في آدبسترز قد يقتصر على نشر الدعوة على الملأ بأمل أن يمكن الناشطون المحليون أنفسهم لجعل الحدث واقعا. وهذا اتباع للنموذج الإسباني، حيث الناس، وليست الأحزاب والمنظمات السياسية، هم من يقررون كل شيء.

> و«الجمعيــة العمومية» التي حضرتها أنت تحققــت بفضل جماعة غير نظامية - هي ذاتها التي كانت وراء «لا لتقليص الميزانيات في مدينة نيويورك» و«بلومبرغ فيل» (المخيم الاحتجاجي المناهض لتقليص الميزانية الذي اســتمر قرابة أســبوعين). وكنت أتواصل مع دوغ سنغســن مــن جماعة «لا لتقليص الميزانيــات في مدينة نيويورك». ولا أعلم شــيئا عــن دوغ أو عن سر اختطاف الجمعيــة من قبل حزب العمال في العــالم، ولا أدري إن كان هذا هو المقصود من البداية...
>
> ميكاه

لم تفعل آدبسترز سوى أنها أطلقت فكرة. فعلوا ذلك مرات عدة من قبل، ولم يسفر ذلــك في الماضي عــن أي شيء مطلقا؛ لكن هذه المرة بدا أن مختلف الجماعات المتباينة التي يبدو أنه لا علاقة بينها تحاول أن تحكم قبضتها على الفكرة. ولكن كنا نحن، بنهاية الأمر، من قاموا فعلا بالتنظيم على الأرض. ولم يكد اليوم التالي يحل حتى كانت الرسالة التــي بثت خبر مجموعتنا الصغيرة قد انتشرت، وبــدأ كل من حضروا الاجتماع الأصلي يحاولون تكوين تصور عمن نكون، وما الاســم الذي ينبغي أن نطلقه على أنفسنا، وما الــذي نحــاول أن نصنعه في الحقيقة. ومرة أخرى، بدأ كل شيء بمســألة المطلب المفرد الواحــد. فبعد طرح بعض الأفكار الابتدائية - إســقاط الديــون؟ إلغاء قوانين الترخيص بالتظاهــر لشرعنة حرية الاجتماع؟ إلغاء الشــخصية المعنوية للــشركات؟ - أنهى مات بريســتو، الذي كان هو وكريس بين أول من انضموا إلينا في بولينغ غرين، هذه الحيرة عندما أشار إلى أنه يوجد في الحقيقة نوعان مختلفان من المطالب. بعض المطالب قابلة للتحقق بالفعل، مثل اقتراح آدبسترز - الذي ظهر في واحد من نداءاتهم الأولى الموجهة للجمهور - مطالبا بلجنة للنظر في إحياء قانون غلاس - ســتيغال. وقد تكون هذه فكرة طيبــة، ولكن هل يكون هناك مــن يخاطر بالفعل بالتعرض للترويــع والاعتقال لمجرد أن يدفع طرفا ما لإنشــاء لجنة؟ إنشــاء اللجان هو ما يفعله السياسيون عادة عندما لا يرغبــون في اتخاذ أي إجــراء حقيقي. وبعد ذلك فهناك ذلك النــوع من المطالب التي تطرحها لأنك تعلم أنه على الرغم من أن أغلبية ساحقة من الأمريكيين يعتبرونها فكرة طيبة، فالمطلب غير محتمل الحدوث مطلقا، في ظل النظام الســياسي القائم. من ذلك، مثلا، إلغاء جماعات الضغط التابعة للشركات. ولكن هل مهمتنا هي طرح رؤية لنظام

سياسي جديد، أم هي المساعدة على إيجاد سبيل لكل واحد لأن يفعل ذلك؟ من نحن، بالنهاية، لنخرج على الناس برؤية لنظام سياسي جديد؟ حتى ذلك الحين لم نكن نزيد، بالأساس، على كوننا ثلة من البشر حضروا اجتماعا. وإن كنا جميعا قد انجذبنا لفكرة إنشاء جمعيات عمومية فذلك لأنها بدت لنا منابر للأغلبية الساحقة من الأمريكيين الذين أوصد دونهم باب المشاركة في الجدل السياسي، ليطوروا أفكارهم ورؤاهم.

وبدا أن هذا يحسم الأمر بالنسبة إلى معظمنا. لكنه أفضى إلى سؤال آخر: كيف، على وجه التحديد، سنوصّف تلك الأغلبية الساحقة من الأمريكيين الذين أوصد دونهم باب المشاركة في الجدل السياسي العام؟ من الذين ندعوهم إلى الانضمام إلينا؟ المقموعون؟ من جرى إقصاؤهم؟ الشعب؟ بدت كل العبارات القديمة مبتذلة وغير ملائمة. كيف لنا أن نعبر بطريقة لا لبس فيها عن أن السبيل البديهية لأن نستعيد صوتنا هو احتلال وول ستريت؟

في ذلك الصيف كنت أستقبل سيلا لا يكاد ينقطع من الصحافيين الذين أجروا معي مقابلات عن الديْن، لأني وضعت كتابا عن الديْن، بل طُلب مني أن أدلي بدلوي في منافذ مثل سي إن إن، وجريدة وول ستريت جورنال، بل في نيويورك دايلي نيوز (أو على الأقل في المدونات (Blogs) الخاصة بهم - فنادرا ما ظهرت في البرامج ذاتها أو في النسخ المطبوعة). وهكذا فقد كنت أحاول أن أواكب الجدل حول الشؤون الاقتصادية في الولايات المتحدة. وعلى الأقل منذ مايو عندما نشر الاقتصادي جوزيف ستيغليتز عمودا في فانيتي فير، بعنوان «عن الواحد في المائة، من قبل الواحد في المائة، لمصلحة الواحد في المائة» Of the 1%,By the 1%,For the 1%"by Joseph Stiglitz,Vanity Fair». وهناك كلام كثير في أعمدة صحافية ومدونات اقتصادية حول حقيقة أن واحدا أو اثنين في المائة من السكان صاروا يستولون على حصة متزايدة من الثروة الوطنية، في حين يتوقف دخل كل شخص غيرهم عند مستوى معين، أو أنه ينكمش، وفقا للأسعار الحقيقية.

وما لفت انتباهي على نحو خاص في أطروحة ستيغليتز كان الربط بين الثروة والسلطة: فالواحد في المائة هم أولئك الذين يضعون قواعد عمل النظام السياسي والذين حولوه إلى نظام يقوم على الرشى المقننة:

> الثروة تلد السلطة، وهذه بدورها تلد المزيد من الثروة. وأثناء فضيحة المدخرات والقروض في ثمانينيات القرن الماضي - وهي فضيحة تبدو أبعادها،

> بمقاييس زماننا، عتيقة على نحو طريف - سئل المصرفي تشارلز كيتنغ من قبل لجنة في الكونغرس إن كان مبلغ مليون ونصف المليون دولار التي وزعها على عدد من المسؤولين المنتخبين يمكن، بالفعل، أن يشترى به نفوذ. «لا شك في أني آمل ذلك» هكذا رد على التساؤل... الشخصي والسياسي متوحدان اليوم تماما. فكل أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، تقريبا، ومعظم أعضاء مجلس النواب يصبحون أعضاء في جماعة الواحد في المائة على القمة بمجرد وصولهم إلى مناصبهم، ويبقي عليهم في مناصبهم المال الذي يأتي من الواحد في المائة على القمة. وأعرف أنهم إن خدموا الواحد في المائة جيدا فسوف يكافأون من قبل الواحد في المائة لدى خروجهم من مناصبهم[2].

ويمتلك الواحد في المائة الأغلبية الساحقة من الأوراق المالية وغيرها من الأدوات التمويلية، وهم أيضا من يقدمون النصيب الأوفر من المساهمات في الحملات. وبتعبير آخر، فهم يمثلون، بالضبط، ذلك القسم من السكان الذي في وسعه تحويل ثروته إلى سلطة سياسية، واستخدام السلطة السياسية لمراكمة مزيد من الثروة. ولفت نظري أيضا أن الواحد في المائة هم، في الواقع، من نشير إليهم باعتبارهم «وول ستريت»، فهذا هو الحل الكامل لمشكلتنا: من هم الذين يعدون أصواتا مستبعدة جرى تجميدها ودفعها خارج النظام السياسي؟ ولماذا نستدعيهم إلى حي المال في مانهاتن، وليس إلى واشنطن العاصمة، مثلا؟ إذا كان وول ستريت يمثل الواحد في المائة فنحن كل من عداهم.

> من: ديفيد غريبر david@anarchisms.org
>
> الموضوع: بالإحالة إلى [مناقشة 17 سبتمبر]، بالإحالة إلى[17 سبتمبر] بالإحالة إلى: مطلب واحد للاحتلال؟
>
> التاريخ: 4 أغسطس 2011 الساعة 4:25:38 حسب توقيت المنطقة الوسطى بالولايات المتحدة
>
> إلى:september17@googlegroups.com
>
> ماذا عن «حركة الـ 99 في المائة»؟
>
> كلا الحزبين يحكم باسم الواحد في المائة من الأمريكيين الذين يحصلون، تقريبا، على جميع عوائد النمو الاقتصادي، وهم وحدهم من تعافوا من أزمة الكساد التي بدأت في العام 2008، وهم المتحكمون في النظام السياسي، والمسيطرون على الثروة المالية كلها.

> وبالتالي فإذا كان الحزبان معا يمثلان واحدا في المائة فنحن نمثل التسعة والتسعين في المائة المتبقية خارج المعادلة.
>
> ديڤيد

كان اليوم التالي، الخامس من أغسطس، هو اليوم الذي حددناه موعدا لاجتماع التفاعل الخارجي في مكاتب نقابة الكتاب بوسط المدينة، حيث كان يعمل صديقي القديم جستين مورينو. وبدا أن الجميع تروق لهم فكرة الـ 99 في المائة. لكن أظهر البعض مخاوف مبدئية: أبدى بعضهم ملاحظة مؤداها أن هناك من سبق له أن جرب بالفعل حملة الـ «98 في المائة الآخرين». فمن الواضح أن الفكرة لم تكن مبتكرة على نحو كامل. ويجوز أن أي عدد من الناس فكروا بالطريقة ذاتها تقريبا وفي الوقت ذاته تقريبا. ولكن، وكما تبين، فقد تيسر لنا أن نخرج بالفكرة في الزمان والمكان المناسبين تماما. ولم يمض وقت طويل إلا وكان كل من جورجيا، ومعها لويس وبيغونيا، وهما من «الإسبان الغاضبين»، يعدون منشورا - منشورنا الأول، للإعلان عن الجمعية العمومية ليوم الثلاثاء، الذي كنا قد بدأنا ندعوه، بالفعل، الـ «ج ع»(*).

الاجتماعات

جاءت ماريا إلى الجمعية العمومية التالية، وفي ذروة النقاشات تبلورت لدينا فكرة إنشاء مجموعة عمل للتدريب. تكونت مجموعتنا بالأساس من نشطاء شباب تبلورت هوياتهم في بلومبرغ فيل. تحمسوا لفكرة عملية تحقق الإجماع والعمل المباشر، لكن قلة قليلة منهم هي التي كانت لديها خبرة حقيقية بأي من الأمرين. وفي البداية كانت العملية مشوشة - فقد بدا أن كثرة من المشاركين لم تكن تفهم أن الحجب (أو الاعتراض - وهو ما لا يجري اللجوء إليه إلا باعتباره ملاذا أخيرا) يختلف عن التصويت بـ «لا»، بل إن الميسرين الذين كان يفترض أنهم يديرون الاجتماعات، مالوا إلى أن يبدأوا كل مناقشة للمقترحات، ليس بالسؤال عما إذا كان لدى أي واحد أسئلة أو ملاحظات تستوجب التوضيح، بل بمجرد القول «حسنا، هذا هو المقترح.

(*) من قبيل التسجيل للتاريخ، وبما أن كثيرا من النقاش يدور حول أصل الشعار «نحن نمثل الـ 99 في المائة»، فالرد هو - وبكل لياقة - أن ذلك كان إبداعا جمعيا. خرجت أنا بجزئية الـ 99 في المائة، وأضافت بيغونيا ولويس كلمة «نحن»، وفي النهاية أضاف كريس، من حركة «الغذاء وليس القنابل»، الفعل عندما أسس موقع «نحن نمثل الـ 99 في المائة»، بعد ذلك بشهر.

هــل من اعتراضات؟». وبغض النظر عــن التدريب على العملية الديموقراطية، فقد كان هناك نقص في المهارات الأساسية المتصلة بالشارع: كنا في حاجة إلى العثور على مــن يمكنه تأمــين التدريب القانوني، ولو لمجرد أن يعــرف كل واحد ما يتعين عمله لــو جرى اعتقاله، عــلى اعتبار أن هذا ما كان من المؤكد أن يحدث لبعضنا، ســواء قررنا أو لم نقرر أن نفعل أمرا غير قانوني. وكانت حاجتنا أشــد إلى التدريب الطبي، لنعرف ما يتعين عمله لو أن بجوار أحدنا جريحا، وإلى تدريب على العصيان المدني، لنتعلــم متى وكيف نتكاتــف، كيف نتقدم، وكيف نمتثــل أو لا نمتثل للأوامر. وقد قضيت جانبا كبيرا من الأسابيع التالية في تتبع الأصدقاء القدامى من «شبكة الفعل المباشر» الذين تخفوا أو اعتزلوا النشــاط العام، أو استنفدت طاقاتهم، أو يئسوا، أو صارت لهم وظائف، أو ذهبوا للعيش في مزرعة عضوية ما، بعد أن أقنعوا أنفســهم بأن هذه ليست بداية زائفة أخرى، وأن المسألة جدية هذه المرة، لجعلهم ينضمون إلينا ويقتســمون معنا خبراتهم. اســتغرق الأمر وقتا، لكن كثرة منهم رشحت عائدة إلينا، بالتدريج.

في تلك الجمعية العمومية الأولى، عند النصب التذكاري للمجاعة الأيرلندية، قررنا أن تعقد كل جمعية عمومية تالية في تومكنز ســكوير بارك في إيســت فيليدج - أي ليس في محيط وول ســتريت الموحش نسبيا، ولكن في قلب مجتمع نيويوركي حقيقي، في ذلــك النــوع من البقاع التي نأمــل أن تظهر فيها جمعيــات محلية بمرور الوقت. واتفقنا، ماريسا وأنا، على أن نقوم بالتيسير في الجمعية الأولى، المقرر لها 13 أغسطس، على اعتبار أن لدى ماريسا قدرا كبيرا من الخبرة بعملية تحقق الإجماع. وفي الحقيقة فقد كانت بالغة المهارة - وكان كل من عداها مترددا في البداية - حتى أنها تعين عليها في النهاية أن تســاعد في تيســير الجمعيات الأربع التالية. أصبحت المرأة التي تحافظ على تماســك العملية كلها: في كل اجتماع لمجموعة عمل تقريبا، وفي كل تنســيق، وفي ابتكار الخطط. ومن دونها، كنت سأندهش لو تحقق أي شيء، على الإطلاق.

وخلال الأسابيع القليلة التالية بدأت تتجسد خطة. قررنا أن ما كنا نريد إنجازه حقا كان أمرا مشــابها لما أُنجز في أثينا وبرشــلونة ومدريد، حيث أظهر ألوف من المواطنين العاديين، الذين كانت أغلبيتهم غير متمرســة بالمرة على التعبئة السياسية، من أي نوع كانت، استعدادا لاحتلال الميادين العامة، احتجاجا على النخبة بكاملها، في كل قطر من

أقطارهــم. وكانت الفكرة تتمثل في احتلال فضاء عام مشــابه لتخليق جمعية عمومية نيويوركية يكون بوســعها أن تصبــح أنموذجا لديموقراطية مبــاشرة حقيقية، على غرار أبناء العمومة الأوروبيين، لاتخاذ موقف مضاد للمهزلة الفاســدة التي تقدمها الحكومة الأمريكيــة لنا، باعتبارها «ديموقراطية». وكان يفترض أن يصبح العمل في وول ســتريت عتبة ندخل منها إلى تشييد شبكة كاملة من جمعيات على هذه الشاكلة.

تلك كانت أهدافنا، لكن كان مســتحيلا التنبؤ بما ســيحدث بالفعل في الســابع عشر من الشهر. أكدت لنا آدبسترز أن تسعين ألفا يتابعوننا على موقعهم الإلكتروني. وقــد وجهوا نــداء بأن ينزل عشرون ألفا من الناس إلى الشــوارع. وكان من الواضح أن ذلــك لن يحدث. ولكن كم عدد الذين يمكن أن يأتوا فعلا؟ وفوق ذلك، ما الذي يتعــين أن نفعله بالناس إن جاءوا حقا؟ كنا جميعا عــلى وعي تام بما كان يواجهنا. فقوة شرطــة نيويورك تناهز الأربعين ألفا - وعمدة بلومــبرغ يحب الادعاء بأنه لو أن مدينة نيويورك كانت دولة مســتقلة لكانت قوة الشرطة لديها هي ســابع أكبر جيش في العالم(*). وبدوره كان وول ستريت، على الأرجح، الفضاء العام المفرد الأكثر ازدحاما بالشرطة، على سطح الكوكب. فهل يكون متاحا إنجاز أي نوع من الفعاليات على الإطلاق بجوار ســوق الأوراق المالية؟ لا شــك في أن تعطيله، ولو للحظة، بقي مســتبعدا إلى حد بعيد - والمرجح أن ذلك مســتبعد في جميــع الأحوال، وفي البيئة الأمنية الجديدة، بعد التاسع من سبتمبر، صار مؤكدا أن هذا أمر مستبعد، لا يتحقق بستة أسابيع - فقط - من التحضير.

وشــهدت اجتماعات جماعات العمل وقائمة الخدمة تداول أفكار مجنونة. كان من المرجح أن تفوقنا الشرطة عددا. فهل كان في وسعنا أن نستخدم الحضور الكاسح للشرطــة ضد مصلحتهــا، بطريقة مــا، لنجعلهم يظهرون بمظهر يدعو للســخرية؟ وكانــت إحدى الأفــكار أن نعلن حظر الكوكايين: كان في وســعنا أن نقيم سلســلة بشرية حول منطقة سوق الأوراق المالية، ثم نعلن أننا لن نسمح بدخول أي مقادير من الكوكايين حتى يوافق وول ســتريت على مطالبنا. («وبعد ثلاثة أيام نعلن حظر دخــول بائعات الهوى أيضا!»). وقضت فكــرة أخرى، أقرب إلى التطبيق، بأن نجعل

(*) على الرغم من أن الأمر يستحق الإشارة إلى أن هذا غير صحيح، فالمركز الحقيقي قد يكون السابع والثلاثين: وقد يكون مركز مدينة نيويورك سابقا على مركز تونس، وتاليا لمركز البرتغال، مباشرة.

مجموعة عمل، كانت تنسق بالفعل مع من يحتلون الميادين في اليونان وإسبانيا وألمانيا والشرق الأوسط، تقيم نوعا من التواصل على الإنترنت، ثم نبث صورهم بشكل ما على حائط سوق الأوراق المالية مع السماح لمتحدث باسم كل حركة احتلال بالتعبير عن آرائهم في متمولي وول ستريت، مباشرة. وشعرنا بأن شيئا كهذا قد يساعد في بناء حركات طويلة الأمد: فمن شأنه، في الحقيقة، أن ينجز شيئا في اليوم الأول ليجعل منه حدثا تاريخيا صغيرا على نحو ما - حتى إن لم يكن هناك يوم ثان، على الإطلاق. والانتصارات الثانوية من هذا النوع هي دائمة حاسمة ؛ فأنت في حاجة دائمة إلى أن تعود إلى بيتك وأنت تقول إنك فعلت شيئا ما، لم يفعله أحد قبلك قط. ولكن ثبت أنه من المستحيل فنيا، وبالنظر إلى قيود الوقت والمال التي نعاني منها، أن نحقق ذلك(*).

ولكي أكون أمينا تماما، فقد كان أكثر ما يشغل بال كثرة منا، نحن المناضلين القدماء، خلال تلك الأسابيع المضطرمة هو كيفية ضمان ألا يسقط الحدث الابتدائي في فشل تام. أردنا أن نستوثق من أن الأمر لن ينتهي بأن يضرب الشباب المتحمسون الذين ينخرطون في فعل رئيسي لأول مرة على الفور وأن يعتقلوا، وأن يتعرضوا لأزمة نفسية مع التفات الميديا عما يجري لهم، كما هي العادة. وقبل بداية الفعل تعين حل بعض الصراعات الداخلية.

ورفضت أغلبية الفوضويين المتشددين الأكثر جهامة في نيويورك الانضمام إلينا، وفي الحقيقة فقد سخروا منا وهم على هامش المشهد باعتبارنا «إصلاحيين». وبمزيد من الوضوح فإن الفوضويين «الصغار» من أمثالي قضوا معظم وقتهم يحاولون التأكد من أن البقية من الرأسيين لم يؤسسوا شيئا يمكن أن يصبح بنية قيادة رسمية، وهو ما يعني، في ضوء خبرات سابقة، فشلا مؤكدا. انسحب حزب العمال العالمي من التنظيم في مرحلة باكرة، لكن حفنة من طلاب منتمين إلى المنظمة الاشتراكية الدولية ومؤيديها، لم يزد عددهم على العشرة على الإجمال، بقوا يضغطون من أجل مزيد من المركزية. وكانت مسألة قضية المكلفين بالاتصال مع الشرطة ومفوضي التنفيذ مثار واحدة من كبريات المعارك. فالرأسيون - بالاعتماد على خبراتهم في بلومبرغ فيل

(*) تمكنت حركات احتلال عديدة، فيما بعد، من امتلاك الوسائل الفنية لبث صور شديدة الوضوح على جنبات الأبنية، لكن شرطة مدينة نيويورك تمسكت برأي مفاده أن القيام بمثل ذلك العمل من دون ترخيص هو أمر مخالف فحظرته.

- اتخذوا موقفا مفاده أن الضرورة العملية البسيطة تقتضي وجود مفاوضين مدربين أو ثلاثة للتفاعل مع الشرطة، ومفوضين ينقلون المعلومات للمحتلين. وأصر الأفقيون على أن أي ترتيب من هذا القبيل من شأنه أن يتحول من فوره إلى بنية قيادة تنقل التعليمات، حيث سيحرص الشرطيون على الدوام على التعرف على القادة، وإن لم يجدوهم فسوف يخلقون بنية قيادة بالتوصل إلى ترتيبات مع المفاوضين مباشرة، ثم يصرون على أن يفرضها المفاوضون (ومفوضو التنفيذ). وفي الحقيقة فقد طرحت هذه المسألة للتصويت - أو على الأحرى للاقتراع غير الرسمي، الذي بمقتضاه يطلب الميسر من الحاضرين رفع الإبهام لأعلى (عند الموافقة) أو لأسفل (عند الرفض) أو في إشارة للجانب (عند الامتناع عن إبداء الرأي أو للتعبير عن التردد)، لمجرد استكشاف مواقف الجميع، لمعرفة ما إذا كان هناك ما يدعو إلى المضي قدما. وفي هذه الحالة لم يكن هناك ما يدعو إلى ذلك. فقد عارض أكثر من الثلثين، بشدة، وجود مسؤولين للاتصال أو مفوضين للتنفيذ. وفي تلك اللحظة تأكد الالتزام الحاسم بالأفقية.

ودارت جدالات حول مشاركة الجماعات الهامشية المختلفة، التي تشمل طيفا يمتد من أتباع ليندون لا روش(*) Lyndon LaRouche حتى امرأة من جماعة غامضة (وقد تكون غير موجودة) تدعو نفسها يوم الغضب الأمريكي US Day of Rage، ظلت تعترض على كل محاولة للتواصل مع النقابات لشعورها بضرورة أن تكون لدينا القدرة على اجتذاب أحزاب الشاي(**). وعند مرحلة معينة اكتسبت المجادلات في الجمعية العمومية طابعا سجاليا بلغ من الشدة ما جعلنا نغير إشارات اليد: كنا نستخدم إشارة لـ «الاستجابة المباشرة» بيدين تلوحان صعودا وهبوطا، مع إشارة بالإصبع من اليدين عندما تكون لدى البعض معلومات حيوية (مثل «لا، الفعل ليس يوم الثلاثاء بل يوم الأربعاء») ويكون المطلوب من المُيسّر تجاوز نظام أولويات الكلام للتوضيح. ولم يمض وقت طويل إلا وأصبح الحاضرون يستخدمون هذه الإشارة بمعنى «لا بد للجماعة من أن تعرف كم أنا معترض على هذا الذي قيل في هذه اللحظة»، ونزلنا إلى مستوى مجموعة ما من المتصلبين الجالسين على

(*) الكاتب الأمريكي في التاريخ والاقتصاد وغيرهما ومؤسس حركة لاروش. [المترجم].

(**) حركة أحزاب الشاي Tea Party Movement هي تجمع واسع من جماعات المحافظين والليبراليين المؤيدين للحزب الجمهوري والمنادين بخفض الإنفاق الحكومي. [المحررة].

الأرض يلوحون بالسبابات تجاه بعضهم البعض من غير انقطاع، وهم منخرطون في سجالات لا تنتهي إلا عندما يجبرون على إغلاق أفواههم. وانتهى بي الأمر إلى اقتراح التخلص من «الاستجابة المباشرة» تماما، لنستبدل بها رفع الإصبع إشارة إلى «نقطة توضيح» - وأنا أكاد أكون واثقا بأني لم أبتكرها، ولا بد أني رأيتها في مكان ما - وهي الإشارة التي، بمجرد إقرارها، وضعت من فورها حدا، وهذا هو الغريب في الأمر، للسجالات وحسنت نوعية المناظرة.

اليوم

لا أدري، على وجه اليقين متى وكيف توصلت جماعة العمل التكتيكية لقرارها، ولكن في وقت مبكر إلى حد كبير اتجه الرأي الذي توافقنا عليه إلى أن علينا أن نحتل حديقة عامة. وكان ذلك، في الحقيقة، الخيار العملي الوحيد.

فهنا، كما في مصر، كنا كلنا نعلم أن أي شيء نقوله في اجتماع عام أو ندونه على آلة اتصال إلكترونية معلنة، من المؤكد أن تعرفه الشرطة. وهكذا فعندما اختارت جماعة العمل التكتيكي، قبل أسابيع قليلة من الموعد المقرر، محلا عاما - تشيس بلازا، وهي ساحة رحبة قبالة مبنى بنك تشيس مانهاتن، الذي يفصله مربعان سكنيان عن سوق الأوراق المالية، وفي قلبها نحت رائع لبيكاسو، مفتوحة، نظريا، طوال الوقت للجمهور - وأعلنت في أدبيات التفاعل الخارجي الخاصة بنا عن انعقاد جمعيتنا العمومية هناك في السابع عشر من سبتمبر، فقد افترضوا أن سلطات المدينة ستكتفي بإغلاق ذلك الموضع في وجوهنا. وكنت قضيت معظم مساء يوم السادس عشر في تدريب على العصيان المدني في بروكلين أدارته ليسا فيثيان Lisa Fithian، وهي ناشطة قديمة أخرى من حركة العدالة العولمية ومدمنة تنظيم تخصصت الآن في تدريب جماعات العمال على تكتيكات أكثر إبداعا. وفي منتصف تلك الليلة تقريبا توقفت جماعة منا - أنا وماريسا وليسا ومايك مغوير، وهو فوضوي قديم أشعث وملتح وصل لتوه من بلتيمور - عند وول ستريت للاستطلاع، فاكتشفنا أن ما كان لا بد من أن يحدث قد حدث، إذ حوصرت الساحة وأغلقت في وجه الجمهور لوقت غير محدد ومن دون إبداء أسباب.

قالت ماريسا «لا بأس. أكاد أكون واثقة بأن الجماعة التكتيكية لديها سلسلة كاملة من خطط بديلة». لم تكن تعرف شيئا عن تلك الخطط البديلة - كانت في ذلك الحين تعمل، أساسا، مع التدريبات ومع جماعة البث الحي للفيديو - لكنها كانت واثقة بوجود تلك الخطط. فتشنا قليلا في جنبات المكان، متوقعين احتمالية وجود عدد من الفضاءات المفتوحة، وانتهى بنا الأمر إلى العودة بيوتنا بقطار الأنفاق.

في اليوم التالي، كانت الخطة تقضي بأن يبدأ الجميع بالتجمع الظهر تقريبا بجوار تمثال الثور في بولينغ غرين، لكننا، نحن الأربعة، تقابلنا قبل ذلك بساعة أو ساعتين، وقضيت جانبا من الوقت في حركة بغير هدف، وأنا أصور بجهاز آيفون iPhone كان معي رجال الشرطة وهم يقيمون المتاريس حول سوق الأوراق المالية، وأبث الصور على تويتر. وكان لذلك تأثير غير متوقع. وسرعان ما أعلن حساب #احتلوا وول ستريت الرسمي على تويتر، الذي تبين أن من أنشأه وأداره هي جماعة صغيرة من المتحولين جنسيا من مونتريال، أني في المحل المختار للفعالية، ويبدو أن لدي فكرة ما عما كان يجري. وخلال ساعتين كان على حسابي قرابة ألفي متابع جديد. وبعد ذلك بنحو ساعة، لاحظت أني كلما بثثت تحديثا، كان شخص ما في برشلونة يترجمه ويعيد بثه بالإسبانية. بدأت أتبين مدى الاهتمام العولمي القائم بما كان يدور في ذلك اليوم.

وعلى الرغم من ذلك، فقد بقي السر الأكبر كم من الناس سوف يحضرون للمشاركة. ولأننا لم يتيسر لنا الوقت لبذل محاولة حقيقية لتنظيم الانتقال، فقد بقي الأمر مجرد تخمينات - وفوق ذلك، كنا كلنا مدركين لحقيقة أنه لو حضر عدد كبير من الناس فلن يكون في وسعنا سوى أن نقرر إنشاء مخيم في مكان ما، حتى إن لم يكن هذا ما خططنا له، مادمنا لم ننظم مسألة المبيت ولم يكن لدينا مكان نضعهم فيه.

ولكن ذلك لم يبد أنه يمثل مشكلة كبيرة، في البداية، على اعتبار أن أعدادنا بدت صغيرة إلى درجة تدعو للإحباط. وفوق ذلك، فقد بدا أن كثرة ممن حضروا كانوا، من غير شك، أشتاتا متنافرة - أذكر منهم مجموعة تناهز العشرة من جماعة «تشابلن المعترض»(*) بعباءات بيضاء، وهم يرددون تراتيل راديكالية، وعلى مسافة تقارب عشر ياردات كانت هناك جوقة منافسة، تتألف هي الأخرى من قرابة عشرة مغنين آخرين من أتباع ليندون لاروش، تؤدي مقطوعات هارمونية كلاسيكية متقنة.

وأخذت تظهر بين الحين والحين شراذم من الصغار المشردين المرتحلين، وربما كانوا مجرد ناشطين خشني المظهر، ليقوموا بجولات حول المتاريس التي نصبتها الشرطة حول تمثال الثور الذي حرص على حمايته سرب من الشرطة، في بزاتهم الرسمية، طوال الوقت.

وبالتدريج، بدأت ألاحظ تزايد أعدادنا. ومع ابتداء الفنان الراديكالي الشهير الكاهن بيلي في موعظته التي يلقيها من فوق درج المتحف الهندي الأمريكي، على الطرف الجنوبي من حديقة بولنغ غرين، بدا كأن هناك ما لا يقل عن ألف منا. وفي لحظة من اللحظات وضع أحدهم في يدي خريطة. كان عليها خمسة أرقام مختلفة: أشار كل رقم منها إلى حديقة يمكن السير إليها على الأقدام ويمكن أن تكون مكانا مناسبا لعقد جمعيتنا العمومية. وقرابة الثانية والنصف انتشر بيننا القول بأن علينا جميعا التحرك صوب الموقع #5.

تلك كانت حديقة زكوتي العامة.

ولدى وصولنا إلى حديقة زكوتي العامة صار واضحا أن عددنا كبير للغاية - لا يقل عن ألفين - وأننا لم نكن واثقين، بالمرة، بكيفية التمكن من عقد جمعية عمومية. ووقف أحدهم - يقال إنه كان طالبا من المنظمين قادما من خارج نيويورك - فوق واحد من المقاعد الخشبية المثبتة حول الحديقة ليعلن أن علينا أن نتوزع على جماعات تضم الواحدة منها ثلاثين شخصا لمدة ساعة، ونبدأ في عصف فكري يولد أفكارا باتجاه تجمع ديموقراطي حقيقي، أو أي شيء آخر يبدو للمشاركين أنه أهم شواغلهم السياسية. وتبين أن هذه فكرة طيبة للغاية. ولم ينقض وقت طويل إلا وأصبحت الحديقة بكاملها مغطاة بشبكة من الدوائر الصغيرة التي أتاحت لجماعة العمل المعنية بالعملية - التي جرى التئام شملها على عجل - الفرصة للخروج بخطة.

وكان من الواضح أن تلك من شأنها أن تصبح عملية التيسير المميزة للقرن. ولحسن الحظ، فقد توافر لدينا آنذاك عدد من المتطوعين المحنكين - مارينا سيترين Marina Sitrin، وهي ناشطة أخرى من شبكة الفعل المباشر كنت قد

(*) The Protest Chaplains: جماعة مسيحية مناهضة للحرب ومناصرة للفقراء، يهتم المنضمون إليها بقضايا العدالة الاجتماعية من منطلقات دينية روحية. [المحررة].

استدعيتها أصلا للمساعدة في الشؤون القانونية، وماريسا، ومحام شاب موهوب يدعى أمين حسين، ومات وليسا فيثيان. وعلى وجه السرعة قر قرارنا على ميسرين أوليين اثنين، وميسرين احتياطيين (كنت أحد الاحتياطيين)، وراصدي بيانات، وكاتب يدون القرارات، ومراقب للمزاج العام ليجوس خلال الحشد ليرقب إن كان بوسع الكل أن يسمعوا أو إن كانت هناك ملامح واضحة لسخط أو إحباط أو تململ يتعين التعامل معها. وقررنا أيضا أنه يحسن بنا أن نشكّل دائرة عملاقة. وكما بينت لنا إسبانية شابة جاءت بالطائرة لتساعدنا، وأكدت جورجيا فيما بعد، فإن هذا كان خطأ غبيا. فلم يكن ممكنا على الإطلاق أن يتمكن فريق من الميسرين الواقفين بين الناس في مركز دائرة بهذا الاتساع أن يُسمعوا أكثر من نصف الحشود المجتمعة، مهما صرخوا بكل ما أوتيت رئاتهم من قوة. وكان أفضل ما يمكن عمله هو تشكيل نصف دائرة، ثم شق ممرات يتحرك خلالها المتحدثون إلى الأمام لمخاطبة الجمع. وعندما تبينا ما يجب عمله كان قد فات أوانه.

وهكذا فعندما أعدنا تكوين الحلقة التي تضم الناس، أنفقنا الدقائق الأولى في محاولة التوصل إلى طريقة للتواصل مع الجميع بشكل متزامن. نجحنا في العثور على عدة مكبرات ضخمة للصوت متنوعة، وعند نقطة ما ربطنا بين ثلاثة منها برباط مؤقت وعلى عجل، موجهين الثلاثة في اتجاهات مختلفة. لكن ذلك لم يكن بالغ النفع. وفي النهاية تبين لنا ضرورة العودة إلى «ميكروفون الشعب»(*) وهي حيلة أخرى ألفها كثيرون منا منذ أيام حركة العدالة العولمية.

ولا يعرف أحد، على وجه اليقين، المصدر الأصلي لفكرة «ميكروفون الشعب». كانت أداة بالفعل مألوفة لدى كثرة من ناشطي كاليفورنيا أيام الحركة ضد منظمة التجارة الدولية في سياتل في نوفمبر 1999. ومن المثير للدهشة، على نحو ما، أنه لم يجر اعتماده قبل ذلك بزمن طويل، إنه حل كامل لمشكلة تمثل للعيان كلما اجتمع حشد كبير من الناس، المرة تلو المرة، عبر آلاف السنين. ومن الجائز أنه جرى اللجوء إليه على نطاق واسع في مراحل سابقة من التاريخ البشري لكن لم تدوّن ملاحظات

(*) طريقة للتواصل مع عدد كبير من الناس بأن تردد ثلة محيطة بالمتحدث كل ما يصدر عنه، حتى يسمع كلامه آخر شخص في الحشد، وهذه صورة معدلة من «المُبلِّغ» كما عرفته مساجد المسلمين عبر العصور التي سبقت ظهور مكبرات الصوت. [المترجم].

بشـأنه لأنه اعتُبر أمرا بديهيا(*). والمسـألة بالغة البساطة. يتحدث أحدهم بصوت عـال، ويتوقف عن الكلام بعد كل عشر كلـمات أو عشرين كلمة. وعندما يتوقف، يعيد كلامه كل القريبين منه بمسـافة تسـمح لهم بسـماعه، وهكـذا تمضي كلماته إلى ضعـف المسـافة التي كان يمكـن أن تبلغها بصوته هو. وهـذا ليس أمرا عمليا فقط، لكننا وجدنا أن له تأثيرا غريبا وديموقراطيا للغاية. فهو بالغ القدرة، أولا، على إضعاف الرغبة في اللغو. إذ يندر أن تجد من يدفعه الغباء للاسترسـال في شقشـقة اللسان وهو يعرف أن ألفا من الناس ينتظرون ليكرروا كل كلمة. وثانيا، فبما أن كل واحـد يحق له الكلام، وكل واحد يتعين عليه أن يعيد القول، فهذا يجبر المشـاركين على الإنصات بكل اهتمام لكل من حولهم.

ولكننـا في تلك اللحظـة لم نكن نفكر في الأبعاد الفلسـفية بقدر ما كنا منشـغلين بالاعتبـارات العمليـة المباشرة. كنا ألفي إنسـان في حديقة عامة، يحيـط بنا ما لا يقل عن ألف شرطي. وأخبرنا الكشـافون بأن الخيول والعجلات الكهربية وسـيارات الشرطة وأجهزة مكافحة الشغب تجمعت كلها، وفي حال تأهب، في المنطقة المحيطة. وكان لابسو القمصان البيضاء - أي القادة - يسـألون كل من يتوسـمون فيه ملامح الزعامة بيننا عن الخطط التي لدينا. وكان من المفيد تماما، في تلك اللحظة، أنه حتى لو كان لدى أي واحد الميل إلى أن يقوم بدور ضابط اتصال فلم يكن سيتيسر له أن يبلغهم بشيء.

اسـتمر الاجتماع حتى وقت متأخر للغاية. تقصّدْنا تجنب الإعلان عن أي خطة محـددة لما يجب عمله بعد الجمعية - لأسـباب منها أننا لم نـرد أن نتخذ قرارات نيابـة عن آخرين، ومنها الرغبـة في أن نضمن أن تكون أولى مهـام عمل الجمعية العموميـة، وحتـى لا تتورط في مجـادلات نظرية مجردة، التوصـل إلى قرار يتصل بمسـألة عملية للغاية هي ما يتعين عمله بعد ذلك. وسـاعد هذا على نحو جيد في تقرير طابع العمل. وطرح عدد من السـيناريوهات، وجرى النظر فيها، واسـتُبعد معظمهـا. وظلت الشرطة تـسرّب إلينا ما يفيد بأنهم يُحـضّرون لطردنا، فقالوا، في البداية إنهم سـيخلون الحديقة في العاشرة صباحا، ثـم في العاشرة والنصف، ثم في الحادية عشرة. وتعمد الناس تجاهلهم، أو إبلاغهم أننا كنا لانزال مجتمعين. ولم يمض

(*) أشـار الرحالة البريطاني وليم إدوارد لين إلى الدور الذي يؤديه المبلغ في المساجد، في كتابه «المصريون المحدثون: عاداتهم وسلوكياتهم» المنشور في العام 1836. [المترجم].

وقت طويل حتى تبين وجود مدرستين للتفكير: مجموعة أكبر أرادت الاستيلاء على الحديقة العامة لتتخذ منها قاعدة دائمة للعمليات، على نحو يشبه إلى حد بعيد ما جرى في ميدان التحرير في مصر وميدان الدستور في أثينا وميدان كاتالونيا في برشلونة، ومجموعة أصغر، لكنها ليست أقل إصرارا، ترى أننا بحاجة إلى أن نزحف مباشرة، إلى وول ستريت، وأن نحتل الشارع المقابل لسوق الأوراق المالية، مباشرة، إذا تيسر ذلك. ودفع البعض بأنه، من الناحية الفنية، ليس محظورا بحكم القانون أن نقيم مخيمنا هناك. وكما أثبتت بلومبرغ فيل، فالقانون يسمح بالمبيت على الرصيف كشكل من أشكال التعبير السياسي، بشرط أن يترك المرء ممرا للمشاة. بل حاول البعض من ذوي الروح المغامرة أن يختبروا الأجواء، قبل ذلك بعدة أسابيع، ووضعوا أكياس النوم الخاصة بهم قبالة سوق الأوراق المالية. وجرى توقيفهم في الحال، ولكنهم أصروا على المثول أمام قاض، فحصلوا من ذلك القاضي على منطوق بأن تصرفهم قانوني وبأن توقيفهم ليس كذلك. وأصر البعض على أن سابقة كهذه تجعل الشرطة لا تتجاسر على توقيفنا بسبب الفعل ذاته، في المكان ذاته، مرة ثانية. وأشار البعض الآخر إلى أن تحمل سلطات المدينة ما يقارب المليون دولار كأجر إضافي لرجال الشرطة وحدهم خلال حدث من هذا النوع يجعل من غير المحتمل أن يبالوا بدفع عشرين أو ثلاثين ألفا أخرى، كتسوية لمخالفة التوقيف غير المبرر. وسوف يكون من المؤكد أنهم سيعتقلوننا.

وعند العمل على أساس التوافق، فالجماعة لا تقترع، بل تعمل على التوصل إلى تسوية، والأفضل أن تعمل على خلق توليفة ابتكارية يمكن أن يقبل بها الجميع. وهذا ما جرى لنا. وكانت النقطة المحورية عندما طرح مايك، الفوضوي المحنك من بالتيمور، الاقتراح التالي:

قال: «يبدو أن لدينا موقفين».

ورد عليه الحشد: «يبدو أن لدينا موقفين».

«إما أن نبقى في الحديقة العامة، وإما أن نزحف على وول ستريت».

«إما أن نبقى في الحديقة العامة، وإما أن نزحف على وول ستريت».

«لا ندري إن كانوا سيسمحون لنا بالبقاء هنا لقضاء الليلة».

«لا ندري إن كانوا سيسمحون لنا بالبقاء هنا لقضاء الليلة».

«ومن الواضح أن ما ترفضه الشرطة أكثر من أي شيء آخر هو الزحف على وول ستريت».

«ومن الواضح أن ما ترفضه الشرطة أكثر من أي شيء آخر هو الزحف على وول ستريت».

«وهكذا فأنا أقترح التالي».

«وهكذا فأنا أقترح التالي».

«سوف نشيع أننا سنحتل الميدان...».

«سوف نشيع أننا سنحتل الميدان...».

«وأننا إن حاولت الشرطة طردنا منه سنزحف من فورنا على وول ستريت».

«وأننا إن حاولت الشرطة طردنا منه سنزحف من فورنا على وول ستريت».

بعد قرابة نصف الساعة من المناقشة العاصفة والتوضيحات والمقترحات، دعونا للتوافق حول اقتراح يقوم على ما أشار به مايك، وقررت المجموعة أن نفعل ذلك بالضبط.

والفضل فيما جرى بعد ذلك - خلال زمن بلغ عدة أسابيع، انتشرت الحركة في ثمانمائة مدينة مختلفة، مع تدفق للتأييد من جماعات معارضة راديكالية في أماكن قصية مثل الصين - يعود، حقا، إلى الشباب الذين ثبتوا بكل إخلاص ورفضوا الانصراف، على الرغم من الأعمال القمعية (التي كان واضحا، في كثير من الحالات، أنها غير قانونية) من جانب الشرطة، بغرض التخويف، وجعل الحياة في الحديقة العامة بالغة القسوة حتى تنهار الروح المعنوية لقاطنيها فيتخلوا عن المشروع - وعلى سبيل المثال، فقد رفضوا السماح للناشطين بتغطية أجهزة الحاسوب الخاصة بهم أثناء نزول العواصف المطيرة - وتلا ذلك القيام بأعمال ترويع محسوبة تشمل استخدام العصي والغازات. لكن النشطاء الراسخين سبق لهم أن صمدوا، على نحو بطولي، تحت ظروف مشابهة، من مخيمات الدفاع عن الغابات في التسعينيات، وصولا إلى بلومبرغ فيل في زمن أقرب، وتجاهلهم العالم، بكل بساطة.

ولم أملك إلا أن أسأل نفسي السؤال الذي فكرت به صديقتي المصرية دينا، بعد إسقاط حكومة مبارك:

«لماذا لم يفعلوا ذلك هذه المرة؟ ما الشيء الصحيح الذي فعلناه، أخيرا؟».

2

لماذا نجحنا؟

«أدرك خبراء مكافحة التمرد في الولايات المتحدة، منذ وقت طويل، أن المنبع المؤكد للغليان الثوري في أي بلد من البلدان هو تزايد عدد السكان المتعطلين والمعوزين من خريجي الكليات: أي من الشبان ذوي الطاقات الفوارة، الذين لديهم فائض كبير من الوقت، ولديهم كل مبررات الغضب، والقدرة على مطالعة تاريخ الفكر الراديكالي»

المؤلف

لم يكن أينا مستعدا لما جرى بعد ذلك. أدهشنا أن الشرطة لم تطرد المحتلين للحديقة من فورها. توقعنا أن يكون السيناريو الأكثر ترجيحا هو أن يطلقوا علينا مئات من شرطة الشغب، مدعمين بالخيالة والطائرات الحوامة، في تلك الليلة ذاتها. وكان هذا بالتحديد ما يتوافق مع أسلوب شرطة مدينة نيويورك، التي تقضي استراتيجيتها المعتادة بالتغلب على المحتجين بالقوة الخالصة للتفوق العددي. لكن في هذه الحالة، اتخذ أحدهم قرارا بالامتناع.

أحد أسباب ذلك كان غموض الموقف القانوني: ففي حين أن الحدائق العامة تغلق أبوابها بحلول منتصف الليل، كانت حديقة زكوتي العامة هجينا من الحديقتين العامة والخاصة، تمتلكها مؤسسة استثمارية، هي

ممتلــكات مكتب بروكفيلــد للعقــارات Brookfield Office Properties. ومن الناحيــة الفنية، فــإن «الممتلكات العامة المملوكة ملكيــة خاصة» من هذا النوع متاحة للجمهور لأربع وعشرين ساعة في اليوم. لكن خبرتنا تشير إلى أن مجرد وجود قانون كهذا سيكون قليل الأهمية إذا قررت السلطات أنه يلزم طردنا بأي حال، غير أنها سمحت بما يشبه ورقة التوت. لكن لماذا احتاجوا حتى إلى ورقة توت؟

في البداية كانت استــراتيجية الشرطة، بــدلا من ذلك، هي المضايقات الصغيرة المتواصلة، لتصبح الشروط مؤذية لدرجة تدفعنا إلى الرحيل. ومن «لا خيام» وصلنا إلى «لا غطاء»؛ قُطــع التيار الكهربي؛ صُودرت المولّدات؛ اعتُبرت كل أنواع مكبرات الصــوت غير قانونية، لكن بُوشرت مشروعات إنشــائية غامضة اســتُخدمت فيها الحفــارات الثقيلــة في كل مكان حولنا. وعلى الرغم مــن أنه لم يعتقل أحد بتهمة النــوم في الحديقة، أُخطر المحتجون بأنه يمكن اعتقالهم لأي ســبب آخر: في اليوم الأول، عندمــا تقدمت جماعة صغير باتجاه فــرع قريب لمصرف بنك أوف أمريكا لــيرددوا الهتافات خارج مبناه، اعتقل اثنان لأنهــما أحاطا عنقيهما بمناديل- على أســاس قانون منسي حول التخفي يعود إلى القرن الثامن عشر، والذي جرى ســنه في الأصل للسيطرة على قطاع الطريق الأيرلنديين في نيويورك أيام الكولونيالية. ولم يلتفت أحد إلى حقيقة أنه لا أحد من المعترضين توشــح بالمناديل بغرض التخفي، وأن التوقيف غير قانوني- أو، وفق الزاوية التي يُنظر بها إلى الموضوع، أن المســألة كلها غير قانونية. وفي اليوم التالي صعَّدت الشرطة من العداوات باعتقال اثنين من محتلي الحديقة العامة لكتابتهما بالطبشــور شعارات على الرصيف. وعندما أشار بعض من تابعوا المشهد إلى أن الكتابة بالطبشور على الرصيف ليست محظورة في نيويورك، رد الضابط الذي اعتقلهما «أجل، أدري».

وظلــت الحديقة العامة موئلا للألوف طوال النهــار، وبقي فيها المئات طوال الليل. وبدأت تتخلق هيئــة اجتماعية، لديها مكتبة ومطبخ وعيادة طبية مجانية وفرق للبث الحي للفيديوهات على الإنترنت، ولجان فنية وترفيهية، وفرق للصرف الصحــي، ومــا إلى ذلك. ولم يمض وقــت طويل حتى كانت هنــاك اثنتان وثلاثون مجموعة عمل مختلفة، تتراوح بين جماعة العملة البديلة وجماعة اللغة الإسبانية. عقدت الجمعيات العمومية يوميا في الثالثة من بعد الظهر. والأكثر إثارة للدهشة

أن مخيمات أخرى بدأت تنشأ في مختلف أرجاء أمريكا. أنشأوا هم أيضا جمعيات عمومية، وحاولوا تطبيق إشارات اليد وغيرها من وسائل العمل وفق الديموقراطية المباشرة القائمة على الإجماع. وخلال أسبوع أو اثنين وقع ما لا يقل عن مائة عملية احتلال مختلفة، وخلال شـــهر أشارت التقارير إلى ستمائة: عملية احتلوا بورتلاند، احتلوا توسكالوزا، احتلوا فينيكس، احتلوا سينسيناتي، احتلوا مونتريـال(*).

ولم يكن المحتلون مصرين على اللاعنف فحسب، بل إن تكتيكاتهم لم تتجاوز، في البداية، وإضافة إلى المخيمات ذاتها، المســيرات- رغم أن نشــاطهم بدأ يمتد إلى العصيان المدني الســلمي مع عملية التطويق الشهيرة لجسر بروكلين يوم الثاني من أكتوبر. وكان هنا أن أطلقت شرطة مدينة نيويورك العنان لشراســتها التقليدية. لم يكن ذلك مدهشــا: فبوسع المحتجين الســلميين، في نيويورك كما في معظم المدن الأمريكية، حتى في خضم حركات قانونية وإن كانت غير مسموح بها، أن يتعرضوا لهجوم بالمعنى المادي: كل من يســمح لنفســه بالنزول عن الرصيف، مثلا، يتوقع ليس فقط أن يجري توقيفه، بل أن يدفع به بعنف ليرتطم بأقرب مركبة واقفة، أو أن يضرب رأســه عدة مرات في الخرسانة. استخدمت العصي، بحرية، ضد مشاركين في المسيرة لم يبدوا أي مقاومة. وكل هذا سلوك مميز لشرطة مدينة نيويورك، ولم ير فيه أي منا، نحن قدامى النشطاء، ما يميزه على نحو خاص. أما ما كان غير مسبوق في هــذه الحالــة فكان اهتمام بعض محطات وســائل الإعلام مــن التيار الرئيسي بالحدث، بداية من نطاق واســع من وســائل الإعلام الكبلية مثل مايكروســوفت وشركة الإذاعة الوطنية MSNBC، ولم يمض وقت طويل حتى بدأت حتى شبكات إخباريــة تلاحظه وتحوله إلى قضية. ورجع ذلك إلى أســباب منها أن بعض شرائط الفيديو التي صورت عنف الشرطة والتي التقطتها كاميرات الهاتف النقال انتشرت عبر المشاركات على الإنترنت؛ ولم يمض وقت طويل حتى أصبح على كل لسان اسم توني بولونيا، ضابط الشرطة الذي ضبطه الفيديو وهو يرش بالغاز عســفا شــابتين محشــورتين وراء متراس ثم يمضي مبتعدا، من دون مبالاة. لكن انتشــار فيديو من هذا النوع لم يكن في الماضي ليشق طريقه إلى أخبار المساء.

(*) يصعب أن تستوثق من صحة رقم الستمائة، أظنه دقيقا، من الناحية الفنية، لكن عددا من «الاحتلالات» الأصغر تألفت من شخص أو اثنين. [المؤلف].

وبالنتيجـة، تزايـدت أعدادنـا على نحـو دراماتيكي. وفـوق ذلك، تحقـق التأييد النقابي(*) وأصبحت المؤتمرات الجماهيرية أكبر وأكبر- وبدلا من ألفي شـخص يقصدون زكـوتي بارك لينضموا إلى مؤتمـر جماهيري أو للتجمع بغرض تنظيم مسـيرات في أثناء النهـار، تصاعدت أعداد الجماهير لتبلغ عشرات الألوف. وبدأ الألوف في مختلف أنحاء أمريكا يفكرون في كيفية إرسـال مسـاهماتهم، وفي إغراقنا بموجة يكاد يصعب تخيلها من فطائر البيتزا المجانية. واتسع التنوع الاجتماعي للمحتلين، أيضا: فالحشد الذي كان في الأيـام القليلة الأولى يغلب عليه البيض، إلى حد كبـير، سرعان ما صار متنوعا، حتى صرنا نرى خلال أسـابيع المتقاعدين من الأمريكيين السود وقدامى النشطاء من الأصول اللاتينية يشاركون في المسيرات وفي تقديم الطعام، جنبا إلى جنب مع المراهقين مضفري الشـعر. وانعقدت جمعية عمومية، بالأقمار الاصطناعية، دارت أعمالها بالكامل باللغة الإسـبانية. وفوق ذلك، أظهر النيويوركيـون العاديون الذين جاءنا الألوف منهم بغرض الزيارة، ولو من باب الفضول، أظهروا مساندة مدهشة: ووفقا لأحد استطلاعات الرأي، فأغلبية السـكان لم تتفق مع المحتجين فحسب، بل إن 86 في المائة أيدوا حق المحتجين في الاحتفـاظ بمخيماتهـم. وفي جميع أنحـاء البلاد، وربما في كل مدينـة في أمريكا، فإن جماعات لم يكن أحد يتخيل أنها سـتتآلف بدأت تقيـم مخيماتها، وبدأ بينهم عاملون إداريون في منتصف العمر ينصتون في انتباه إلى راقصي الروك من البانك أو إلى راهبات وثنيات يحاضرن حول التفصيلات الدقيقة المتصلة بالإجماع وبالتيسـير، أو يتناقشـون حـول الفروق الفنية بين العصيان المدني والفعـل المباشر أو حول الطريقة الأفقية حقا لتنظيم الصرف الصحي.

وبتعبير آخر، فللمرة الأولى، وفقا لما سـجلته ذاكرة القسم الأكبر منا، ظهرت حركة قاعدية حقيقية تطالب بالعدالة الاجتماعية في أمريكا. وفوق ذلك، فحلم الانتشارية(**) contaminationism، حلم عدوى الديموقراطية، بدأ يتحقق، وعلى نحو صادم. لماذا؟

مر من الوقت، حسبما أتصور، ما يكفينا لكي نبدأ في طرح بعض الإجابات.

(*) لم يرجع التأييد إلا في جزء صغير منه، إلى اهتمام وسـائل الإعلام به - وقد طال الغزل مع التحالف الطالع الذي ضـم الناشـطين النقابيين الأكثر راديكالية، طـوال الصيف، لكن قيادة الاتحاد النقابي قررت الامتناع عن المشـاركة في أحداث 17 سبتمبر.

(**) هذا لفظ يشـير إلى نظرية الدومينو الديموقراطي democracy domino theory التي تقول إن تصاعد المد الديموقراطي أو انحساره في بلد ما يعدي البلدان، أو المناطق، المجاورة. [المترجم].

السؤال الأول:

لماذا اختلفت تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لـ«احتلوا وول ستريت»، على هذا النحو، عن كل تغطية سابقة، تقريبا، لحركات الاحتجاج اليسارية منذ ستينيات القرن الماضي؟

دار كثير من النقاش حول السبب في أن تغطية وسائل الإعلام الوطنية عالجت «احتلوا وول ستريت» هذه المعالجة المختلفة عن كل معالجة خصت بها حركات الاحتجاج في الماضي- وربما أي حركة احتجاج منذ ستينيات القرن الماضي. وانصب جانب كبير من الاهتمام على وسائط التواصل الاجتماعي، وربما كان ذلك تعبيرا عن حاجة ملموسة إلى التعويض عن الاهتمام الزائد على الحد الذي لقيته الأعداد الصغيرة من «أحزاب الشاي» في السنوات القليلة الماضية. ولا شك في أن هذه كانت كلها عوامل فعلت فعلها، لكنني أعود فأقول إن التغطية الأولى التي بادرت بها وسائل الإعلام لـ«احتلوا وول ستريت» نمّت عن لامبالاة غريبة تماثل تصويرهم لما أسموه «حركة معاداة العولمة» في العام 1999: حفنة من الصبية المرتبكين الذين ليس لديهم تصور واضح عما يحاربون من أجله. ونكاد نقول إن نيويورك تايمز، التي تعتبر نفسها الصحيفة المعبرة عن الذاكرة التاريخية، لم تكتب شيئا على الإطلاق عن الاحتلال في الأيام الخمسة الأولى. وفي اليوم السادس، نشروا افتتاحية متنكرة في هيئة تقرير إخباري في قسم أخبار المدينة تحت عنوان «التصويب على وول ستريت، وإخطاء الهدف»[1] بقلم كاتبة من محرري الجريدة هي جينيا بللافانتي Ginia Bellafante تسخر من الحركة باعتبارها مجرد محاكاة تمثيلية للحركات التقدمية من دون غرض يمكن تبينه.

وعلى رغم ذلك، فإن القرار الذي توصلت إليه وسائل الإعلام بمرور الوقت، بضرورة أخذ الحركة مأخذ الجد، كان قرارا محوريا. إذ ربما كان نشوء حركة «احتلوا وول ستريت» يمثل أول نجاح للتكتيكات الغاندية Gandhian في أمريكا، منذ حركة الحقوق المدنية في خمسينيات القرن الماضي، وهذه التكتيكات نموذج يعتمد على درجة معينة من التعاطف من جانب وسائل الإعلام. ويُقصد باللاعنف الغاندي تخليق مقابلة أخلاقية واضحة: فهو يعري العنف المتأصل في النظام السياسي بأن يكشف عن أن «قوى النظام»، حتى في مواجهة عصبة من المثاليين

السلمين لن تتردد في اللجوء إلى الوحشية الملموسة الخالصة للدفاع عن الوضع القائم. ومن الواضح أن هذه المقابلة لا يتيسر تجسيدها إلا إذا تناقل الناس أخبار ما يجري، وهذا هو السبب في أن التكتيكات الغاندية كادت أن تكون عديمة التأثير في الولايات المتحدة، في الماضي. ومنذ ستينيات القرن الماضي ظلت وسائل الإعلام المعبرة عن التيار الرئيسي في أمريكا ترفض أن تقص حكاية أي حركة احتجاجية على نحو يمكن أن يشير ضمنيا إلى أن الشرطة الأمريكية، وهي تتصرف وفقا للأوامر، تورطت في «عنف»- مهما فعلت(*).

وأحد الأمثلة الواضحة على ذلك تمثل في التعامل مع من جلسوا فوق غصون الشجر ومن تحالفوا معهم لحماية الغابات المعمرة في تسعينيات القرن الماضي في باسيفيك نورث ويست Pacific Northwest(**). وقد حاول النشطاء شن حملة من اللاعنف الغاندي الكلاسيكي بالجلوس فوق غصون الشجر وتحدي العاملين على تطوير المنطقة أن يسقطوهم بقطع الغصون، والقيام بـ«عملية تقفيل»- أي بربط أنفسهم بعضهم ببعض أو بالجرافات أو بغيرها من المعدات بالسلاسل وبطرائق تجعل من العسير للغاية إزاحتهم، مع الاحتفاظ بأيديهم وأرجلهم غير مقيدة. وعندما قتل أحد الجالسين على الشجر ورفضت الشرطة المحلية فتح تحقيق في واقعة القتل، مارس الناشطون التقفيل للحيلولة دون إزالة الأدلة. وفي المقابل أخذت الشرطة القطيلات القطنية ودعكوا عيونهم، في المُقل مباشرة، بالفلفل الحار المركز، الذي يشار إليه عادة باسم رذاذ الفلفل - بكميات قُصد بها التسبب في القدر الأقصى من الألم البدني. وكان من الواضح أن تعذيب وقتل دعاة سلام لم يكن كافيا لإقناع أغلبية وسائل الإعلام الأمريكية بأن سلوك الشرطة كان بالضرورة غير لائق، وأعلنت المحاكم المحلية أن استخدام رذاذ الفلفل تكتيك مقبول. ومن دون تغطية أو إجراء قانوني، فالتناقضات التي تقصّدت التكتيكات الغاندية كشفها على الملأ لم تظهر إلى العيان، ببساطة. عُذب الناشطون أو قُتلوا ولم يتحقق الهدف الغاندي المتمثل في «إيقاظ ضمير الجمهور» على نحو ذي مغزى.

(*) في الحقيقة، وكما بينت في موضع آخر، يكاد يستحيل عليهم أن يفعلوا ذلك، حيث يعرف الصحافيون الأمريكيون «العنف» بأنه «الاستخدام غير المرخص به للقوة». وقد أضيف إلى ذلك أن غاندي نجح لأسباب بينها أنه كان له صديق قديم من أيام الدراسة أصبح صحافيا بريطانيا بارزا.

(**) هي منطقة في غرب أمريكا الشمالية يحدها المحيط الباسيفيكي غربا وجبال روكي شرقا. [المترجم].

وبالمعايير الغاندية، إذن، فشـل الاحتجاج. وفي العام التالي خطط ناشطون آخرون حملة تقفيـلات لمحاصرة اجتماعات منظمة التجارة الدولية في سـياتل وحذرهم النشـطاء القدامى المنتمون إلى حملات الدفاع عن الغابات، وتبين أنهم على حق، من أن الشرطة سـوف تهاجم من يدخلون في التقفيلات وتعذبهم، بكل بسـاطة، فيما تكتفي وسائل الإعلام، الموافقة على ما يجري، بمجرد المتابعة. وكان ذلك، حقا، هو ما حدث بالضبط. وأدى الكثير من ناشـطي الدفاع عن الغابات، بالتالي، دورا رئيسيا في تخليق كتلة البلاك بلوك الشهيرة Black Block التي ردت، بعد أن بدأت الهجمات المتوقعة، بحملة محسوبة لتحطيم الواجهات الزجاجية للشركات- وهو عمل اسـتخدمته وسـائل الإعلام حينذاك لتبرير هجمات الشرطة على الناشـطين السلميين، باسـتخدام العصي والغاز المسـيل للدموع والرصاصات المطاطية وغاز الفلفـل، وهو ما بدأ في اليوم السـابق. لكن، وهو ما سـارع المشـاركون في بلاك بلوك إلى توضيحه: فقد كانوا سـيبررون لهم أفعالهم على أي حال. وتحطيم بعض الواجهات الزجاجية لم يؤذ أحدا، لكنه نجح بالفعل في وضع الحدث على الخريطة.

كان هـذا هـو التاريخ الذي نواجهه حتى قبل ما جـرى في الفترة التالية على 11سـبتمبر عندما أصبحت هجمات الشرطة على المحتجين السلميين أكثر منهجية وأشد تركيزا، كما جرى في حالة احتلال المدرسة الجديدة New School وغيره من الأحـداث. ورغم ذلك، قررنا في الجمعيات التخطيطية السـابقة على «احتلوا وول ستريت» أن نتبنى مقاربة غاندية. وعلى نحو ما، صادفنا النجاح هذه المرة.

والحكاية الشـائعة هي أن نشوء وسـائط التواصل الاجتماعي هو الذي خلق التغيير: ففي حين توسـع الناشطون في سياتل في استخدام صحافة النضال الشعبي guerilla reporting(*) لبـث تقاريرهـم عـلى الإنترنت، فلم يـأت العام 2011 إلا وكان الحضـور الكلي لكاميرات الهواتف النقالة وحسـابات تويتر والفيسـبوك ويوتيـوب ضامنا النقـل الفوري لصور كهذه إلى الملايين. وقـد ظهرت صورة توني بولونيـا وهو يسـفع شـابتين وراء متراس بسـلاح كيماوي، بلامبـالاة، في اللحظة ذاتها تقريبا على الشاشـات في كل أنحاء البلاد (وحاز التحميل الأكثر شـعبية بين تحميـلات الهواتـف النقالة، التي بوسـعك العثور عليها عـلى الإنترنت، أكثر من

(*) شكل من أشكال «صحافة المواطنين» التي تشرك الناس في جمع الأخبار وتحريرها وبثها بمختلف الوسائط. [المترجم].

مليون مشـــاهدة). يصعب عليّ أن أنكر أهمية وســـائط التواصل الاجتماعي هنا، لكنها، رغم ذلك توضح السبب في أن وسائل الإعلام في التيار الرئيسي لم تؤد دورها المعتاد الذي ينحصر في طرح وجهة النظر الرسمية للشرطة.

وأحســـب أن الســـياق العالمي بالـــغ الأهمية هنا. فمن الآثار الأخـــرى للإنترنت أن الولايـــات المتحدة، من الناحيـــة الإعلامية، لم تعد الجزيرة التـــي كانتها من قبل. ومنذ البداية اختلفـــت التغطية الإعلاميـــة الدولية للاحتجاجات اختلافـــا بالغا عن التغطية الأمريكيـــة. ففـــي الصحافـــة العالميـــة لم تكن هناك محـــاولات لتجاهـــل المحتجين أو لتحقيرهم أو شـــيطنتهم. وفي العالم الناطق بالإنجليزية بدأت الغارديان في إنجلترا، على ســـبيل المثال، نشرت تقارير مفصلة عن خلفيات «المحتلين» وتطلعاتهم، ربما منذ اليوم الأول. وســـارع صحفيو قناة الجزيرة الفضائية، وهي شـــبكة التلفزة الفضائية الإخبارية التـــي مقرهـــا قطر والتـــي أدت دورا فاعلا في الربيـــع العربي، إلى بـــث شرائط الفيديو وغيرها من الشـــهادات على عنف الدولة، مما قدمه الناشـــطون القاعديون عبر وسائط التواصل الاجتماعـــي، بالظهور في موقع الحدث، ليلعبـــوا في نيويورك الدور ذاته الذي لعبوه في القاهرة ودمشق. وأسفر ذلك عن تقارير إخبارية نشرتها الصحف، ربما في كل مكان باســـتثناء أمريكا. ولم تساعد هذه التقارير فقط في الإلهام بموجة من الاحتلالات المماثلة التي أوغلت في الامتـــداد حتى باهيا Bahia(*) وكوازولو ناتال(**) KuaZulu Natal، بـــل وبحـــركات احتجاج تعبر عن التعاطف في أماكن غـــير متوقعة مثل الصين، نظمتها جماعات شـــعبوية يســـارية تعارض اعتناق الحزب الشيوعي الصيني سياسات متوافقة مع وول ستريت في بلادها، وهي الجماعات التي علمت بهذه الأحداث بمتابعة الخدمات الإخبارية الدولية على الشبكة.

وفي اليوم نفســـه الذي شـــهد حصار جسر بروكلين في الثاني من أكتوبر تلقت «احتلوا وول ستريت» رسالة موقعة من خمسين مثقفا وناشطا صينيا:

> يثبت انفجار «ثورة وول ســـتريت» في قلـــب إمبراطورية التمويل العالمية أن 99 في المائـــة من ســـكان العالم مازالوا مســـتغلين ومقموعـــين - بغض النظر عن انتمائهـــم لبلدان متقدمة أو نامية. ويـــرى الناس في مختلف أنحاء العالم ثرواتهم

(*) ولاية في شرق البرازيل. [المترجم].

(**) منطقة في جنوب أفريقيا تعرف باسم «المنطقة الحديقة». [المترجم].

تنهب، وحقوقهم تنتزع منهم. والاستقطاب الاقتصادي هو الآن تهديد لنا جميعا. الصراع بين سلطة الشعب والنخب موجود أيضا في جميع البلدان. الثورة الديموقراطية الشعبية تواجه الآن بالقمع، ليس فقط من جانب طبقتها الحاكمة، لكن أيضا من جانب النخبة الكونية التي تشكلت عبر العولمة. وقد قوبلت «ثورة وول ستريت» بقمع من الشرطة الأمريكية، لكنها تعاني أيضا تعتيما إعلاميا من جانب النخبة الصينية.

إن جمرات التمرد متناثرة بيننا، جميعا، تنتظر أن تشعلها أرق النسمات.

العهد العظيم للديموقراطية الشعبية، المنوط بها تغيير التاريخ، حل بنا مجددا[2].

والتفسير الوحيد لحماس كهذا هو أن المثقفين الصينيين المنشقين، شأنهم شأن أغلبية سكان العالم، نظروا إلى ما جرى في زكوتي بارك باعتباره جزءا من موجة مقاومة تجتاح الكوكب. ومن الواضح أن جهاز التمويل الدولي، ونظام السلطة المستند إليه بكامله يترنح منذ اقترابه من الانهيار في العام 2007. وقد بقي الكل يرقب رد الفعل الشعبي. فهل كانت الانتفاضات في تونس ومصر هي البداية؟ أم أن هذه كانت، بالتحديد، شؤونا محلية أو إقليمية؟ ثم بدأت الانتفاضات تنتشر. وعندما ضربت الموجة «قلب إمبراطورية التمويل العالمية» ذاته لم يعد في وسع أحد أن ينكر أن ما يجري هو حدث خطير(*).

والآن، فإن هذا المزيج من وسائل الإعلام الاجتماعية ومن الحماس العالمي يوضح السبب في أن فقاعة وسائل الإعلام الأمريكية انفجرت في الحال، لكنه لا يكفي لتفسير انفجارها من الأساس: لماذا بدأت سي إن إنCNN ، على سبيل المثال، تعالج الاحتلال بوصفه قصة إخبارية رئيسية؟. فبالنهاية، تمتلك وسائل الإعلام الأمريكية تاريخا اشتهر بأنه يعتبر الظواهر التي تقع خارج أمريكا الشمالية والتي يعتبرها الآخرون مهمة، هي غير ذات أهمية للجماهير الأمريكية. وهذا ينطبق بشكل خاص على شخصيات اليسار. فكل بيت في فرنسا يعرف اسم موميا أبو جمال(**)، لكنه يكاد يكون مجهولا

(*) أذكر امرأة من تايوان، نحو العام 2000، كانت تستعيد رد فعلها على ما شاهدته من احتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل قبل عام. كنت أفترض دائما وجود أناس مهذبين في أمريكا يحاولون أن يحاربوا ما تفعله بلادهم ببقية العالم. كنت أعرف أنهم لا بد موجودون. لكن لم يتيسر لي، قط، أن أراهم بالفعل».

(**) واسمه الحقيقي ويزلي كوك (1954 -) هو سجين أمريكي صدر حكم مثير للجدل بإعدامه (ألغي لاحقا) بتهمة قتل ضابط. أبوجمال، الناشط السياسي والعضو السابق في حركة النمور الحقوقية (Black Panthars)، أصبح رمزا دوليا لمناهضة العنصرية وعقوبة الإعدام. [المحررة].

في الولايـات المتحدة. والأكثر إثارة للدهشـة هـو أنه حتى الأعمال السياسـية لنعوم تشومسـكي يجري عرضها في صحف ومجلات التيار الرئيسي في كل بلد في العالم، تقريبا، ماعدا أمريكا.

وقبل عشرين عاما، فهذا ما يفترض المرء أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة كانت سـتنتهي إليه - أن لا أحـد في أمريكا يهتم. وأظن أنـه عندما يُسرد تاريخ «احتلوا وول سـتريت» في المسـتقبل، فسـوف يثبت أن الاهتمام الذي حظي به من وسـائل الإعلام يعود، في كثير منه، إلى الاهتمام الذي يكاد يكون غير مسبوق، والـذي حظي به الشـعبويون اليمينيون المنتمون إلى حركة أحزاب الشـاي. فمن المحتمـل أن التغطية الهائلة التي نالتها حركة الشـاي من وسـائل الإعلام خلقت شـعورا ما بضرورة أن يكون هناك حد أدنى مـن التعبير عن الاهتمام الذي يمضي باتجاه التوازن. وتمثل عنصر آخر، في التغطية التي قدمتها وسائل الإعلام، في وجود قلة من الجيوب من وسـائل الإعلام المنتمية على نحو صادق إلى يسـار الوسـط مثل MSNBC(*) مسـتعدة لأن ترضع ثدي «احتلوا وول ستريت» ما داموا يرون أن الحركة يمكن أن تتطور إلى شيء يحمل ملامح حزب شـاي يسـاري، أي جماعة سياسـية تقبل التمويل، وتتقدم بمرشـحين، وتعمل على تحقيق أجندة سياسـية. وهذا يوضح، على الأقل، السـبب في أنه في اللحظة التي ظهر فيها، بكل جلاء، أن الحركة لن تتبع هذا الطريق، توقف الاهتمام الإعلامي بالسرعة التي بدأ بها.

لكن لا شيء من هذا يوضح السبب في أنه، حتى قبل أن تلتقط وسائل الإعلام التيـار الرئيسي القصة، انتشرت الحركة بهذه السرعة داخل أمريكا- حتى في أماكن لا تصل إليها الجزيرة.

السؤال الثاني:

لماذا انتشرت الحركة بهذه السرعة في جميع أنحاء أمريكا؟

عندما لم تكن ماريسـا هولمز مشغولة بالمسـاعدة في الأمور اللوجستية وفي تنظيم التدريب على التيسـير، قضت جانبـا كبيرا من وقتها، خلال الأيـام الأولى من الاحتلال في تصويـر بالفيديـو لحوارات مع زملائها في المخيم. وتكرر سـماعها للحكاية نفسـها:

(*) هي قناة كيبل وفضائية تقدم الخدمات الإخبارية والتعليقات السياسية على الأحداث الراهنة. [المترجم].

«فعلــت كل ما يفــترض بي أن أفعله! اشــتغلت بكل جدية، واســتذكرت دروسي بكل جديــة، والتحقت بالجامعــة. والآن أنا عاطل، بلا أمل، ومدين بمــا يتراوح بين 20,000 و50,000 دولار أمريكي». ينتمي بعض هؤلاء المشاركين في المخيم إلى عائلات راسخة في الطبقة الوســطى. وبدا أن عددا أكبر هم أبناء أوســاط متواضعة نسبيا، شقوا طريقهم إلى الجامعة بالموهبة والتصميم، لكن حيواتهم الآن واقعة في شباك الصناعات التمويلية ذاتها التي طحنت الاقتصاد العالمي، وجدوا أنفسهم يدخلون إلى سوق عمل يكاد يكون خاليا من الوظائف. ولمســت الحكايا من هذا النوع وتــرا بداخلي، حيث إنني قضيت جانبــا كبيرا من ذلك الصيف أحاضر حول تاريخ الديــون. وقد حاولت أن تبقى حياتي كمؤلف منفصلة عن حياتي كناشــط، لكنني وجدت ذلك أمــرا متزايد الصعوبة، حيث إننــي في كل مــرة ألقيت فيها كلمة يحضر لســماعها عدد معقول من الشــبان، اقترب مني واحد أو اثنان منهم بعد الكلمة للســؤال عن احتمالات تخليق حركة تعالج قضية قــروض الطلاب. وكان أحــد الموضوعات المتصلة بالديون التي اشــتغلت عليها أن قوة الديْن تكمن فيما يتســبب فيه من أحاسيس عنيفة ضد الدائنين، والأهم من ذلك، ضد المدينين أنفســهم؛ أحاسيس بالخجل، بالعار، والسخط الشديد عندما يقال للمرء بالتالي إنه الخاسر في لعبة لا يجبر أحد أحدا على لعبها. ولا شــك في أن أي شــخص غير راغب في قضاء بقية عمره غاســلا للصحون أو كاتبا في قســم المبيعات- بتعبير آخر في وظيفة مــن دون امتيازات، وهو يعلم أن حياته قــد يدمرها مرض غير متوقع - وقر في ذهنه أنه لا خيار أمامه سوى طلب شهادة عالية في أمريكا، وهو ما يعني عمليا أن يبدأ حياة المدين. وعندما يبدأ المرء حياة المدين فهذا يعني أنه سيُعامل باعتبار أنه فشل بالفعل.

بعض الحكايا التي ســمعتها إبان جولتي كانت غير اعتيادية، وأتذكر على نحو خاص شابة جادة المظهر اقتربت مني بعد قراءتي بعض أعمالي في مكتبة راديكالية لتقــول لي إنهــا، وإن كانت من أصول متواضعة، نجحت في أن تشــق طريقها إلى الدكتــوراه في أدب عــصر النهضة في إحدى كليــات آيفي ليــغ Ivy League(*). والنتيجــة؟! كانت مدينــة بمبلغ 80 ألف دولار أمريكي، وليس لها في المســتقبل

(*) مجموعــة من ثمانٍ من المؤسســات التعليمية غير الحكومية الراقية في الشــمال الشرقــي من الولايات المتحدة: جامعــة بــراون وجامعــة كولومبيا وجامعة كورنيــل وكلية دارتموث وجامعــة هارفارد وجامعة برنســتون وجامعة بنسلفانيا وجامعة ييل. [المترجم].

المنظور سوى العمل بوظائف هامشية، من المرجح ألا تغطي تكلفة إيجار المسكن، فضلا عن الأقساط الشهرية لسداد القرض. وسألتني: «أفهمت، إذن، ما انتهى إليه أمري؟ أنا مرافقة(*)! وهذه هي الطريقة الوحيدة، تقريبا، للحصول على ما يكفي من المال الذي قد يساعد على أي أمل في تجاوز ما أنا فيه. ولا تسئ فهمي، فلست نادمة على السنوات التي قضيتها في التعليم العالي، ولو للحظة واحدة، لكن عليك أن تقر بأن الأمر ينطوي على مفارقة ما».

قلت لها «أجل، فضلا عن تبديد مذهل للموارد البشرية».

وربما بقيت الصورة في ذهني بسبب تاريخي الشخصي- فغالبا ما أفكر في أنني أمثـل الجيل الأخير من الأمريكيين المنتمين إلى الطبقة العاملة ممن قاموا بمحاولة واقعيـة للانضمام إلى النخبة الأكاديمية بالعمل الجاد والتحصيل الذهني وحدهما (حتى في حالتي فقد تبين أن الأمر مؤقت). ومن الأسباب الأخرى أن حكاية المرأة أوضحت إلى أي مدى يكون الدَيْن ليس مجرد صعوبة فقط، بل يكون مسبة أيضا. وفي النهاية، كلنا يعلم أي نوع من الناس ذلك الذي يتردد على المرافقات الباهظات الكلفـة في مدينة نيويـورك. وكانت هناك، بعد 2008مبـاشرة، لحظة بدا فيها أن ما ينفقه وول سـتريت على الكوكايين وعلى الخدمات الجنسـية يتعين أن يجري تقليصه على نحو ما، لكن بعد المساعدات المالية، التي تشبه الإنفاق على سيارات ومجوهـرات باهظة الثمن، يبدو أن الإنفاق عاود الصعود السريع. وقد تدهورت أحوال تلك المرأة لدرجة أنها لم يعد من سـبيل أمامها سـوى العمل على إشـباع الأوهام الجنسـية للناس الذين أقرضوها المال، تحديدا، والذين حصلت مصارفهم على المساعدات المالية بدولارات الضرائب التي دفعتها أسرتها.

وفـوق ذلك كانت حالتها مجرد مثال مأسـاوي على تطور يحدث في مختلف أنحاء البلاد. وبالنسبة إلى الطالبات المكبلات بالديون في المرحلة الجامعية (ولنتذكر أن الأغلبيـة المتصاعدة بين من يطلبون العلـم في الجامعات في أمريكا اليوم هي للإناث)، وأصبح بيع الواحدة منهن لجسـدها خيارا (أخيرا، يائسـا) يتزايد اللجوء إليه بين من لا يجدن سـبيلا غيره لإكمال الدراسـة. ويقـدر مدير موقع إلكتروني

(*) Escort: هـي فتـاة تتلقى أجرا مقابل المرافقة في موعد، وغالبا ما يكون ذلك شـكلا من أشـكال التحايل على القوانين المجرمة للبغاء. [المحررة].

تخصص في التوفيق بين الكهول الماجنين(*) sugar daddies والباحثات عن عون لسداد أقساط القروض الدراسية أو مصروفات الدراسة أن المسجلات لديه بلغ عددهن 280 ألفا من الطالبات الجامعيات. وبين هؤلاء عدد قليل للغاية من شاغلات وظائف التدريس الجامعي الطموحات. والأغلبية لا تطمح إلا إلى ما يزيد قليلا على وظيفة متواضعة في الخدمات الصحية أو التربوية أو الاجتماعية[3]. وكانت الحكايا من هذا النوع هي ما يشغلني عندما كتبت قطعة للغارديان حول السبب في انتشار حركة «احتلوا وول ستريت» بهذه السرعة. وكنت أتقصّد أن تكون القطعة وصفية في جانب منها، وتنبؤية في جانب آخر:

> نحن نرقب بدايات تأكيد الذات من جانب جيل جديد من الأمريكيين، جيل يتطلع إلى مستقبل ينهي فيه تعليمه من دون أن تكون هناك وظائف، ولا مستقبل، وإن بقي الجيل مكبلا بديون هائلة ولا فكاك منها. والغالبية من هؤلاء، كما تبين لي، هم من أصول تنتمي إلى الطبقة العاملة أو غيرها من البيئات المتواضعة، وهم شباب فعلوا بالضبط ما طُلب منهم أن يفعلوه، فدرسوا، والتحقوا بالكليات، والآن هم لا يعاقبون على ذلك فحسب لكنهم يُهانون، يواجهون بحياة يعيشونها باعتبارهم فاشلين، عديمي الضمير. فهل من المدهش حقا أن يتطلعوا إلى قول كلمة لأباطرة التمويل الذين سرقوا مستقبلهم؟!
>
> وكما هي الحال في أوروبا تماما، نحن نشهد تبعات فشل اجتماعي هائل. وأعضاء حركة الاحتلال هم ذلك النوع من البشر الممتلئين بالأفكار، الذين يحشد طاقاتهم أي مجتمع صحي ليحسن الحياة لمصلحة الجميع. وبدلا من ذلك هم يستخدمونها لتلمس طرق من شأنها إسقاط النظام كله[4].

وقد تنوعت الحركة متجاوزة الطلاب وحديثي التخرج، لكنني أظن أنه بالنسبة إلى كثرة من المنخرطين في الحركة يبقى الاهتمام بالديون وبالمستقبل المسروق دافعا رئيسيا لمشاركتهم فيها. ومن المفيد عقد مقارنة بين «احتلوا وول ستريت»، من هذه الناحية، و«حزب الشاي» الذي غالبا ما يُقارن بها. من الناحية الديموغرافية، حزب الشاي هو، في جوهره، حركة لمن هم في منتصف العمر والمستقرين. ووفقا لاستطلاع للرأي في العام 2010، فإن 78 في المائة من المنتسبين

(*) لفظ يشير إلى كل كهل ثري يشتري شابة بما يغدقه عليها من أموال وهدايا. [المترجم].

لها تجاوزوا الخامسة والثلاثين من العمر، وقرابة نصف هؤلاء تزيد أعمارهم على خمسة وخمسين[5]. وهذا من أسباب التضاد التام في الرأي بين «حزب الشاي» و«احتلوا وول ستريت» فيما يتصل بالديون. صحيح أن كليهما اعترض مبدئيا على المساعدات المالية الحكومية لإنقاذ البنوك الكبرى، لكن في حالة حزب الشاي بقي الأمر، إلى حد بعيد، في نطاق البلاغة. والأصول الحقيقية لحزب الشاي تعود إلى انتشار شريط فيديو لأحد الصحافيين من قناة سي إن بي سي CNBC(*) يدعى ريك سانتيللي وهو يتحدث من قاعة المعاملات في سوق الأوراق المالية التجارية في شيكاغو يوم 19 فبراير 2009 ، مفندا الشائعات التي تروج لأن الحكومة قد تسارع إلى مساعدة المدينين من أصحاب العقارات السكنية: «هل نريد، حقا، دعم الفاشلين العاجزين عن سداد أقساط الرهن العقاري؟» هكذا تساءل، قبل أن يضيف «هذه أمريكا! كم عدد الراغبين منكم في أن يدفعوا أقساط الرهن العقاري إلى جار لديه حمام إضافي ويعجز عن سداد الفواتير؟» وبتعبير آخر، فإن حركة حزب الشاي نشأت كجماعة من الناس تخيلوا أنفسهم، على الأقل، دائنين.

وفي المقابل فإن حركة «احتلوا وول ستريت» كانت، وتبقى في جوهرها، حركة شبابية تتطلع إلى الأمام- مجموعة من الناس المتطلعين إلى الأمام الذين شُلّت حركتهم. أظهروا التزاما بالقواعد وتابعوا طبقة المتمولين وهي تظهر عجزا تاما عن الالتزام بالقواعد، وتدمر اقتصاد العالم بالمراهنات الخادعة، ثم يجري إنقاذها بتدخل حكومي عاجل وباهظ، ونتيجة لذلك، تتوافر على مزيد من القوة وتُعامل بتكريم يفوق ما سبق، في حين يتركون هم لحياة من المهانة التي يبدو أنها دائمة. وبالنتيجة، فقد أظهروا استعدادا لتبني مواقف أكثر راديكالية من كل ما شوهد على نطاق واسع في أمريكا منذ أجيال: لجوء معلن إلى السياسات الطبقية، إعادة هيكلة كاملة للنظام السياسي القائم، دعوة (بالنسبة إلى كثيرين، على الأقل) ليس فقط إلى إصلاح الرأسمالية بل إلى المباشرة في تفكيكها بالكامل.

أن تنشأ حركة ثورية عن موقف كهذا، فليس ذاك بأمر جديد. فمنذ قرون وإلى الآن مالت الائتلافات الثورية إلى أن تتشكل من نوع من التحالف بين أبناء الطبقات المهنية الذين يرفضون قيم الآباء، والموهوبين من أبناء الطبقات الشعبية الذي نجحوا في

(*) قناة أخبار المستهلك والتجارة. [المترجم].

الفوز لأنفسهم بتعليم بورجوازي، ثم اكتشفوا أن التعليم البورجوازي لا يعني بالضرورة حصول المرء على عضوية البورجوازية. وبوسعك مشاهدة هذا النموذج يتكرر المرة تلو الأخرى، وفي بلد تلو الآخر: تشو إنلاي يقابل ماوتسي تونغ، أو تشي غيفارا يقابل فيديل كلاسترو. وقد أدرك خبراء مكافحة التمرد في الولايات المتحدة، منذ وقت طويل، أن المنبع المؤكد للغليان الثوري في أي بلد من البلدان هو تزايد عدد السكان المتعطلين والمعوزين من خريجي الكليات: أي من الشبان ذوي الطاقات الفوارة، الذين لديهم فائض كبير من الوقت، ولديهم كل مبررات الغضب، والقدرة على مطالعة تاريخ الفكر الراديكالي كله. وفي الولايات المتحدة بوسعك أن تضيف إلى هذه العناصر المتفجرة سيئات نظام القروض الدراسية، الذي يضمن أن هؤلاء الثوريين المتبرعمين لن يعجزوا عن التعرف على البنوك باعتبارها عدوهم الأول، أو في فهم دور الحكومة الفدرالية - التي ترعى برامج القروض الدراسية، والتي تضمن أن تبقى القروض فوق رؤوس الطلاب إلى الأبد، حتى في حالة الإفلاس - في الحفاظ على سيطرة نهائية من قبل النظام المصرفي على كل جوانب حياتهم المقبلة. وكما قال مالكولم هاريس في «إن بلاس وان» n+1[*]، وهو الذي يكتب كثيرا في السياسات المعنية بالفوارق بين الأجيال في الولايات المتحدة:

> تمثل القروض الدراسية اليوم نوعا فريدا من العقوبة. فالأمر لا يقف عند أنها عقوبة لا نجاة منها حتى بإشهار الإفلاس، بل إن هذه القروض الدراسية لا تسقط بالتقادم، وبوسع المحصّلين أن يضعوا أيديهم على الأجور، وعلى مدفوعات التأمين الاجتماعي، بل على معونة البطالة. وعندما يعجز مقترض عن السداد ويتعين على وكالة التحصيل أن تأخذ من الحكومة الفدرالية، فهذه الوكالة تحصل على نسبة من كل ما تتمكن من استعادته منهم (على الرغم من أنهم تلقوا تعويضا، بالفعل، عن خسائرهم) وهو ما يعطي الوكالات حافزا ماليا لمطاردة الطلاب السابقين حتى القبر[6].

ولا غرو أن الشباب كانوا الضحايا الأكثر مأساوية للكساد الكبير عندما ضرب ضربته، التي مازلنا نعانيها، في 2008. وفي الحقيقة، كانت الآفاق، وفق المعايير التاريخية، مظلمة أمام هذا الجيل، حتى قبل انهيار الاقتصاد. فذلك الجيل من الأمريكيين الذين ولدوا في أواخر السبعينيات من القرن الفائت هو أول جيل في

(*) هي مجلة مطبوعة تعالج الشؤون السياسية والأدبية والثقافية. [المترجم].

تاريخ الولايات المتحدة يواجه احتمال مستوى أدنى من العيش من ذلك الذي خبره آباؤهم. وبحلول 2006 كان هذا الجيل في حال أسوأ من الحال التي عاش فيها آباؤهم عندما كانوا في سنهم، بكل المقاييس تقريبا: فقد حصلوا على أجور أقل ومنافع أقل، وكانت ديونهم أكبر، واحتمالات البطالة أو دخول السجن أكبر. وكان ينتظر أولئك الذين انضموا إلى قوة العمل بعد إنهاء الدراسة الثانوية احتمال أن يجدوا وظائف برواتب أدنى مما كان يحصل عليه آباؤهم، وظائف يكون احتمال أن تمنحهم ميزات اجتماعية وصحية أقل بكثير(في العام 1989حصل قرابة 63.4 في المائة من خريجي المدارس الثانوية على وظائف تؤمن رعاية طبية؛ واليوم، وبعد عشرين عاما، الرقم هو 33.7 في المائة). ووجد أولئك الذين التحقوا بقوة العمل، بعد إنهاء التعليم العالي أو الجامعي لأنفسهم وظائف أفضل، أيام كانت هناك وظائف، لكن منذ بدأ ارتفاع كلفة التعليم العالي بمعدل يفوق ارتفاع كل كلفة سلعة أخرى في تاريخ الولايات المتحدة، فإن أقساما أوسع وأوسع من هذا الجيل يتخرجون مثقلين بديون مكبلة. وفي العام 1993، نصف من أنهوا التعليم العالي خرجوا منه مدينين. واليوم تزيد هذه الشريحة على الثلثين؛ وفي الأساس الكل مدين، عدا النخبة الأكثر تميزا من الناحية المالية.

وكان الأثر المباشر الذي ترتب على هذا تدمير معظم ما كان ذا قيمة في تجربة التعليم الجامعي ذاتها، وهي التي كانت، في يوم من الأيام، السنوات الأربع الوحيدة المتميزة بحرية حقيقية في حياة الإنسان الأمريكي: وقتا ليس فقط للبحث عن الحقيقة، والجمال، والفهم، باعتبارها قيما في ذاتها، بل ليختبر المرء الإمكانات المتنوعة للحياة والوجود. والآن أخضع كل هذا، من دون رحمة، لمنطق السوق. وبعد أن كانت الجامعات تعتبر نفسها تجسيدات للمثل القديمة التي اعتبرت الغرض الحقيقي من الثروة هو أن تؤمّن للمرء وسائل ووقتا للسعي وراء فهم العالم ومعرفته، أصبح المبرر الوحيد للمعرفة الآن هو تيسير السعي وراء الثروة. وأولئك الذي أصروا على اعتبار التعليم العالي شيئا يختلف عن كونه استثمارا محسوبا- أولئك الذين تجاسروا، كما فعلت صديقتي التي قابلتها في المكتبة، على أن يرغبوا في زيادة فهمنا لدقائق شعر عصر النهضة في إنجلترا، على الرغم من الغموض في سوق العمل - تعين عليهم أن يدفعوا ثمنا رهيبا لقاء ذلك.

وهكذا فالتفسير الأولي لانتشار الحركة هو تفسير مباشر على نحو كاف: عدد غفير من الشباب لديهم قدر لا بأس به من الوقت، ولديهم كل ما يدعو

إلى الغضـــب - وكان الأكـــثر إبداعا ومثالية ونشـــاطا بينهم هم الأكثر غضبا، على الإطـــلاق. لكن هذا يبقى أول عنـــاصر الجوهر. فلكي تتحول إلى حركة كان يتعين عليها أن تجتذب قســـما أكبر بكثير من الســـكان. ومرة أخـــرى، بدأ هذا يحدث بسرعة بالغة.

وهنا أيضا شـــهدنا شـــيئا اســـتثنائيا، ففيما يتجاوز الطلاب، كانـــت القواعد التي تجاوبت أسرع من غيرها هي، في المقام الأول، من الطبقة العاملة. وقد لا يبدو هذا مثار دهشة بالغة، بالنظر إلى أن الطبقة، هي ذاتها، تركز على التفاوتات الاقتصادية؛ لكنـــه في الحقيقة مدهش. تاريخيا، كان أولئك الذين نجحوا في مخاطبة الشـــعبوية الطبقيـــة في الولايات المتحدة يأتـــون في الأغلبية العظمى بينهم من اليمين، ويركزون على أســـاتذة الجامعة بأكـــثر من تركيزهم على ســـلطة الأثرياء. وفي الأســـابيع التي ســـبقت احتلال وول ستريت مباشرة، امتلأت المدونات باستنكارات مشوبة بالاحتقار للنداءات الداعية إلى إعفاءات من الديون الدراســـية، باعتبار ذلك خوارا من النخب المدللة[7]. ولا شـــك أنه صحيح أن مأســـاة خريج الجامعة المديـــن يصعب، تاريخيا، أن تكـــون القضية التي تمس مبـــاشرة قلوب جماعة مثل اتحاد عمال النقل في مدينة نيويورك. لكن من الواضح أن هذا هو ما جرى هذه المرة. ولم يكن قادة اتحاد عمال النقل بين أول من أيدوا الاحتلال وأكثرهم حماســـا، مع مســـاندة كاسحة من قواعد الاتحاد، فحســـب، بل انتهى بهـــم الأمر إلى مقاضاة شرطة نيويورك لاســـتيلائها على حافلاتهم لتنفيذ الاعتقال الجماعي لنشـــطاء «احتلوا وول ســـتريت» الذين حاصروا جسر بروكلين(*).

وهذا ينقلنا إلى السؤال الثالث:

السؤال الثالث

لماذا يمس احتجاج نظمه شـــباب متعلم، وإن كان مدينا، وترا حساســـا على هذا النحو لدى الطبقة العاملة في أمريكا - وبطريقة يكاد يكون مؤكدا أنها لم تكن لتتحقق في 1967أو حتى في 1990؟

(*) لا بد لي من الإشارة إلى وجود عوامل أخرى فعلت فعلها هنا. فاتحاد عمال النقل، تاريخيا، هو اتحاد الأمريكيين السود، والشعبوية المناهضة للمثقفين في الولايات المتحدة تكاد تكون ظاهرة بيضاء، حصريا، ولا ينخرط فيها الملونون أو التنظيـــمات الممثلـــة لهم. لكن كثرة من الاتحادات ذات العضوية التي يغلب عليها البيض ســـاندت حركة «احتلوا وول ستريت» أيضا.

ربمـا يرجع هذا في جانب منـه إلى حقيقة مفادها أن الخطـوط الفاصلة بين الطلبة والعمال أصبح من العسـير تبينها، إلى حد ما. فمعظم الطلاب يتحولون إلى وظائف بأجر، ولـو في مرحلة ما من مسـيرتهم الجامعية على الأقل. وأكثر مـن ذلك، ففي حين زاد عدد الأمريكيـين الملتحقـين بالتعليم العالي، على نحو كبير في السـنوات العشرين الأخيرة، فإن عـدد الخريجين يبقـى على حاله تقريبا؛ ونتيجة ذلك أن صفـوف العاملين الفقراء يتزايد معدل امتلائها الآن بالمتخلفين على التعليم العالي العاجزين عن اسـتكماله حتى الحصول على الدرجات العليا، مع اسـتمرارهم في دفع كلفة تلك السـنوات التي حضروها، وعادة ما يسـتمر حلمهم بالعودة إلى مواصلة التعلم، يوما ما، أو بأولئك الذين مازالوا يواصلون المحاولة، قدر الطاقة، للتوفيق المعجز بين وظائف لنصف الوقت وتعليم لنصف الوقت[8].

عندما كتبت التقرير في «الغارديان» امتلأ قسـم المناقشـات بتعليقات استنكارية معتـادة: هـؤلاء زمرة من الأطفال المدللين الذي يعتاشـون على مـا يجود به غيرهم. وأظهر أحد المعلقين هوسا بحقيقة أن عديدا من المشاركات في الاحتجاج ممن خلدتهن صور في الصحافة كان لهن شـعر وردي الحمرة. واعتُبر ذلك دليلا على أنهن يعشـن في فقاعـة التميز، منفصلين عن الأمريكيين «الحقيقيـين». وأحد الأمور الواضحة في هذه التعليقـات أنها جاءت من أشـخاص لم يقضوا وقتا طويـلا في نيويورك. فكما أصبحت الطرز المميزة للهيبيين hippies في سـتينيات القرن الماضي - الشـعر الطويل، وغلايين الحشـيش، والتيشـيرتات الممزقة - بحلول الثمانينيات نوعا من الزي الموحد لشاغلي الوظائـف المؤقتة من شـباب الطبقـة العاملة في كثير من المـدن الأمريكية الصغيرة، فكذلـك أصبح الكثير مـن الطرز التي تخص البانك المنتمين إلى الثمانينيات، كالشـعر الـوردي الحمرة، والوشـم، والحلقان- يؤدي الدور نفسـه اليوم بالنسـبة إلى الطبقة العاملـة المهزوزة، بوظائفها غير المسـتقرة، في حواضر أمريـكا الكبرى. ولا يحتاج المرء إلا إلى أن ينظر حوله لمن يعدون له القهوة، ويسلمونه الطرود، أو ينقلون له المتاع.

وأحد أسباب ذوبان التنافر القديم في ستينيات القرن الماضي بين «الهيبيين وأصحاب القبعـات الصلبة» hippies and hard hats(*) ليصبـح تحالفا قلقا يعود، بالتالي، إلى أسباب منها تجاوز الحواجز الثقافية، ومنها التحول في تركيب الطبقة العاملة ذاتها بعد

(*) إشـارة إلى صدامات بين عمال البناء المعتمرين خوذات صلبة وطلاب محتجين، بتحريض من قيادات نقابية، في مانهاتن، نهاية الستينيات. [المترجم].

أن تزايدت احتمالات تورط العناصر الشــابة فيها في نظام للتعليم العالي يتزايد طابعه الاستغلالي وتتناقص قدرته على الأداء. وهذه هي الطبيعة المتحولة للرأسمالية ذاتها كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التحول إلى الرأسمالية التمويلية، أو في بعض الصياغات أيضــا «إضفاء الطابع التمويلي على الحياة اليومية». وفي الولايات المتحدة وفي كثير من بلــدان أوروبــا ترافق هذا مع تراجع التصنيع؛ فالاقتصــاد الأمريكي لم يعد يتحرك بقوة الصادرات، وإنما بقوة اســتهلاك منتوجات يُصنّــع معظمها وراء البحار، ويدفع مقابلها بكل أشكال التلاعب التمويلي. ويقال هذا عادة باعتباره إشارة إلى تسيّد ما يدعى قطاع «تمتــع» FIRE (تمويل، تأمين، عقار) من الاقتصاد. على ســبيل المثال، تضاعفت الحصة الإجمالية من أرباح الشركات الأمريكية المتحققة من التمويل وحده ثلاثة أضعاف منذ ستينيات القرن الماضي:

2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	1965
%38	%30	%28	%26	%16	%17	%18	%15	%13

بــل إن هــذا التفصيل يهوّن مــن دلالات الأرقام على نحو كبير، عــلى اعتبار أنه لا يأخذ في حســبانه سوى المؤسسات التمويلية اســميا. ففي العشريات الأخيرة دخل كل المصنعين، تقريبا، مجال النشاط التمويلي، وهذا، في الوقت نفسه، مصدر كثرة أرباحهم. وســبب انهيار صناعة الســيارات إبان الأزمة المالية في العام 2008، على ســبيل المثال، هــو أن شركات مثل فورد Ford وجــي إم GM كانت تحقق، حتى ذلك التاريخ، كامل ربحيتها تقريبا ليس من صناعة السيارات، لكن من تمويلها. بل إن جي إي GE حققت قرابة نصف أرباحها من قســم التمويل لديها. وهكــذا ففي حين كان 38 في المائة من إجــمالي ربحية الشركات حتى 2005 يأتي مــن شركات تمويل، كان الرقم الحقيقي، على الأرجح، أقرب إلى أن يكون النصف إذا حســبت الأربــاح المتصلة بالتمويل، في شركات يفترض أن نشاطها التجاري غير تمويلي. وفي الوقت نفسه، لم يأت من الصناعة إلا قرابة 7 أو 8 في المائة(*).

(*) مــن الناحيــة الفنيــة، الرقم هو 12.5 في المائة، لكن هذا، مرة أخرى، يدرج في حســاباته الأقســام التمويلية في المؤسسات الصناعية، باعتبارها أرباحا «صناعية» وليست أرباحا تمويلية.

وعندما سك رئيس جي إم، تشارلز إروين ويلسون Charles Erwin Wilson العبارة الشهيرة «ما هو في مصلحة جي إم هو في مصلحة أمريكا»، في العام 1953، اعتبرت جهات كثيرة أن هذا هو أقصى تعبير عن الخيلاء الرأسمالي. وعندما نعيد النظر فيما جرى، يسهل علينا أن نرى ما كان يعنيه حقا. في ذلك الوقت، كانت صناعة السيارات تحقق أرباحا طائلة؛ وكانت حصة الأسد من الأموال التي تتدفق على شركات مثل جي إم وعلى تنفيذييها تسلم مباشرة إلى خزائن الحكومة في صورة ضرائب (وكان المعدل المنتظم لضرائب الشركات في عهد الرئيس أيزنهاور 52 في المائة، وبلغ أقصى معدل لضرائب الأشخاص، والذي كان يطبق على سبيل المثال على القيادات التنفيذية في الشركات، 91 في المائة). وفي ذلك الوقت، كان القسم الأكبر من عوائد الحكومة يأتي من ضرائب الشركات. وشجع ارتفاع ضرائب الشركات التنفيذيين على دفع أجور أعلى (لم لا يوزع المرء الأرباح على عماله، ويفوز على الأقل بالميزة التنافسية المتمثلة في رضا موظفيه وولائهم، إذا كانت الحكومة، إن لم يفعل ذلك، فستأخذها لنفسها؟)؛ واستخدمت الحكومة عائدات الضرائب لبناء الجسور والأنفاق والطرق السريعة. ولم تكن مشروعات التشييد هذه بدورها مفيدة لصناعة السيارات فحسب، بل خلقت مزيدا من الوظائف، وأعطت المتعاقدين مع الحكومة الفرصة لإثراء السياسيين الذين وزعوا الغنيمة برشاوى وإكراميات ضخمة. وربما كانت النتائج كارثية، إيكولوجيا، خصوصا على المدى الطويل، لكن في ذلك الوقت، بدت العلاقة بين نجاح الشركات والضرائب والأجور أشبه بآلة مضمونة الأداء تستخدم لتحقيق ازدهار ونمو دائمين.

وبعد ذلك بنصف قرن، يبدو واضحا أننا نعيش في كون اقتصادي آخر، فالأرباح التي يتعين أن تتحقق من الصناعة تراجعت. والأجور والامتيازات تجمدت أو تدهورت؛ والبنية التحتية تتهاوى. لكن عندما أسقط الكونغرس في ثمانينيات القرن الماضي قوانين الربا (فاتحا الطريق إلى عالم أدت فيه المحاكم والشرطة في الولايات المتحدة دور من يطبق القانون لمصلحة قروض يمكن أن ترتفع فوائدها السنوية إلى 300 بالمائة، وهو نوع من الترتيبات التي لم يكن متاحا للمرء أن يتوصل إليه سوى مع الجريمة المنظمة) فقد سمحوا أيضا لأي شركة، تقريبا، بدخول مجال التمويل.

وقد يبدو لك أن كلمة «سمحوا» التي وردت في الجملة الأخيرة هي كلمة غريبة، لكن من المهم أن نفهم أن اللغة التي نستخدمها، عادة، لوصف هذه المرحلة هي لغة مخادعة على نحو عميق. وعلى سبيل المثال، فنحن نتكلم عادة عن التحولات في التشريع المحيط بالتمويل باعتباره نوعا من «التحرير»، نوعا من خروج الحكومة من الطريق لتترك للشركات أن تلعب في السوق كيف شاءت. ولا شيء أبعد عن الصدق من هذا. فبالسماح لأي شركة بأن تصبح جزءا من صناعة الخدمات التمويلية، كانت الحكومة تمنح الشركات حق تخليق النقود. ذلك لأن البنوك، والمقرضين الآخرين، لا يقرضون، عموما، المال الذي يكون بحوزتهم بالفعل. فهم يخلقون النقود بتقديم القروض. (هذه هي الظاهرة التي كان يشير إليها هنري فورد عندما صدر عنه تعليقه الشهير بأنه لو تبين الشعب الأمريكي، يوما ما، الكيفية التي تعمل بها البنوك على حقيقتها، «فسوف تكون هناك ثورة قبل صباح الغد». فالاحتياطي الفدرالي يخلّق النقود ويقرضها للبنوك المرخص لها بإقراض عشرة دولارات مقابل كل دولار تحتفظ به كاحتياطي؛ وهكذا فهو بالنتيجة يسمح لها بتخليق النقود). صحيح أن أقسام التمويل في شركات السيارات كانت أنشطتها محددة بتخليق النقود التي ستعود إليها لشراء سياراتها هي، لكن هذه الصلاحية سمحت لها بالفوز بأرباح ضخمة من الفوائد والمصروفات والغرامات، ومع الوقت تضاءلت إلى جوار هذه الأرباح المتصلة بالتمويل تلك الأرباح المتحققة من السيارات ذاتها(*). وفي الوقت نفسه، فإن شركات من قبيل جي إم، وجي إي، والبقية، شأنها شأن أكبر البنوك، كانت في أحوال كثيرة لا تدفع أي ضرائب فدرالية على الإطلاق. وكانت أرباحها تذهب إلى الحكومة عندما كان السياسيون يتلقونها، مباشرة، في شكل رشى - بعد أن صارت الرشى تدعى «أنشطة لوبي الشركات» - لإقناعهم باستصدار مزيد من التشريعات، غالبا ما تضع الشركات صيغتها بنفسها، وبتسهيل مزيد من اعتصار المواطنين الواقعين في شباكهم الائتمانية. ولأن مصلحة ضريبة الدخل IRS لم تعد تتلقى أي قدر يعتد به من الدخل من ضرائب الشركات، فقد انهمكت الحكومة بدورها، وعلى نحو متزايد، في اعتصار أموالها من المداخيل الشخصية للمواطنين، أو

(*) ما لم يفضل المرء أن ينظر إلى هذه الرسوم، كما يفعل الكثيرون، باعتبارها نوعا من التضخم المستتر، وهو ما تسمح به أيضا السياسات الحكومية.

في حالة الحكومات المحلية التي هي الآن مكبلة بالتزامات نقدية، من حملة مماثلة على نحو لافت لمضاعفة الرسوم والجزاءات[9].

وإذا كانت العلاقة بين الحكومة والشركات في خمسينيات القرن العشرين قليلة الشبه بـ «رأسمالية السوق الحرة» الأسطورية التي يفترض أن أمريكا تأسست عليها، ففي حالة الترتيبات الراهنة يصعب على المرء أن يفهم لماذا لا نزال نستخدم كلمة «رأسمالية» على الإطلاق.

وفي زمن مضى، عندما كنت طالبا جامعيا، تعلمت أن الرأسمالية نظام تحقق فيه المؤسسات الخاصة أرباحها باستئجار الآخرين لإنتاج وبيع الأشياء؛ ومن ناحية أخرى فالنظم التي يعتصر اللاعبون الكبار فيها ثروات الآخرين مباشرة، بالتهديد بالقوة، كان يشار إليها باعتبارها «إقطاعا»(*). وبهذا التعريف، فما ندعوه «وول ستريت» صار يبدو، على نحو متزايد، أشبه بمكتب تخليص، لا أكثر، لمبادلة وصرف العوائد الريعية الإقطاعية، أو، إن اخترنا التعبير الأكثر غلظة، فهو للتدليس والابتزاز، في حين أصبح الرأسماليون الصناعيون الأصلاء من طراز الخمسينيات، وعلى نحو متزايد، غير موجودين إلا في أماكن مثل الهند أو البرازيل أو الصين الشيوعية. ولاتزال الولايات المتحدة، بالطبع، تملك قاعدة صناعية، خاصة في صناعة السلاح، وتكنولوجيا الدواء، ومعدات الزراعة. لكن باستثناء الإنتاج العسكري، فهذه تلعب دورا ثانويا في توليد أرباح الشركات.

ومع أزمة 2008 أوضحت الحكومة أنها ليست فقط مستعدة لأن تمنح المؤسسات التي هي «أكبر من أن تفشل» الحق في طبع النقود، ولكن مع اختصاصها نفسها بتخليق ما يكاد يكون مقادير لا نهائية من النقود لإسعاف هذه الشركات إن أوقعت نفسها في المتاعب بتقديم قروض فاسدة أو حمقاء. وسمح ذلك لمؤسسات مثل بنك أوف أميركا بتوزيع هذه الأموال التي ساقتها إليها المقادير على أولئك السياسيين ذاتهم الذين صوتوا لمصلحة إنقاذها، لتضمن

(*) وبالمثل، المنظر الاجتماعي ماكس فيبر كان يدفع بأن «الرأسمالية السياسية اللاعقلانية» عند «المغامرين العسكريين، والملتزمين tax farmers والمضاربين، وتجار العملة وغيرهم» في العالم الروماني، على سبيل المثال، كانت طريقا مسدودة، تاريخيا، لأنها كانت في النهاية عالة على الدولة، ولا صلة لها بالاستثمار العقلاني المنتج في الرأسمالية الصناعية الحديثة. وبمنطق فيبر، فإن الرأسمالية العولمية المعاصرة التي يحكمها المضاربون، وتجار العملة، والمقاولون المتعاقدون مع الحكومات، ارتدت من زمن طويل إلى ذلك النوع من الطريق المسدودة اللاعقلانية.

بذلــك الحــق في أن تضع جماعات الضغط التابعة لها صيــغ التشريع الذي كان يفترض أنه ســوف «يعيد ضبطها». حدث هذا كله رغم أنهم كانوا قد أوشــكوا على تدمير الاقتصاد العالمي. وليس واضحا تماما السبب في أن مؤسسات كهذه لا تعد، عند هذه النقطة، جزءا من الحكومة الفدرالية في كل شيء إلا في استئثارها لنفسها بأرباحها.

فشرائــح هائلة من مداخيل الناس العاديــين ينتهي بها الأمر إلى تغذية هذا النظام المفترس عبر الرســوم المستترة، وخاصة عبر الجزاءات. وأذكر أنني سمحت ذات مرة لموظف في ميسيز Macy's بأن يؤثر فيّ بحديثه إلى حد الاقتناع بأن تكون لدي بطاقة تحميل charge card لأشتري نظارة رايبان Ray-Ban. وأرسلت صكا بنكيــا لدفع الكلفة قبل مغادرة البلاد في رحلة مطولة، لكن يبدو أنني وقعت في خطأ يقارب دولارين وخمســة وسبعين ســنتا عند احتساب الضرائب؛ ثم عدت بعد شــهور قليلة لأكتشف أن ما تراكم علي من رســوم متأخرة بلغ 500 دولار. ولســنا معتادين على حســاب أرقام كهذه لأنها، وبأكثر من الديــون، يُنْظر إليها باعتبارهــا كلفة الخطيئة: أن تدفعها فقط لأنــك ارتكبت خطأ ما (كان ذلك، في حالتي، خطأ في الجمع المتصل بمقدار حســابي وإهمالا في طلب إرســال الفواتير على عنــواني بالخارج). وفي الحقيقــة، فالنظام موجــه الآن بالكامل نحو ضمان تورطنا في أخطاء كهذه، بما أن كامل نظام الأرباح التجارية يعتمد عليها.

كــم من المدخول الذي يتحقــق للأمريكي العادي في حياتــه ينتهي به الأمر إلى أن يجري تمريره إلى صناعة الخدمات التمويلية في شــكل مدفوعات الفوائد والغرامــات ورســوم الخدمة وكلفة تأمين ورســوم الباحث عــن العقار، وما إلى ذلــك، لا شــك في أن مدافعا عن هذه الصناعة ســيصر عــلى أن بعضا من هذه المدفوعات لها مقابل من خدمات مشروعة- مثل رسوم البحث عن العقار - لكن في أحوال كثيرة تفرض رسوم البحث هذه حتى على المستأجرين الذين عثروا على مســاكنهم بأنفســهم. وقد فرض قطاع العقارات القوانين جاعلا من المســتحيل، عمليا، الحصول على مســكن من دون دفع رســوم كهذه. وعلى الأقل، فقد صار واضحا للعيان أن زيادة هائلة في هذه الرســوم قد حدثت في العشْريّات الأخيرة، من دون أي زيادة أو تحسن ملموسين في الخدمات المتاحة.

كـم يبلغ حجم تلك الحصة التي يجـري توجيهها لتصب في صناعة الخدمات التمويلية من مدخول الأسرة الأمريكية المتوسـطة؟ ببسـاطة، الأرقام غير متاحة. (وهـذا بحـد ذاته يـشي بشيء مـا، لأن الأرقام المتصلـة بأي شيء آخـر، تقريبا، متاحة). لكن بوسـعنا أن نتوصـل إلى شيء تقريبي. ذلـك أن «معدل الالتزامات التمويلية» الصادر عـن الاحتياطي الفيدرالي ينص على أن الأسرة الأمريكية دأبت على أن تخصص، في المتوسـط، ما يقارب 18 بالمائة من مدخولها لخدمة القروض والالتزامـات المماثلة طوال العشرية الأخـيرة - وهذا رقم غير دقيق إلى حد بعيد (فهو يشـمل المدفوعات الرئيسـية والضرائب العقارية، لكنه يسـتبعد الجزاءات والرسوم) لكنه يرسم حدود القدر المحتمل.

وهذا يشـير بالفعل إلى أن معظم الأمريكيـين يقدمون ما يقارب دولارا من كل خمسـة دولارات يكسبونها إلى وول ستريت مباشرة بشكل أو بآخر، هذا إذا فهمت «وول ستريت» بمعناها الشائع، باعتبارها الاسم الرمزي للقطاع التمويلي إجـمالا. لكن «الأمريكيين العاديين» لا وجود لهم بالطبع، فالنهب الذي يقع من جانـب الصناعة التمويلية يـأتي على نحو متفاوت للغايـة. ففي حين نجد، أولا وقبل كل شيء، أن كثرة من هذه الأموال تدخل ببسـاطة في جيوب التنفيذيين في شركات التمويل (كل تلك المكافآت للمصرفيين، وما يماثلها) فبعضها تجري إعادة توزيعه في شـكل عائدات. ولكن ليس لكل فـرد. وقبل الانهيار كان هناك تصور مفاده أن لكل امرئ نصيبا من الصفقة؛ وأن الرأسـمالية كانت في سـبيلها إلى أن تصبح مشروعا شعبيا يتيسر فيه لجميع الأمريكيين، عبر استثماراتهم وحساباتهم التقاعديـة، أن يضعـوا أيديهم على قطعة من الكعكـة. وكان هذا، على الدوام، موضـع مبالغة، وبعد الانهيار، بعد أن تلقـت 401 ك(*) ضربة هائلة تبعها أن كبار المسـتثمرين سرعان ما أفاقوا من تأثير الضربة، لم يعد أحد يسمع كثيرا عن هذا الأمر الآن. ولا يمكن لأحد أن ينكر، حقا، أن نظام الربح لايزال على حاله التي عرفناه بها دوما: طريقة لإعادة توزيع المال لمصلحة أولئك الموجودين فوق قمة

(*) 401ك الاسـم الشـائع في الولايات المتحدة لخطة المعاشـات التقاعدية كما حددتها الفقـرة 401ك من مدونة ضريبة الدخل. وظهر، ابتداء من العام 2010 أن المعاشـات التقاعدية التي تؤمنها الخطة هي من مسـتويات لم تعد تناسب الظروف. [المترجم].

الدرج، بالفعل. فالأثرياء الأمريكيون، وإن لم يكونوا موظفين في القطاع التمويلي بأنفسهم، ينتهي بهم الأمر إلى الفوز الخالص. وإلى حد بعيد، فكل من عداهم لا مناص من أن يفقد حصة من مدخوله.

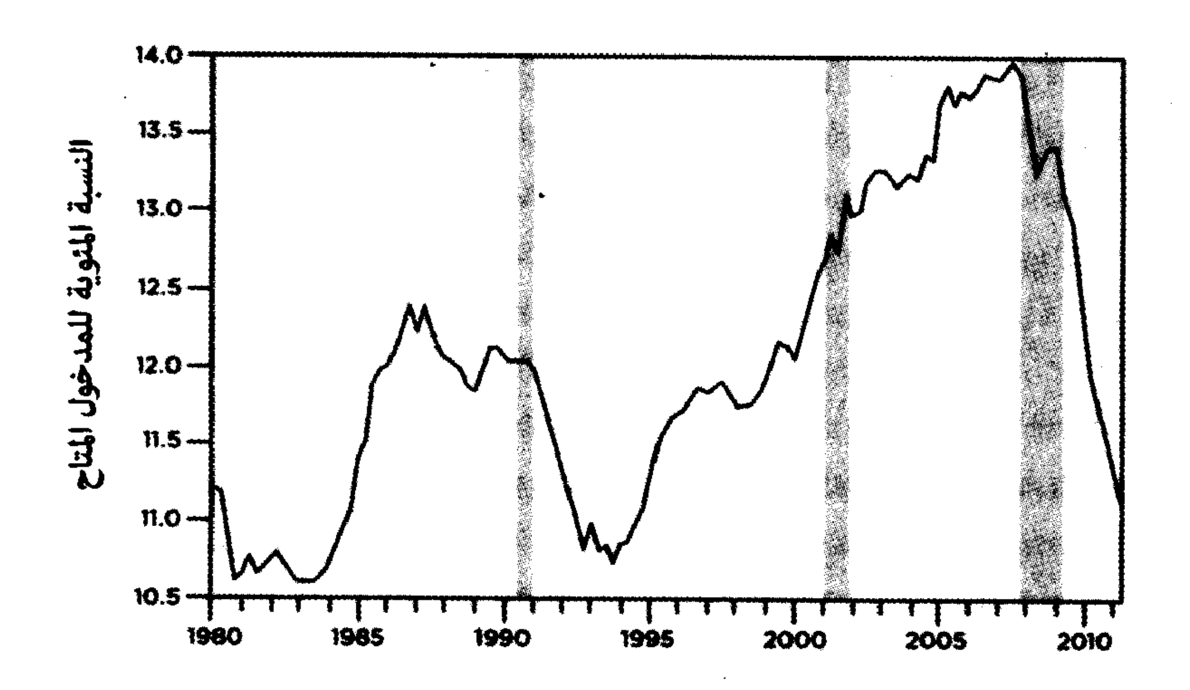
من جانب آخر، أولئك الموجودون عند قاع سلسلة الغذاء(*) - وهذا ما يتبين صدقه مهما كانت الطريقة التي تتبعها لقياسه، وفقا للعرق أو الجندر أو العمر أو الوظيفة - ينتهي بهم الأمر في كل الحالات إلى أن يدفعوا أكثر من غيرهم بالقياس لمدخولاتهم. وفي 2004، على سبيل المثال، انتهى الأمر بمن تتراوح أعمارهم بين 18 و24، إلى أن يدفعوا 22 بالمائة من مدخولاتهم كأقساط للديون (وهذا يشمل جانبا من الدين، لكنه لا يشمل كلفة الخدمة ولا الرسوم ولا الجزاءات)- فدفع قرابة الخمس منهم أكثر من 40 بالمائة – وبالنسبة إلى من تراوحت أعمارهم بين الخامسة والعشرين والرابعة والثلاثين، وهم الفصيل الأكثر تأثرا بالضرائب الدراسية، فقد بقيت الأمور أكثر سوءا: تعين أن ينفقوا، في المتوسط، ربع مدخولاتهم على الديون. وتنطبق هذه الأرقام على الأمريكيين الأصغر سنا على الإجمال، بغض النظر عن تعليمهم. وغالبا ليست لنا حاجة إلى الحديث عن مصير تلك الشريحة التي تقارب 22 بالمائة من العوائل الأمريكية التي بلغ بها الفقر أن لم يعد بوسعها الوصول إلى أي نوع من الائتمان التقليدي، والتي تعين عليها اللجوء إلى محال الرهونات أو مكاتب الإقراض بضمان السيارة أو القروض الصغيرة القصيرة الأجل غير المؤمنة pay day loans، التي تحصل فوائد تبلغ 800 بالمائة سنويا.

وكل هذا ينطبق على ما سبق الانهيار!

وعقب أزمة 2008 مباشرة، وعلى الفور، بدأ يفعل ذلك كل من توافرت لديه وسيلة لخفض مديونيته، وبالتالي لتقليل مقدار ما ينتزع لمصلحة وول ستريت من دخله، من الأمريكيين – سواء بالمسارعة غير المتعقلة إلى سداد الائتمانات وما على بطاقة الاستدانة، أو بالابتعاد عن الرهون العقارية الغاطسة(**) underwater mortgages. وقد يساعد هذا على تصور مدى قوة التحول:

(*) هي السلسلة التي تحدث عنها الجاحظ في القرن التاسع الميلادي وشاعت بفضل أبحاث تشارلز إلتون في العام 1927، وهي السلسلة التي ترسم العلاقة بين أدنى شكل لإنتاج القيمة الغذائية والمستهلك النهائي لها. [المترجم].

(**) الرهون التي يزيد مبلغها على القيمة السوقية للعقار. [المترجم].



معدل خدمة الدين للأسرة (%)

لكــن أنماطا بعينهــا من القروض كانت قــد جرى التعاقد عليهــا، في الوقت ذاته، بطريقة تجعل ذلك مســتحيلا. وعلى ســبيل المثــال، فمع بقاء إعــادة التفاوض حول الرهن العقاري ممكنة، وإن لم تكن سهلة(*)، فإن ذلك غير متيسر بالنسبة إلى القروض الدراســية؛ وفي الحقيقة، فإنك إن فاتك ســداد عدد ضئيل من الأقســاط، فمن المرجح أن توقــع عليك عقوبات بألوف الدولارات التــي تضاف إلى أصل الدَّيْن. ونتيجة لذلك، لاتزال الديون الدراسية تتضخم بمعدل مدوّخ، بعد أن تجاوز مقدارها، منذ فترة طويلة، مجمل ديون بطاقات الائتمان وغيرها من أشكال الاستدانة أيضا:

إجمالي رصيد الدَّيْن ومكوناته

الرهن العقاري	دين على صافي القيمة المتغير	قرض سيارة	بطاقة ائتمان	قرض دراسي	غير ذلك
%72	%5	%6	%6	%8	%3

إجمالي الربع الثالث من 2011: 11,656 تريليون دولار

(*) على الرغم من تدني النســبة المئوية للرهون العقارية التي أعيد التفاوض بشــأنها، مع ما قيل عن وجود برامج حكومية وضعت لتسهيل ذلك الأمر.

وبعيــدا عن الطلاب، فالجماعــة الأخرى الواقعة في فــخ الديون هي جماعة العمال الفقراء – وبخاصة النساء العاملات والعمال الملونين – الذين لم تزل شرائح ضخمة مــن مدخولاتهم تحصدها صناعة الخدمــات التمويلية مباشرة. وغالبا ما يُدْعوْن «المقترضين المعسريــن» subprimers، على اعتبار أنهم غالبا من تعاقدوا (أو اســتدرجوا للتعاقد) على رهونات عقارية بســعر فائدة أعلى(*). وإذ سقطوا ضحايــا القــروض العقاريــة المرتفعة بمعدلاتهــا المتفجرة القابلــة للتعديل، فهم يواجهــون الآن مضايقــات المحصلين، واحتمالات مصادرة ســياراتهم، وأســوأ من كل شيء آخــر، الاضطرار إلى العودة إلى القــروض الصغيرة القصيرة الأجل لمواجهة النفقــات الطارئة، مثل تلك المتصلة بالرعاية الصحيــة، بما أنهم الأمريكيون الأقل قــدرة على الحصول على امتيــازات صحية ذات مغزى. وهذه القروض تعمل على أساس معدل فائدة سنوي يقارب 300 بالمائة سنويا.

والأمريكيــون في أي مــن هاتــين الفئتين المتداخلتــين– من الطبقــة العاملة والخريجــين العاملــين في وظائف نصف الوقــت المكبلين بالقروض الدراســية – يدفعــون بالفعل من مدخولاتهم إلى وول ســتريت أكثر مما يدفعونه من ضرائب للحكومة.

وقبــل ذلك، في ســبتمبر، حتى قبل أن نبدأ حركة الاحتلال، أنشــأ «كريس» – الناشط من حركة «الغذاء لا القنابل» الذي ساعدنا في إنشاء أول حلقة ديموقراطية في بولينغ غرين في أغسطس– صفحة على موقع تمبلر tumblr دعاها «نحن الـ99 بالمائــة» حيث يتيسر لمؤيديــه وضع صور لهم وهم يعرضــون تقريرا موجزا عن حالتهم المعيشية. وعند كتابة هذه السطور بلغ عدد هذه الصفحات 125 وتنوع أصحابها تنوعا هائلا من حيث العرق والعمر والجندر وبكل مقياس آخر.

وقد دارت، قبل فترة قصيرة، مناقشــة حول «أيديولوجيــة الـ 99 بالمائة» كما يتبين من هذه الشــهادات. بدأ كل شيء مع إنجاز مايك كونزال Mike Konczal، الذي يســاهم في مدونة روتريبومــب Rotrybomb(**) تحليلا إحصائيا لتحديد الكلمات البالغ عددها خمسا وعشرين الأكثر استخداما في نصوص html واكتشف

(*) لأن تاريخهم الائتماني غير موات. [المترجم].

(**) مدونة تابعة لمعهد روزفلت المعني بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. [المترجم].

أن الكلمة الأكثر اســتخداما هي «وظيفة» تليها «ديْن» وإن كانت بقية الكلمات تشير كلها إلى ضرورات الحياة، مثل مسكن وطعام وصحة ورعاية وتعليم وأطفال (وبعــد «وظيفة» و«ديْن»، من حيث الشــيوع، تأتي الكلــمات: عمل، كلية، دفع، طالــب، قرض، قادر، مدرســة، تأمــين). وكان هناك غياب ملحوظ لأي إشــارة إلى السلع الاستهلاكية. وفي محاولة لفهم المغزى لجأ كونزال إلى كتابي عن الديْن:

> يستشهد الأنثروبولوجي ديفيد غريبر بالمؤرخ موزيس فنلي، الذي عرف «البرنامــج الثوري العتيق الذي يعــود إلى الأزمنة الكلاســيكية، الذي يدعو إلى إلغــاء الديون وإعادة توزيع الأراضي، باعتباره شــعارا فلاحيا، وليس من شــعارات الطبقة العاملة». ولنتأمل في هذه الحالات: الغالبية الساحقة من هــذه المنطوقات هــي مطالب قابلة للعمل عليها في شــكل (أولا) حلوا عنا ربقــة هذه الديون، و(ثانيا) أعطونا مجــرد حد أدنى للبقاء أحياء لكي نعيش عيش الكرام (أو، بمعايــير ما قبل الصناعة، أعطونا أرضا). ووفقا لفنلي فهذه مطالب فلاحية، وليست مطالب طبقة عاملة[10].

واعتــبر كونزال ذلك تضييقا عميقا للآفاق: فلم نعد نســمع مطالب بدمقرطة مكان العمل، أو كرامة العامل، أو حتى العدالة الاقتصادية. ففي ظل هذا الشكل من الرأســمالية الذي اكتســب طابع الإقطــاع، ينزل المســتذلون إلى حال فلاحي القرون الوســطى، فلا يطلبون أكثر مما يقيم أودهم. ولكن، كما سارع آخرون إلى التوضيــح، فقد كانت هنا مفارقة ما، فالنتيجة بالنهاية ليســت تضييق الآفاق، بل توســيعها. وقد دأب المدافعون عن الرأســمالية على الزعم أنها، وإن كانت كنظام اقتصادي تخلق، لا شــك، تفاوتات واســعة، فإن تأثيرها الكلي هو التحرك الواسع باتجاه قدر أعظم من الأمن والازدهار للجميع، وحتى للأقل مكانة. وقد وصلنا إلى النقطة التي يعجز فيها النظام، حتى في أكثر البلدان ثراء، عن تحقيق حد أدنى من أمن الحياة، أو حتى الاحتياجات الحياتية الأساســية لأقسام متزايدة من السكان. وكان مــن الصعب التهرب من خلاصة مؤداها أن الســبيل الوحيــدة لإعادتنا إلى حيوات تمتلك حدا أدنى من المستلزمات هي التوصل إلى نظام مختلف كلية[11].

وكما يبدو الأمر من جانبي أنا، فالمناقشة بكاملها تصلح لأن تكون دراسة حالة لحــدود التحليل الإحصائي. لا يعني ذلك أن تحليلا كهذا ليس كاشــفا، بطريقته

الخاصة، لكن كل شيء يعتمد في المحل الأول على ما تقصّدْت رصده من البداية. وعندما قرأت الصفحة على تمبلر، لأول مرة، كان ما لفت نظري حقا هو تسـيّد الأصوات النسـائية، والتركيز ليس فقط على اكتسـاب وسائل العيش الكريم، بل أيضا على الوسـائل التي تتيح للمرء رعاية الآخرين. وقد اتضح الاعتبار الأخير في مظهرين مختلفين بالفعل. أولهما كان حقيقة أن أولئك الذين اختاروا أن يقصوا حكاياهم كانوا يعملون، أو يتطلعون إلى العمل في مسار وظيفي يتضمن تقديم الرعاية للآخرين: كالرعايـة الصحية، التعليم، العمل المجتمعي، تأمين الخدمات الاجتماعية، وما شـابه ذلك. ويدور قدر كبير من الحدة المخيفة التي تميزت بها هذه التقارير حول تناقض غير معلن: أنه في أمريكا اليوم، فإن السعي وراء مهنة تسمح للمرء بالعناية بالآخرين يعني عادة أن ينتهي به الأمر إلى ظروف صعبة، لدرجة تجعله غير قادر على العناية بأسرته. وهذا بالطبع هو المظهر الثاني. الفقر والدَّيْن لهما معنى بالغ الاختلاف لدى أولئك الذين يبنون حياتهم بالارتكاز على العلاقـات مع الآخريـن: ومن المرجح، بقدر كبير، أن يعنـي ذلك عجز المرء عن تقديـم هدايا عيد الميلاد لابنته، أو مراقبة أعراض السـكر وهي تظهر عليها من دون أن يكـون في مقدوره الذهاب بهـا إلى الطبيب، أو مراقبة أمه وهي تقترب من الموت من دون أن يقدر على أن يأخذها إلى عطلة لأسبوع أو اثنين، ولو لمرة واحدة في حياتها.

في زمن مضى، كان الأمريكي ذو الوعي السياسي المنتمي إلى الطبقة العاملة هو تحديـدا من يطلـب الرزق من الذكور في مصنع للسـيارات أو في معمل للصلب. والآن، فالأرجح أن يكون المقصود بذلك أما غير متزوجة تعمل مدرسة أو ممرضة. ومقارنة بالرجل، فاحتمال التحاق المرأة بالتعليم العالي هو الأكبر، والاحتمال الأكبر هـو أن تحصل على درجـة جامعية، والاحتمال الأكبر هـو أن تصبح فقيرة، وهي العوامل الثلاثة المؤدية غالبا إلى وعي سـياسي أكبر. ولاتزال المشـاركة في النشـاط النقـابي متخلفة نوعا ما: 45 في المائة فقط من أعضاء الاتحادات النقابية هن من النسـاء، ولكن إن تواصلت التوجهات الراهنة، فسـوف تؤول الأغلبية إلى النسـاء خلال ثماني سـنوات. ويلاحظ خبير اقتصاد العمل جون شـميت John Schmitt: «شهدنا تزايدا كبيرا خلال ربع القرن الأخير للنساء في النقابات، خاصة مع التوسع

في النشـاط النقابي في قطاع الخدمات». ويضيف: «القول إن النقابات شيء عظيم للرجال البيض في الخمسينيات من العمر هو قول غير صحيح»[12].

وفي رأيـي أن هذا التقارب بدأ يغير فهمنـا للعمل. وأظن كونزال مخطئا هنا. ليس الأمر أن المنتمين إلى كتلة الـ 99 في المائة لا يفكرون في كرامة العمل. العكس هو الصحيح، تماما. هم يوسعون مفهومنا عن العمل ذي المغزى، بحيث يشمل كل ما نفعل من أمور ليست من أجل أنفسنا.

السؤال الرابع

لماذا رفضت الحركة أن تتقدم إلى النظام السـياسي بمطالب أو تشـتبك معـه؟ ولماذا زاد هذا الرفض من قـدرة الحركة على إثارة الاهتمام بدلا من الانتقاص منها؟

قد يتخيل المـرء أن الناس، وهم على هذه الحال من اليأس، يتمنون نوعا من الحـل الفوري والبراغـماتي لأزماتهم. وهذا يجعل انجذابهـم إلى حركة رفضت أن تتوجه مباشرة، على الإطلاق، إلى المؤسسات السياسية القائمة أمرا أكثر إدهاشا.

ولا شـك في أن هذا جاء كمفاجأة كبيرة للعاملين في وسـائل الإعلام التجارية، لدرجـة أن معظمهم رفض الإقرار بما كان يقع تحت أبصارهم. وابتداء من المقالة الأولى البالغة السـوء التي نشرتها جينيا بيللافانتي في «التايمز»، تواصل صخب بلا نهاية من جانب وسـائل الإعلام على اختلافها، يتهـم الحركة بالافتقار إلى الجدية، بسـبب رفضها طرح مجموعة محددة من المطالب. وتكاد تتكرر على مسـامعي المحـاضرة ذاتها في كل مرة يجري أحـد الصحافيين من التيار الرئيسي مقابلة معي حول حركة «احتلوا وول ستريت»:

> كيـف لك أن تبلغ أي مبلغ إذا كنـت ترفض تخليق بنية قيادة أو طرح قائمـة مطالب عملية؟ ومـاذا عن كل هذا الهذر الفوضـوي - مثل الإجماع والأصابع الوضاءة؟(*) ألا تدركون أن هذه اللغة الراديكالية من شأنها تنفير النـاس منكم؟ لن يتيسر لكم أبدا التواصل مع الأمريكيين العاديين من التيار الرئيسي مادمتم على هذه الحال!

(*) إحالة إلى استخدام إشارات الأصابع في التصويت. [المترجم].

والتساؤل حول سبب رفض حركة «احتلوا وول ستريت» تخليق هيكل قيادي، والسؤال عن سبب امتناعنا عن طرح قائمة مطالب ملموسة هما، بالطبع، طريقتان للسؤال عن الشيء ذاته: لماذا لا نشتبك مع البنية السياسية القائمة حتى نصبح في النهاية جزءا منها؟

ولو كنت بصدد وضع ملف لأسوأ النصائح التي قُدّمت، على الإطلاق، فهذا ما كان يستحق مكان الصدارة فيه. ومنذ الانهيار المالي في 2008 بُذلت محاولات لا تنتهي لإطلاق حركة، على المستوى الوطني، ضد تجاوزات النخبة المالية في أمريكا باتباع المقاربة التي أوصى بها هؤلاء الصحافيون. وفشلت كل هذه المحاولات. وكان فشل معظمها مثيرا للشفقة(*). ولم تبدأ عمليات الاحتلال بالازدهار السريع في مختلف أنحاء البلاد إلا عندما كانت تظهر حركة مصممة على رفض اتخاذ الطريق التقليدي، وعلى رفض النظام السياسي القائم كلية، باعتباره فاسدا بطبيعته، ومطالبة بإعادة ابتكار الديموقراطية الأمريكية بالكامل. ومن الواضح أن الحركة لم تنجح على رغم العنصر الفوضوي. بل لقد نجحت بسبب هذا العنصر.

وفيما يتعلق بالفوضويين من «صغار الشأن» مثلي أنا - أي ذلك النوع من الأشخاص المستعدين للعمل ضمن ائتلافات واسعة مادامت تعمل وفق مبادئ أفقية - فهذا ما كنا نحلم به دوما. وقد بقيت الحركة الفوضوية - عبر عدة عشريات - تنفق كثيرا من جهودنا الخلاقة بهدف تطوير أشكال من العمليات السياسية الفعالة القائمة على المساواة؛ أشكال من الديموقراطية المباشرة القادرة حقا على العمل داخل تجمعات تسيير ذاتي خارج أي دولة. وتأسس المشروع بكامله على الإيمان بأن الحرية معدية. وكنا جميعا نعلم أنه من المستحيل عمليا إقناع الأمريكي العادي بإمكان تشييد مجتمع ديموقراطي حقا باستخدام البلاغة. لكن كان من الممكن أن نبين لهم بالبرهان. فتجربة مشاهدة جماعة تتكون من ألف أو ألفين من البشر، وهم يصدرون قرارات جماعية من دون بنية قيادية، ولا يحفزهم سوى المبدأ والتضامن، من شأنه أن يغير أكثر الافتراضات

(*) أحد الأمثلة الشهيرة السيئة على ذلك كانت المطالبة، في وقت سابق، باحتلال زكوتي بارك بدعوة من جماعة تدعى تمرد إمباير ستيت Empire State Rebellion للمطالبة باستقالة رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي بن برنانكي، في 14 يونيو 2011. ولم يستجب للنداء سوى أربعة أشخاص.

رسوخا لدى المرء، فيما يتصل بالطبيعة الحقيقية للسياسة، أو حتى بالحياة البشرية. وفي أيام مضت، أيام «حركة العدالة العولمية» كنا نظن أننا لو عرضنا عددا كافيا من الناس حول العالم لهذه الأشكال الجديدة من الديموقراطية المباشرة، ولتقاليد الفعل المباشر، فإن ثقافة ديموقراطية عولمية جديدة سوف تظهر للوجود. ولكن، وكما ألمحنا فيما سلف، فنحن لم نتحرر بالفعل، قط، من الغيتو النضالي؛ ولم تعرف غالبية الأمريكيين قط أن الديموقراطية المباشرة مركزية بهذه الدرجة بالنسبة إلى هويتنا، إذ إن انتباههم تشتت بفعل الصور التي بثتها وسائل الإعلام لشباب ملثمين يحطمون الواجهات الزجاجية المصفحة، والإصرار الذي لا ينتهي من جانب الصحافيين على أن الأمر كله يتعلق بمزايا ما يدعونه «التجارة الحرة»(*) وعندما ظهرت الحركات المناهضة للحرب، بعد 2003، والتي حشدت مئات الألوف، ارتدت النضالية في أمريكا إلى السياسات الرأسية العتيقة الطراز التي تقوم على ائتلافات من أعلى إلى أسفل، وعلى قادة كاريزميين، وعلى المسيرات التي تتحرك رافعة لافتاتها. لكن كثرة منا، نحن الصامدين، بقيت على إيمانها. وفي النهاية، فقد كرسنا حيواتنا لمبدأ يقضي بأن ينتهي الأمر إلى أن يحدث شيء كهذا. لكننا عجزنا أيضا، وعلى نحو ما، عن ملاحظة أننا لم نعد نؤمن حقا بقدرتنا على الفوز.

ثم حدث ذلك. ففي آخر مرة زرت فيها زكوتي بارك قبل الإخلاء وشاهدت جماعة ممتدة ومتنوعة من عمال بناء في منتصف العمر، لفنانين شباب، يستخدمون كل إشاراتنا اليدوية في اجتماعاتهم الجماهيرية، اعترفت لي صديقتي القديمة بريا، وهي واحدة ممن جلسوا على غصون الشجر للاحتجاج والفوضوية الإيكولوجية، التي استقرت في الحديقة لممارسة التوثيق بالفيديو، قائلة: «كل بضع ساعات يتعين أن أقرص نفسي لأستوثق من أن هذا كله ليس حلما».

(*) «حرية التجارة» مصطلح دعائي يماثل مصطلحي «السوق الحرة» و«المشروع الحر». وما عارضته الحركة، حقا، كان تخليق أول بيروقراطية إدارية فعالة على مستوى الكوكب - من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية وما يماثل هذه الهيئات مما أنشأته المعاهدات من قبيل الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا. أو بشكل أكثر تحديدا، حقيقة أن هيئات كهذه كانت، بالفعل، غير خاضعة للمساءلة الديموقراطية وتمثل تغطية للإمبريالية التمويلية والنهب الكوني. ويمكن العثور على معالجتي للحركة في Direct Action: An Ethnography (Oakland Press, 2009).

هذا إذن هو التساؤل النهائي: ليس تساؤلا عن مجرد السبب في أن حركة مناهضة لوول ستريت قد تيسر لها أخيرا أن تنطلق - ولكي أكون أمينا، فطوال السنوات القليلة الأولى بعد الانهيار في 2008 كان كثيرون في حيرة حول عجز أي حركة عن تحقيق هذا الانطلاق - ولكنه التساؤل عن السبب في أنها اتخذت الشكل الذي اتخذته. ومرة أخرى أقول إن هناك إجابات واضحة. فالشيء الوحيد الذي يوحد كل الأمريكيين غير المنتمين إلى الطبقة السياسية في أمريكا، من يمين أو يسار، تقريبا هو النفور من السياسيين. و«واشنطن» تحديدا، يُنظر إليها باعتبارها فقاعة غريبة من السلطة والنفوذ، وفاسدة بالأساس. ومنذ 2008، أصبحت حقيقة أن واشنطن موجودة لخدمة أغراض وول ستريت أمرا يصعب تجاهله. لكن هذا لا يوضح السبب في أن أناسا بهذه الكثرة انجذبوا إلى حركة رفضت المؤسسات السياسية القائمة، من أي نوع كانت، رفضا شاملا.

وأظن أن الإجابة تتصل مرة أخرى بالأجيال. فالعبارة التي تكررت على ألسنة من احتلوا زكوتي بارك، عندما تعلق الأمر بظروف حياتهم المالية والتربوية والوظيفية، كانت: «لقد التزمت القواعد. فعلت، بالضبط، ما أخبرني الآخرون بأنه ما يفترض أن أفعله. وانظر إلى أين انتهى بي ذلك!» وكان يمكن أن يقال الشيء ذاته تماما عن خبرة هؤلاء الشباب بالسياسة.

فبالنسبة إلى معظم الأمريكيين في مطالع العشرينيات من أعمارهم، جاءت تجربتهم الأولى مع المشاركة السياسية في انتخابات 2006 و2008، عندما أقبل الشباب على التصويت بما يقارب ضعف أعداد مشاركاتهم المعتادة السابقة، وصوتت أغلبيتهم الساحقة لمصلحة الديموقراطيين. وقد أدار المرشح باراك أوباما حملة صُمّمت بعناية لاجتذاب الشباب التقدمي، وحققت نتائج باهرة. ويصعب تذكر أن أوباما لم يكن مرشح «التغيير» فقط، بل واستخدم لغة اعتمدت، إلى حد كبير، على لغة الحركات الاجتماعية الراديكالية («نعم نستطيع!» مأخوذة من حركة «عمال المزارع المتحدين» United Farm Workers لسيزار تشافيز Cesar Chavez، و«كونوا التغيير!» هي عبارة غالبا ما تنسب إلى غاندي) وأنه، كمنظم اجتماعي سابق، وعضو في «الحزب الجديد» New Party اليساري، كان من قلة من المرشحين الباقين في الذاكرة الذين يمكن أن يقال إنهم جاءوا من خلفية حركة

اجتماعيــة أكثر مما جاءوا من الغرف المعتادة المملوءة بالدخان. وفوق ذلك، فقد نظم حملته وســط الجماهير على نحو شــديد الشــبه بالحركة الاجتماعية؛ جرى تشــجيع المتطوعين الشــباب على عدم الاكتفاء بالتواصل الهاتفي مع الناخبين أو حتى الذهاب من بيت إلى بيت، بل أن ينشــئوا تنظيمات قادرة على البقاء وعلى مواصلة العمل من أجل قضايا تقدمية - مســاندة المضربين، إنشــاء بنوك الطعام، تنظيــم حمــلات بيئية محلية - حتى بعــد الانتخابات بوقت طويــل. وهذا كله، إضافة إلى أن أوباما كان أول رئيس أمريكي أســود، أعطى الشــباب شــعورا بأنهم يشاركون في حركة تحول حقيقي في السياسة الأمريكية.

ومعظم الشــباب الذين عملوا في حملة أوباما أو ســاندوها كانوا، لا شك، غير واثقــين بالمدى الذي يمكــن أن يمضي إليه التحول. لكــن معظمهم كانوا جاهزين لتحولات عميقة حقا في البنية السياسية للديموقراطية الأمريكية ذاتها. ولنتذكر أن هــذا كله كان يجري في بلد كان يعيش تصلبا بالغا فيما يخص الخطاب الســياسي المقبول - ما يســمح لسياسي أو لأحد كبار رجال وسائل الإعلام بقوله، من دون أن يجري استبعاده باعتباره أحد المنتمين إلى الهامش المختل - لدرجة أن وجهات نظر شرائح كبيرة للغاية من الجمهور الأمريكي لم يكن يجري التعبير عنها أبدا. ولتوضيح عمق الانفصام بين الرأي المقبول والمشــاعر الحقيقيــة للناخبين الأمريكيين، يتعين أن نتذكر استطلاعين للرأي أجرتهما تقارير راسموسن(*) Rasmussen Reports، أولهما في ديســمبر 2008، عقــب انتخاب أوباما مباشرة، والثــاني في أبريل 2011. وقد سئلت عينة واسعة من الأمريكيين عما هو النظام الاقتصادي الذي يفضلونه: الرأســمالية أم الاشتراكية؟ في 2008 شعر 15 في المائة بأن الولايات المتحدة يحسن بها أن تتبنى نظاما اشــتراكيا، وبعد ذلك بثلاث سنوات ارتفع العدد ليصبح واحدا مــن كل خمســة. والأكثر إثارة للدهشــة كان التفصيل على أســاس العمر: فكلما كان المجيــب أصغر عمرا زاد احتمال اعتراضــه على فكرة أن يقضي بقية حياته في ظل نظام رأســمالي. بقي التفضيل بين أغلبية الأمريكيــين، المتراوحة أعمارهم بين الخامســة عشرة والخامسة والعشرين، للرأسمالية: 37 في المائة مقابل 33 في المائة يفضلون الاشــتراكية. (وبقي 30 في المائة غير واثقين). ولكن لنفكر في مغزى ذلك.

(*) وكالة استطلاع الرأي الأمريكية الشهيرة التي أسسها سكوت راسموسن في 2003. [المترجم].

إنه يعني أن قرابة ثلثي الشباب في أمريكا مستعدون لأن ينظروا، على الأقل، في فكرة إطاحة النظام الرأسمالي بكامله! وفي بلد لم تر أغلبيته سياسيا واحدا، قط، أو نجما تلفزيونيا، أو أحد محترفي الكلام مستعدا لرفض الرأسمالية من حيث المبدأ، أو ليستخدم مصطلح «الاشتراكية» إلا في سياق التعالي والتحقير، فهذا حقا أمر استثنائي. أوافق على أنه لذلك السبب تحديدا فالشباب الذين يقولون إنهم يفضلون «الاشتراكية» يصعب أن نعرف ما هو ذلك الذي يظنون أنهم يعتنقونه بالضبط. ويتعين على المرء أن يخمن: لا يقصدون نظاما اقتصاديا على نمط النظام في كوريا الشمالية. ماذا إذن؟ السويد؟ كندا؟ يستحيل أن نعرف. لكن هذا أيضا خارج الموضوع، على نحو ما. فقد تكون أغلبية الأمريكيين من غير الواثقين تماما ما المقصود بالاشتراكية، لكنهم يعرفون الكثير عن الرأسمالية. وإذا كانت «الاشتراكية» تعني أي شيء بالنسبة إليهم، فهي تعني «الشيء الآخر» أو بالأحرى «شيئا ما، وغالبا أي شيء، حقا، مادام غير هذا!» ولكي ندرك إلى أي حد مضت الأمور بعيدا، فقد طلب استطلاع آخر للرأي من الأمريكيين أن يختاروا بين الرأسمالية والشيوعية - وقرر واحد من كل عشرة أمريكيين، بالفعل، أنه قد يفضل نظاما سوفييتي الطراز على النظام الاقتصادي القائم اليوم.

لقد فضل الشباب أوباما في 2008 على جون ماكين بنسبة 68 في المائة مقابل 30 في المائة - وهذا مرة أخرى هو فارق الثلثين.

ويبدو منطقيا، على أقل القليل، أن نفترض أن أغلبية الأمريكيين الشباب الذين صوتوا لمصلحة أوباما توقعوا أكثر بقليل مما حصلوا عليه. شعروا بأنهم كانوا يصوتون لشخص معني بالتحول. وتوقع الكثيرون، بوضوح، نوعا من التحول الجذري في النظام، حتى إن لم يكونوا واثقين ما هو. فما الذي يمكن للمرء إذن أن يتوقع أن يكون عليه الشعور الذي يداخل ناخبا أمريكيا شابا من هذا النوع عندما يكتشف أنه، في الحقيقة، انتخب محافظا معتدلا؟

قد يبدو هذا كلاما مبالغا فيه، بمقاييس الخطاب السياسي في التيار الرئيسي، لكني لا أفعل شيئا سوى أني استخدم كلمة «محافظ» بالمعنى الليبرالي للمصطلح. واليوم، في الولايات المتحدة على الأقل، أصبحت كلمة «محافظ» تستخدم للدلالة على «الراديكالي اليميني»، في حين كان معناها الحرفي القديم «الشخص الذي

يكون دافعه السـياسي الرئيسي الحفاظ على المؤسسـات القائمة، وحماية الوضع القائـم». وهـذا، تحديدا، هو ما ظهـر لنا أنه حقيقة أوبامـا. فقد اتجه معظم جهوده السياسـية الكبرى صوب الحفاظ على هياكل مؤسسـية مهددة: النظام المـصرفي، صناعة السـيارات، بـل صناعة التأمـين الصحي. وكانـت حجة أوباما الرئيسـية وهو يطالب بإصـلاح الرعاية الصحية هي أن النظـام الراهن، القائم عـلى جهات تأمين ربحية خاصة، ليس قابلا للبقاء، اقتصاديا، على المدى الطويل، وأن الأمر يسـتدعي نوعا مـن التغيير. فما الحل الذي اقترحـه؟ بدلا من الدفع باتجاه إعادة هيكلة راديكالية حقا - أو حتى ليبرالية - للنظام ليصبح أكثر عدالة واسـتدامة، أحيا بدلا من ذلك نموذجـا جمهوريا اقتُرح في التسـعينيات كبديل محافظ لخطة الصحة الشاملة التي تبناها كلينتون. وقد وقعت صياغة تفصيلات هذا النموذج في مراكز الدراسـات اليمينية، مثل هيريتيج فاونديشن Heritage Foundation وبادر إلى تطبيقها حاكم جمهوري في ماساشوسـيتس. وكان ذلك توجههـا محافظا في جوهره: فهذه الصياغة لم تحل مشـكلة الكيفية التي يتيسر بها إنشـاء نظام رعاية صحية عادل وعقلاني؛ بل حلت المشـكلة المتصلة بكيفية الحفاظ على النظام الربحي الجائر وغير المسـتدام القائم، في شكل قد يسمح له بالبقاء، ربما لجيل آخر.

وبالنظر إلى حال التأزم التي كان عليها الاقتصاد الأمريكي عندما تولى أوباما في 2008، فقد اسـتدعى الأمر بذل جهود بطوليـة في تعنتها لمواجهة كارثة تاريخية، بالحفاظ على كل شيء، على حاله تماما بدرجة تزيد أو تقل. لكن أوباما بذل هذه الجهود البطوليـة، بالفعل، وكانت النتيجة، أن بقي الوضع القائم على حاله، بكل أبعاده. فلم يطرأ تعديل شـامل على أي جزء من النظام. لم تقع تأميمات للبنوك، لم يجر تفكيك المؤسسات التي هي «أكبر من أن تفشل»، ولم تطرأ تحولات رئيسية على قوانين التمويل، لا تغيير في بنية صناعة السيارات أو أي صناعة أخرى، لا تغيير في قوانين العمل، أو قوانين المخدرات، أو قوانين الرصد، أو في السياسة النقدية، أو في سياسـات التعليم، أو سياسات النقل، أو سياسة الطاقة، أو السياسة العسكرية، أو - وهـذا هـو الأهم على الإطلاق، على رغم وعود الحملة الانتخابية - دور المال في النظام السياسي. ومقابل ضخ دفعات هائلة من المال من جانب الخزانة العامة

لإنقاذهـا من الخراب، كان كل ما طُلب من الصناعـات، من صناعة التمويل، إلى التصنيع، إلى الرعاية الصحية، هو إدخال تعديلات ثانوية على ممارساتها.

ويُعرّف «مجتمع التقدميين» في الولايات المتحدة بأنه الناخبون والناشطون ذوو التوجه اليساري، ممن يعتقدون أن العمل من خلال الحزب الديموقراطي هو أفضل السـبل لإنجاز تحول سـياسي في أمريكا. وأجد أن أفضل السـبل لتلمس توجهاتهم الفكريـة الراهنة هو أن تقرأ النقاشـات التي تجدها على المدونـة الليبرالية «دايلي كـوس» Daily Kos. ومـع حلول العام الثالث من ولاية أوباما الأولى، بلغ مسـتوى الغضـب - بل الكراهية - الموجه ضد الرئيس على هذه المدونة مبلغا اسـتثنائيا(*). وقـد تكرر اتهامه بالتدليس، والكذب، وبأنه عضو سري في الحزب الجمهوري، تقصّد تفويـت كل فرصـة للتحول التقدمي سـنحت له، تحت دعوى «الحل الوسـط بين الحزبـين». وربما بدت كثافة الكراهية التي كشـف عنها الكثير من هذه النقاشـات مثيرة للدهشـة، لكنها تبدو منطقية تماما لمن يأخذ باعتباره أن هؤلاء أناس ملتزمون التزامـا عميقا بفكرة أنه يتعـين أن يكون ممكنا وضع السياسـات التقدمية موضع التطبيـق، في الولايات المتحدة، بالوسـائل الانتخابية. وربما بـدا أن عجز أوباما عن أن يفعـل ذلك لم يترك للمرء خيارا سـوى التوصل إلى خلاصة مفادها أن أي مشروع مـن هذا القبيل مسـتحيل. وبالنهايـة، فكيف كان من الممكن أن يحتشـد النجوم السياسـيون على نحـو أكثر اكتمالا مما جرى في 2008؟ لقد شـهد ذلك العام موجة انتخابية أسـفرت عن سـيطرة للديموقراطيين على مجلسـي الكونغرس، وعن رئيس ديموقراطي انتُخب بناء على برنامج يقوم على «التغيير» ووصل إلى السلطة في لحظة تـأزم اقتصادي بلغ من العمق درجة جعلت اللجـوء لتدابير راديكالية، من نوع ما، أمـرا لا يمكـن تجنبه، وفي وقت فقدت فيه السياسـات الاقتصاديـة الجمهورية كل صدقية، وبلغ الغضب الشـعبي عـلى النخب التمويلية في البلاد درجة من الشـدة جعلت من الممكن أن يؤيد معظم الأمريكيين أي سياسة، على وجه التقريب، تكون موجهة ضدهم. وأشـارت اسـتطلاعات الرأي آنـذاك إلى أن الأغلبية السـاحقة من

(*) بـدأ هذا يتغير، بقدر محدود، عندما انتقلت الحملة الانتخابية إلى الحركة السريعة، بسـبب الافتقار إلى قضايا تشريعيـة محـددة والخوف من احتمال فـوز الجمهوريين، ولكن أيضا بسـبب إقلاع كثرة مـن التقدميين عن اتباع السياسات الانتخابية، تماما.

الأمريكيين يؤيدون تقديم المساعدات لإنقاذ من أثقلتهم الرهون العقارية، وليس لإنقاذ بنوك «أكبر من أن تفشل»، أيا كان الأثر السلبي لذلك على الاقتصاد. ولم يكن موقف أوباما هنا معاكسا فقط، بل أكثر محافظة من موقف جورج دبليو بوش: فقد وافقت إدارة بوش، وهي تتأهب للرحيل، تحت ضغط من النائب الديموقراطي بارني فرانك Barney Frank، على أن يتضمن برنامج الإغاثة للأصول المأزومة (TARP)(*) تخفيضات في قيم الرهون، بشرط موافقة أوباما. لكنه اختار عدم الموافقة. ومن المهم تذكر ذلك لأن موروثا أسطوريا ظهر بعد ذلك، ليوحي بأن أوباما عرض نفسه للنقد على اشتراكيته الراديكالية لأنه مضى لأبعد مما يجب؛ وفي الحقيقة، فقد كان الحزب الجمهوري قوة مستنفدة ومهانة، ولم يتمكن من استعادة قواه إلا لأن إدارة أوباما رفضت تأمين بديل أيديولوجي وتبنت، بدلا من ذلك، معظم المواقف الاقتصادية للحزب الجمهوري.

وعلى الرغم من ذلك لم يحدث أي تحول جذري: زادت سيطرة وول ستريت، أكثر وأكثر، على العملية السياسية، وساءت سمعة «التقدميين» عند معظم الناخبين، حيث تماهوا في عقول الناخبين مع المواقف المحافظة والموالية للقوى التجارية، بطبيعتها، وبما أن الجمهوريين أثبتوا أنهم الحزب الوحيد المستعد لاتخاذ مواقف راديكالية، أيا كان نوعها، فقد انتقل الوسط السياسي إلى مسافة أبعد، باتجاه اليمين. ومن الواضح أنه إذا كان التحول التقدمي ظهر أنه غير متاح عبر الوسائل الانتخابية في 2008، فلن يكون ببساطة ممكنا على الإطلاق. وهذا بالضبط هو ما يبدو أن أعدادا كبيرة للغاية من الأمريكيين قد انتهوا إليه.

وتتحدث الأرقام عن نفسها. ففيما كانت مشاركة الشباب في انتخابات 2008 ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبلها بأربع سنوات، فبعد انتخاب أوباما بسنتين تراجعت بمقدار 60 في المائة. ولا يتعلق الأمر بتحول في مواقف الناخبين الشباب من جانب لآخر - فقد واصل من شاركوا التصويت لمصلحة الديموقراطيين وبالمعدل السابق ذاته - بقدر ما يتعلق بأنهم يئسوا من العملية كلها(**)

(*) برنامج أقره الرئيس جورج بوش الابن في أكتوبر 2008، يقضي بشراء الحكومة أصولا وحصصا تتملكها مؤسسات تمويلية، لتقوية مركز المؤسسات المتعسرة. [المترجم].

(**) وإذا شئنا الإشارة إلى مثال نموذج، ففي إلينوي شارك في الانتخابات في 2010 نسبة 54 في المائة ممن تزيد أعمارهم على الثلاثين، و23 في المائة فقط ممن تقل أعمارهم عن الثلاثين.

فســمحوا بذلك لأعضاء حركة حزب الشــاي من المواطنين في منتصف العمر بأن يسودوا الانتخابات، وسمحوا لإدارة أوباما، كرد فعل، بأن تنصاع بالانزياح مسافة أبعد، إلى اليمين.

وهكذا ففي شــؤون المجتمع المدني، كما هي الحال في شــؤون الاقتصاد، فإن جيلا من الشــباب توافر لديهم كل ما يدعوهم للاعتقــاد بأنهم فعلوا بالضبط ما كان يتعــين عليهم فعله وفقا للقواعد المعتمدة - ومــا حصلوا عليه كان أدنى من الصفر. ما ســلبهم إيــاه أوباما كان، على وجه التحديد، ذلك الشيء الذي اشــتُهر بأنه تعهد به: الأمل - الأمل في أي تحول ذي مغزى، عبر الوســائل المؤسســية، في حياتهم. وإذا كانوا يريدون أن يروا معالجة لمشكلاتهم الحقيقية، إذا كانوا يريدون أن يشــهدوا أي نوع من التحول الديموقراطي في أمريكا، فقد تعين أن يكون ذلك عبر وسائل أخرى.

السؤال الخامس

ولكن لماذا حركة ثورية صريحة؟

هنا نأتي إلى الســؤال الذي يمثل التحدي الأكبر، على الإطلاق. فمن الواضح أن أحد الأســباب الرئيســية في أن حركة «احتلوا وول ستريت» نجحت يعود تحديدا إلى راديكاليتهــا. وفي الحقيقــة، فمن أكــثر الأمور اللافتة فيها أنهــا لم تكن مجرد حركــة شــعبية، ولا حتى مجــرد حركة راديكالية، بــل حركة ثوريــة. لقد فجرها فوضويون وثوريون اشــتراكيون - وفي أوائل الاجتماعات، عندما كانت موضوعاتها ومبادئها الأساســية لاتزال في طور التشكل، كان الاشتراكيون الثوريون، في الحقيقة هــم الفصيل الأكــثر محافظة. وقد دأب الحلفاء من التيــار الرئيسي على أن يمروا بهــذه الخلفية مــرور الكرام؛ أما المعلقون من اليمين فغالبــا ما يدفعون بأنه «لو أن» الأمريكيــين العاديين أدركوا من هم المدبرون الأصليــون لحركة «احتلوا وول ســتريت» لانفضوا عنهم مشمئزين. وفي الحقيقة، فهناك من الأسباب كل ما يدعو للإيمان بأن الأمريكيين ليسوا فقط مستعدين لتبني الحلول الراديكالية، على طرفي المشــهد السياسي، وبأكثر من استعداد وسائل الإعلام وصناع الرأي السياسي للإقرار بوجوده، بل مســتعدون للإقرار بأن الجوانب الأكــثر ثورية في حركة «احتلوا وول

ستريت» - رفضها الاعتراف بشرعية المؤسسات السياسية القائمة، واستعدادها لتحدي المنطلقات الأساسية للنظام الاقتصادي - هي المصدر الأساسي لجاذبيتها.

ومن الواضح أن هذا يثير تساؤلات عميقة حول «من هم، في الحقيقة، صناع الرأي السياسي» وما المقصود بوسائل إعلام التيار الرئيسي. ففي الولايات المتحدة، ما يطرح بوصفه رأيا محترما هو إلى حد كبير ما ينتجه الصحافيون، خاصة العاملين في الصحافة المرئية، وكتاب الأعمدة في الجرائد، وكتاب المدونات من ذوي الشعبية، العاملين في منابر كبرى مثل «ذي أتلانتيك» The Atlantic أو «ذا دايلي بيست» The Daily Beast ممن يقدمون أنفسهم، عادة باعتبارهم سوسيولوجيين هواة، يعلقون على مواقف ومشاعر الجمهور الأمريكي. وغالبا ما تكون منطوقاتهم خاطئة على نحو غريب لدرجة تدعو المرء إلى أن يتساءل، بينه وبين نفسه، عن حقيقة ما يجري. وإليكم أحد الأمثلة التي بقيت في ذاكرتي: بعد أن انتقل الصراع الانتخابي بين جورج دبليو بوش وآل غور في العام 2000 إلى ساحات المحاكم، وقع إجماع فوري وكاسح بين أقطاب سلطة الرأي punditocracy(*) على أن «الشعب الأمريكي» لا يريد لهذا الخلاف أن يتحول إلى عملية طويلة الأمد، بل يريد حسم الأمر، على هذا النحو أو ذاك، وبأسرع ما يمكن. لكن سرعان ما أظهرت استطلاعات الرأي أن الشعب الأمريكي يريد العكس تماما: فقد أظهرت أغلبيات كاسحة، وبكل ذكاء، رغبتها في أن تعرف على وجه الدقة من الذي فاز بالانتخابات، مهما طال الزمن اللازم للكشف عن الحقيقة. وفي الواقع، فإن هذا لم يؤثر في الخبراء، الذين اكتفوا بتغيير مسارهم ليعلنوا عن أن ما قالوه ربما لم تثبت صحته بعد، لكن من المؤكد أن ذلك سيثبت في القريب العاجل (خاصة إن واصل صناع الرأي من أمثالهم الضرب على هذا الوتر، من دون توقف).

هؤلاء هم مروجو الحكمة الموروثة ذاتهم الذين تعمدوا القراءة الخاطئة لانتخابات 2008 و2010. ففي 2008، وفي خضم أزمة اقتصادية، رأينا أولا انهيار قاعدة جمهورية سقطت عنها غشاوة الوهم، وظهور موجة من الناخبين الشباب الذين يتوقعون تحولا راديكاليا من اليسار. وعندما لم يتحقق التحول المنشود، واستمرت الأزمة المالية، انهار الشباب والقوة التصويتية التقدمية، وظهرت، على

(*) طبقة المعلقين والخبراء ذوي القدرة على التأثير في الرأي العام. [المترجم].

اليمين، حركة الناخبين الغاضبين في منتصف العمر المطالبين بتحول أكثر راديكالية. لكن مروجي الحكمة التقليدية ابتدعوا على نحو ما طريقة لتفسير هذه المطالبات المتتالية بتحول راديكالي، في مواجهة تأزم واضح، كدليل على أن الأمريكيين هم وسطيون متأرجحون. وبالحقيقة، فما يزداد وضوحا الآن هو أن دور وسائل الإعلام لم يعد توجيه أفكار الأمريكيين، بل أصبح دورها هو إقناع جمهور يتزايد غضبه واغترابه بأن جيرانهم لم يتوصلوا إلى الخلاصات ذاتها. والمنطق يشبه ذلك الذي يستخدم لحض الناخبين على صرف النظر عن أحزاب غير الحزبين الكبيرين: حتى إن عبر مرشح من حزب ثالث عن آراء يشاركه فيها معظم الأمريكيين، الذين يتلقون، على الدوام، تحذيرا من أن «يهدروا أصواتهم» بالتصويت للمرشح الذي يعبر بالفعل عن وجهات نظرهم، لأن أحدا آخر لن يصوت لمصلحة هذا المرشح(*). ويصعب على المرء أن يتصور حالة أكثر وضوحا لنبوءة تحقق نفسها بنفسها. والنتيجة هي أيديولوجية التيار الرئيسي - وهي نوع من الوسطية المحافظة التي تفترض أنه لا يهم سوى الاعتدال والحفاظ على الوضع القائم، في كل الأحوال - وهذه أيديولوجية لا يكاد يعتنقها أحد (سوى الخبراء أنفسهم بالطبع)، وإن كان كل فرد يظن أن الآخرين يعتنقونها.

ويبدو من المنطقي أن نسأل: كيف وصلنا إلى ما نحن عليه؟ كيف أمكن ظهور مثل هذه الهوة السحيقة بين الطريقة التي يرى بها كثير من الأمريكيين العالم - وبينهم العناصر الشابة من السكان، الذين توافر لدى معظمهم الاستعداد للنظر في إسقاط النظام الرأسمالي كلية - وبين الآراء التي يمكن التعبير عنها، على منابرها العامة؟ لماذا يبدو لنا أن القصص الإنسانية التي ظهرت على تمبلر «نحن الـ 99 في المائة» لا تجد طريقها للتلفزة أبدا، ولو حتى في (وخصوصا في) تلفزيون «الواقع»؟ كيف انتهينا، في بلد يزعم أنه ديموقراطي، إلى حال بدت فيها الطبقات السياسية - وهو ما أكده المشاركون في الاحتلال - غير مستعدة لمجرد الكلام عن ذلك النوع من القضايا والمواقف التي يعتنقها الأمريكيون العاديون؟

(*) تكررت هذه الحيلة على مسمع مني مرات عديدة مع رالف نادر: فخلال الحملات لا يكاد يكون هناك نقاش حول مواقفه أو حتى توصيف لها، وإنما مجرد تحذيرات من أن التصويت لنادر هو تصويت للمرشح الجمهوري. وبعد ذلك، تعامل مواقفه كأنها تمثل آراء 2.7 في المائة من الجمهور الأمريكي (وهي النسبة التي حازها من أصوات الناس في العام 2000).

وللجواب عن السؤال فلا بد لنا من منظورٍ تاريخي أوسع.

فلنعـد خطوة إلى الوراء لنعيد معالجة التحول إلى الرأسـمالية التمويلية، التي سلفت مناقشـتها. تقول الرواية التقليدية إننا انتقلنا من اقتصاد يقوم على قاعدة صناعيـة إلى اقتصـاد يتمثل مركز الثقل فيـه في تأمين الخدمـات التمويلية. وكما لاحظـت من قبـل، فهذه، في أغلبيتهـا، يصعب اعتبارها «خدمات». وقد كشـف الرئيس السـابق لمجلـس الاحتياط الفدرالي (في عهدي كارتـر وريغان) بول فولكر Paul Volker بوضـوح عـن حقيقة الأمر عندما أشـار إلى أن «الابتكار التمويلي» الوحيد الذي أفاد منه الجمهور في ربع القرن الأخير كان جهاز الصرف الآلي ATM. وما نتحدث عنه لا يزيد كثيرا على نظام محكم للاسـتنزاف، يسـتند، في النهاية، إلى سـلطة المحاكم والسجون والشرطة وإلى اسـتعداد الحكومة لمنح الشركات سلطة تخليق النقود.

فكيف يعمـل اقتصاد تمويلي على المسـتوى الدولي؟ تصر الروايـة التقليدية على أن الولايـات المتحـدة تطورت من اقتصـاد ذي قاعدة تصنيعية، كـما كانت الحال في الخمسـينيات والستينيات والسـبعينيات عندما كانت البلاد تصدر السلع الاستهلاكية مثل السـيارات والجينزات الزرقاء وأجهزة التلفزيون إلى بقية العالم، لتصبح مسـتوردا خالصا للسـلع الاسـتهلاكية ومصـدرا للخدمـات التمويليـة. ولكـن إذا كانت هذه «الخدمات» ليسـت في حقيقتها «خدمات» على الإطـلاق، بل ترتيبات ائتمانية برعاية حكومية تسـندها قوة المحاكم والشرطة - فلماذا يوافق أي شـخص غير خاضع لولاية القانون الأمريكي على أن يتماشى معها؟

والإجابـة هي أنهم، من نواح كثيرة، خاضعـون لولاية القانونِ الأمريكي. وهذا يدخل بنا إلى منطقة محظورة، عمليا، على النقاش العام. وقد تكون أسهل الطرق للشرح هي التنويه بالحقائق التالية:

- تنفق الولايات المتحدة على جهازها العسـكري أكثر مما تنفقه كل الدول على سـطح الأرض، مجتمعة. ولديها، عـلى الأقل، مليونان ونصف المليون من الجنود في 737 قاعدة عسـكرية وراء البحار، من باراغواي إلى طاجيكسـتان، وبخلاف أي قوة عسـكرية أخرى في التاريخ، فهي تحتفظ بقدرة على ممارسة القوة المدمرة في أي مكان على الأرض.

● الدولار الأمريكي هو عملة التجارة الكونية، وقد حل محل الذهب، منذ سبعينيات القرن الماضي، كاحتياطي نقدي للنظام المصرفي الكوني.

● ومنذ السبعينيات أيضا أصبحت الولايات المتحدة محملة بأعباء عجز تجاري دائم التزايد، ما يجعل قيمة المنتجات المتدفقة على الولايات المتحدة من الخارج أكبر بكثير من قيمة ما تعيد إرساله إلى الخارج.

انظر إلى هذه الحقائق في ذاتها وستجد أنه من الصعب تخيل انعدام الرابط بينها. وفي الحقيقة، فإذا نظر الإنسان إلى هذا الأمر، من منظور تاريخي، فسوف يجد أن عملة القوة العسكرية للبلد المسيطر هي، منذ قرون، عملة التجارة الدولية، وأن البلدان صاحبة القوة العسكرية المسيطرة هذه يتدفق عليها من الثروة الآتية من الخارج أكثر مما تعيد إرساله للخارج(*). وعلى رغم ذلك، فبمجرد أن يبدأ المرء في محاولة استكناه الصلات الحقيقية بين القوة العسكرية للولايات المتحدة، والنظام المصرفي، والتجارة الكونية، فمن المرجح أن يعامل المرء بازدراء - في دوائر محترمة على الأقل - باعتباره مصابا بالبارانويا.

هذه هي الحال في أمريكا. وبحسب خبرتي، فبمجرد أن يخرج المرء عن إطار الولايات المتحدة (وربما عن إطار دوائر معينة في المملكة المتحدة)، حتى في بلدان وثيقة التحالف مع الولايات المتحدة، مثل ألمانيا، فالحقيقة القائلة بأن القوة العسكرية الأمريكية هي خالقة المعمار المالي الدولي وحارسته، يُنظر إليها كفرضية طبيعية. ويعود هذا إلى أسباب منها أن الناس خارج الولايات المتحدة لديهم قدر من المعرفة بالتاريخ ذي الصلة: وهم أقرب إلى أن يدركوا مثلا أن المعمار المالي الراهن، حيث تقوم سندات الخزانة الأمريكية بدور عملة الاحتياطي الرئيسية، لم يظهر تلقائيا بفعل قوى السوق، بل هو أمر جرى التدبير له إبان المفاوضات بين القوى الحليفة في مؤتمر بريتون وودز في العام 1944. وبالنهاية، فقد نجحت الخطة الأمريكية، على الرغم من الاعتراضات القوية من الوفد البريطاني، بقيادة جون ماينارد كينز(**) John

(*) أنا أعمد إلى التبسيط. فالدول الإمبراطورية، مثل الإمبراطورية البريطانية والنظام الأمريكي بعد الحرب، تتجه إلى الانزياح، مع مرور الوقت، من كونها قوى صناعية لتصبح قوى تمويلية. وما أقوله هنا ينطبق، بشكل خاص، على المراحل المتأخرة. وأنا سأناقش هذا الأمر، في موضع لاحق.

(**) كان من الممكن للنموذج الذي اقترحه كينز [ومعه إي إف شوماخر - المترجم] لعملة دولية تدعى «بانكور» أن يفضي إلى نظام مختلف للغاية، حيث كان البديل للتحول النقدي لدَين الحرب هو أن يقوم النظام النقدي الدولي على إعادة تدوير الفوائض التجارية. وقد تواترت اقتراحات لإحياء الفكرة، كان آخرها نحو 2008 - 2009 من جانب رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس كان.

Maynard Keynes. وعلى غرار «مؤسستي بريتون وودز» (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) اللتين خُلقتا في ذلك المؤتمر، تحديدا لمساندة النظام، فقد كانت هذه قرارات سياسية كرستها قوى عسكرية، هي التي خلّقت الإطار المؤسسي الذي تشكل داخله ما نسميه «السوق الكونية».

فكيف يعمل إذن؟

النظام معقد على نحو لانهائي. وقد تغير مع الوقت أيضا. وعلى سبيل المثال، فقد ظلت الغاية هي، طوال الشطر الأكبر من فترة الحرب الباردة (وبغض النظر عن جعل حلفاء الولايات المتحدة ضامنين، إلى حد بعيد، للبنتاغون) الإبقاء على تدفق المواد الخام الرخيصة على الولايات المتحدة، للمحافظة على القاعدة الصناعية الأمريكية. ولكن، كما أشار الاقتصادي جيوفاني آريغي Giovanni Arrighi، مقتفيا أثر المؤرخ الفرنسي العظيم فرناند بروديل Fernand Braudel، فهذه هي الكيفية التي دأبت الإمبراطوريات على العمل وفقا لها طوال القرون الخمسة الأخيرة، أو ما يقارب ذلك: فهي تبدأ كقوى صناعية لكنها تنزاح تدريجيا لتصبح قوى «تمويلية» مع الحيوية الاقتصادية في القطاع المصرفي[13]. وما يعنيه هذا من حيث الممارسة هو أن الإمبراطوريات يزيد اعتمادها، أكثر وأكثر، على الاستنزاف - هذا ما لم يكن المرء راغبا حقا في تصديق ما يقال (وهو ما يبدو أن كثرة من الاقتصاديين في التيار الرئيسي يميلون إليه) من أن أمم العالم ترسل ثرواتها للولايات المتحدة، كما كانت ترسلها لبريطانيا في تسعينيات القرن التاسع عشر، لأنها منبهرة بعبقرية أدواتها التمويلية. وفي الحقيقة، فالولايات المتحدة ناجحة في الحفاظ على تدفق السلع الاستهلاكية الرخيصة على البلاد، على رغم تراجع قطاع الصادرات إليها، بفضل ما يحب الاقتصاديون أن يسموه «عائد السك» seigniorage(*) - وهو المصطلح المعتمد في رطانة الاقتصاديين للإشارة إلى «الميزة الاقتصادية التي تتحقق للمرء من كونه هو من يقرر ما هي النقود».

ووفق ما أظن فهناك سبب يجعل غالبية الاقتصاديين يحبون أن يعملوا على تغليف أمور كهذه بغلاف من رطانة يعسُر فهمها على معظم الناس. والطرائق التي

(*) معجميا فاللفظ في النص الأصلي seiniorage يعني الربح الذي يتحقق لحكومة ما من الفارق بين القيمة الاسمية للعملة وتكلفة إنتاجها، ونشأ هذا اللفظ، تاريخيا، للإشارة إلى حقوق العاهل أو السيد الإقطاعي. [المترجم].

يعمــل بها النظام، في الحقيقة، هــي على العكس تماما مما يُصوّر عادة للجمهور. وفي أغلبية الخطاب الشــائع بين الناس حــول العجز تُعالج النقود كأنهــا نوع من المادة المحددة الســابقة الوجود: مثل النفط، على ســبيل المثــال. فالمفترض أنه لا وجود إلا لمقدار معين من النقود، وأنه يتعين على الحكومة الحصول عليه، إما بفرض الضرائب، أو باقتراضــه مــن طرف آخــر. وفي الحقيقة، فالحكومة - عبر وســيط هو الاحتياطي الفــدرالي - تخلّــق النقود باقتراضهــا. وبعيدا عن كونه عبئا عــلى الاقتصاد الأمريكي، فالعجــز الأمريــكي - الذي يتألــف في جانب كبير منه من ديون حــرب - هو بالفعل القوة الدافعة للنظام. وهذا هو السبب في أنه (وباستثناء فترة واحدة قصيرة وكارثية، بالنهاية، تمثلت في سنوات قليلة من عهد آندرو جاكسون في عشرينيات القرن التاسع عــشر) كان هنــاك دائما دَين أمريــكي. فالدولار الأمريكي هو بالأســاس دين حكومي متــداول. أو لمزيد من الدقة، دين حرب. وهــذا ينطبق، مرة أخرى، على نظم البنوك المركزية منذ تأسيس بنك إنجلترا في 1694 على الأقل. والدين الوطني الأصلي في أمريكا كان ديــن الحرب الثورية(*) وقد ثارت نقاشــات كبرى حــول ما إذا كان يتعين جعله نقدا، أي استئصال الدين بزيادة إمدادات النقد. والخلاصة التي توصلت إليها من أن العجز الأمريكي ينشــأ، في شكل يكاد يكون حصريا، عن الإنفاق العسكري، جاءت من حساب الإنفاق العسكري الحقيقي باعتباره تقريبا نصف الإنفاق الفدرالي (ويتعين أن يدخل المرء في حسابه ليس فقط إنفاق البنتاغون، ولكن أيضا كلفة الحروب، والترسانة النووية، وامتيازات العســكريين، والاستخبارات، وتلك الشريحة من خدمة الدين التي تستقطع من القروض العسكرية) وهو، بالطبع، أمر قابل للجدل(**).

كان قــرار بريتــون وودز، بالأســاس، هو تدويل هذا النظام: جعل ســندات الخزانــة الأمريكية (ومرة أخرى نقول إنها بالأســاس دين حربي أمريكي) أســاس نظام التمويل الدولي. وإبان الحرب الباردة تعين أن تشــتري محميات عســكرية أمريكية مثل ألمانيا الغربية أعدادا هائلة من سندات الخزانة(***) T - bonds

---

(*) حرب الاستقلال الأمريكية من 1775 إلى - 1783. [المترجم].

(**) أروي القصة بتفصيل أكبر، نوعا ما، في كتابي «الدَّيْن: الخمسمائة عام الأولى» Debt: The First 500 Yeas.

(***) هي ســندات دين حكومي أمريكي قابلة للتداول وذات سعر فائدة ثابت وتزيد فترة استحقاقها على عشر ســنوات. وتُدفع فوائد سندات الخزانة الأمريكية على أقساط نصف سنوية والعائد المتحقق منها لا يخضع للضرائب إلا على المستوى الفدرالي. [المترجم].

هذه وأن تحتفظ بها، على رغم الخسارة، بحيث يمكنها تمويل القواعد الأمريكية القابعة على التراب الألماني (ويلاحظ الاقتصادي مايكل هدسون Michael Hudson أن الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هددت في أواخر العقد السادس من القرن الفائت، بسحب قواتها من ألمانيا الغربية إن حاول بنكها المركزي صرف قيمة سندات الخزانة بالذهب[14]؛ ويبدو أن في اليابان، وكوريا الجنوبية، ودول الخليج ترتيبات مماثلة حاليا. وفي حالات كهذه فنحن نتكلم عن شيء شديد الشبه بنظام جزية إمبراطورية - وكل ما في الأمر أنه، ولأن الولايات المتحدة تفضل ألا يشار إليها بوصفها «إمبراطورية»، فترتيبات الجزية الخاصة بها تغلف بغلاف «الدين». وخارج حدود السيطرة العسكرية الأمريكية، فالترتيبات تكون أكثر غموضا: وعلى سبيل المثال، ففي العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، حيث يبدو شراء الصين أعدادا هائلة من سندات الخزانة، منذ تسعينيات القرن الفائت، جزءا من اتفاق ضمني على أن تغرق الصين الولايات المتحدة بكميات هائلة من السلع الاستهلاكية الرخيصة، فهناك إدراك لحقيقة أن الولايات المتحدة لن تدفع أبدا، في حين أن الولايات المتحدة، من جانبها، موافقة على إغماض عينيها عن التجاهل الصيني الممنهج لحقوق الملكية الفكرية.

ومن الواضح أن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة هي أكثر تعقيدا، وكما بينت في عمل آخر، فهي تعتمد على تقليد سياسي صيني بالغ القدم يغرق بالثروات الأجانب الذين يمثلون خطرا عسكريا، كطريقة لخلق الاعتمادية. لكني أشك في التفسيرات الأكثر بساطة لقبول الصين بالترتيبات القائمة لمجرد أن قيادتها هي قيادة ذات تعليم ماركسي، أي أنها مادية تاريخية وتعلي حقائق البنية التحتية المادية على البنية الفوقية. وبالنسبة إليهم فمزايا الأدوات التمويلية هي، بوضوح، بنية فوقية. أي أنهم يلاحظون أنه مهما كانت هناك تطورات أخرى فهم يكسبون المزيد والمزيد من الطرق السريعة، وشبكات القطارات العالية السرعة، والمصانع ذات التقانات العالية، وأن الولايات المتحدة تتراجع المكاسب التي تعود عليها منهم، بل وتخسر ما لديها بالفعل. ومن الصعب أن ينكر المرء أن الصينيين ربما كان لديهم ما يدبرونه.

ولا بد لي من التأكيد على أن الأمر لا يبدو لي كأن الولايات المتحدة لم تعد لديها قاعدة تصنيع: فهي لاتزال تحتل موقع الصدارة في إنتاج الآلات الزراعية،

وفي التكنولوجيا الدوائية والمعلوماتية، وفوق كل شيء، في إنتاج السلاح ذي التقانة العالية. وما أشــير إليه هو، بالأحرى، أن قطاع التصنيع هذا لم يعد يولد كثيرا من الأرباح؛ وبالأحرى فقد أصبحت ثروة الواحد في المائة ونفوذهم يعتمدان، بشــكل متزايد، على نظام تمويل يعتمد في الأساس على القوة العسكرية بالخارج، تماما كما يعتمد داخليا على ســلطة المحاكم (وبالتــالي، على وكالات نزع ملكية المتعسرين، وضباط الأمن، ورجال الشرطة). وداخل حركة «احتلوا وول ســتريت» بدأنا نشــير إلى ذلك ببســاطة بعبارة «رأســمالية المافيا»: مع تركيزها على المقامرة في صالات القمار (حيث لنتائج الألعاب ترتيب مسبق)، وعلى اصطياد المقترضين، والاستنزاف، والفساد الممنهج في الطبقة السياسية.

فهــل هذا نظام مجد على المدى الطويل؟ بالتأكيد لا. ما من إمبراطورية تبقى للأبــد، وإمبراطورية الولايات المتحدة تتعــرض في الفترة الأخيرة - كما اضطر حتى المدافعون عنها إلى الاعتراف، أخيرا - لضغوط لا يستهان بها.

ومــن العلامــات ذات الدلالة ما انتهت إليــه «أزمة ديون العــالم الثالث». فعلى مدى يقارب ربع القرن اســتغلت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، باســتخدام وكالات مثل صندوق النقــد الدولي، الأزمة المالية في البلدان الأشــد فقرا، في أفريقيا وآســيا وأمريكا اللاتينية، لفرض أرثوذكســية السوق الأصولية - التــي كانت تعني في كل الحــالات تقليص الخدمات الاجتماعيــة، إعادة توجيه معظم الثروة باتجاه الواحد في المائة من الســكان، وانفتاح الاقتصاد أمام صناعة «الخدمــات التمويلية». وقد انتهــت هذه الأيام. لقد رد العــالم الثالث مدافعا عن نفســه: وأثارت الجدل حول هذه السياسات انتفاضة شعبية كونية (تسميها وســائل الإعلام «الحركة المناهضــة للعولمة») حتى أنه بحلــول 2002 أو 2003 طُرد صندوق النقد الدولي بالفعل من شرق آســيا ومن أمريكا اللاتينية، وبحلول 2005 كان الصندوق ذاته على حافة الإفلاس. وقد أفضت الأزمة المالية في 2007 و2008 - تلــك الأزمة التي انفجرت عندما كانت القوات العســكرية الأمريكية غارقة، على نحو محرج، في أوحال العراق وأفغانســتان - ولأول مرة، إلى مناقشة دوليــة جادة حــول ما إذا كان يتعين أن يبقى الــدولار عملة الاحتياطي الدولي. وفي الوقت ذاته، فالصيغة التي ســبق للقوى الرئيســية في العالم استخدامها مع

العـالم الثالث - بالإعلان عن وجود أزمة مالية، وتعيين ما يفترض أنه مجلس من اقتصاديين محايدين، لتقليص الخدمات العامة، وإعادة تخصيص مزيد من الثروة للواحد في المائة الأكثر ثراء، وفتح الاقتصاد لمزيد من النهب الذي تقوم به صناعة الخدمات التمويلية - هو ما يطبق الآن علينا، في بلادنا، من أيرلندا إلى اليونان إلى ويسكونسن إلى بلتيمور. وبالتالي، فقد جاء رد الفعل على وصول الأزمة إلى الديار في شـكل موجة من التمردات الديموقراطية، بدأت في الـدول العميلة للولايات المتحدة في الشرق الأوسـط، وسرعان ما انتشرت شمالا، عبر المتوسط متجهة نحو أمريكا الشمالية.

والأمر المثير للدهشـة أنه كلما زادت موجة التمردات اقترابا من مركز القوة، مـن «قلب الإمبراطورية المالية العالمية» وفق تعبير أصدقائنا الصينيين، أصبحت المطالب أكثر راديكالية. شملت التمردات العربية كل أصناف البشر، من نقابيين ماركسـيين إلى لاهوتيين محافظين، لكن بقي أن جوهر هـذه التمردات مطلب ليبرالي كلاسـيكي بجمهورية دستورية علمانية، تسـمح بانتخابات حرة وباحترام حقوق الإنسـان. وكان أعضاء حـركات الاحتلال في اليونان وإسـبانيا وإسرائيل، في معظـم الأحوال، مناهضـين للأيديولوجية - على رغـم أن بعضهم كانوا أكثر راديكاليـة من الآخرين (لعب الفوضويـون دورا مركزيا على نحو خاص في أثينا على سـبيل المثال). وقد أصروا على أن تركيزهم ينصب على قضايا بعينها تتصل بالفساد وبإخضاع الحكومات للمساءلة، وهذا سر جاذبيتهم لدى أصحاب الرؤى المتباينـة في مجمل الطيف السـياسي. وكان أن رأينا في الولايـات المتحدة حركة يطلقها الثوريون، بدأت بتحد مباشر لطبيعة النظام الاقتصادي ذاتها.

ويعـود هذا، في جانب منه، ببسـاطة، إلى أن الأمريكيـين لم يكن لديهم، في الحقيقـة أحد آخـر يتوجهون إليه باللوم. فبوسـع المصري والتونسي والإسـباني واليونـاني أن ينظـروا، جميعا، إلى الترتيبات السياسـية والاقتصادية التي يحيون في ظلها - سـواء كانت ديكتاتوريات قامت بإسـناد أمريـكي أو حكومات كاملة الخضوع لسـلطة رأس المال المالي ولأرثوذكسية السوق - باعتبارها أشياء فرضتها عليهم قوى خارجية، ويمكن بالتالي استهجانها من دون تحول راديكالي في المجتمع ذاته. لكن الأمريكيين لا يملكون هذا الترف. فهذا ما فعلناه بأنفسنا.

أو، إن نظرنا إلى الأمر من الزاوية المقابلة، فإن لم نكن نحن فعلنا ذلك بأنفسنا، فيتعين أن نعيد النظر في مسألة من «نحن»، كاملها. وكانت فكرة «الـ 99 في المائة» هي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

فالحركة الثورية لا تهدف إلى مجرد إعادة ترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية. بل إن الثورة الحقيقية يتعين أن تعمل، دائما، على مستوى المفهومات. وفي الولايات المتحدة، لم يكن ممكنا المضي في أي اتجاه آخر. دعوني أشرح المسألة.

أشرت فيما سلف إلى أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة لا يتركز نشاطها على إقناع الأمريكيين بتقبل شروط النظام السياسي القائم بقدر ما يتركز، وعلى نحو متصاعد، على إقناعهم بأن الآخرين جميعا يفعلون ذلك. لكن هذا صحيح على مستوى معين. وعلى مستوى أعمق، فهناك افتراضات أساسية للغاية حول ما السياسة أو ما يمكن أن تكون، وما المجتمع، والكيفية التي عليها الناس، على نحو أساسي، وما الذي يريدونه من العالم. ولم يتحقق هنا إجماع مطلق، قط. ومعظم الناس يعملون وفق مقدار ما من الأفكار المتناقضة حول مسائل كهذه. ولكن يبقى أن هناك مركزا للثقل. هناك كثرة من الافتراضات المدفونة في العمق.

وفي معظم أنحاء العالم، في الحقيقة، يتحدث الناس عن أمريكا باعتبارها وطنا لفلسفة معينة عن الحياة السياسية تشمل، بين أشياء أخرى، أننا بالأساس كائنات اقتصادية: أن الديموقراطية هي السوق، والحرية هي حق المشاركة في السوق، وأن تخليق عالم دائم التنامي من الوفرة الاستهلاكية هو المعيار الوحيد للنجاح الوطني. وفي معظم أرجاء العالم صار هذا يُعرف بأنه «النيوليبرالية neoliberalism»، وهي التي ينظر إليها باعتبارها واحدة من فلسفات كثيرة، وميزاتها هي موضع جدل عام. لكننا لا نستخدم هذه الكلمة أبدا. ويمكن فقط أن نتحدث عن أمور كهذه باستخدام مفردات الدعاية: «الحرية» و«حرية السوق» و«حرية التجارة» و«المشروع الحر» و«طريقة الحياة الأمريكية». ومن الممكن أن توضع هذه الأفكار موضع السخرية - وفي الحقيقة، فهذا ما يفعله الأمريكيون غالبا - لكن تحدي الأسس التي تقوم عليها هذه الأفكار يتطلب إعادة التفكير، على نحو راديكالي، حتى في معنى أن يكون المرء أمريكيا. وهذا، بالضرورة مشروع ثوري. وهو أيضا مشروع صعب على نحو استثنائي. فقد ألقت النخب المالية

والسياســية التي تدير البلاد بكل ثقلها في اللعبة الأيديولوجية؛ وأنفقوا جانبا كبيرا من الوقت والجهد في تخليق عالم يكاد يستحيل فيه وضع فكرة الرأسمالية موضع التساؤل أكثر مما أنفقوا من الوقت والجهد في تخليق شكل من الرأسمالية المجدية حقا. والنتيجة هي أن إمبراطوريتنا ونظامنا الاقتصادي يختنقان ويتعثران ويظهران جميــع علامات الانهيار المحيطة بنا، ومعظمنا مشــدوه وعاجز عن تخيل إمكانية وجود أي شيء آخر.

وهنا يمكن للمرء أن يعترض: ألم تبدأ حركة «احتلوا وول ستريت» بتحدي دور المال في السياســة لأنه، وكما جاء في ذلك المنشور الأول، «كلا الحزبين يحكم باسم الواحد في المائة»، وهو المنشــور الذي رفض النظام السياسي القائم، أساسا؟ وهذا قد يفسر المقاومة لفكرة العمل من داخل البنية السياسية القائمة، لكن بوسع المرء أن يعترض أيضا: في معظم أنحاء العالم، فإن تحدي دور المال في السياسة هو جوهر الحركة الإصلاحية، وهو مجرد التجاء لمبدأ الحوكمة الرشيدة، ذلك المبدأ الذي يترك كل ما عداه على حاله. لكن في الولايات المتحدة يختلف الأمر. فأنا أظن أن العقل يقول لنا كل شيء عن حقيقة هذه البلاد وما آلت إليه.

السؤال السادس

لماذا يكون تحدي دور المال في السياسة، بحكم التعريف، عملا ثوريا؟

المبدأ وراء شراء النفوذ هو أن المال سـلطة، والسلطة هي كل شيء، بالأساس. إنها فكرة أتيح لها أن تتغلغل في كل مظاهر ثقافتنا. فقد أصبحت الرشوة، بالتعبير الفلسفي، مبدأ أنطولوجيا: فهي تضع تعريفا لفهمنا الأساسي للواقع. وتحديها هو، بالتالي، تحد لكل شيء.

وأنا استخدم كلمة «الرشوة» عامدا متقصدا - ومرة أخرى أقول إن اللغة التي نســتخدمها أمر بالغ الأهمية. وكما ذكّرنا جــورج أورويل George Orwell(*)، قبل زمن طويل، أنت تعلم أنك في ظل نظام سياسي فاسد عندما يكون المدافعون

(*) الكاتــب والصحــافي والإذاعي البريطاني إريك آرثر بلير المولود في 1903 والمتوفى في 1950 والذي اشــتهر باســمه الأدبي جورج أورويل، مؤلف الروايتين الشهيرتين «1984» و«مزرعة الحيوانات» المترجمتين إلى العربية وغيرهما. اشتهر بسلاسة أسلوبه وبمعاداته للشمولية وللظلم الاجتماعي وبالانحياز للاشتراكية الديموقراطية. [المترجم].

عنه عاجزين عن تسـمية الأشـياء بأسـمائها. وبهذه المعايير فالنظام السـياسي المعـاصر في الولايات المتحدة فاسـد على نحو غير اعتيـادي. فلدينا إمبراطورية لا يمكن الإشـارة إليهـا كإمبراطورية، تفرض جزية لا يمكن الإشـارة إليها كجزية، وتبررها بمبررات اقتصادية (النيوليبرالية) لا نملك الإحالة إليها، مطلقا. فالمجازات والألفاظ ذات الدلالة الرمزية أشـبعت بها كل مظاهر الجدل العام. ولا ينطبق هذا على اليمين وحده، بما يستخدمه من مصطلحات عسكرية مثل «الدمار غير المقصود» collateral damage(*) (والمؤسسـة العسكرية هي جهاز بيروقراطي ضخم، ولهذا فمن المتوقع أن يسـتخدموا رطانة مموهة)، بل ينطبق على اليسار أيضـا. ولننظر إلى العبارة «انتهاكات حقوق الإنسـان». هي عبارة لا تبدو، على السـطح، وكأنها تخفي الـشيء الكثير: فبالنهاية، من ذلك الـذي يكون في كامل عقله ويؤيد انتهاك حقوق الإنسان؟ من الواضح أنه لا أحد طبعا؛ لكن هنا توجد درجـات من الاعتراض، وفي هذه الحالة، تظهـر هذه الدرجات بمجرد أن نبدأ في تأمل أي كلمات أخرى في اللغة الإنجليزية يمكن استخدامها لوصف الظاهرة التي يشار إليها عادة بهذا المصطلح.

قارن بين الجمل التالية:

- «أود أن أدفع بأنه قد يكون من الضروري أحيانا التعامل مع أنظمة لديها سـجل غير لائق، بالنسـبة إلى حقوق الإنسـان أو حتى مساندتها، بهدف مراعاة ضروراتنا الاستراتيجية».
- «أود الدفـع بأنه قد يكون من الـضروري أحيانا التعامل مع نظم تمارس الاغتصاب والتعذيب والقتل، بهدف مراعاة ضروراتنا الاستراتيجية».

لا شـك في أن الجملة الثانية ستكون أقل قدرة على الإقناع. وسوف يكون من المرجح أن يسـأل أي شـخص يسـمعها «هل هذه الضرورات الإستراتيجية حيوية إلى هـذا الحـد؟» أو حتى «ما «الضرورات الاسـتراتيجية»» تحديدا؟ بل إن هناك شـيئا يوحي بالخوار، على نحو طفيـف، في مصطلح «حقوق». إنه يبدو أقرب إلى «مستحقات» - وكأن ضحايا التعذيب المملين أولاء يطلبون شيئا ما عندما يتشكون مما يلاقون.

(*) ما يلحق بالمدنيين من دمار غير مقصود وغير ممكن تجنبه إبان تنفيذ عملية عسكرية. [المترجم].

وبالنسبة إليّ فأنا أجد ما أدعوه اختبار «الاغتصاب والتعذيب والقتل» بالغ النفع. إنه بسيط تماما. فعندما تواجه بكيان سياسي ما، أيا كان نوعه، سواء كان حكومة، أو حركة اجتماعية، أو جيشا من المحاربين غير النظاميين، أو حتى أي جماعة منظمة أخرى، وكنت تحاول أن تتخذ قرارا حول استحقاقهم الإدانة أو التأييد، يتعين أن تسأل أولا: «هل يقترفون أفعال الاغتصاب أو التعذيب أو القتل، أو يأمرون غيرهم باقترافها؟» يبدو السؤال بديهيا، لكن المدهش مرة أخرى هو الندرة - أو بالأحرى الانتقائية - في توجيهه. أو ربما، وهو ما قد يبدو مدهشا، أن المرء لا يكاد يبدأ بتطبيق هذا الاختبار حتى يكتشف أن الحكمة التقليدية، فيما يتصل بكثرة من القضايا السياسية الدولية، قد انقلبت رأسا على عقب. ففي العام 2006، على سبيل المثال، قرأ معظم الناس أخبار إرسال الحكومة المكسيكية قوات فدرالية لإخماد تمرد شعبي، بدأه اتحاد نقابي للمعلمين، ضد حاكم اشتهر بفساده في ولاية أواكساكا Oaxaca(*) الجنوبية. وفي وسائل الإعلام الأمريكية وقع إجماع على تصوير إرسال القوات الحكومية باعتباره عملا طيبا، واستعادة للنظام؛ فقد كان المتمردون، بالنهاية، «عنيفين» يلقون بالأحجار وبقنابل المولوتوف (حتى إن كانوا يقذفون بها قوات شرطة مكافحة الشغب المدججة بالسلاح، من دون أن يلحقوا بها أذى). ولم يلمح أحد قط، في حدود علمي، إلى أن المتمردين اغتصبوا أو عذبوا أو قتلوا أحدا؛ كما أنه لم يجادل أي ممن لديهم إلمام بشيء مما جرى في حقيقة أن القوات الموالية للحكومة اغتصبت وعذبت وقتلت عددا كبيرا من الناس وهي تقمع التمرد. لكن أفعالا كهذه، على خلاف أعمال المتمردين، ولسبب ما، لا يمكن وصفها بأنها «عنيفة» على الإطلاق، فضلا عن الاغتصاب والتعذيب والقتل، وإذا ظهرت، فهي تظهر باعتبارها «اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان»، أو يشار إليها بأي تعبير قانوني آخر لا علاقة له بإراقة الدماء(**).

لكن يبقى المحظور الأكبر في الولايات المتحدة هو الحديث عن الفساد ذاته. وفي زمن مضى كان تقديم المال للسياسيين للتأثير في مواقفهم يشار إليه باعتباره «رشوة» وكان أمرا مجرّما. كان عملا لا يعلن عنه، إن لم يكن مراوغا، ويتضمن حمل حقائب

(*) ولاية في الجنوب الغربي في المكسيك واسمها الرسمي هو «ولاية أواكساكا الحرة ذات السيادة». [المترجم].

(**) والمثال المذهل الآخر هو أن القراصنة الصوماليين، لسنوات طويلة وحتى وقت قريب للغاية، لم يتعرضوا لأحد قط باغتصاب أو تعذيب أو قتل، وهو ما يثير مزيدا من الدهشة بالنظر إلى أن قدرتهم على التصرف كقراصنة تعتمد على إقناع ضحاياهم المحتملين بأنهم قد يفعلون ذلك.

زاخرة بالنقود وطلب تسهيلات بعينها: كتغيير القوانين المنظمة لاستخدامات الأراضي، منح عقود تشييد، إسقاط الاتهامات في قضية جنائية. والآن تغير اسم طلب الرشى ليصبح «جمع تبرعات» fund raising وصار اسم الرشوة ذاتها «القيام بأعمال جماعة الضغط» lobbying. ونادرا ما تحتاج البنوك إلى طلب معاملة تفضيلية معينة إذا كان السياسيون، المعتمدون على تدفق أموال البنوك لتمويل حملاتهم، يسمحون بالفعل لمن يضغطون لمصلحة البنوك بصوغ التشريعات المفترض أنها سوف «تنظم» عمل البنوك، أو حتى بكتابتها بأنفسهم. وعند هذه النقطة، أصبحت الرشوة الأساس ذاته الذي يقوم عليه نظام الحكم عندنا. وهناك العديد من الحيل البلاغية التي تستخدم لتجنب الاضطرار إلى الحديث عن هذه الحقيقة - وأهمها هو السماح بأن يبقى بعض الممارسات المحدودة (التسليم الفعلي لبعض حقائب المال مقابل تعديل في قوانين استخدامات الأراضي) غير قانوني، لكي يتيسر الإصرار على أن «الرشوة» الحقيقية هي دائما شكل آخر من أشكال الحصول على أموال مقابل منح امتيازات سياسية. ولا بد لي من الإشارة إلى أن الخط المتبع عادة عند علماء السياسة هو أن هذه المدفوعات ليست «رشوة» ما لم يتيسر للمرء أن يثبت أنها غيرت موقفا سياسيا ما إزاء عنصر معين من التشريع. ووفقا لهذا المنطق، فإذا مال أحد السياسيين للتصويت لمصلحة مشروع قانون، وتلقى أموالا، ثم غير رأيه وصوت ضده، فهذه رشوة؛ ولكن إذا كون رأيه في القانون بداية وعينه على من سيعطيه مالا بالنتيجة، أو حتى سمح لجماعة الضغط التابعة لهذا المانح بكتابة نص القانون نيابة عنه، فهي ليست رشوة. ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذه التمايزات لا معنى لها في الظروف الراهنة. لكن تبقى حقيقة أن عضو مجلس الشيوخ أو عضو مجلس النواب في واشنطن يحتاج، في المتوسط، جمع تبرعات تبلغ عشرة آلاف دولار، أسبوعيا، منذ توليه مهامه النيابية، إن كان له أن يتوقع إعادة انتخابه - وهذه أموال يجمعونها، حصريا، من الواحد في المائة(*). ونتيجة لذلك، ينفق المسؤولون المنتخبون ما يقدر بثلاثين في المائة من وقتهم في طلب الرشى.

(*) في الحقيقة، فما يزيد على 80 في المائة من المساهمات في الحملات الانتخابية يأتي من النصف في المائة الأكثر ثراء. ويأتي 60 في المائة من الواحد في الألف الأكثر ثراء. وبين هؤلاء فإن الحصة الأكبر تأتي من القطاع التمويلي. وتليه المؤسسات التجارية والقانونية، وتلي ذلك جماعات الضغط التابعة لقطاع الصحة - أي لشركات الصيدلة ومنظمات الرعاية الصحية - ثم وسائل الإعلام، ثم قطاع الطاقة (اللجنة الفدرالية للانتخابات Federal Election Commission، ومركز سياسات الاستجابة Center for Responsive Politics ومشروع «لون النقود» التابع للحملة العامة Public Campaign's 'The Color of Money Project).

وقد لوحظ هذا كله وجرت مناقشـته - حتى إن بقيت الإشـارة إليه بأسمائه الحقيقيـة أمرا محظورا. وما لا تتكرر ملاحظته بالكثرة ذاتها هو أنه بمجرد أن يقر المرء من حيث المبدأ بأن شراء النفوذ أمر مقبول، وأن دفع المرء المال للناس - ليس فقط لمن هم موظفون لديه، ولكن لأي إنسان كان، بمن في ذلك أكثر الناس احتراما وقوة - لكي يقولوا ويفعلوا ما يريده هو، لا ينطوي على ما هو خطأ بالطبيعة، فإن الطابـع الخلقي للحياة العامة يبدأ بالتغير إلى حد بعيد. فإذا كان بوسـع المرء أن يرشـو الموظفين العموميين، حتى يتخذوا من المواقف ما يجده مناسـبا له، فلماذا لا يرشـو الباحثين؟ والعلماء؟ والصحافيين؟ والشرطة؟ وقد بدأت تظهر صلات من هـذا النوع في الأيـام الأولى من الاحتلال: فقد تبين على سـبيل المثال أن كثرة من رجال الشرطة المرتدين الزي الرسـمي في منطقـة المال، الذين كان يمكن للمرء أن يتخيل أنهم هناك لحماية جميع المواطنين بالتساوي، قضوا جانبا كبيرا من ساعات عملهم يتلقون رواتب، ليس من سـلطات المدينة، بل من مؤسسات وول ستريت، مباشرة[15]؛ وبالمثل، فإن واحدا من أوائل الصحافيين الذي تنازلوا وزاروا المنخرطين في عملية الاحتـلال، في مطالع أكتوبر، أقر بكامل حريته بأنه فعل ذلك لأن «كبير المسـؤولين التنفيذيـين في بنك رئيـسي» اتصل به هاتفيا وطلـب منه أن يتفحص الأمر ليرى إن كان هناك ما يدعوه للاعتقاد بأن الاحتجاجات يمكن أن تمس «أمنه الشـخصي»[16]. والجدير بالاهتمام ليس وجود هذه الصلات، بل ألا يخطر ببال أي من الأطراف ذات الصلة أن هناك ما يتعين إخفاؤه في هذا الأمر.

والأمر مماثل فيما يتصل بالدراسـات. فالدراسات لم تكن موضوعية قط. وقد كان التمويـل، من الوكالات الحكومية أو من المحسـنين الذيـن لديهم، على أقل القليل، أفكار محددة عن الأسئلة التي يرون أن من الواجب أن تُسأل، وعادة أيضا عـن نوع الإجابات التـي يكون من المقبول التوصل إليها، هـو على الدوام المقرر للـضرورات التي تحكم البحث. ولكن مع نشـوء مراكز الفكـر والأبحاث think tanks في السـبعينيات من القرن الفائت في التخصصات الأكثر تأثيرا في السياسات (وخصوصا في الدراسـات الاقتصادية)، أصبح من الطبيعي أن يُستأجر المرء لمجرد أن يتوصل إلى تبريرات لمواقف سياسية مسبقة. وبحلول الثمانينيات، كانت الأمور قد مضت إلى مدى جعل السياسـيين مسـتعدين للإقرار، ومن فوق منابر علنية،

بأنهم يعتبرون البحث الاقتصادي طريقا للتوصل إلى مبررات لكل ما انعقدت إرادتهم بالفعل على ضرورة أن يعتقده الجمهور. ولاأزال أذكر كيف أدهشتني، في أيام إدارة رونالد ريغان، حوارات على شاشات التلفزة من النوع التالي:

> مسؤول في الإدارة: أولويتنا القصوى هي تفعيل استقطاعات في الضرائب على عائدات رأس المال لتحفيز الاقتصاد.
>
> المحاور: ولكن ما ردكم على جمهرة من الدراسات الاقتصادية التي ظهرت أخيرا لتثبت أن هذا النوع من اقتصاديات «تنزيل المنافع» trickledown لا ينجح على أرض الواقع؟
>
> المسؤول: حسنا، هذا صحيح، فالأسباب الحقيقية للمنافع الاقتصادية للاستقطاعات الضريبية لم تُفهم بعد على نحو كامل.

بتعبير آخر، فالدراسات الاقتصادية ليست موجودة لكي تقرر ما السياسة الأفضل. لقد قررنا السياسة، بالفعل. والاقتصاديون موجودون لكي يأتوا بأسباب تبدو علمية تبرر لنا أن نفعل ما قررنا أن نفعله؛ وفي الحقيقة، فهم يتلقون رواتبهم على هذا النحو. وفي حالة الاقتصاديين الموظفين في مراكز الدراسات، فهذه هي وظيفتهم حرفيا. ومرة أخرى، فهذه هي الحال منذ مدة، لكن ما يستحق الانتباه هو أن رعاتهم يظهرون استعدادا متزايدا للإقرار الفعلي بذلك.

وإحدى النتائج التي ترتبت على هذا الصوغ للسلطة الفكرية هي أن المناظرة السياسية الحقيقية تصبح صعبة على نحو متزايد، لأن من يتخذون مواقف مختلفة يعيش كل منهم واقعا مختلفا تماما. وإن أصر اليساريون على مواصلة النقاش حول مشكلات الفقر والعنصرية في أمريكا، فإن خصومهم يشعرون، مجددا، بضرورة أن يطرحوا حججا معاكسة (بأن يقولوا على سبيل المثال إن الفقر والعنصرية ناشئان عن أشكال من القصور الخلقي عند الضحايا). وهم الآن أقرب إلى أن يصروا، ببساطة، على أن الفقر والعنصرية لم يعد لهما وجود. لكن الشيء ذاته يحدث على الجانب الآخر. وإذا رغب اليمين المسيحي في مناقشة حول السلطة التي تتمتع بها «النخبة الثقافية» العلمانية في أمريكا، فإن اليساريين سوف يتمثل ردهم المعتاد في الإصرار على أنه لا وجود لمثل هذه السلطة؛ وعندما يرغب اليمين الليبرالي في إثارة قضية الصلات التاريخية (الحقيقية جدا) بين الروح العسكرية

الأمريكية وسياسة الاحتياطي الفدرالي، فإن مناظريهم من الليبراليين عادة ما يرفضون منطقهم باعتبارهم من المهووسين المتعلقين بنظرية المؤامرة، على كثرتهم.

وفي أمريكا اليوم تستخدم كلمتا «اليمين» و«اليسار» للإشارة إلى الجمهوريين والديموقراطيين، وهما حزبان يمثلان بالأساس فصائل مختلفة داخل الواحد في المائة - أو ربما، إذا كان لنا أن نظهر الأريحية، الاثنين أو الثلاثة في المائة المتربعين على القمة بين سكان أمريكا. ويبدو أن وول ستريت، المعترف بالمسؤولية عن الحزبين معا، يبدو منقسما بينهما، بالتساوي. وخلاف ذلك، فالجمهوريون يمثلون القسم الأعظم من بقية الرؤساء التنفيذيين، خصوصا في الصناعات العسكرية والاستخراجية (الطاقة والتعدين والأخشاب) وكل رجال الأعمال من الفئة الوسطى تقريبا؛ ويمثل الديموقراطيون الأنساق العليا مما سبق أن أسمته المؤلفة والناشطة بربارة إرينرايك (Barbara Ehrenreich) «طبقة الإداريين المهنيين»، وهم الأكثر ثراء بين المحامين والأطباء والإداريين، وكذلك كل شخص تقريبا في الحقل الأكاديمي وفي صناعة الترفيه. وهذا بالتأكيد هو مصدر التمويل الذي يحصل عليه كل حزب منهما - وفي الحقيقة، فجمع المال وإنفاقه هو، على نحو متزايد، كل ما يفعله هذان الحزبان. والمدهش هو أنه خلال ثلاثين عاما من إضفاء الطابع التمويلي على الرأسمالية، طورت القاعدة الشعبية الأساسية لكل من هذين الحزبين النظرية الخاصة بها حول أن استخدام المال والسلطة لتخليق حقيقة هو أمر لا تثريب عليه، مادام المال والسلطة هما الشيئين الوحيدين اللذين يمتلكان وجودا حقيقيا.

ولنتأمل هذا القول الذي اشتهر به أحد المساعدين الرئاسيين في إدارة بوش، والذي صرح به لصحافي في «نيويورك تايمز»، عقب غزو العراق، مباشرة:

> قال المساعد الرئاسي «إن الناس من أمثالي يعيشون فيما نسميه المجتمع القائم على الواقع» الذي عرّفه بأنه مجتمع الناس الذين «يؤمنون بأن الحلول تأتي من دراسة نزيهة للواقع الممكن إدراكه»... «ولكن لم تعد هذه هي الطريقة التي يسير بها العالم» أضاف الرجل. «نحن الآن إمبراطورية، وعندما نتصرف، فإننا نخلق الواقع الخاص بنا»[17].

قد تبدو ملاحظات كهذه مجرد تظاهر بالقوة، والملاحظة، تحديدا، تشير إلى البأس العسكري أكثر مما تشير إلى القدرة الاقتصادية - ولكن، في الحقيقة، بالنسبة

إلى الناس المتربعين على القمة، عندما يتحدثون بشــكل غير رســمي، ولأن كلمات مثل «إمبراطوريــة» لم تعــد من المحرمات، فإنهم يفترضون ببســاطة أن القــوة الاقتصادية والقوة العســكرية للولايات المتحدة متماهيتان في الأســاس. وفي الحقيقة، فكما يوضح الصحافي، هناك لاهوت محكم وراء هذا النوع من اللغة. ومنذ ثمانينيات القرن المنصرم، واليمين المســيحي - أولئك الذين تكــون منهم جوهر الدائــرة الداخلية لجورج دبليو بوش - يحوّل ما كان يســمى آنذاك «اقتصاديات جانب العرض» إلى مبدأ ديني بمعنى الكلمة. وربما كان الأيقونة العظمى لهذا الخط الفكري هو الاستراتيجي المحافظ جورج غيلدر (George Gilder) الذي دفع بأن سياسة الاحتياطي الفدرالي، وهو يخلّق النقود ويحولها مباشرة إلى أصحاب المشروعات لتحقيق رؤاهم الخلاقة، كان في الحقيقة إعادة تجســيد، على المســتوى البشري، لعملية الخلق الأولى التي أخرج الــرب بها العالم من العدم، بقوة فكره. وقد حازت هذه الرؤية قبولا واســعا لدى الدعاة التلفزيونيين أمثال بات روبرتسون (Pat Robertson)، الذي أشار إلى اقتصاديات جانب العرض باعتبارها «أولى النظريات المقدسة حقا حول خلق المال». ومضى غيلدر بالنظرية قدما، زاعما أن تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تســمح لنا بالتغلب على تحيزاتنا المادية القديمة، لنفهم أن النقود، شــأنها شــأن السلطة، هي مســألة تتعلق بالإيمان - الإيمان بالقدرة الخلاقة لمبادئنا وأفكارنا[18]. ويطور آخرون، مثل ذلك المســاعد الرئاسي المجهول في إدارة بوش، المبدأ ليصبح إيمانا بالاستخدام الحاســم للقوة العسكرية. ويعترف الاثنان بوجود صلة حميمة بينهما (كما يفعل المهرطقون اليمينيون، الشمامســة الماديون لآين راند (Ayn Rand)[*] والليبراليــون من طــراز رون بــول (Ron Paul)[**]، الذين يعترضون على النظام الراهن لتخليق النقود وكذلك على علاقة هذا النظام بالقوة العسكرية). وكنيسة الليبراليين هي الجامعة، حيث يحل الفلاســفة والمنظرون الاجتماعيون «الراديكاليون» محــل اللاهوتيين. وقد يبدو هذا عالما مختلفا تماما، ولكن إبان الفترة ذاتها، فإن الرؤية التي تشكلت في أوساط اليسار الأكاديمي للسياسة مماثلة من نواح عدة وعلى نحو يثير البلبلــة. ولا يحتاج المرء إلا إلى تأمل الصعود المذهــل في ثمانينيات القرن الماضي لمنظّر

(*) روائية وكاتبة مسرحية وكاتبة سيناريو وفيلسوفة أسست مذهبا يدعى الموضوعية. ولدت آين راند في بطرسبورغ الروسية في العام 1905 وتوفيت في نيويورك في العام 1982. [المترجم].

(**) رونالد(رون) بول، طبيب ومؤلف وسياسي، ولد في العام 1935. [المترجم].

ما بعد البنيوية الفرنسي ميشيل فوكو (Michel Foucault) والمكانة التي تبوأها، التي تكاد تماثل مكانة القديس الحامي، وخصوصا ما قال به من أن أشكال المعرفة المؤسسية - سواء في الطب أو السيكولوجيا أو في العلوم الإدارية أو السياسة أوعلم الجريمة أو حتى الكيمياء الحيوية - هي، على الدوام، أشكال من السلطة التي تخلّق، في النهاية، الحقائق التي تزعم أنها تصفها. ويكاد هذا أن يكون مماثلا بالضبط لمعتقدات العرض عند غيلدر، بيد أنها صيغت من منظور الطبقات المهنية والإدارية التي يتألف منها قلب النخبة الليبرالية. وفي ذروة اقتصاد الطفرة في تسعينيات القرن الماضي، ظهر في العالم الأكاديمي تيار لا نهائي من المقاربات النظرية الراديكالية الجديدة - نظرية الأداء performance theory(*) ونظرية الفاعل - الشبكة (Actor-Network Theory)(**) ونظريات العمل اللامادي التي تلتقي كلها حول موضوع theme أن الحقيقة ذاتها هي كل ما يمكن تخليقه بإقناع الآخرين بأنه موجود(***). ونحن نقر بذلك، فالمسؤول التنفيذي العادي قد لا يكون على دراية وثيقة بأعمال ميشيل فوكو - وربما وقف معظمهم عند مجرد السماع به، ما لم يكن الأدب المادة الرئيسية لديهم إبان دراستهم الجامعية - غير أن التنفيذي العادي في صناعة النفط المتردد على الكنيسة من غير المرجح أيضا أن يكون على دراية بتفصيلات نظريات غيلدر حول خلق النقود. وكما لاحظت فهذه هي الذروة في تقديس عادات الفكر الشائعة في أوساط من دعوناهم «الواحد في المائة»، وهم يمثلون عالما فكريا أُسقطت منه كلمات مثل «رشوة» و«إمبراطورية». في حين أن هذه الكلمات، في الوقت ذاته، هي الأساس النهائي

(*) ليست هناك نظرية أداء واحدة بل هناك نظريات في الأداء تتعدد بتعدد المجال الأدائي، من الأداء المسرحي لأداء الباحث الأنثروبولوجي لأداء الباحث الإثنوغرافي لأداء السياسي والإعلامي والأديب. وفي كل مجال من هذه المجالات برز أعلام مثل ريتشارد شيتشنر Richard Schechner (المسرح) وفيكتور تيرنر Victor Turner (الأنثروبولوجيا) وغيرهما. [المترجم].

(**) يشار إليها عادة بالاختصار ANT، وهي إحدى مقاربات البحث الاجتماعي ونشأت في حقل العلوم الاجتماعية، عبر التعامل مع الأشياء كجزء من الشبكات الاجتماعية. [المترجم].

(***) المثير للاهتمام حقا هو أن نظرية ما بعد البنيوية انطوت دائما على نقطة معتمة غريبة فيما يتصل بالاقتصاديات، بل ونقطة أشد عتمة فيما يتصل بالقوة العسكرية؛ على رغم أن ميشيل كالون Michel Callon، وهو من أقطاب المروجين لنظرية الفاعل - الشبكة، عندما وجه اهتمامه للاقتصاديات، زعم، كما كان يمكن توقعه، بأن الدراسات الاقتصادية تخلّق، إلى حد كبير، الحقائق التي تزعم أنها تصفها. وهذا صحيح بالفعل لكن كالون يتجاهل تمام التجاهل دور القسر الحكومي في هذه العملية. وهكذا فالنسخ اليسارية من فكرة أن السلطة تخلّق الواقع تتجاهل تحديدا تلك العناصر - المال والقوة والسلاح - التي يجعلها اليمين دعائم تحليله. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أنه كما أن اليمين لديه هرطقته المادية، فاليسار يظل ممتلكا لهرطقة خاصة به أيضا، وهي الماركسية.

لــكل شيء. وقد تبدو عادات الفكر من هذا النــوع، عند النظر إليها من منظور الـ 99 في المائة الموجودين في القاع، الذين لا يكادون يملكون خيارا ســوى أن يعيشوا الحقائق على تنوعها، أشد صور السخرية - سخرية تمضي، في الحقيقة إلى ما يكاد يكون مستوى مذهــلا. غير أن كل ما نراه هنا جميعا هو، في الحقيقة، ما اشــتهر به الأقوياء من ميل إلى الخلط بين خبراتهم ورؤاهم الخاصة وبين طبيعة الواقع ذاته - مادامت النقود، من منظور مســؤول تنفيذي كبير يمكنها حقا أن تمنح الأشياء وجودا، ومادامت العلاقة بين المعرفة والسلطة والأداء هي حقا من منظور منتج في هوليوود أو مدير مستشفى، هي كل ما له وجود حقيقي.

وهنا مفارقة واحدة مرعبة. فبالنســبة إلى معظم الأمريكيين ليســت المشــكلة مبدأ الرشــوة ذاتــه (وإن كانت الكثرة الغالبة بينهم تجد الرشــوة مقززة وتشــعر بأن السياســيين، على وجه التخصيص، مخلوقات كريهة) ولكن المشــكلة هي أن 1 في المائة، على ما يبدو، تخلوا عن السياســات الســابقة التــي كانت تقضي بأن تمتد هذه الرشــوة، على الأقل من حين إلى حين، إلى الجمهور الأوســع. ومادامت القواعد الأساســية للحزبين معا لم يعد لديها، تحديدا، الاســتعداد لرشوة الطبقات العاملة، على ســبيل المثال، بإعــادة توزيع حصة يعتد بها من كل هــذه الثروة التي خُلّقت حديثــا لمصلحة الطبقــات الأدنى - كما كانت الحال في الأربعينيات والخمســينيات والستينيات والســبعينيات من القرن الفائت. وبدلا من ذلك، يبدو أن الجمهوريين والديموقراطيين معا حشــدوا «القاعدة» النضالية عندهم حول سلســلة من الكتل الجماهيريــة التي يبــدو أنهم لا يملكــون أدنى رغبة في تحقيق تطلعاتهــا النهائية: كالمســيحيين المحافظين، على ســبيل المثال، الذين لن يشهدوا أبدا التجريم الصريح للإجهاض، أو الاتحادات النقابية التي لن تشــهد أبدا إزاحة العقبات القانونية التي تعترض ســبل التنظيم، وبالتالي فالإجابة عن السؤال الأصلي هي أن تحدي دور المال في السياسة هو في الولايات المتحدة ثوري بالضرورة، لأن الرشوة صارت المبدأ المنظم للحياة العامة. والنظام الاقتصادي القائم على الزواج بين الحكم والمصالح التمويلية، حيث يتحول المال إلى ســلطة تســتخدم لتوليد مزيد من المال، مجددا، أصبح يُنظر إليــه بوصفه أمــرا طبيعيا للغاية في أوســاط الجماعات المانحة الأساســية للحزبين السياسيين معا، حتى إنهم صاروا ينظرون إليه كأساس للواقع ذاته.

كيف نحارب هذا الأمر؟ المشكلة في نظام سياسي قائم على هذه المستويات العالية من سوء الطوية هي أنه لا جدوى من السخرية منه - فهذا يجعل الأمور أكثر سوءا على نحو ما. وفي الوقت الراهن تبدو شبكات التلفزة الإخبارية منقسمة بين برامج تزعم أنها تنقـل إلينا الواقع، وتتألف، إلى حد بعيد، من دعايات يمين معتدل (سي إن إن CNN) أو يمين متطرف (فوكس FOX)، أو من منافذ سـاخرة، إلى حد بعيد (دايلي شو Daily Show) أو إيحائية (إم إس إن بي سي MSNBC)، تنفق معظم وقتها في تذكيرنا بالمدى الذي بلغته «سي إن إن» و«فوكس»، بالفعل، في فسادهما وانعدام النزاهة لديهما.

ومـا تقوله الشـبكتان الأخيرتان صحيح، غير أن هـذا، في النهاية، يعزز ما بينته بالفعل باعتباره الوظيفة الرئيسـية لوسائل الإعلام المعاصرة: نقل رسالة مؤداها أنه حتـى لو كنت ماهرا بما يكفي للتوصل إلى أن هذا كله لعبة قوة خبيثة ماكرة، فإن بقية الأمريكيين هم قطيع خراف مثير للسخرية.

وهذا فخ. ويبدو لي أنه إذا كان لنا أن نفلت منه، فعلينا أن نتجنب البحث عن طرف الخيط عند من يوصفون بأنهم اليسار، على الإطلاق، بل عند اليمين الشعبوي، على اعتبار أنهم كشـفوا عن النقطة الضعيفة في المنظومـة كلها: إن قلة قليلة من الأمريكيين هي التي تشارك الواحد في المائة الخبث الماكر المتفشي فيها.

ومن الشكاوى الدائمة لدى اليسار التقدمي أن كثرة من الأمريكيين المنتمين للطبقة العاملـة يصوتون ضد المصالـح الاقتصادية الخاصة بهم - ويقدمون المسـاندة الفعالة لمرشـحين جمهوريين يعدون بتقليـص برامج تؤمن لعوائلهم زيـت التدفئة، ويعبثون بمدارسـهم، ويخصخصـون الرعاية الصحية التي تخدمهم. والسـبب هـو، إلى حد ما وبكل بسـاطة، أن الفتـات الذي يظهر الحزب الديموقراطي اسـتعداده الآن لأن يلقي بـه إلى «قواعده» بلغ اليوم من التفاهة حدا يجعل من الصعب ألا يُنظر إلى عروضهم باعتبارها مهينة: خاصة عندما تنحط الأمور إلى مستوى مجادلات من الطراز المعبر عن بيـل كلنتون - أو باراك أوباما - من قبيل «لن نحارب من أجلكم، في الحقيقة، بل لماذا يتعـين علينا أن نفعل؟ ليس هذا متماشـيا مع مصالحنا، إذ إننـا نعلم أنكم لا تملكون خيـارا سـوى أن تعطونا أصواتكم، عـلى أي حال». غير أنه، وإن بقـي هذا مبررا قويا لتجنب التصويت، نهائيا - ومعظم الأمريكيين العاملين، في الحقيقة، مُعْرِضون منذ زمن طويل عن العملية الانتخابية - فهو لا يبرر التصويت للجانب الآخر.

والسبيل الوحيد إلى تفسير ذلك ليس أنهم عاجزون على نحو ما عن التوصل إلى تقدير واضح لمصالحهم الخاصة، بل إن فكرة أن المصالح الخاصة كأساس وحيد للسياسة هي ذاتها ما أثار سخطهم. والخطابيات التي تتحدث عن التقشف، وعن «التضحية المشتركة» لينقذ المرء أطفاله من النتائج المخيفة التي قد تترتب على الديون الحكومية، قد تكون كذبة ماكرة، مجرد طريقة لتوزيع مزيد من الثروة لمصلحة الواحد في المائة، لكن هذه الخطابيات، على الأقل، تضفي على الناس العاديين قدرا من النبالة. وفي حين غاب، بالنسبة إلى غالبية الأمريكيين، كل ما يؤشر إلى وجود «مجتمع» حقيقي، فهذا، على أقل شيء، ما في وسعهم أن يفعلوه لمصلحة كل إنسان آخر. وبمجرد أن ندرك أن أغلبية الأمريكيين ليسوا ماكرين خبثاء، يسهل علينا كثيرا تفهم جاذبية الشعبوية اليمينية. فهي تأتي، في الأغلب الأعم، محاطة بأحقر أنواع العنصرية والجنسوية وفوبيا المثليين. غير أن ما يكمن وراءها هو سخط حقيقي نابع من الشعور باستحالة بلوغ الوسائل اللازمة لعمل الخير.

ولنأخذ اثنتين من الدعوات المألوفة، أكثر من غيرها، لحشد اليمين الشعبوي: الدعوة إلى كراهية «النخبة الثقافية» والدعوة التي لا تنقطع إلى «مساندة جنودنا». على السطح، يبدو أن الدعوتين لا يصل بينهما شيء. وفي الحقيقة، فهما متصلتان إحداهما بالأخرى أوثق الاتصال. وقد يبدو غريبا أن يسخط أمريكيون من الطبقة العاملة، بهذه الكثرة، على تلك الشريحة من 1 في المائة من العاملين في صناعة الثقافة، بأكثر مما يسخطون على أباطرة النفط والتنفيذيين في منظمات الرعاية الصحية، لكن هذا يمثل بالفعل تثمينا واقعيا حقا لحالتهم: فعامل إصلاح أجهزة تكييف الهواء من نبراسكا يدرك أنه في حين أنه من غير المحتمل تماما أن تصبح طفلته في يوم من الأيام الرئيس التنفيذي لشركة كبيرة، فهو أمر ممكن الحدوث؛ لكنه غير قابل للتصور، بالمرة، أن تصبح أبدا محامية دولية في مجال حقوق الإنسان أو ناقدة دراما في «نيويورك تايمز». ومن الواضح تماما، أنه إن كنت راغبا في أن تكون لك مهنة لا تقوم على مجرد كسب المال - مسيرة مهنية في مجال الفنون، في السياسة، في الرفاه الاجتماعي، في الصحافة، أي أن تكون لك حياة تكرسها من أجل تحقيق قيمة غير المال، سواء كانت البحث عن الحقيقة،

أو الجمال، أو الخير - ففي السنة الأولى أو السنتين الأوليين، فسيرفض أصحاب العمل ببساطة أن يدفعوا لك راتبا. وكما اكتشفت أنا نفسي عقب تخرجي من الجامعة، فإن حشدا كثيفا من عروض التدريب غير المأجور يجعل مسيرة مهنية من هذا النوع بعيدة، على الدوام، عن متناول أي شخص عاجز عن تمويل إقامة مجانية لعدة سنوات في مدينة مثل نيويورك أو سان فرانسيسكو - وهو ما يستبعد، على الفور، كل أبناء وبنات الطبقة العاملة. وما يعنيه هذا عمليا ليس فقط أن ذرية هذه الطبقة الراقية (التي يتزايد طابعها الحصري، من حيث الزيجات) يرون معظم الأمريكيين من الطبقة العاملة باعتبارهم من أشباه القرود من أهل الكهف، وهو أمر مستفز بما يكفي، بل يعني أيضا أنهم طوروا، لمصلحة ذريتهم هم، نظاما محكما لاحتكار كل مسارات العمل التي يتيسر لمن يسلكها أن يكسب عيشة مريحة وأن يكون مسعاه، في الوقت ذاته ، غيريا أو نبيلا. وإذا كانت ابنة عامل في إصلاح أجهزة التكييف تتطلع، بالفعل، إلى مهنة تيسر لها أن تخدم قضية تتجاوز ذاتها، فليس أمامها حقا سوى خيارين واقعيين: في وسعها أن تعمل لمصلحة كنيستها المحلية، أو أن تلتحق بصفوف الجيش.

وأنا مقتنع بأن هذا كان سر الجاذبية الشعبية الغريبة لدى جورج دبليو بوش، وهو رجل ولد لواحدة من أغنى العوائل الأمريكية: كان يتكلم ويتصرف كرجل يشعر بالراحة بين الجنود أكثر مما يشعر به بين أساتذة الجامعة. والعداء المتشدد للثقافة عند اليمين الشعبوي يزيد عن كونه مجرد رفض لسلطة الطبقة المهنية - الإدارية (التي هي، بالنسبة إلى معظم الأمريكيين من الطبقة العاملة، قادرة على التأثير في حياتهم بأكثر من قدرة المسؤولين التنفيذيين)، بل هو احتجاج أيضا ضد طبقة يرون أنها تحاول أن تحتكر لنفسها وسائل عيش مكرس لما يتجاوز المصالح الذاتية المادية. ومشهد الليبراليين وهم يعربون عن القلق لأن الطبقات العاملة تتصرف، فيما يبدو، ضد مصلحتها - برفضها الفتات المادي الذي يعرضه المرشحون الديموقراطيون على هذه الطبقات - قد يجعل الأمور أشد سوءا.

والفخ، من منظور الحزب الجمهوري، يتمثل في أنه بالتجاوب مع شعبوية الطبقة العاملة البيضاء على هذا النحو، فهم يسقطون إمكان حرمان

الديموقراطيين من أي شريحة ذات مغزى من تأييد قواعدهم: من الأمريكيين السود ومن الأمريكيين من أصول لاتينية ومن المهاجرين ومن الجيل الثاني من ذرية المهاجرين، الذين يمثل هذا النوع من السياسات المناهضة للثقافة، بالنسبة إليهم، أمرا لعينا، ببساطة. فهل في وسع المرء أن يتصور، على نحو جاد، أن يلعب سياسي أمريكي أسود ناجح بورقة العداء للثقافة، على النحو الذي أقدم عليه جورج دبليو بوش؟ لا يمكن تصور أمر كهذا. فالدعامة الرئيسية للقواعد الشعبية للديموقراطيين تتألف، تحديدا، من أولئك الذين لا يملكون فقط إحساسا متوهجا بأنهم حملة لواء الثقافة والمجتمع، بل يملكون أيضا، وهذا هو الفيصل، إحساسا بقيمة التعليم في ذاته.

وهنا عقدة السياسة الأمريكية.

وهنا يتعين التفكير في كل هؤلاء النسوة (ومعظمهن بيضاوات) اللاتي عرضن حكاياتهن على صفحة (نحن الـ 99 في المائة). من هذه الزاوية، يصعب على المرء أن ينظر إليهن باعتبارهن معبرات عن أي شيء سوى احتجاج مماثل ضد سوء الطوية في ثقافتنا السياسية: بل إن هذا يتخذ شكل الحد الأدنى المطلق من المطالبة بحياة مكرسة للمساعدة، أو للتعليم، أو للعناية بالآخرين من دون الاضطرار إلى التضحية برعايتهم لأسرهن[*]. وفي النهاية، هل الدعوة إلى «مساندة مدرساتنا وممرضاتنا» أقل شرعية من الدعوة إلى «مساندة جنودنا»؟ وهل من قبيل المصادفة أن محاربين قدماء، بهذه الكثرة، ممن شهدوا حروب العراق وأفغانستان، وجدوا أنفسهم مشدودين إلى عمليات الاحتلال في مناطقهم المحلية؟

بتجمعهم معا، تحت ناظري وول ستريت، وبخلق مجتمع من غير نقود، يقوم على مبادئ لا تقف عند الديموقراطية بل تمتد لتشمل الرعاية والتضامن والتساند، فقد طرح أعضاء عمليات الاحتلال تحديا ثوريا، ليس فقط لسلطة المال، بل لقدرة المال على تقرير ما يفترض أن تعنيه الحياة ذاتها. وكانت هذه

(*) تمضي سيلفيا فيديريتشي Sylvia Fedirici في مقالة قصيرة بعنوان «المرأة وسياسات التقشف والثورة النسوية الناقصة» Women ,Austerity and the Unfinished Feminist Revolution (Occupy! #3,n+1,November 34-2011,pp.32) في اتجاه مماثل عندما تؤكد أن التيار الرئيسي في الحركة النسوية ضل الطريق، عندما ألقى بكل ثقله على ضمان مشاركة المرأة في سوق العمل، معتبرا أن هذا توجه تحريري بطبيعته، بدلا من أن يركز على ما تدعوه هي - مستخدمة عبارة ماركسية مرتبكة، على نحو ما - «مجال إعادة الإنتاج».

هي الضربة الكبرى المسددة ليس فقط إلى وول ستريت، بل إلى ذلك المبدأ الماكر الخبيث الذي يعد وول ستريت أعلى تجسيد له. وفي تلك اللحظة الوجيزة، على الأقل، أصبح الحب الفعل الثوري الأقصى.

فلا غرو إذن أن رآه حراس النظام القائم على حقيقته، وتصرفوا كأنهم يواجهون استفزازا عسكريا.

السؤال السابع

لماذا بدا على الحركة أنها تنهار على هذا النحو السريع بعد إخلاء المخيمات في نوفمبر 2011؟

لم تكد تحل لحظة إخلاء المخيمات، تقريبا، في نوفمبر 2011، حتى بدأت وسائل الإعلام تصدر تقارير عن سقوط حركة «احتلوا وول ستريت».

ووفق السردية التي سرعان ما تكرست في وسائل الإعلام الأمريكية، كانت الأمور تتهاوى حتى قبل عمليات الإخلاء. ويفترض أن ما بدأ كتجارب مثالية بدأ يمتلئ بالمجرمين والمدمنين والمشردين والمجانين؛ وانهارت مستويات الصحة العامة؛ وانتشرت الاعتداءات الجنسية على نحو وبائي. وأصبحت الصورة الفوتوغرافية الشهيرة لذلك الصعلوك المشرد الذي سقط عنه سرواله، ربما لأنه كان يستعد للتغوط على سيارة تابعة لشرطة مدينة نيويورك قرب زكوتي بارك، الصورة المضادة لصورة توني بولونيا الشهيرة على الفيديو وهو يرش غاز الفلفل، وانتشر استخدامها على نطاق واسع، كأيقونة ترمز إلى ما انحدرت إليه الأمور (وقد اعتُبرت الحقيقة القائلة بأنه لا دليل على أن الشخص المعني كان عضو حركة احتلال وول ستريت، باعتبارها غير ذات أهمية). تتبخر أغلبية هذه الادعاءات بمجرد إخضاعها للفحص. فعلى سبيل المثال، وعلى رغم ادعاءات بانتشار وباء الاغتصابات، فالعدد الإجمالي لمن اتهموا بالاعتداء الجنسي، بين أعضاء الحركة - في مئات من عمليات الاحتلال - يبدو أنه لم يزد على اثنين. وكما أوضحت ريبيكا سولنيت (Rebecca Solnit)، فالولايات المتحدة فيها أعلى معدل للاعتداءات الجنسية على النساء من أي بلد من بلدان العالم، ولا تكاد وسائل الإعلام ترى في ذلك أزمة أخلاقية. وعلى رغم ذلك، لم تشر التقارير الإخبارية التي صدرت عن

حركة الاحتلال، إلى أن الناشـــطين نجحوا في تخليق بيئة، وســـط المدن الأمريكية الأكثر خطـــورة، تراجعت فيها معدلات الاعتداء على النســـاء تراجعا واضحا، بل أثارت فضيحة حول عجزهم عن استئصال الحوادث من هذا النوع، كلية.

وفوق ذلك، فهي تقول في تقرير عن أوكلاند، بكاليفورنيا:

> والآن إليكـــم هذا الشيء المدهش. عندمـــا كان المخيم قائما، تراجعت الجريمـــة بمعدل 19في المائـــة في أوكلاند، وهي إحصائية حرصت ســـلطات المدينـــة على إخفائها. وكتب قائد الشرطـــة إلى العمدة في بريده الإلكتروني الـــذي حصلت عليـــه المحطة الإخباريـــة المحلية كي تي في يـــو KTVU(*) ونشرته، مثـــيرة بذلك ضجة محدودة: «قد يكون هـــذا مناقضا لبيان صدر عنا بأن حركة الاحتلال لها تأثير ســـلبي على أوكلاند». ولا بد من الانتباه إلى التـــالي: حركة الاحتلال كانت قـــوة فاعلة لمصلحة اللاعنف، حتى إنها كانت تحـــل، بالفعل، مشـــكلات الجريمة والعنف المزمنـــة في أوكلاند، بمجرد منح الناس الأمل والوجبات والتضامن والمحادثات[19].

ولا حاجة بنا إلى القول بأنه ما من عنوان رئيسي تصدر إحدى الصحف ليعلن «انخفاض حاد في الجرائم العنيفة إبان الاحتلال» أبدا، وواصلت الشرطة الإصرار على أن الوضع هو نقيض ذلك تماما، على الرغم من الدليل الذي تمثل فيما لديهم من إحصائيات.

وفي حـــدود ما عانت بعض المخيمات من متاعب، فلم ينشـــأ هذا عن غياب الشرطـــة - وفي الحقيقة، كانت جميع المخيمات محاطة بالشرطة طوال ســـاعات اليوم وكل أيام الأســـبوع، وبالتالي، كان يفترض، نظريا، أن تكون أكثر الأماكن أمنا في أمريكا - بل نشـــأ عن أن الشرطة بذلت كل ما في وســـعها لجعل ذلك يحدث. فكثرة من المشردين من الســـجناء الســـابقين الذين انتهى بهم الأمر إلى الاستقرار في زكوتي بارك، على ســـبيل المثال، أقروا بأن الضبـــاط نقلوهم بالحافلات بالفعل إلى موقع الاحتلال بمجرد الإفراج عنهم من ريكرز آيلاند (Rikers Island)(**)، وأخبروهـــم بتوافر الوجبات المجانيـــة ومحل الإيواء في الحديقـــة. وهذا تكتيك

(*) محطة تلفزيون إخبارية مرخص لها بالعمل في أوكلاند، بولاية كاليفورنيا الأمريكية، كفرع لشـــبكة أخبار فوكس نيوز. [المترجم].

(**) مجمع السجون الرئيسي في مدينة نيويورك واسم الجزيرة التي يقوم عليها. [المترجم].

شـــائع. ففي اليونان، روى كل من تحدثت إليهم تقريبا ممن شاركوا في الجمعية العمومية في ميدان ســينتاغما حكايا عن نشـــالين ومروجي مخدرات قالت لهم الشرطة إنهم لن يوجه إليهم اتهام إذا مارسوا نشاطهم بين المحتجين. وعلى نحو مـــا، فالجدير بالملاحظة هنا أنـــه تحت ضغوط كهذه، بقيـــت أغلبية المخيمات فضاءات آمنة نسبيا، ولم تنحط إلى ذلك النوع من الهيولى الهوبزية(*) التي دأبت وسائل الإعلام والسلطات المحلية، في كل الحالات، على الترويج لها.

فما الذي كان يجري هنا، حقا؟

أولا، وقبـــل كل شيء، يخيـــل لي أنه يتعين علينـــا أن نفهم أن ما جرى لم يجر بمعزل عن كل شيء آخر. لا بد أن نفهم ما جرى في سياقه الكوني. فحركة «احتلوا وول ستريت»، كما أكدت مرارا، هي التعبير الشمال أمريكي عن تمرد ديموقراطي بـــدأ في تونس في يناير مـــن العام 2011، وبنهاية ذلك العام كان يهدد بوضع كل بنى السلطة القائمة، في كل مكان، موضع التساؤل.

وكان من الصعب على المرء أن يتخيل شـــيئا ســـوى أن تهتم البنى السلطوية القائمـــة بهـــذه التطورات، أو أن تحـــاول احتواء الخطر الـــذي يتعرض له النظام القائـــم، ومن الواضح أن هذا هـــو ما اهتمت به. وفي الحقيقة، الولايات المتحدة تقـــع في مركز جهاز كامل من الميكانيزمات السياســـية والإدارية و«الأمنية» التي نشـــأت عبر الأجيال الأخيرة لأهداف في مقدمها احتـــواء هذا النوع من المخاطر، تحديدا، ولضمان أن تســـتبعد حدوث الهبات الشعبية من هذا النوع أو لضمان ألا تُحدث الهبات تحولا كبيرا، على الأقل، وأن تُنْهى على وجه السرعة. وقد قامت الولايات المتحدة في الشرق الأوســـط بدور معقد لتحقيق التوازن، بأن ســـمحت بقمع عنيف لبعض الحـــركات الديموقراطية (وتمثل البحرين المثال الأوضح على ذلك) وحاولت اجتذاب البعض أو تحييد آخرين باســـتخدام المعونة والمنظمات غير الحكومية. وفي أوروبا كانت هناك سلسلة مما لا يمكن اعتباره سوى انقلابات تمويلية، إذ خلعت النخب السياسية في البلدان الغنية في الشمال بالفعل حكومات منتخبة في اليونان وإيطاليا، وفرضـــت «تكنوقراطيين محايدين» ليدفعوا باتجاه

(*) الفوضى والعنف الناشـــئان عن غياب ســـلطة الدولة، وفقا لما بينه الفيلســـوف الإنجليزي توماس هوبز في كتابه «ليفياثان» الصادر في العام 1651 عندما كانت إنجلترا تعاني آلام الحرب الأهلية. [المترجم].

تطبيق موازنات تقوم على التقشف، مصحوبة بعمليات شرطية متزايدة التعقيد ضـد من تجمهروا في الميادين العامة هناك. وفي الولايات المتحدة، بعد شـهرين من التردد، بدأت الشرطة إخلاء ممنهجا للمخيمات مسـتخدمة، في الأغلب، قوة كاسـحة ذات طابع عسكري، وكان الأمر الأكثر حسـما هو أن الشرطة أوضحت للمشاركين في الاحتلالات أنه، اعتبارا من ذلك الحين، فإن أي جماعة من المواطنين الراغبين في إعادة تخليق مخيمات، أيا كان مكانها، قد تصبح عرضة لهجوم فوري.

وكان الخـط الـذي اتبعته الولايات المتحدة على الـدوام هو أنه لا شيء من هـذا كلـه انطوى على أي قدر من التنسـيق. ويفترض بنـا أن نصدق أن مئات من مجالس البلديات قررت، بشـكل مسـتقل بعضها عن بعض، إخلاء ما لديها من مخيمات، باسـتخدام الأعذار ذاتها (اعتبـارات الصحة العامة)، وباللجوء إلى التكتيكات ذاتها، وكل ذلك في الوقت ذاته، وأنهم قرروا، جميعا، ألا يقام بعد ذلك أي مخيم، حتى وإن حاول أعضاء حركة الاحتلال أن يفعلوا ذلك بشـكل قانوني. وهـذا بالطبع أمر سـخيف. فمن الواضـح أن الجهود التي بذلـت لقمع حركة العدالة العولمية في سـنوات 1999 و2000 و2001 كانت منسـقة، وقد أدخلت حكومة الولايات المتحدة، منذ الحادي عشر من سـبتمبر 2001، طبقات عديدة من البيروقراطية الأمنية الجديدة بغرض محدد، هو التنسـيق بين الاسـتجابات لـكل ما يبدو للحكومة الأمريكية أنه تهديد للنظـام العام. ولو أن أولئك الذين يديرون مؤسسـات كهذه كانوا، حقا جالسـين في اسـترخاء، غير منتبهين للظهور المفاجئ لحركة، على امتداد البلاد، كبيرة وسريعة التنامي وتنطوي على إمكانات ثورية، لكانوا مقصرين في أداء وظائفهم.

فكيـف مضوا على طريق أداء مهامهم؟ حسـنا، مرة أخـرى، نحن لا نعرف وربما لن نعرف قبل سـنوات طويلة قادمة. اسـتغرق الأمر عـدة عقود قبل أن نعـرف بالضبط طبيعة ما بذلته المباحث الفدراليـة (FBI) من جهود لتخريب حركة الحقوق المدنية وحركة السـلام في ستينيات القرن الماضي. غير أن الخطوط العريضـة لمـا يمكن أن يكون قد حـدث، على رغم ذلك، لا يصعب اسـتنتاجها. وبالفعل، هناك كتاب لقواعد العمل، يكاد يكون معياريا، تستخدمه أي حكومة، تقريبـا، وهي تحاول قمع حركـة ديموقراطية، ومن الواضـح أن هذه الحكومة

اتبعــت، إلى حــد بعيد، هذا الكتــاب. وإليكم الكيفية التي يعمــل بها. تحاول، بداية، تدمير السلطة الأخلاقية للراديكاليين الذي يتولون القيادة الفعلية للحركة بتصويرهــم بصورة الحقراء والعنيفين (على الأقل، من حيث الإمكان). ثم تحاول إبعــاد حلفائهــم من الطبقة المتوســطة بمزيج مــن التنــازلات وقصص الرعب المحســوبة - أو حتى، إذا تبين أن حالة ثورية حقيقية على وشك التشكل، بخلق فوضى عامة متعمدة. (وهذا ما اشــتهرت بفعلــه حكومة مبارك في مصر عندما بدأت بإطلاق سجناء من معتادي الإجرام من السجون، مع سحب الحماية التي تؤمنها الشرطة من أحياء الطبقات الوســطى، لإقناع السكان هناك بأن الثورة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الفوضى)، ثم تقوم بالهجوم.

وقبــل ذلك، في العــام 2001، كنت قــد أمضيت جانبا كبيرا مــن الوقت في توثيــق كيف مضت الأمور، في هذه المرحلــة الأولى، في أعقاب الاحتجاجات ضد منظمة التجارة الدولية في سياتل. كنت أعمل، غالبا، في ذلك الوقت مع مسؤولي اتصال إعلاميين ناشــطين، وكان يتعين علينا التعامــل مع موجات من الادعاءات الغريبة التي بدا أنها تظهر فجأة على الأفق، نابعة من مصادر رســمية متعددة، كــما هو واضح، وكلها في وقــت واحد.وفي صيف العــام 2000، مثلا، كان هناك أســبوع ردد فيه الجميع أن كل المشــاركين في حركة الاحتجاج المناهضة للعولمة كانــوا في الحقيقــة أبناء عائلات ثريــة لديها أموال موقوفــة عليهم. وبعد ذلك بوقت قصير بدأنا نســمع بقائمة من أنواع الســلوك الفائــق العنف كان يفترض أن المشــاركين في الاحتجاجات استخدموها في سياتل - استخدام النقّافات؛ قذف قنابل المولوتــوف، والحجارة والبراز؛ مدافع ماء معبــأة بالبول، أو مواد التقصير الكيميائية، أو الأحماض؛ اســتخدام العتلات لقلقلة أحجارالأرصفة واســتخدامها كقذائــف ضد الشرطة. وسرعان ما بدأت تنــشر في الصحف، بانتظام، تحذيرات من اســتخدام مثل هذه التكتيكات العنفية قبل مؤتمرات القمة التجارية، وغالبا مــا كان مصدرها خبراء أرســلوا لتدريب الشرطة المحلية، ما خلق شــعورا بذعر وشــيك - على الرغم من أنه في أثناء الاحتجاجات في ســياتل ذاتها لم يُلمّحْ أحد إلى أن أحــدا فعل شــيئا من هذا القبيل. وعندما ظهــرت تقارير من هذا النوع في «نيويورك تايمز» حاصر بعض أعضاء الشــبكة المحلية للفعل المباشر، كنت أنا

نفسي بينهم، مبنى الجريدة بالفعل، فاضطرت إلى نشر تكذيب لما نشرته بعد الاتصال بشرطة سياتل التي أكدت أنهم لا يملكون دليلا على أنه جرى استخدام أي من هذه التكتيكات. غير أن التقارير بقيت تنشر على أي حال. وفي حين أنه لا سبيل إلى معرفة ما كان يجري بالضبط فإن القرائن غير المتكاملة التي نجحنا في جمعها أشارت إلى أنهم لجأوا إلى ما يشبه شبكة من شركات الأمن الخاصة التي كانت تعمل بالتنسيق مع الشرطة، ومع مراكز الدراسات اليمينية، وربما مع بعض وحدات الاستخبارات الشرطية. ولم يمض وقت طويل حتى بدأ قادة الشرطة في المدن التي تواجه احتشادات يطلعون بقصص مشابهة، كانت تسفر، في كل الحالات، عن عناوين رئيسة مثيرة، يتواصل ظهورها لعدة أيام، حتى تيسر لنا أن نثبت أن الأفعال العنيفة لم تقع مطلقا، غير أن ذلك كان بعد أن أصبح الموضوع كله يعد خارج دائرة الأخبار الجديرة بالنشر.

وعندما تنظر إلى تعريض من هذا القبيل، من منظور تاريخي، تبدأ بالظهور نماذج معينة لا تخطئها عين. وأكثرها درامية المجانبة المتواصلة بين مخلفات الجسد البشري وأصحاب الزي الرسمي. لست واثقا مما إذا كنت شهدت فرية روجت لها الشرطة ضد المحتجين الديموقراطيين، أبدا، ولم تكن تحتوي، على الأقل، على إشارة واحدة إلى شخص يقذف، أو يوشك أن يقذف الآخرين بالبراز. وربما يعود كل ذلك إلى نجاح تلك الصورة للمحتجين في ستينيات القرن الماضي وهم يبصقون على المحاربين القدماء العائدين(*)، وهي إحدى الصور التي استقرت في الخيال الشعبي، على رغم غياب أي دليل على أنها حدثت بالفعل، بيد أنه حتى مع حلول السبعينيات أصبحت الرؤى البشعة عن هيبيين يقذفون الآخرين بالبراز مادة أساسية في وسائل الإعلام اليمينية، وكان يبدو أنها تظهر، دائما، قبيل صدور الأوامر للرجال والنساء المرتدين الزي الرسمي بالهجوم على المحتجين السلميين - وبالطبع، كان ذلك دوما من دون أقل القليل من الدليل الموثّق. وقد سجل مصورو الفيديو آلاف الصور لرجال شرطة يضربون أعضاء حركات الاحتلال والصحافيين والمارة الذين لا علاقة لهم بشيء. لكن لا أحد التقط أبدا صورة لعضو في حركة احتلال يقذف أحدا بمخلفات عضوية.

(*) يقصد العائدين من فيتنام نهاية ستينيات القرن الماضي وبداية سبعينياته. [المترجم].

والتركيــز على البراز هو أمر ذو تأثير بالغ لأنه، نفســيا، يخدم غرضين، أولهما كسب قلوب الرتب الدنيا من ضباط الشرطة وعقولهم، وهم الذين سوف يُطلب منهم التلويح فوق رؤوس المثاليين الســلميين(*) بالهــراوات، والذين أظهروا، في أيام الاحتلال الأولى، في الأغلب، تعاطفا بالغا على مســتوى فردي. وبحلول يناير وفبراير عندما أصبح القمع ممنهجا، حقا، وجد الناشطون الذين تيسر لهم إجراء محادثات، مع من اعتقلهم من الضباط، أنه كان يستحيل إقناعهم بأن من شاركوا في الاحتلال لم يقذفوا الموظفين العموميين، على نحو منتظم، بالبراز.

والغرض الثاني المطلوب إحداثه هو، بالطبع، تدمير المكانة المعنوية للناشطين لدى الجمهور: بتصويرهم بصورة تجمع الحقارة إلى العنف. وصورة الرجل المشرد الذي أقعى بجوار ســيارة الشرطة كان يبدو أنهــا تخدم الغرض الأول، على نحو مناســب تماما. والمشكلة مع الغرض الثاني - خاصة في نيويورك - تمثلت، ببساطة في أنــه ما مــن طريقة، قابلة للتصديــق، يمكن من خلالها الزعم بأن الناشــطين يهاجمون الشرطة. وهكذا جرى التحول إلى خط بديل بزعم أن الشرطة اضطرت إلى التدخل للحيلولة دون أن يمارس الناشطون العنف، بعضهم ضد بعض!

وكان هــذا، في حقيقته، مجرد امتداد لاســتراتيجية رمزيــة يبدو أنها تولدت في الأســابيع الأولى من الحركة، عندما كانت الســلطات المحلية تجد صعوبة في التوصــل إلى عذر تتعلل به لإضفاء الطابع الإجرامي على مواطنين ينتمي أغلبهم إلى الطبقات الوسطى انخرطوا في نصب الخيام. فكيف يمكن لأحد أن يبرر، حقا، الدفع بقوات شرطة مدججة بالســلاح ضد مواطنين لم يتورط معظمهم في خرق أي قانــون، وإن كانــوا ينتهكون مجرد ترتيبات بلديــة لتنظيم إقامة المخيمات؟ مــن البداية، كان الحل واضحــا: الصحة العامة. كان مــن الضروري أن تتماهى المخيــمات مع القــذارة (وكان وجود جماعات، بالغة الحــرص غالبا، خصصناها للنظافــة العامة يعــد بالطبع غير ذي موضوع من هذه الناحية). وفي الأســبوع

(*) كــما كتبــت، في ما مضى، فإن الزعم بــأن المحتجين على العولمة كانوا، في الحقيقــة «أطفال الصناديق الوقفية»، كان زعــما جــرت معايرته بكل دقة لتحقيق التأثير المنشــود: كانت هذه طريقة للتعبير عــن التالي: «لا تنظر إلى ما تفعله وأنت تدافع عن هذه القمة التجارية باعتباره نوعا من الحماية لحفنة من القطط الســمان الذين يحتقرونك ويحتقرون كل من هم على شــاكلتك؛ فكر في هذا الأمر باعتبــاره، بالأحرى، فرصة لضرب أطفالهم العابثين (ولكن لا تقتل أحدا منهم، بالفعل، فلن تعرف أبدا من يمكن أن يكون آباؤهم)».

الثـاني أو الثالث من الاحتلال كنا قد أبلغنا، بالفعل، ناشـطين في مدن متباعدة، مثل أوسـتن في تكساس، وبورتلند في أوريغن، بأنه نظرا إلى قلق سلطات البلدية بخصوص النظافة العامة، يتعين أن تُخلى المخيمات تماما كل يوم للقيام بتنظيف خاص - تنظيف تبين أنه استغرق من أربع إلى خمس ساعات كل يوم. وكان من السـهل الانتقال بالصور البلاغية من «وكر القذارة» إلى «بالوعة العنف والجريمة والانحطاط». وبالطبع، عندما أُخليت المخيمات، وعلى رغم أن العمد بشكل عام بـرروا ما فعلوه بالحاجة إلى حماية الجميع، بمـن فيهم المخيّمون، من الجريمة، كان السبب الرسمي في كل حالة على وجه التقريب هو الحاجة إلى تأمين دخول أطقم النظافة العامة.

ولا يجيب أي من هذه التفصيلات عن التساؤلات حول السبب في أن الحركة بـدا أنها تتداعى بهذا القدر من السرعة عقب الإخلاءات، غير أنها ترسـم ملامح السياق الضروري.

وأول مـا يتعين التركيز عليـه هنا هو أننا نتحدث عـن المظاهر. فالقول إن الحركـة بدا أنها تتداعى لا يعني أنها تداعت بالفعل. لا شـك أن الهجمات على المخيمات، وتدمير مسـاكن المحتلين ومطابخهم وعياداتهـم ومكتباتهم، وما تلا ذلك من تخليق طائفة من الناشـطين اللاجئـين في كثير من المدن - ترك كثيرون منهم وظائفهم وبيوتهم للحاق بالمخيمات، وفجأة وجدوا أنفسهم في الشوارع أو محتمين بسراديب الكنائس، وكانت حالـة الكثيرين بينهم متأزمة، وهم يعانون النتائج النفسـية التـي ترتبت على التوقيفـات والإصابات والحبـوس، وفقدان معظـم ما لديهم من حطام الدنيـا - كانت لها تأثيراتهـا المحتومة. وفي البداية قذفت الأحداث بالحركة إلى حال من الارتباك الهائل. وتدفقت الملامات؛ وبدا أن السخط بسبب مسائل تتصل بالعرق والطبقة والجندر، بعد أن كانت قد أزيحت جانبـا في أيام الانتشـاء بعملية الاحتلال، ينبجس فجأة. وبـدا أن الجميع بدأوا يتقاتلـون على المال؛ وفي نيويـورك تدفق على الحركة ما يربو على نصف المليون دولار؛ وفي غضون أشـهر قليلة، أُنفقت كلها على تأمين نفقات السكن والانتقال (كانت الكنائس تتقاضى منا أجرا) للمئات الذي فقدوا مساكنهم. وتبين أن بعض الأشكال التنظيمية التي فعلت فعلها على نحو بديع في المخيمات، مثل الجمعية

العمومية، غير مناسبة بالمرة في الأحوال الجديدة. وفي معظم المدن، تداعت الجمعيات العمومية في الشتاء، على الرغم من أن جماعات العمل التي كانت في العادة كبيرة ولديها هدف عملي مباشر ما - في نيويورك كانت تلك هي جماعة العمل المتصلة بالفعل المباشر، وجمعيات نوعية متباينة جرى تشكيلها للعمل على مشروعات معينة مثل الحشد ليوم أول مايو (May Day)(*) - انتهى بها الأمر إلى تنفيذ الجانب الأكبر من العمل ذاته.

وباستعادة ما جرى، فإن انهيار الجمعية العمومية يبدو نموذجا غير مثير لكثير من الدهشة. فقد اعتبر معظمنا، ممن كانت لهم تجربة مع حركة العدالة العولمية، أن الفكرة أقرب إلى التجريب المجنون منذ البداية. وقد كنا نفترض، على الدوام، أنه في الاجتماعات التي يتحقق لها أي قدر حقيقي من الاحتشاد، وعلى وجه التعيين تلك التي يحتشد لها الآلاف، فإن عملية تخليق التوافق لن تنجح إلا إذا تبنينا أنموذجا من نماذج مجلس الناطقين spokescouncil(**)، حيث يُقسّم الكل إلى جماعات لكل منها «ناطق» موقت، له وحده حق الاقتراح والمشاركة في النقاشات (على رغم أن هذا المجلس كانت تجري موازنته، دوما، بالتقسيم إلى جماعات أصغر، حيث يكون للجميع أن يخبروا ناطقيهم بما يتعين قوله، أو حتى أن يغيروهم). وقد فعل أنموذج مجلس الناطقين فعله، على نحو طيب إبان الاحتشادات الجماهيرية في الفترة من العام 1999 حتى العام 2003. والمدهش في مقاربة الجمعية العمومية أنها فعلت فعلها، بالأساس، وهو ما تحقق عندما كان لدينا حشد يقوم على التعامل وجها لوجه. ولم يشعر أي منا بدهشة تذكر عندما تفككت الجمعية العمومية بمجرد إخلاء المخيمات(***).

وما أدى إلى التباطؤ حقا وجعل أناسا بهذه الكثرة يعتقدون أن الحركة تنهار، تمثل في تضافر مشؤوم لعدة عوامل: التحول المفاجئ في تكتيكات الشرطة، ما

(*) يوم عيد العمال. [المترجم].

(**) مجلس يضم ممثلين عن مختلف الجماعات المشاركة في الاجتماع ليكونوا ناطقين جمعيين باسم الحشد بكل مكوناته، وهو الصيغة الجمعية للناطق الرسمي (spokesperson/spokesman). [المترجم].

(***) وكانت المأساة في نيويورك، على الأقل، أنه فيما كنا قد أدخلنا أنموذج مجلس الناطقين، فقد اتخذ هيئة اعتبرها الكثيرون نزولا من أعلى إلى أسفل، وهذا طريق للفرقة، في لحظة اتسمت ببلوغ الصراع غايته. وهناك جهود في نيويورك، في اللحظة الراهنة، لإحياء أنموذج لمجلس الناطقين، على نحو أكثر ديموقراطية.

جعل من المستحيل على الناشطين أن يخلّقوا أي نوع من الفضاء العام في مدينة أمريكيــة من دون أن يتعرضوا لهجوم مادي فوري؛ وتخلي حلفائنا الليبراليين عنا مــن دون أن يبذلوا أي جهد لتحويل هذه السياســة الجديــدة إلى قضية عامة؛ وتعتيم مفاجئ من جانب وسائل الإعلام، ضمن ألا تكون لدى أغلبية الأمريكيين أي فكرة حول أن هذا هو ما يحدث. وكان الاحتفاظ بفضاء عام مثل زكوتي بارك أمــرا محفوفا بالمشــكلات، وفي النهاية، قالت كثرة من المنظمــين، بالفعل، إنهم وجدوا بعض الراحة بعد أن لم يعد يتعين عليهم قضاء جل وقتهم قلقين بســبب قضايا تشــبه تلك التي تتعلق بالنزاعات على مناطق الإسكان، وأصبح في وسعهم أن يبدأوا التركيز على التخطيط لأفعال مباشرة وحملات سياسية حقيقية. وسرعان ما اكتشــفوا أنه من دون مركز واحد يمكن لأي شــخص من المهتمين بالحركة أن يتوجــه إليه، في أي لحظة، للمشــاركة والتعبير عن المســاندة أو لمجرد الإحاطة بما يجري، فهذا الأمر تزداد صعوبة تحقيقه. غير أن محاولات إنشــاء مركز كهذا وُئدت في مهدها على نحو ممنهج. وفشــلت الجهود التي بذلناها لإقناع كنيسة الثالوث، وهي الحليف القديم في الطرف الجنوبي من مانهاتن للســماح لأعضاء حركة الاحتلال باســتخدام قطعة أرض مهجورة تحتفظ بها الكنيســة كاستثمار؛ وبعد تجاهل تام لنداءات حتى من شــخصيات مثل ديزموند توتو (Desmond Tutu)(*) قاد عديد من كبار الأساقفة مسيرة لتنفيذ احتلال سلمي لذلك الفضاء. وجرى توقيفهم على الفور ولســبب ما لم تتناقل التقارير الإخبارية شــيئا يتصل بمشاركتهم. وفي الاحتفال بانقضاء الشهر السادس على الاحتلال الأصلي، في السابع عشر مــن مارس، نظم أعضاء ســابقون في الحركة حفلا مرتجــلا في زكوتي بارك. وبعد قرابة الساعة، هجمت الشرطة، مخلفة وراءها عديدا من النشطاء مصابين بإصابات خطيرة وفي المستشــفى؛ وانفصلت عصبة من النشــطاء وفرشت أكياس النوم في ســاحة يونيون ســكوير وهو الميــدان الذي كان مفتوحــا، على الدوام، طوال ســاعات اليوم الأربع والعشرين. وخلال أيام قليلة، بدأت الطاولات تظهر حولهم وعليهــا أدبيات حركة الاحتلال، وبدأ العمل عــلى إقامة مطبخ ومكتبة.

(*) رجل دين بروتســتانتي وناشــط حقوقي في جنوب أفريقيا اكتسب شــهرة عالمية واسعة كمقاوم سلمي للفصل العنصري في الثمانينيات من القرن الماضي. [المترجم].

وردّت سلطات المدينة بإعلان أنه من الآن فصاعدا تغلق الحديقة أبوابها في منتصف الليل، ما أدى إلى ما صار يعرف بـ «مسرح الطرد الليلي»، إذ صار يتجمع المئات من رجال شرطة مكافحة الشغب في الحادية عشرة من كل ليلة لطرد حفنة المخيّمين بأكياس النوم الخاصة بهم عند منتصف الليل. وفرضت إجراءات «حظر المخيمات» في شكل عدواني بلغ حد اعتقال الناشطين لمجرد أنهم تدثروا ببطانيات، أو، كما جرى في إحدى الحالات التي شهدتها بنفسي، إسقاطهم على الرصيف وتقييدهم بالأغلال لمجرد أنهم مالوا بجذوعهم وربتوا على كلب (وفسر قائد الشرطة ما جرى بأن المحتج الذي فعل ذلك جعل نفسه شديد الاقتراب من الأرض).

وإبان هذه الفترة ارتفع مستوى عنف الاعتقالات على نحو مأساوي. حتى في الاحتجاجات الأكثر سلمية، فإن المشاركين في المسيرات كانوا يجدون أنفسهم عرضة للتعامل الشرطي معهم وضرب رؤوسهم بأحجار الرصيف مرات متتالية، إذا زلت قدم أحدهم عن الرصيف أو بدا أنه يوشك أن ينزل عنه. وبدأت الشرطة باستخدام تكتيكات جديدة وغريبة للتخويف، يبدو أن بعضها مستورد من الخارج. فعلى سبيل المثال، كان رد فعل الشرطة في مصر على محاولة بعض الثوريين العودة إلى احتلال ميدان التحرير مجددا، في نوفمبر وديسمبر 2011، بحملة من الاعتداءات الجنسية الممنهجة على المشاركات في الاحتجاج من الإناث؛ ولم يقف الأمر عند حدود ضربهن بل وصل الأمر إلى تعريتهن وتحسس أجسادهن، وغالبا ما جرى ذلك في شكل استعراضي، على مرأى من نظرائهن من الذكور. وقد أخبرني أصدقاء مصريون أن هدفهم، فيما يبدو، كان مزدوجا: إرهاق الناشطات إلى أقصى حد ممكن، ولكن مع استفزاز الناشطين الذكور ليتورطوا في العنف دفاعا عنهن. وبالمثل، عندما بدأت المحاولات لتكرار عملية الاحتلال في نيويورك، مجددا في مارس، شهدنا موجة مكثفة ومفاجئة من الهجمات الجنسية التي اقترفتها الشرطة بحق المشاركات في الاحتجاج، شيء لم يحدث من قبل إلا في ظروف عارضة. وقد قابلت امرأة حكت لي عن خمسة رجال مختلفين من الشرطة أمسكوا بثدييها، إبان عملية إخلاء ليلية، من يونيون سكوير (وفي إحدى هذه المرات، وقف رجل شرطة آخر يرسل إليها قبلات على الهواء)؛ وصرخت

امــرأة أخرى واصفة رجل الشرطة الذي يداعبها بالمنحرف، ما جعله هو وزملاءه الضباط يجرونها إلى ما وراء خطوط الشرطة ويحطمون رسغيها. وعلى الرغم من ذلك، فإنه حتى عندما ظهرت ناطقة بلســان حركة الاحتلال، معروفة للكافة، في برنامج «الديموقراطية الآن» (Democracy Now)(*) لتعرض رضّة على شــكل كــف بشرية على صدرها، رفضت وســائل الإعلام ببســاطة أن تتبنــى الحكاية. وفوق ذلك، قواعد الاشــتباك الجديدة - التي تقضي بأن كل من يحضر احتجاجا واســع النطاق، مهما كان سلميا، يتعين عليه أن يدرك أن ذلك قد يعني التعرض للاعتقــال، أو دخول المستشــفى - عوملت، ببســاطة، باعتبارها «واقعا جديدا» ولم تعــد أي حالــة محددة، من حالات العنف الشرطــي، لم تعد تُعدّ خبرا. لكن مصادر وســائل الإعلام أظهرت التزاما بالواجب، فنقلت تقريرا عن تراجع أعداد من شــاركوا في هذه المســيرات، التي صارت، لأسباب واضحة، تتألف، أساسا، من الناشطين الملتزمين المستعدين لتقبل الضرب والحبس، وصارت المسيرات محرومة مــن أسراب الأطفال وكبار الســن الذين صحبوا فعاليات ســابقة وأضفوا عليها الطابع الإنســاني. ومع أن وســائل الإعلام بثت تقارير عــن تراجع الأعداد، فقد رفضت أن توضح الأسباب.

وبالتالي، فالســؤال الحقيقي هو: كيف تغيرت هذه القواعد، ولماذا سمح بأن يمر إلغاء التعديل الأول للدستور(**)، من حيث الممارسة (على الأقل، فيما يتصل بحريــة الاجتماع)، ببســاطة، من دون اعتراض؟ وكما يعرف كل ناشــط مجرب، فقواعد الاشتباك في الشوارع وثيقة الاتصال بنوعية تحالفات المرء وفعاليتها.

وأحد أســباب هذا الاهتمام البالغ من قبل وسائل الإعلام بحركة «احتلوا وول ستريت» في البداية - وقد وافقتني أغلبية الناشطين المحنكين، الذين تحدثت إليهم على أننا لم نشــهد أبدا مثل هذا الاهتمام - كان أن كثرة من الجماعات الناشــطة،

(*) برنامج إخباري يومي غير ربحي، تقدمي التوجه، يقدم الخبر والرأي والتحليل وتبثه أكثر من ألف محطة إذاعة وتلفزة، فضائية وأرضية وشبكات كيبل في أمريكا الشمالية. [المترجم].

(**) التعديل الأول للدســتور الأمريكي يحمي حريات في مقدمتها حرية الاعتقاد الديني. وهو لايزال قائما، لكن كثرة من المعلقين يرون في سياســات إدارة الرئيس باراك أوباما إلغاء، من حيث الممارســة وليس وفقا لقانون من الســلطة التشريعية، لهذا التعديل، وافتئاتا على الحريات الدينية للمواطنين، ومثال ذلك المقال الذي نشرته جنيفر روباك مورس في «كرايزيس ماغازين» الكاثوليكية، في الخامس عشر من فبراير 2012، بعنوان «أوباما يلغي التعديل الأول».
Obama Repeals First Amendment, Crisis Magazine, by Jennifer Roback Morse, February 15, 2012.

مــن التيار الرئيس، صادقت على قضيتنا. وأنا أشــير هنــا، على نحو خاص إلى تلك المنظمات التي قد يقال إنها عنوان الجناح اليســاري في الحزب الديموقراطي: مثل «تقدموا» (MoveOn.org)، على سبيل المثال، أو «أعيدوا تشييد الحلم»(Rebuild the Dream)(*). وقد اســتمدت منظمات مثل هاتين قــدرا كبيرا من الطاقة مع مولــد حركة «احتلوا وول ســتريت». غير أنه، كما ألمحت آنفــا، افترض معظمهم فيما يبدو أن الرفض المبدئي للسياســات الانتخابية ولأشــكال التنظيم من أعلى إلى أسفل كان ببساطة مرحلة توشك على الأفول، وطفولة حركة افترضوا أنها ستمضي، عندما تنضج، باتجاه التحول إلى ما يشبه حزب شاي يساري. ومن منظورهم، فإن المخيمات سرعان ما تحولت إلى تشتت فكري. وأن الحركة سوف تدخل في مرحلة جادة عندما تصبح وســيطا يرشــد الناشــطين الشــباب إلى الانضمام إلى الحملات النيابية، ثم تتحول، مع الوقت، إلى منشط للتصويت لمصلحة المرشحين التقدميين. وقــد احتاجوا إلى بعض الوقت قبل أن يدركوا، إدراكا كاملا، أن العناصر الرئيســة في الحركــة جــادة فيما يتصل بمبادئها. ومن الواضح إلى حــد كاف أيضا أنه عندما أخليــت المخيمات، اتخذت، ليس فقط جماعات كهاتين الجماعتين، بل المؤسســة الليبرالية في عمومها، قرارا إستراتيجيا بأن تلتفت إلى ما يجري.

ومن زاوية الرؤية الراديكالية كانت هذه ذروة الخيانة. وقد أوضحنا التزامنا بمبــادئ الأفقية من البداية. وكانت هذه المبادئ هي جوهر ما نحاول أن نفعله. لكننــا فهمنا، في الوقت ذاته، أنه كان هناك على الدوام تفاهم ضمني في أمريكا بــين جماعات راديكالية مثلنا نحــن، وحلفائهم الليبراليين. فدعــوة الراديكاليين إلى التحول الثوري تشــعل حريقا في المنطقة الواقعة يســار الليبراليين، ما يجعل المقترحات الليبرالية بالإصلاح تبدو بديلا أكثر معقولية. نحن نكســب لهم مكانا عــلى الطاولة. وهم يحموننا من دخول الســجون. ووفقا لهذه الشروط يبدو أن المؤسسة الليبرالية عجزت تماما عن الوفاء بحصتها من الصفقة. لقد حققت حركة «احتلوا وول ستريت» نجاحا باهرا في تغير مسارات الحوار الوطني، فبدأ يناقش

(*) «تقدموا» هي لجنة للعمل الســياسي، نشــأت في العام 1998 كرد فعل على اســتجواب الرئيس بيل كلنتون في مجلــس النــواب، وهي لجنة ليبرالية التوجه تجمع ملايين الدولارات لمصلحة المرشــحين الذين تعتبرهم تقدميين. أما «أعيدوا بناء الحلم»، فهي منظمة سياســية تنتمي إلى يســار الوسط أسســها في العام 2011 المستشار في إدارة باراك أوباما فان جونز، بالتعاون مع منظمة «تقدموا». [المترجم].

قضايا السلطة المالية، وفساد العملية السياسية، والتفاوت الاجتماعي، وكل ذلك لمصلحة المؤسسة الليبرالية التي ناضلت لتحريك الأمور باتجاه هذه القضايا. غير أنه عندما ظهرت قوات تحمل أسلحة تشل حركة المتظاهرين وهراوات وظهرت فرق «سوات» اختفت تلك المؤسسة ببساطة وتركتنا لمصيرنا.

وربما يبدو هذا أمرا محتوما عندما نستذكر ما جرى ، لكن ليس هكذا كانت تجــري الأمور في الماضي. بديهي أن القمــع العنيف للحركات الاجتماعية يصعب اعتبــاره أمرا جديدا. ويكفي أن نتذكر «الرعــب الأحمر» (Red Scare)(*)، ورد الفعــل إزاء الحركات العمالية الراديكالية، مثل حركة العمال الصناعيين في العالم، فضلا عن حملات الاغتيالات الصريحة التي وجهت ضد «حركة الهندي الأمريكي» (American Indian Movement)(**) أو ضد الراديكاليين السود، في ستينيات القــرن الفائــت وفي أوائل ســبعينياته. ولكن في كل حالة من الحــالات، تقريبا، فالضحايا كانوا إما من الطبقة العاملة وإما من غير البيض. وفي المناسبات القليلة التــي جرى فيها توجيه قمع أقــل عنفا ضد عدد يعتد به من البيض المنتمين إلى الطبقة الوســطى - كما جرى إبان عهد المكارثية، وإما ضد الاحتجاجات الطلابية إبان حرب فيتنام - فسرعان ما يصبح الأمر فضيحة على المســتوى الوطني. وإذا كان مــن الخطــأ اعتبار حركة «احتلوا وول ســتريت» حركــة البيض من الطبقة الوســطى - لأنها كانت أكثر تنوعا من ذلك بكثير - فلا شــك في أن أعدادا بالغة الضخامــة من البيض المنتمين إلى الطبقة المتوســطة منخرطــة فيها. وعلى رغم ذلك، فالحكومة لم تتردد في الهجوم عليها مســتخدمة، في الأغلب، تكتيكات ذات طابع عســكري مكثف، إذ لجأت في معظــم الحالات إلى أمور لا بد من اعتبارها عنفا إرهابيا - على أســاس أنــه إذا كان «الإرهاب» يعرّف باعتباره هجمات على المدنيــين، بهــدف مقصود هو إحداث حالة من الرعب لأهداف سياســية (أعلم

(*) ترويج القوى المناهضة لليسار للخوف من صعود القوى الشيوعية أو الراديكالية اليسارية. وقد اتخذ هذا الأمر في الولايات المتحدة شــكل الموجة التي ظهرت مرة في الفــترة من العام 1919 حتى العام 1921 ومرة ثانية من العام 1947 حتى العام 1954. [المترجم].

(**) حركة للدفاع عن حقوق الســكان الأصليين لأمريكا، تأسســت في مينيابوليس بمينيســوتا في العام 1968 ولها أجندة تركز على القضايا الروحية وعلى حقوق الســكان الأصليين، وفق المعاهدات التي وقعوها مع حكومة الولايات المتحدة ووفق معاهدات جديدة يدعون إلى إبرامها، بعد إسقاط قانون صدر في العام 1871 في وقف إبرام معاهدات بين الحكومة الفدرالية والسكان الأصليين. [المترجم].

أن هذا المنطوق قد يبــدو محل خلاف. ولكن عندما تفتح شرطة لوس أنجلوس النــار، مثلا، مطلقة رصاصات مطاطية على جماعة مــن المحتجين كانوا مزودين بالطبشــور، ومنخرطين في «مســيرة فنية» قانونية تماما ومســموح بها، ليعلموا الناس أن أي مشــاركة في نشــاط ذي صلة بحركة «احتلوا وول ستريت» يمكن أن تؤدي لأذى جسدي، فمن الصعب القبول بعد استخدام تلك الكلمة).

مــا الذي تغــير؟ إحدى الإجابات هــي أن هذه كانــت أول حركة اجتماعية أمريكيــة تظهر بعد الحادي عشر من ســبتمبر. فهل غيرت الحرب على الإرهاب القواعــد حقا؟ لا بد لي من الإقرار بأني كنت مندهشــا بشــكل مــا عندما بدأنا الاحتلال من أن الحصاد العاطفي للحادي عشر من ســبتمبر لم يكن شــيئا تعين علينا التعامل معه. ربما كانت زكوتي بارك على مبعدة مربعين ســكنيين من وول ستريت، لكنه كان على مبعدة مربعين سكنيين أيضا من الموقع صفر، وتذكرت أننا كنا نتوقع كل صنوف الاتهام بالهرطقة وبعدم احترام ضحايا الهجمات الإرهابية. لكن لم يحدث ما توقعناه. ولكن، كما اكتشفنا في النهاية، فإن التاسع من سبتمبر غيرت الأرضية التي كنا نتحرك فوقها بطرق أخرى أكثر استعصاء على الرصد. نعم، تبــدت لبعض الوقت بارقة أمل في أن تكــون «المعادلة الغاندية» (Gandhian formula)(*) - النازعة للشرعية عن الســلطة بــالإصرار على التزام اللاعنف، ثم جعل العالم يشــهد على المدى الذي يبلغه رد فعل الدولة في وحشيته على الرغم مــن ذلك - قد أصبحت فاعلة حقا. لكنها كانــت بارقة أمل عابرة. ولا يكفي أن نشــير إلى أنــه بعد عمليات الإخلاء، بــدا أن المنظمات الليبراليــة توصلت لقرار اســتراتيجي بعدم إثارة قضية العنف. ويتعين أن يتســاءل المرء أيضا عن السبب في أنهــم أفلتوا بفعلتهم هذه - لماذا لم يشــعر مؤيدوهم بصدمة كافية لجعلهم يطالبون بنوع من المســاءلة حــول ما وقع من عنف. وهذه هــي النقطة التي يمكن لنا أن نلمس فيها الأثر النفسي الحقيقي للحادي عشر من سبتمبر. شهدت الفترة التي تلت الهجمات الإرهابية مباشرة عســكرة كــبرى للشرطة الأمريكية. فقد خصصت المليارات لتأمين تجهيزات وتدريبات «مكافحة الإرهاب» لإدارات الشرطــة في بلديــات ينقصها التمويل في مجالات أخرى، مثــل بلدية دايتون، في

(*) نسبة إلى رائد اللاعنف، الزعيم الهندي المهاتما غاندي. [المترجم].

أوهايـو (Dayton, Ohio)، وهي مناطق من الواضح أنها لا تواجه أي نوع من المخاطر الإرهابية. وهذا يساعد على تفسير رد الفعل الغريب، المبالغ فيه أحيانا، عـلى كثرة من أنشـطتنا، كما حدث عندما حاولت عشرات قليلة من الناشـطين احتـلال منزل مصادر بسـبب عجز مالكه عن دفع أقسـاط الرهن العقاري، في نيوجيرسي، أو عندما حاولنا إلقاء خطاباتنا على درج القاعة الفدرالية في مانهاتن وقوبلنا بفرق «سـوات» المدججة بالسلاح. في زمن آخر، كان يمكن لهذه المبالغة في إظهار الشـدة أن تثير غضبا عامـا. ولكنها، في العام 2012 مرت من دون أدنى تعقيب. كيف أصبح الليبراليون من الطبقة المتوسـطة متقبلين لعسكرة الشرطة، عـلى هذا النحو؟ يعود ذلـك، في جانب كبير منه، إلى رفضهم المطلق والراسـخ لأي شيء قـد يوحي، مجرد إيحاء، باحتمال عنف من جانب المحتجين. وحتى إن نفذت الشرطة ما كان واضحا أنه هجوم مخطط له سلفا، ضد محتجين سلميين، ولو بإطلاق قنابل الغاز المسيّل للدموع على رؤوس المحتجين مباشرة - كما جرى بالفعـل عـدة مرات في أوكلانـد -وكان أول رد فعل من كل من وسـائل الإعلام والمعلقين الليبراليين دائما هو السـؤال عما إذا كان أيٌ من المحتجين رد على هذا الهجوم، في أي مرحلة من المراحل، بأي شيء سوى بالمقاومة السلبية. وحتى لو أن شخصا ركل بقدمه علبة غاز الدموع ليعيد توجيهها ناحية الشرطة، فإن الحكاية لا تعود إلى «شرطة تفتح النار على محتجين» أو حتى «أحد المحاربين القدماء من مشـاة البحرية في حالة حرجة بعد إصابته في الرأس بقنبلة غاز مسيّل للدموع» بقدر ما تصبح «محتجين يشتبكون مع الشرطة».

وفي واحـد من تناقضـات التاريخ الكـبرى، أصبحت اسـتعادة روح غاندي أو مارتـن لوثر كينـغ (Martin Luther King)(*) المبرر الأول لبدعة عسـكرة المجتمـع الأمريكي، على نحو كان من شـأنه أن يصيب أيا مـن الرجلين، لو كان على قيد الحياة ليشـهد ذلك الأمر، بمزيج من الدهشة والرعب. وحركة «احتلوا وول سـتريت» هي حركة سلمية بدرجة اسـتثنائية. وهي، على الأرجح، الحركة الأكثر التزاما باللاعنف بين الحركات التي بلغت هذا الحجم في التاريخ الأمريكي،

(*) رجل الدين الأمريكي الأسود الحائز جائزة نوبل للسلام والذي قاد نضال الأمريكيين السود للحصول على حقوقهم المدنية، حتى اغتيل في العام 1968. [المترجم].

وهذا على الرغم من غياب المدونات السلمية أو مفوضي السلام أو شرطة السلام الرسمية. وقد وقع في الخريف ما لا يقل عن خمسمائة عملية احتلال شارك فيها ممثلون لفلسفات متنوعة على نحو ملحوظ، من مسيحيين إنجيليين لفوضويين ثوريين، وآلاف المسيرات والاحتجاجات، لكن الأفعال الأكثر «عنفا» التي نسبت إلى المشاركين في الاحتلالات كانت أربعة أو خمسة تمثلت في تحطيم واجهات زجاجية، وهو ما يقل، أساسا، عما يتوقعه المرء في أعقاب مباراة هوكي كندية غير خارجة عن السيطرة. وهذا إنجاز استثنائي تاريخيا. ولكن هل جاءت معالجته على نحو يوحي بذلك؟ بالعكس، أصبحت حفنة الواجهات مشكلة أخلاقية في ذاتها. وفي أعقاب إخلاء المخيمات، مباشرة، عندما أتيحت للأمريكيين الفرصة للمرة الأولى لإدراك الصورة الكاملة لما جرى - الاعتقالات الجماعية والضرب والتدمير الممنهج للمساكن والمكتبات - فقد سيطرت على فضاء المدونات، ربما على نحو تام، مجادلات حول مقالة بعنوان «السرطان في حركة الاحتلال» كتبها الصحافي في نيويورك تايمز كريس هدجز (Chris Hedges) الذي تحول إلى مؤيد لحركة «احتلوا وول ستريت»، والذي يرى أن حادثا أو حادثين من حوادث تحطيم واجهات زجاجية في أوكلاند كانا، بالفعل، من عمل الفصيل الفوضوي المتعصب العنيف المدعو «بلاك بلوك»، وأن أهم ما يمكن للحركة أن تفعله هو فضح وإقصاء مثل هذه العناصر، خشية أن تؤمن الأعذار للشرطة. وبدا أن حقيقة مجافاة كل ما ورد في المقالة للحقيقة (بلاك بلوك هم في الحقيقة تشكيل وليسوا جماعة، والمرجح أن 95 في المائة من عمليات الاحتلال لم تشهد مشاركة منهم) لم تسفر سوى عن إعطاء الجميع مزيدا من الأعذار للمجادلة بشأنها. ولم ينقض وقت طويل إلا وكان المعلقون الليبراليون قد نشأ بينهم إجماع على أن المشكلة الحقيقية في حركة «احتلوا وول ستريت» لم تكن تكمن في وقوع أي عمل من أعمال العنف المادي الفعلي (فهذه الأعمال تكاد تكون كلها من فعل الشرطة) بل كانت تكمن في حقيقة أن بعض أعمال الاحتلال شملت بعض العناصر التي، وإن لم تقترف أيا من أعمال العنف، فقد كانت تشعر بأن إلحاق الدمار بالممتلكات من الوارد تبريره. ولكي نوضح التفاوت: فحتى في نيويورك، في مارس، كانت المناقشات لاتزال تدور، بلا نهاية، حول واجهة واحدة في مقهى ربما

حطمها أو لم يحطمها ناشــط ذو صلة بفصيل من فصائل بلاك بلوك في أوكلاند، إبان مســيرة في نوفمبر؛ ونتيجة لذلك، فلم تدر على وجه التقريب أي مناقشــة حول أول تحطيم للواجهات منســوب لحركة «احتلوا وول ستريت» في نيويورك ذاتهــا، وهو ما وقع في 17 مارس. والواجهــة ذات الصلة - وهي واجهة محل في الطرف الجنوبي من مانهاتن - حطمها ضابط من شرطة نيويورك، مســتخدما في ذلك رأس واحد من الناشطين.

ولمجرد تبيان مدى الغرابة في الإشــارة إلى غانــدي لتبرير عنف الدولة، ففي وسعنا استذكار كلمات غاندي نفســه وأفعاله. وبالنسبة إلى معظم الفوضويين، فإن غاندي هو شــخصية مزدوجــة الدلالة. فمن ناحية أخذت فلســفته الكثير من فوضوية تولســتوي وكروبوتكــين. ومن ناحية أخرى، فقــد اعتنق نوعا من التطهرية المازوكية وشــجع على نوع من تقديس الفرد لا يمكن أن تكون دلالاته ســوى نقيض لتخليــق مجتمع حر حقا. لقــد دان، حقا وصدقا، جميع أشــكال العنــف. لكنه أصر أيضا على أن الانصياع الســلبي لنظام اجتماعي ظالم هو أمر أسوأ. وأتذكر أنه في أحد المؤتمرات حول حركة "احتلوا وول ستريت» في المدرسة الجديــدة في نيويورك، عقــب عمليات الإخلاء، حيث ظــل الليبراليون من دعاة التهدئة (pacifists) يذكرون منظمي المؤتمر بأن غاندي بلغ به الأمر حد «تعليق حملة غــادروا الهند عندما وقعت حادثة عنف». ومــا لم يذكروه هو أن الحالة المشار إليها شملت تمزيق أتباع غاندي اثنين وعشرين رجل شرطة، وإشعال النار في أشــلائهم. ويبــدو من الممكن أن يخمن المرء، مــن دون احتمال كبير للوقوع في خطــأ، أنه لــو أن أعضاء في حركة «احتلوا كليفلاند» مثــلا أو «احتلوا دينفر» تبين أنهــم مزقوا أعدادا كبيرة من رجال الشرطة، إربا إربا، لتجمدت حركتنا هي الأخــرى، حتى من دون حاجة إلى نــداء من قائد كاريزماتي يدعونا إلى ذلك. وفي عالم تكون أمور كهذه ممكنة، فإن فكرة أن غاندي نفســه كان سيشغله تحطيم واجهتــين هي أمر لا يخلو من جنون. وفي الحقيقة، فإن غاندي بوصفه سياســيا لم يكــف عن مقاومــة المطالبات بإدانة أولئك الذين انخرطوا في أشــكال مقاومة للكولونيالية أكثر تشددا - علما بأنهم لم يكونوا جزءا من حركته هو. وحتى عندما تعلق الأمر بهجمات من مقاتــلي حرب العصابات على مراكز الشرطة وبعمليات

نسف القطارات، فقد كان دائم الإشارة إلى أنه، على رغم إيمانه بأن اللاعنف هو المقاربة الصحيحة، فقد كان هناك من الأخيار من يحاول أن يفعل ما يؤمن بأنه الـــشيء الصحيح. وفي حين بقي مصرا على أن المواجهة اللاعنفية للظلم هي، على الـــدوام، أرقى خلقيا من المواجهة العنفيـــة، فالمواجهة العنفية تبقى أرقى خلقيا من الامتناع عن فعل أي شيء، على الإطلاق، ضد الظلم[20].

ولا يســع المرء ســوى أن يتمنى لو أن أولئك الذين يتحدثون باســم غاندي تصرفوا، ولو في بعض الأحيان، كما كان يتصرف.

لكن، وعلى رغم هذا كله، فهل تجمدت حركتنا تماما؟ قضينا ســتة شهور أو ثمانيـــة، تقريبا، ونحن نحاول تحديد مركزنا في بيئة جديدة تماما وأكثر عداء على نحـــو ملموس، ومـــن دون مزيّة التعاطف من جانب الإعـــلام. انطلقت حملات جديـــدة ذات طابع درامي؛ احتلالات لمنازل انتزعـــت ملكيتها، احتلالات لمزارع، إضراب عـــن دفـــع الإيجارات، مبـــادرات تربوية. كانت هنـــاك تدربات لا نهاية لهـــا على تكتيكات جديدة للعمل في الشـــارع، وتركيز، طلع فجـــأة، على الدراما والكوميديا، لأســـباب منها مجرد الرغبة في الحفاظ على ارتفاع الروح المعنوية في مواجهة القمع. لكن السبب الرئيس كان البحث عن تحالفات جديدة.

وبمجرد أن تخلى الليبراليون عنا، على نطاق واسع، فقد تمثلت الخطوة التالية في تقوية روابطنا مع من اعتبرناهم دائما حلفاءنا الحقيقيين: النقابات، والمنظمات المجتمعيـــة، وجماعات حقوق المهاجرين. وفي نيويـــورك، تمثلت المبادرة الكبيرة حقا من جانب حركة «احتلوا وول ســـتريت»، بعد عمليات الإخلاء، في التخطيط لإضراب على المستوى القومي يوم عيد العمال (May Day). وهذا، على الدوام، أمـــر محفوف بالخطر، حيث كنا جميعا ندرك أنه لن يكون في وســـعنا أن ننظم حقا إضرابا عاما بالمعنى التقليدي، وأن من المؤكد أن وسائل الإعلام سوف تعلن فشـــله. ولكن مجرد إخراج الملايين من الناس إلى الشـــارع في جميع أنحاء البلاد لتخليـــق منصة تنطلق منها مبادرات جديدة بدا لنا أمرا قريبا من النصر بدرجة كافيـــة. وفي حين نجحنا في إقنـــاع القيادة في معظم الاتحادات النقابية في المدينة (بمن فيهم قادة الفرقاء Teamsters والمجلس المركزي للعمل) بتأييد الدعوة إلى «تحول ثـــوري»، فقد جاءت النتائج لتعيدنا إلى صوابنـــا. تبين أن البيروقراطيات

النقابية، على نحو خاص، هي ببساطة شديدة الضعف إزاء الضغط من فوق، لدرجة يستحيل معها أن يكونوا حلفاء شديدي الفعالية. وبالضبط كما جرى في بلومبرغ فيل، فقد كان الزعماء النقابيون يتحدثون في حماسة حول فكرة العصيان المدني، في مراحل التخطيط، ثم يتراجعون في اللحظة الأخيرة: وبالتدريج، تحولت خطط تعطيل فعاليات المدينة إلى مجرد مسيرة مرخص بها، لم يعبأ قادة النقابات حتى ببذل كثير من الجهد للدفع بقواعدهم للمشاركة فيها، خوفا من أن تهاجمهم شرطة نيويورك.

وبانتصاف مايو، كان القسم الأكبر من المنظمين الرئيسيين لحركة «احتلوا وول ستريت» قد توصلوا إلى خلاصة مفادها أن الأجدر بهم هو أن ينحوا جانبا مسألة بناء تحالفات برمتها ليفكروا بقواعدنا. فما هي المسائل التي كانت أقدر من غيرها على التماس المباشر مع المشكلات اليومية الحقيقية لأعضاء حركة الاحتلال، ولأصدقائنا وأقربائنا؟ كيف يتسنى لنا تنظيم حملات تتصل، على نحو مباشر بهذه المشكلات؟ قررنا تنظيم سلسلة من المنتديات الأسبوعية المفتوحة، لكل منها موضوع مختلف - التحول المناخي والديون والشرطة والسجون - لنرى أيا منها القادرة على الانطلاق. وكما تبين لنا، حققت مناقشة الديون قدرا هائلا من النجاح دفع ببقية المنتديات إلى الظلال. وسرعان ما تألفت سلسلة من الجمعيات العمومية للمدينين، وجمعت كل واحدة منها مئات من المشاركين، كثيرون منهم كانوا جديدين على الحركة، ورؤوسهم حافلة بالمشروعات والأفكار. ووقت كتابة هذا النص، فإن حملة إضراب المدينين (Strike Debt Campaign) الطالعة - مع حملات تحمل أسماء مثل الجيش الخفي (Invisible Army)، واليوبيل المتواصل ((Rolling Jubilee والدليل الإرشادي لعمليات مقاومي الديون(Debt Resistors› Operations Manual) وإنقاذ الشعب (People›s Bailout) - تمثل المناطق الأكثر إثارة بين مناطق تنامي حركتنا. لقد عادت حركة «احتلوا وول ستريت» إلى جذورها.

وبالطبع فالأسئلة التي لا تنتهي متبقية على حالها. هل من الممكن، حقا، تخليق حركة جماهيرية لمقاومة الديون في أمريكا؟ كيف يمكن التغلب على الشعور بالعار وبالعزلة، وهو الشعور الذي يبدو أن الديون تعمقه؟ أو، إذا عبرنا

عن هذا بتعبير مختلف، كيف يتيسر تأمين منبر عام لهذه الملايين من الأمريكيين (واحد من كل ستة، وفقا لبعض التقديرات) الذين هم، بالفعل، منخرطون في عصيان مدني ضد الرأسمالية التمويلية برفضهم دفع ديونهم؟ الأمر ليس واضحا. فعلى رغم كل ما نعرفه، فعندما يظهر هذا الكتاب، سوف تكون هناك حملة جديدة طالعة من مدينة أخرى، لتكون، في النهاية، أكثر إثارة وقدرة على الإلهام.

وفي حدود الحراك الاجتماعي، فإن سنة واحدة ليست بشيء. والحركات التي تستهدف غايات تشريعية فورية غالبا ما تذوي وتختفي من الوجود؛ وفي أمريكا فالحركات التي نجحت في استهداف تحول خلقي واسع في المجتمع (من دعاة إلغاء الرق حتى الحركة النسْوية) احتاجت وقتا أطول بكثير حتى تشهد نتائج ملموسة. ولكن عندما يتحقق لها ذلك فإن تلك النتائج تكون عميقة وباقية. وفي عام واحد نجحت حركة «احتلوا وول ستريت» في تشخيص المشكلة - نظام للسلطة الطبقية صهر كلا من صناعة التمويل والحكم معا - ونجحت، في الوقت ذاته، في اقتراح حل: تخليق ثقافة ديموقراطية على نحو أصيل. وإذا كان لها أن تنجح، فمن المرجح أن يستغرق ذلك وقتا طويلا للغاية. لكن النتائج سوف تكون فارقة.

3

«تبدأ الدهماء في التفكير والتدبر»

التاريخ الخفي للديموقراطية

«إن اهتمامي بوضع تصور للمعمار المفصل لما يمكن أن يكون عليه المجتمع الحر يقل عن اهتمامي بتخليق الشروط التي قد تساعدنا على اكتشافه»

المؤلف

يمكن لمن يقرأ التقارير التي كتبها غلاة المحافظين اليمينيين عن الحركات الاجتماعية أن تشعره هذه التقارير بانتعاش غريب، خاصة إذا كان معتادا التعامل مع الليبراليين. فهؤلاء يميلون إلى التحسس والسلوك غير المتوقع، لأنهم يزعمون أنهم يشاركون الحركات الراديكالية أفكارها- عن الديموقراطية والمساواة والحرية- لكنهم نجحوا أيضا في إقناع أنفسهم بأن هذه المثل هي في النهاية غير قابلة للتحقق. لهذا السبب، فإنهم يعتبرون أي واحد يسعى إلى إقامة عالم يتمحور حول هذه المبادئ مصدر خطر أخلاقي ما. وقد لاحظت ذلك أيام «حركة العدالة العولمية». كان هناك نوع من التنائي الساخر، من جانب كثرة من «وسائل الإعلام الليبرالية» التي لم تكن سخريتها أقل إيلاما من

أي شيء رمانا به اليمين. وعندما كنت أقرأ انتقاداتهم للحركة كان يتضح لي أن التحاق كثرة من كبار معلقي وسـائل الإعلام بالتعليم الجامعي في سـتينيات القرن الفائت جعلهم يفكرون في أنهم أعضاء سـابقون في الحركـة الثورية في الجامعات، ولو عبر الانتماء إلى جيل معين. وقد انطوت أعمالهم على جدل كان يدور في دواخلهم؛ كانوا يقنعون أنفسـهم بأنهم، وإن كانوا يعملون الآن لمصلحة المنظومة الاجتماعية، فهم لم يتخلوا بالفعل عن مبادئهم، لأن أحلامهم الثورية السالفة كانت غير واقعية بالمرة، وأن النضـال من أجل الحق في الإجهاض أو من أجـل زواج المثليين تكاد راديكاليته تكـون أقصى ما يمكن للمرء أن يبلغه من الراديكاليـة، واقعيا. وإذا كنت راديكاليا، فأنت تعرف أين تقف على الأقل بالنسـبة إلى المحافظين: إنهم أعداؤك. وإذا رغبوا في أن يفهموك، فليس هذا إلا لتيسـير قمعك بالعنف. وهذا يفضي بالمرء إلى درجة من الوضوح. وهو يعني أيضا أنهم غالبا ما يأملون، بكل صدق، في أن يفهموك.

في الأيام الأولى لحركة «احتلوا وول ستريت» جاء أول هجوم رئيسي من اليمين في شكل مقالة في «ويكلي ستاندارد» Weekly Standard كتبها المدعو ماثيو كونتينيتي Mathew Continetti بعنـوان «الفوضوية في الولايات المتحدة: جذور الاضطراب الأمريكي»[1]. وقال كونتينيتي «أخطأ اليسـار واليمين معا عندما ظنا أن القوى وراء حركة «احتلوا وول ستريت» معنية بالسياسات الديموقراطية وبحل المشكلات». وفي الحقيقة، فإن عناصرهم الأساسـية تألفت من فوضويين يحلمون بفردوس اشـتراكي طوبوي، وهـم لا يقلون غرابة عن «الفالانكس» phalanxes عند شـارك فورييه[*] Charles Fourier أو عن مشاعيات الحب الحر، كما عرفتها أربعينيات القرن التاسع عشر في «التناغم الجديد» New Harmony[**]. ويمضي كاتب المقال ليستشهد بما قاله دعاة الفوضوية المعاصرة، وبشكل رئيسي نعوم تشومسكي وأنا:

> يمضي هذا التمرد الدائم باتجاه بعض النتائج المتوقعة. وبإنكار مشروعية السياسـات الديموقراطية يدمر الفوضويون قدرة هذه السياسـات على التأثير في حيـاة النـاس. فلا وجود بينهم لحركة تتعلق بالأجور المناسـبة للعيش. ولا

(*) شارل فورييه (1772 - 1837): مفكر فرنسي دعا إلى فكرة الفالانكس أو الكتائب، وهي هيئات تعاونية يعيش أفرادها في مستعمرات تعتمد نظام العمل المشترك لزيادة الإنتاج. [المحررة].

(**) هي مسـتعمرات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسـع عشر بأفـكار طوباوية حول صورة المجتمع المثالي. [المحررة].

> مناقشــات تدور حول المعدلات الضريبية التي فرضهــا بوش. فالفوضويون لا يؤمنون بالأجور، ويقينا فهم لا يؤمنون بالضرائب. ويطرح دايفيد غريبر، وهو أنثروبولوجي وشــخصية قيادية في حركة «احتلوا وول ســتريت»، المسألة على النحو التالي: «عند الاشــتراك في المناقشــات الدائرة حول السياسات فإن أفضل مــا يمكن للمرء أن ينجزه هــو الحد من الضرر، حيث إن الفرضية الأساســية التي ينطلق منها النقاش مناقضة لفكرة أن يدير الناس شــؤونهم بأنفســهم». والســبب في أن حركــة «احتلوا وول ســتريت» ليســت لديها أجنــدة هو أن الفوضوية لا تسمح بالأجندات. وكل ما يمكن للفوضويين عمله هو أن يضربوا المثل، أو أن يسقطوا النظام القائم عبر استخدام العنف.

وهذه الفقرة نمطية: فهي تســتبدل بالرؤى المشروعة سلســلة من الشــائعات والتلميحات المحسوبة المصممة على نحو يشجع على العنف. صحيح أن الفوضويين رفضــوا بالفعل، كــما قلت، أن يدخلوا النظام الســياسي ذاته، لكن على أســاس أن النظام ليس ديموقراطيا- بعد أن جرى اختزاله إلى نظام للرشــوة الممأسسة المفتوحة التي تســندها قوة قمعية. أردنا أن نجعل هذه الحقيقة واضحة لكل ذي عينين في الولايات المتحدة وفي كل مكان آخر. وهذا ما فعلته حركة «احتلوا وول ســتريت»- بطريقة لم يكن ليتيسر لأي قدر من التلويح ببيانات سياسية أن يفعلها على الإطلاق. وبالتالي، فالقول إننا لا نملك أجندة هو قول سخيف؛ والأكيد أننا لا نملك خيارا سوى اللجــوء، عند نقطة مــا، إلى العنف، على الرغم من الحرص على اللاعنف من جانب أعضــاء الحركة، هو نــوع من البيانات التي لا تصدر عن امــرئ إلا إذا كان يحاول، يائسا، العثور لنفسه على مبرر للعنف.

ومضت المقالة إلى تتبع صحيح لأصول الشــبكات الكونية المعادية للرأســمالية في عصرنــا، بالرجوع إلى تمــرد الزاباتيســتا Zapatista revolt في العام 1994، وإلى ملاحظة، هي أيضا صحيحة، حول سياســاتها المناهضة للتســلط، ورفضها لأي فكرة عن الاستيلاء على السلطة بالقوة، واستخدامها للإنترنت. ويخلص كونتينيتي إلى أنه:

> جــرت صياغة بنية تحتية فكرية وتمويلية وتكنولوجية واجتماعية لتدمير الرأســمالية العولميــة عبر مــا يزيد عــلى عقدين، ونحــن في منتصف أحدث تجلياتها... ومدن الخيام التي أنشــأها أعضاء حــركات الاحتلال تدار بالحكم الذاتي، وهي مشــاع وتقوم على المساواة ومتشابكة. إنهم يرفضون السياسات

> المعتادة. وهم يروجون للبوهيمية bohemianism وللمجابهة مع السلطات المدنية. إنهم «الفالانكس» و«التناغم الجديد»، بعد تحديثهما بما يلائم زمن ما بعد الحداثة ثم زرعهما في قلب مدننا.
>
> وقد لا يكون في المخيمات ناشطون كثيرون. وقد يبدو أنهم سخفاء، بل ومضحكون. وقد يقاومون «الأجندات» و«السياسات». وقد لا يتفقون على ما يريدون أو على توقيت هذا الذي يريدون. وقد يختفون بحلول الشتاء وينفد صبر الليبراليين عليهم وهم يحتلون حدائقهم. لكن الطوبويين والفوضويين سيعودون... وسوف يتواصل الاحتلال مادام قد وقر في ضمائر الأفراد أن التفاوتات في الملكية ليست من العدل وأن الأخوة الإنسانية أمر قابل للتحقق على الأرض.

وبوسعك أن ترى لماذا يمكن لأي فوضوي أن يجد هذا النوع من الكلام صادقا لدرجة منعشة. فالكاتب لا يخفي رغبته في أن يرانا جميعا في السجن، لكنه على الأقل مستعد لتثمين نزيه لحقيقة الأمر.

لكن يبقى هناك موضوع واحد متجاوز للنزاهة على نحو صارخ يسري في أعطاف المقالة التي نشرتها «ويكلي ستاندارد»: اصطناع التماهي بين «الديموقراطية» و«السياسات اليومية»، أي نشاطات جماعات الضغط، وجمع التبرعات، والانخراط في الحملات الانتخابية، وغير ذلك من أصناف المشاركة في النظام السياسي الأمريكي الراهن. والفرضية الأساسية هي أن الكاتب يقف مع الديموقراطية، وأن أعضاء حركات الاحتلال، برفضهم النظام القائم، هم ضدها. وفي الحقيقة، الموروث المحافظ الذي أفرز مطبوعات مثل «ويكلي ستاندارد» وحافظ على بقائها هو معاد للديموقراطية، على نحو عميق. وأبطال المجلة، من أفلاطون إلى إدموند بيرك، هم كلهم تقريبا رجال يعارضون الديموقراطية من حيث المبدأ، وقراؤها لا يزالون مغرمين بمقولات مثل «أمريكا ليست ديموقراطية بل جمهورية». وفوق ذلك، فالمحاجة التي يطلقها كونتينيتي هنا - والتي تذهب إلى أن الحركات التي تنطلق من منطلقات فوضوية هي حركات غير سوية ومضطربة وتهدد نظم الملكية المستقرة، ولا محيص عن أن تفضي إلى عنف - هي على وجه التحديد الاتهامات التي وجهها المحافظون، عبر القرون، إلى الديموقراطية ذاتها.

وفي الحقيقة، فإن حركة «احتلوا وول ستريت» هي حركة تستلهم الفوضوية، لكنها، لهذا السبب تحديدا، تقف برسوخ في قلب تقاليد الديموقراطية الشعبية

الأمريكيـــة التي لطالمـــا أظهر محافظون من أمثال كونتينيتي معارضة شـــديدة لها. الفوضويـــة لا تعني نفي الديموقراطية - أو، على الأقل، أيا من مظاهر الديموقراطية التي أحبها معظم الأمريكيين، تاريخيا. وبالأحرى، الفوضوية هي مسألة المضي بتلك العنـــاصر الجوهرية في الديموقراطية إلى غاياتها المنطقية. والســـبب في صعوبة تبين ذلـــك تكمن في أن الكلمة «ديموقراطية» لها تاريـــخ لا تنتهي الخلافات حوله: وبلغ الأمر حدا جعل أغلبية الخبراء والسياســـيين في أمريكا، مثلا، يســـتخدمون المصطلح للإحالة إلى شكل من الحكومات التي نشأت بغرض معلن هو ضمان ألا يتحقق أبدا ما دعاه جون آدامز ذات مرة «أهوال الديموقراطية»[2].

وكـــما ذكرت في بداية الكتاب، معظـــم الأمريكيين غير مدركين لحقيقة أنه لم يرد في أي موضع، في إعلان الاســـتقلال أو في الدســـتور، أي كلام عن أن الولايات المتحدة ديموقراطية[*].

وحقيقة، معظم من شـــاركوا في صوغ هذه الوثائق التأسيســـية سارعوا إلى موافقة الواعظ التطهري من القرن الســـابع عشر جون وينثروب John Winthrop الذي كتب يقول إن «الديموقراطية تعد، لدى الأمم الأكثر تحضرا، أحقر وأسوأ أشكال الحكم»[3].

وقد تعلم معظم المؤســـسين ما تعلموه عن موضـــوع الديموقراطية من ترجمة إلى الإنجليزيـــة أنجزهـــا تومـــاس هوبـــز Thomas Hobbes لكتـــاب «التاريـــخ» الـــذي وضعه ثيوســـيديدس Thuycidedes، وهو تقرير عن الحـــرب البيلوبونيزية Peloponnesian. وحـــرص هوبـــز على أن يعرّف قراءه بأنه أخـــذ على عاتقه هذا المـــشروع ليحذرهم من أخطار الديموقراطية. ونتيجة لذلك، اســـتخدم المؤسســـون الكلمـــة بمعناها اليونـــاني العتيق، الذي يفـــترض أن الديموقراطية إحالة على الحكم الـــذاتي المجتمعي، عبر الجمعيات الشـــعبية، كتلك التي عرفتها الســـاحة الشـــعبية الأثينية agora. كان ذلك ما يمكن أن ندعوه اليوم «الديموقراطية المباشرة». وبوسع المـــرء أن يقول إن ذاك كان نظامـــا للحكم عبر الجمعيات العمومية، غير أنه يفترض أن هـــذه الجمعيات كان يفترض أنها تعمل دوما وفق قاعدة الأغلبية على مبدأ 51 مقابل 49 في المائة. وقد أوضح جيمس ماديســـون James Madison في مساهماته في الأوراق الفدرالية Federalist Papers، على سبيل المثال، السبب في أنه اعتبر هذا

(*) ويصدق الأمر نفسه على كل الدساتير الأصلية للولايات الثلاث عشرة التي وضعت بعد الثورة.

النـــوع من الديموقراطية الأثينية ليس فقط مســـتحيلا في أمـــة كبيرة من أمم زمانه، حيث يستحيل عليها، بحكم التعريف، أن تعمل عبر مساحة جغرافية شاسعة، لكنها كانت موضع نفور نشـــط، لأن التاريخ، وفقا لما شعر به هو، برهن على أن أي شكل من أشـــكال الديموقراطية المباشرة ســـوف يتدنى، بالضرورة، إلى تشرذم وديماغوجية، وفي النهاية، إلى استيلاء ديكتاتور ما مستعد لاستعادة النظام والانضباط للسلطة:

> لا يمكـــن لديموقراطيـــة خالصة، وأعنـــي بذلك مجتمعـــا يتألف من عدد صغير من المواطنين الذين يجتمعون ويديرون الحكم بشخوصهم، التوصل إلى عـــلاج لمتاعب التشرذم... ويترتب على ذلك أن ديموقراطيات كهذه بقيت، على الدوام، مشاهد اضطراب وتشاحن؛ وتبين، على الدوام، أنها لا تتفق مع سلامة الأشـــخاص أو مع حقوق الملكية؛ وبقيـــت، على العموم، قصيرة العمر بقدر ما بقيت عنيفة في احتضارها [4].

وشأن جميع الرجال الذين درجنا على الإشارة إليهم باعتبارهم الآباء المؤسسين، أصر ماديسون على أن شكل الحكم المفضل لديه، وهو «الجمهورية»، يبقى مختلفا بالضرورة:

> في الديموقراطيـــة، يلتقي الناس ويمارســـون الحكم ويديرون شـــؤونه عبر نوابهم ووكلائهم. وبالتالي، فالجمهورية يتعين أن تقتصر على بقعة صغيرة. أما الديموقراطية فيمكن لها أن تمتد عبر إقليم كبير [5].

ويمكن الآن ولأول وهلة أن تبدو فكرة إدارة الجمهوريات عبر «النواب» غريبة، لأنهم اســـتعاروا لفظ «جمهورية» من روما القديمة، والشيوخ senators الرومان لم يكونوا منتخبين؛ كانوا أرســـتقراطيين حـــازوا مقاعدهم بحق الميلاد، ما يعني أنهم لم يكونوا في الحقيقة «نوابا ووكلاء» عن أي أحد ســـوى أنفســـهم. لكن فكرة المجالس النيابية كانت شـــيئا ورثه المؤسســـون عن البريطانيين إبان الثورة: فكان حكام الأمة الجديـــدة، على وجـــه التحديد، أولئك الذيـــن جرى انتخابهم مـــن قبل ناخبين من المالكين الذكـــور، لعضوية جمعيات تمثيلية مثل الكونغـــرس القارّي Continental Congress، الذي قُصد به في الأصل الســـماح بقدر محدود من الحكم الذاتي تحت ســـلطة الملك. وبعد الثورة، حولوا سلطة الحكم من فورهم من الملك جورج الثالث إلى أنفســـهم. ونتيجة لذلك، أصبحت المجالس التمثيلية المـــراد لها أن تعمل تحت سلطة الملك يتعين عليها أن تعمل تحت سلطة الشعب، مهما ضاق تعريفه.

ولم تكن عادة انتخاب موفديـــن لمجالس كهذه بالشيء الجديد. فتاريخها يعود في إنجلــترا إلى القــرن الثالث عشر على الأقل. وبحلول القــرن الخامس عشر، كانت قد أصبحت ممارســة معيارية للسماح للمالكين بانتخاب ممثليهم البرلمانيين بإرسال أصواتهم إلى الشريــف المحليlocal sheriff (وعادة ما كانــت الأصوات الانتخابية تسجل على عصي مُثلّلة). ولم يكن ليخطر ببال أحد حينئذ أن هذا النظام كان يتصل بـــ «الديموقراطية»[6]، على أي نحو كان. وكان يفترض بالانتخابات أن تكون امتدادا لنظـم الحكم الملكية، حيث لم يكن النــواب مخولين بالحكم بأي معنى من المعاني. لم يحكمــوا على شيء، ســواء كجماعة أو أفراد؛ كان دورهــم يتلخص في أن يتكلموا نيابة عن («أن يمثلوا») السكان في مناطقهم في حضرة السلطة السيادية للملك، وأن يقدموا له المشــورة، وأن يعربوا عن الشكاوى، وفوق كل شيء أن يسلموا الضرائب عــن بلدانهم. وهكذا، ففيما كان النواب مجردين من كل ســلطة والانتخابات نادرا مــا ثار حولها خــلاف، نبعت ضرورة النظــام القائم على نــواب منتخبين من مبدأ الامتثال، وهو المبدأ القانوني السائد في القرون الوسطى: كان الشعور السائد هو أنه، بمــا أن الأوامــر تأتي من أعلى، ولا يتعين أن يكــون للرعايا العاديين أي دور في صوغ السياســات، فلم يكن ممكنــا إلزام أولئك الرعايا العاديين أنفســهم بأوامر لم يقروا بهــا، بالمعنى العام. صحيح أن البرلمان، بعد الحرب الأهلية الإنجليزية، بدأ، بالفعل، يؤكد الحقوق الخاصة به في أن يكون له رأي في التصرف بعائدات الضرائب، منشــئا بذلك ما أسماه من صاغوا الدساتير «ملكية مقيدة» - لكن بقي أن الفكرة الأمريكية القائلة إن بوسع الشعب أن يمارس، بالفعل، سلطة سيادية، السلطة التي استأثر بها الملــوك في أزمنة مضت، بانتخاب نواب يملكون ســلطة حكم حقيقية، كانت ابتكارا أصيلا، وسرعان ما جرى الاعتراف باتصافه بهذه الصفة[7].

وقد خاض الأمريكيون حرب الاســتقلال باســم «الشعب»، وشــعر جميع من صاغوا الدســتور بأن «الشعب بكامل هيئته» يتعين أن يُسْتشار على مستوى ما لكي تصبــح ثورتهم مشروعة- لكن الغرض الشــامل للدســتور كان ضمان أن يكون هذا النوع من التشاور محدودا للغاية، خيفة أن تترتب عليه «أهوال الديموقراطية». وفي ذلك الوقت، كان الافتراض الشــائع بين المتعلمين أنه توجد ثلاثة مبادئ ديموقراطية للحكــم، تظهــر بدرجات متباينــة في كل المجتمعــات البشرية المعروفــة: الملكية،

والارستقراطية، والديموقراطية. وقد وافق من صاغوا الدساتير على ما ارتآه المنظرون السياســيون القدماء من أن الجمهورية الرومانيــة كانت تمثل التوازن الأكثر اكتمالا بينهــا، فقد عرفت روما القديمة قنصلين (انتخبهما مجلس الشــيوخ Senate) نهضا بمهام العاهلية، وطبقة شريفية دائمة من الشــيوخ، وأخيرا جمعيات شــعبية تختص بسلطات محدودة. وكانت تلك الجمعيات تختار من بين مرشحين أرستقراطيين من يتولــون المناصب في الهيئــات القضائية، كما كانت تختار هيئتين للدفاع عن مصالح المواطنين، كممثلين لمصالح طبقــة العامة؛ ولم يكن يحق لهيئتي الدفاع عن مصالح المواطنــين أن يصوتــوا في الانتخابــات أو حتى أن يدخلوا مجلس الشــيوخ (فكانوا يجلسون أمام مدخل المجلس)، لكنهم مُنحوا سلطة نقض قرارات مجلس الشيوخ.

وقد صُمّم الدســتور الأمريكي على نحو يســتهدف تحقيق توازن مشابه. فكان يمــارس وظيفة الملك رئيس يُنْتخب من قبل مجلس الشــيوخ؛ وكان الغرض أن يمثل مجلــس الشــيوخ المصالح الأرســتقراطية للثروة، وكان للكونغــرس أن يمثل العنصر الديموقراطــي. وكان يتعين أن يقتصر إشرافه، إلى حد بعيد، على جمع الأموال وعلى إنفاقها، حيث إن الثورة خاضت حربها، بالأساس، على مبدأ «لا ضرائب بغير تمثيل». وقد استؤصلت الجمعيات الشعبية تماما. وافتقرت المستعمرات الأمريكية، بالطبع، إلى أي أرســتقراطية وراثية. لكن من صاغوا الدســاتير ارتــأوا أنهم مع انتخاب ملك مؤقــت ونواب مؤقتين بوســعهم تخليق بديــل عن ذلك، هو ما أســموه في بعض الأحيان، صراحة، نوعا من «الأرســتقراطية الطبيعية» النابعة من الطبقات المتعلمة والمتملكة، التي تميزت بقدر من الاهتمام الواعي بالرفاه العام، يماثل ما شعروا بأنه ميز مجلس الشيوخ الروماني زمن تشيشيرو Cicero وسينسيناتوس Cincinnatus.

ويبــدو لي من المجدي الوقوف مليا عند هــذه النقطة. فعندما كان من صاغوا الدساتير يتحدثون عن «ديموقراطية» لم يكن استخدامهم للفظ مجازيا، كانوا واعين، بدرجة كبيرة، إلى أنهم يخلّقون شــكلا سياســيا جديدا يصهر العناصر الديموقراطية والأرســتقراطية معا. وكانت الانتخابات، في مجمل التاريخ الأوروبي السابق، تعتبر- كما أكد أرسطو في الأصل- النهج الأرستقراطي الجوهر لاختيار الموظفين العموميين. ففــي الانتخابات يختار العامة من بين عدد صغير من السياســيين المحترفين، عادة، الذيــن يزعمون أنهم أكثر حكمة وتعليما من كل مــن عداهم، ويختار الواحد من

يــراه أفضل الجميع. (هذا هو ما تعنيه «أرســتقراطية» حرفيــا: «حكم الأفضل»). فقــد كانت الانتخابــات هي الطريقة التي اختارت بها جيــوش المرتزقة قوادها، أو الطريقــة التي تنافــس بها النبلاء على المســاندة من قبل الــوكلاء المرتقبين. كانت المقاربــة الديموقراطية- المطبقة على نطاق واســع في العــالم القديم، وأيضا في مدن عصر النهضة مثل فلورنســا- مجرد يانصيب، أو كــما كانت تُدْعى أحيانا، «اقتراعا». وتمثل الإجراء بالأســاس في تسجيل اسم كل من يبدي استعدادا من أعضاء المجتمع لاحتلال منصب عمومي، وبعد تصفيتهم، في ضوء الكفاءات الأساسية، يجري اختيار الأســماء اعتباطيا. وكان ذلك ضامنــا لأن تتوافر جميع الأطــراف المهتمة والمتميزة بالكفــاءة على فرصة متســاوية لاحتــلال المنصب العام. وهــذا كان يحد أيضا من التــشرذم، إذ لم يكن واردا أن يوعــد أحد بالفوز بأصوات الدوائر الرئيســية، مادام الاختيــار يجري اعتباطا. (الانتخاب بالتعاقد عزز الطائفية، لأســباب واضحة). ومن اللافت أنه فيما شــهدت الأجيال التي سبقت الثورتين الفرنسية والأمريكية مباشرة جدلا حاميا بين مفكري التنوير، مثل مونتسكيو Montesquieu وروسو Rousseau حول المزايا النسبية لكل من الانتخاب واليانصيب، فإن أولئك الذين خلّقوا الدساتير في سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر لم يفكروا في استخدام اليانصيب مطلقا. والاســتخدام الوحيد الذي أقروه لليانصيب كان في نظام المحلفين، وبدا هذا مقبولا لأســباب أهمها أنه كان قائما بالفعــل، كتقليد موروث عن القانون الإنجليزي العام. بــل كان نظام المحلفين إجباريا وليــس تطوعيا؛ وكان المحلفون (ولايزالون) يبلغون، بانتظــام، أن دورهم لا يقتضي النظــر في عدلية القانون ولكن، فقط، في الحكم على حقائق البرهان.

وتقــرر ألا تكــون هناك جمعيــات. وتقرر ألا يكــون هناك اقــتراع. أصر الآباء المؤسســون على أن الســيادة للشــعب، لكن على أنه – ما لم يحمل الناس الســلاح في ثورة جديدة - فليس بوســعهم أن يمارســوا تلك السيادة إلا عبر الاختيار من بين الرجــال الأعضاء في طبقة أرقى - أرقى لأنهــم تدربوا كمحامين وكذلك لأنهم أحكم وأقدر على فهم المصالح الحقيقية للشــعب من الشــعب ذاته، باعتبار أنهم يأتون من الطبقات الأعلى. ولأن «الشــعب» ســيكون ملزما بطاعة القوانين التي تســنها الهيئات التشريعية، التي هيمنت عليها هذه الأرســتقراطية الطبيعية الجديدة، فإن

فكرة المؤسسين عن السيادة الشعبية لم تكن شديدة البعد، في الحقيقة، عن الفكرة القديمة في العصور الوسطى عن الامتثال للأوامر النازلة من عل.

وفي الحقيقة، إذا قرأ المرء أعمال جون آدامز، أو الأوراق الفدرالية، فقد يتساءل متعجبا عن السبب في أن من كتبوها أنفقوا كل هذا الوقت في مناقشة أخطار الديموقراطية المباشرة على النمط الأثيني من الأساس. فقد كان هذا، في النهاية، نظاما سياسيا لم يعد له وجود منذ أكثر من ألفي عام ولم يكن أي من الشخصيات السياسية الرئيسية في ذلك الوقت يدعو إلى إحيائه.

وهنا يصبح من المجدي النظر في السياق السياسي الأوسع. ربما لم تكن هناك ديموقراطية في منطقة شمال الأطلسي في القرن الثامن عشر، لكن من المؤكد أنه كان هناك رجال يشيرون إلى أنفسهم باعتبارهم «ديموقراطيين». وفي أمريكا، ربما كان توم باين Tom Paine المثال الأشهر. وإبان تلك الفترة التي بدأ فيها الكونغرس القارّي يتدارس قطع العلاقات مع التاج الإنجليزي، كان المصطلح يمر بما يشبه الصحوة في أوروبا، حيث بدأت تتزايد إشارة الشعبويين المعارضين للحكم الأرستقراطي إلى أنفسهم باعتبارهم «ديموقراطيين» - في البداية، بدا أن المقصود بذلك أساسا إحداث صدمة في طريقة تتماثل، إلى حد كبير، مع تبني حركة حقوق المثليين، على نحو مشوب بالتحدي، كلمة «شاذ» queer. وفي معظم الأماكن، كانوا قلة من محرضي الدهماء، ولم يكونوا مثقفين؛ فقلة منهم فقط هي التي طرحت نظرية محكمة حول الحكم. ويبدو أن أغلبيتهم كانت منخرطة في حملات ضد الامتيازات الأرستقراطية أو الكهنوتية لمصلحة مبادئ بسيطة للغاية، مثل المساواة أمام القانون. وعندما انفجرت الثورات، بالفعل، وجد رجال كهؤلاء على أي حال أن الاجتماعات والجمعيات الجماهيرية التي كانت تظهر دوما في حالات كهذه - سواء في اجتماعات قاعة المدينة في نيو إنغلند أو في «أقسام»(*) sections الثورة الفرنسية، هي أماكنهم الطبيعية- وحضرت كثرة منهم هذه الجمعيات باعتبارهم دعائم محتملة لنظام سياسي جديد[8]. ولأنه، وبعكس الحال في الهيئات المنتخبة، لم يكن التصويت في الاجتماعات الجماهيرية خاضعا لقيود تتصل بالمِلْكية، فقد أظهروا الميل إلى اعتناق أفكار أكثر راديكالية.

(*) هي الأقسام التي انقسمت إليها باريس إبان الثورة وبقيت من 1790 حتى 1795. [المترجم].

وفي السـنوات التي مهدت للثورة الأمريكية مباشرة، أكثر الوطنيون Patriots من استخدام الاجتماعات الجماهيرية، وكذلك من تعبئة «العامة» أو «الحشـد» (كما كانوا يحبون أن يسموهم) لمصلحة عمل جماهيري من نوع حركة أحزاب الشاي في بوسطن. وغالبا ما كانت تفزعهم النتائج. ففي 19 مايو 1774، على سبيل المثال، تنادى الناس إلى اجتماع جماهيري في مدينة نيويورك لمناقشة الامتناع عن دفع ضريبة كرد فعل على إغلاق السلطات البريطانية مرفأ بوسطن- وهو اجتماع ربما لم يكن انعقاده في موقع يبعد كثيرا عن زكوتي بارك كما نعرفها اليوم، وهو الذي أنتج، فيما يبدو، أول اقتراح بانعقاد الكونغرس القاري. ولدينا تقرير عنه وضعه غوفرنير موريس Gouverneur Morris، الذي كان آنذاك كبير قضاة نيوجيرسي، وهو رأس العائلة التي كانت تمتلك، في ذلك الزمن، معظم ما يعرف الآن ببرونكس Bronx. ويصف موريس كيف بدا له الميكانيكيون العاديون وأرباب الحرف الذين سمحوا لأنفسهم بغياب يوم عن العمل، وقد انتهى بهم الأمر إلى أن يُحْشروا في مناظرة مطولة مع الصفوة ومناصريهم حول «أشكال الحكم عندنا، في المستقبل، وما إذا كان يتعين أن تتأسس على مبادئ أرستقراطية أم ديموقراطية». وإذ طرحت الصفوة حجتها حول مزايا الاستمرار في العمل بالدستور الإنجليزي (المحافظ للغاية) القائم، فقد رد القصّابون والخبّازون بحجج مستقاة من غراتشي Gracchi وبوليبيوس Polybius:

> وقفت في الشرفة، وعن يميني اصطف كل أصحاب الأملاك، مع قلة من أتباعهم الفقراء، وفي الجهة الأخرى كل أصحاب المهن وما شابه ممن اعتبروا أن الأمر يستحق ترك أشغال يوم من أجل مصلحة البلاد. وكانت روح الدستور الإنجليزي لاتزال لها بقية من تأثير، لكنها بقية صغيرة. لكن هذه البقايا كان من شأنها هذه المرة أن تمنح الأثرياء نوعا من التفوق، ولكن إن كان لهم أن يحافظوا عليه، فقد كان يلزم استبعاد جميع معلمي المدارس، لتبقى المعرفة محصورة فيهم، وهذا ما لا يمكن حدوثه.
>
> تبدأ الدهماء في التفكير والتدبر. يا لها من زواحف بائسة! هذا بالنسبة إليهم صباح ربيعي، وهم يكافحون ليطرحوا عن أنفسهم حماهم الشتوي، ويستمتعوا بأشعة الشمس، وقبل الظهر سيبدأون بالعقرات، صدقني. ويبدأ الخوف من ذلك يساور الصفوة[9].

وهكذا فعل موريس الذي خلص من هذا الحدث إلى أن الاستقلال الكامل عن بريطانيا قد يكون فكرة بالغة السوء، وأخشى أن نقع «وهذا ما أراه، وأنا خائف وأرتعد، تحت أسوأ أنواع التسلط- تسلط العامة المشاغبة».

لكن هذه الخلاصة غير منزهة عن الغرض. وما يوضحه تقريره هو أن الانفعالات اللاعقلانية من جانب «الدهماء» لم تكن ما بعث الخوف في نفس موريس، بل العكس تماما هو الصحيح، فما أزعجه هو حقيقة أن هذه الكثرة من ميكانيكية نيويورك وأرباب الحرف فيها لم يكن بوسعهم تبادل الإحالات الكلاسيكية مع أفضل عناصرهم فقط، بل صياغة حجج عميقة ومضبوطة لمصلحة الديموقراطية أيضا. تبدأ الدهماء في التفكير والتدبر. وما دام أنه لم تعد هناك طريقة لحرمانهم من حق الوصول إلى التعليم، فإن الوسيلة الوحيدة الباقية هي الاعتماد على قوة السلاح البريطاني.

أنهى موريس تقريره بالإشارة إلى أن الصفوة أنشأت لجنة احتشد فيها الأثرياء بهدف «إيهام» الناس العاديين بأنهم شديدو الحرص على مصالحهم. وبخلاف أغلبية طبقات المالكين في نيويورك، فقد انتهى به الأمر إلى الانضمام إلى الثوريين، ومضى في النهاية إلى وضع المسودة النهائية لدستور الولايات المتحدة، على الرغم من أن بعضا من أقوى مقترحاته في المؤتمر الدستوري، على سبيل المثال، أن يعين الشيوخ ثم يبقون في مناصبهم مدى الحياة، اعتبرت محافظة أكثر مما ينبغي بنظر زملائه من المبعوثين، وفي النهاية لم يتيسر إقرارها.

حتى بعد الحرب، كان من الصعب إعادة جنّي الديموقراطية إلى القمقم. واستمر الحشد والاجتماعات الجماهيرية والتهديدات بانتفاضات شعبية. وكما كانت الحال قبل الثورة، تركزت كثرة من هذه الاحتجاجات على الديون. وبعد الحرب، دارت مناظرات حامية حول ما يتعين عمله بخصوص الديون التي راكمتها حروب الثورة. وكان المطلب الشعبي هو ترك الديون تتآكل بفعل التضخم لتتبخر، وتأسيس العملة على عملات ورقية تصدرها «بنوك الأراضي» land banks المحلية تحت رقابة عامة. ومضى الكونغرس القارّي في الاتجاه المعاكس، متبعا نصيحة التاجر الثري من فيلادلفيا روبرت موريس (ويبدو أنه ليس من أقارب غوفرنير) بأن تدفع مستحقات المضاربين الأثرياء الذين اشتروا الديون بسعر منخفض، بكامل قيمتها. وقال إن ذلك من شأنه أن يتسبب في تدفق الثروة «إلى أيدي أولئك الذين يمكنهم جعلها أكثر

إنتاجية»؛ وفي الوقت نفسه، فإن إنشاء بنك مركزي واحد، على طراز بنك إنجلترا، من شأنه السماح بتدوير الديْن الوطني بوصفه «وسيطا جديدا في مجال التجارة»[10]. وهذا النظام الذي يقضي بجعل الديْن الحربي الحكومي أساسا للعملة كان مجربا وحقيقيا، ولايزال هو أساس العملة عندنا في الاحتياطي الفدرالي على نحو ما- لكن النتائج التي ترتبت على ذلك بالنسبة إلى صغار المزارعين في أول أيام الجمهورية كانت كارثية. فغالبا ما كان هناك ألوف من قدامى المحاربين الثوريين العائدين يجدون في انتظارهم «عربات الضبط» التي جاءت لمصادرة أثمن ممتلكاتهم. وكانت النتيجة موجات من الاحتشادات الجماهيرية، وعلى الأقل انتفاضتين شعبيتين كبريين، إحداهما في ماساشوسيتس الغربية والأخرى في ريف بنسلفانيا، بل ونداءات في بعض الجهات بإدخال تشريعات لنزع ملكية كبار المضاربين بدلا من ذلك(*).

أما بالنسبة إلى رجال من أمثال آدامز أو ماديسون أو هاميلتون، فإن مشروعات كهذه تنطوي على شبه مثير للقلق بتلك الحركات الثورية في الأزمنة الغابرة بما أطلقته من نداءات لإسقاط الديون، وإعادة توزيع الأرض، فأصبحت علامة على أن أمريكا لا يصح أبدا أن تعمل وفقا لمبدأ حكم الأغلبية. وعلى سبيل المثال فإن جون آدامز يرى أنه:

> إذا كان لكل شيء أن يتقرر وفقا لما تصوت به الأغلبية، فإن الثمانية أو التسعة ملايين ممن لا يحوزون ملكية، لن يفكروا في التعدي على حقوق المليون أو المليونين ممن لديهم أملاك.
>
> سيتعين إلغاء الديون أولا؛ وتفرض ديون ثقيلة على الأغنياء، ولا ضرائب على الآخرين على الإطلاق؛ وفي النهاية تطرح المطالبة بقسمة صارمة لكل شيء بالتساوي، ويجري التصويت عليها. فما هي النتيجة التي قد تترتب على

(*) تعرف الانتفاضات في التاريخ باسم تمرد شايس Shays' Rebellion، بل على نحو أكثر تعاليا: تمرد الويسكي Whisky Rebellion، على الرغم من أن الاسم الأخير تعمد اختراعه أليكساندر هاميلتون Alexander Hamilton كإدانة للمتمردين باعتبارهم جبليين مخمورين أكثر مما هم، وهو ما أثبته تيري بوتون Terry Bouton، مواطنون يطالبون بمزيد من الرقابة الديموقراطية. انظر:

Bouton ,Taming Democracy: "The People", the Founders, and the Troubled Ending of the American Revolution (Oxford: Oxford University Press, 1997)

وقد ظهر أخيرا عدد وفير من الأبحاث حول الموضوع: يستحق التنويه بينها بحث وودي هولتون

Woody Holton's Unruly Americans and the Origin of the Constitution (New York ; HILL and Wang , 2007)

وبحث وليم هوغلند

← William Hogeland's The Whisky Rebellion (New York, Simon & Schuster, 2006)

ذلك؟ سـوف يندفع المتبطل، والشرير، والمتطرف إلى أكثر أشـكال الإفراط في الفجور، ليبيعوا حصتهم كاملة وينفقوا العائد، ثم يطلبون قسـمة جديدة مع أولئك الذين اشـتروا منهم. وفي اللحظة التـي تقبل فيها المجتمع فكرة كهذه، أن الملكية ليسـت مقدسة كشرائع الرب وأنه لا وجود لقوة من القانون ومن الجمهور لحمايتها، فإن الفوضى والطغيان يبدآن[11].

وبالمثل، فلم يكن الحكم الجمهوري، بالنسـبة إلى ماديسون، حكما أرقى لمجرد أنـه كان قـادرا على العمـل في مدى جغرافي واسـع؛ كان الأفضـل أن تكون هناك حكومة تعمل في مدى جغرافي واسـع، حتى إذا حدث أي نوع من «الهياج المطالب بعملات ورقية، أو إلغاء الديون، أو اقتسـام الثروة بالتسـاوي، أو أي نوع غير هذا من المشروعات غير اللائقة والشريرة»[12]، يكون من المرجح أن يبقى على المسـتوى المحلي - وتضمن حكومة مركزية قوية أن يجري احتواؤه على وجه السرعة.

هـذا، إذن، هو ما يبـدو أنه مدلول الرؤيـة الكابوسـية للديموقراطية الأثينية لـدى رجـال من هـذا النوع: أنه إذا تمأسسـت الجمعيـات التي تنعقـد في قاعة المدينـة، والاجتماعات الجماهيرية للفلاحين والميكانيكيين والحرفيين التي تشـكلت في السـنوات التي أفضت إلى الثـورة، فهذه المطالب- «إلغاء الديون... والاقتسـام المتسـاوي للثروة»- هي التي من المحتمل أن تطرح فيها. وفوق ذلك، كانوا يخشون شـبح الفجور الجماعي، والصخـب، والانفلات، حيث ينزاح جانبـا ذلك النوع من الجمهوريـين الصارمين الذين قـادوا روما إلى المجد، والذين رأى المؤسسـون فيهم نموذجا لهم، لينفسـح المجال أمام العواطف الجماهيرية السوقية. وهناك مقتطف آخـر ذو دلالة من آدامز بخصوص أثينا: «من اللحظـة الأولى حتى اللحظة الأخيرة من دسـتورها الديموقراطي، كان استخفافها، ومرحها، ومروقها، وتهتكها، وجنوحها،

← وكذلك

Founding Finance: How debt, Speculation, Foreclosures, Protests and Crackdowns Made Us a Nation (Austin; University of Texas Press, 2012)

ويعود هذا الموروث إلى ماض أقربه إلينا العمل الشهير لتشارلز بيرد

Charles Beard's An Economic Interpretation of the Constitution of the United States (New York: McMillan, 1913)

وترد في هذا العمل إشارة إلى أن المزارعين كادوا ينفردون بملكية حصرية للسندات، على الرغم من أن خلاصاته الأصلية ارتقت بها أبحاث لاحقة.

وفسقها، وتحللها السلوكي الشخصية الغالبة على الأمة بكاملها»[13]. وكان الدكتور بنجامين راش[*] Dr. Benjamin Rush، الطبيب الذي يعد من أخلص «أبناء الحرية» Sons of Liberty في فيلادلفيا، يشعر بأن هذا التسيب الديموقراطي في السلوك يمكن تشخيصه أنه نوع من المرض- وهو يفكر هنا تحديدا في التأثير الناشئ عن «التحولات في عادات التغذية، والصحبة والسلوكيات المترتبة على إعدام الديون العادلة عبر تداول أوراق مالية منقوصة القيمة»:

> أسفر احتدام الولع بالحرية، الذي أشعله النجاح في إشعال الحرب، لدى أناس كثيرين، عن ظهور آراء وسلوكيات لا يمكن تغييرها بالإقناع أو السيطرة عليها بقوة الحكومة... ويمثل التأثير الواسع النطاق لهذه الآراء في أفهام كثرة من مواطني الولايات المتحدة وفي مشاعرهم وأخلاقياتهم نوعا من الجنون، أعطي نفسي الحق في أن أخصه باسم أناركيا[**] Anarchia[14].

والإشارة إلى «أوراق مالية منقوصة القيمة» لها دلالة مهمة هنا، فقد جاء في المحل الأول بين القضايا التي حدت بالفدراليين إلى عقد المؤتمر الدستوري، ليس فقط خطر أعمال الشغب والتمردات ضد سياسات العملة الصعبة، وهو الخطر الذي كان واردا احتواؤه عسكريا، بل والخوف من أن القوى «الديموقراطية» أيضا قد تبدأ في الاستيلاء على حكومات الولايات وطبع العملات الخاصة بها- وقد فقد كل من جورج واشنطن، وهو أغنى أغنياء أمريكا آنذاك، وتوماس جيفرسون، قسما كبيرا من ثرواتهما الشخصية عبر مبادرات كهذه. وهذا، بالضبط، ما بدأ يحدث في بنسلفانيا، التي أسقطت شروط الملكية كأساس لحق التصويت، وسرعان ما شهدت نشوء مجلس تشريعي شعبوي ألغى في العام 1785 ميثاق إنشاء بنك روبرت موريس المركزي أولا، ثم بدأ مشروع تخليق نظام للائتمان العام بأوراق نقدية صممت على نحو يؤدي إلى تناقص القيمة مع مرور الوقت، حتى تخف أعباء المدينين ولرد خطر المضاربين. وأعلن أحد قادة الفصيل الشعبي، وهو الواعظ الصاحبي[***]

(*) طبيب وأستاذ جامعي يعد من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، باعتباره أحد الموقعين على إعلان الاستقلال وأحد أبرز قادة الحركة الدستورية وحركة التنوير، ويمتد نسبه إلى القائد السياسي والعسكري الإنجليزي أوليفر كرومويل، وحركة «أبناء الحرية» التي انتمى إليها هي التي نشأ عنها «حزب الشاي» المناهض للبريطانيين. [المترجم].

(**) الفوضوية. [المترجم].

(***) الكويكرز (الصاحبيون): جماعة دينية أمريكية رافضة للحروب. [المترجم].

Quaker هيرمـــان هزباند(*) Herman Husband- الـــذي كان الرجال من أمثال راش يشيرون إليه باسم «مجنون ألليغنيز»(**) - صراحة أن تدابير كهذه كان لها ما يبررها لأن التفاوتات الشاسعة في الثروة جعلت من المستحيل على مواطنين ولدتهم أمهاتهـــم أحرارا أن يشـــاركوا في الحياة السياســـية(***). وعندما اجتمع المزارعون، وبينهم موريس، في فيلادلفيا في 1787، كانوا عاقدي العزم على الحؤول دون انتشار العدوى. ولكي نوضح النغمة التي تســـيدت النقاش الدائر في المؤتمر يمكننا النظر في الملاحظـــات الافتتاحية التي ألقاها إدموند راندولـــفEdmund Randolph، وكان حاكما لولاية فيرجينيا آنذاك. حتى خارج بنســـلفانيا لم تكن دساتير الولايات تحتوي على مواد كافية للحماية من ظهور «حكم يمارسه الشعب»:

> ينبع الخطر الرئيسي الذي يتهددنا من الأجزاء الديموقراطية في دســـاتيرنا. وأرى أنـــه مـــن الحكمة المؤكدة أن ســـلطات الحكم الذي يمارســـه الشـــعب تبتلـــع الفروع الأخرى للحكم. وليس بين الدســـاتير ما يؤمن كوابح كافية ضد الديموقراطية. ومجلس الشيوخ الضعيف في فيرجينيا ليس سوى وهم. وفي ولاية ميريلاند مجلس شيوخ أكثر قوة، لكن الهياجات الأخيرة في تلك الولاية كشفت عن أنها ليســـت بالقوة الكافية. والضوابط التي أمنها الدســـتوران في نيويورك وماساشوســـيتس هي، حتى الآن، حائط الصد الأقـــوى في وجه الديموقراطية، لكن كل ذلك يبدو غير كاف(****).

ويرســـم عالم السياســـة الكندي فرانســـيس ديبوي - ديري، في دقة بالغة، خريطة للطريقة التي اســـتخدمت فيها كلمة «ديموقراطية» من قبل الشـــخصيات السياسية في الولايات المتحدة وفرنســـا وكندا خلال القرنين الثامن عشر والتاســـع عشر، كاشـــفا عن أن النمـــط ذاته موجود في كل حالة. وعندما بدأ شـــيوع الكلمة لأول مرة في الفترة بين

(*) يعرف أيضا باســـم هارمون هزباند Harmon Husband وهو مـــزارع ورجل دين وداعية تهدئة ومناضل ضد فســـاد الســـلطات، ارتبط بصداقة عبر المراسلة مع بنجامين فرانكلين، وقد زعم أنه شهد انبثاق أورشليم الجديدة وراء سلسلة جبال ألليغنيز الواقعة شرق الولايات المتحدة، ومن هنا اعتبره خصومه «مجنون ألليغنيز». [المترجم].

(**) Alleghenies: سلسلة جبلية تمتد من شمال ولاية بنسلفانيا حتى جنوب غرب فيرجينيا.

(***) طالب هزباند بقدر من المســـاواة في توزيع ملكية الأراضي أيضا، على أســـاس أن التفاوت في ملكية الأراضي ليس في مصلحة المشاركة الديموقراطية، كما طالب بأن تكون الدوائر الانتخابية صغيرة بدرجة تسمح للنواب بالتشاور المســـتمر مـــع قواعدهم الانتخابية. ومن المرجح أنه من كان يفكر فيه آدامـــز وهو يتحدث عن مخاطر الاحتكام إلى أغلبية الأصوات الانتخابية. [المترجم].

(****) هذا المقتطف هو المأثورة الافتتاحية في The Whisky Rebellion لوليم هوغلند.

1770و1800، كانت تستخدم، وفي شكل يكاد يكون حصريا، للتقريع والنقد والإهانة. لقد نفر الثوريون الفرنسيون من «الديموقراطية» وبقدر يكاد يماثل قدر نفور نظرائهم الأمريكيين منها. كان يُنْظر إليها باعتبارها فوضى، وغيابا للحكومة، وهيولى حافلة بالشغب. وبمرور الوقت، تبدأ قلة من الثوريين في استخدام المصطلح، غالبا من قبيل الاستفزاز: كما جرى عندما بدأ روبسبيير، في ذروة الإرهاب، يشير إلى نفسه باعتباره ديموقراطيا، أو عندما قرر توماس جيفرسون في العام 1800 - وهو الذي لم ترد في كتاباته الباكرة(*) أبدا كلمة «ديموقراطية» وإن رشح نفسه ضد آدامز باعتباره راديكاليا متعاطفا مع منظمي الهبات ضد الديون ومعارضا صلبا لمشروعات إنشاء بنك مركزي- أن يعيد تسمية حزبه ليصبح حزب «الجمهوريين الديموقراطيين».

لكن كان لا بد أن يمضي بعض الوقت قبل أن يشيع استخدام المصطلح.

وكان أن بدأ السياسيون في الولايات المتحدة وفرنسا، بين 1830 و1850، يعرّفون أنفسهم باعتبارهم ديموقراطيين، ويستخدمون كلمة ديموقراطية لوصف النظام الانتخابي، على الرغم من أنه لم يكن هناك تحول دستوري أو تغيير في عملية صنع القرار يمكن أن يبرر هذا التحول في الاسم. وقد طرأ التحول في المغزى لأول مرة في الولايات المتحدة. كان آندرو جاكسون أول مرشح رئاسي يطرح نفسه كديموقراطي، وهي صفة كان يقصد بها أنه سوف يدافع عن مصالح البسطاء من الناس (وخصوصا المزارعين الصغار في الغرب الأوسط والعمال في المدن الكبيرة في الشرق) ضد الأقوياء (البيروقراطيين والسياسيين في واشنطن والطبقات العليا في المدن الكبرى)[15].

رشح جاكسون نفسه كشعبوي- ومرة أخرى ضد نظام يقوم على بنك مركزي- وقد نجح بالفعل في تعطيل هذا النظام لبعض الوقت. وكما يلاحظ ديبوي- ديري «كان جاكسون وحلفاؤه يدركون جيدا أن استخدامهم للمصطلح «ديموقراطية» كان قريبا مما يمكن تسميته اليوم «التسويق السياسي»؛ كان بالأساس خدعة ماكرة،

(*) في المجلدات الاثني عشر المجمعة من أعمال جيفرسون تظهر كلمة «الديموقراطية» مرة واحدة، وفي سياق استشهاد بما قاله صمويل فون بوفندورف Samuel von Pufendorf عن قانونية المعاهدات! وبالطبع، كان جيفرسون الأقرب إلى أن يكون داعية الديموقراطية المباشرة، في حدود ما كان قائما بين المؤسسين، برؤيته الشهيرة التي تقضي بتقسيم البلاد إلى ألوف «الأجنحة» wards الصغيرة بما يكفي لتحقيق المشاركة العامة، وبما يسمح للمواطنين بالاحتفاظ بالنوع نفسه من الحشد الذي ظهر إبان الثورة- لكنه أشار إلى هذه باعتبارها جمهوريات صغيرة.

لكنهـا حققت نجاحـا مخيفا- وبلغ النجاح مبلغا أنه في غضون عشر سـنوات صار كل المرشـحين السياسيين عن كل الأحزاب السياسية يشيرون إلى أنفسهم باعتبارهم «ديموقراطيين». وبما أن الشيء ذاته وقع في كل مكان آخر- في فرنسا وإنجلترا وكندا- حيـث جرى التوسـع في منح حق الانتخـاب لدرجة سـمحت للمواطنين العاديين بالتصويـت، وكانت النتيجة أن مصطلح «الديموقراطية» هو ذاته تغير أيضا- لدرجة أن النظـام الجمهـوري المحكم، الذي خلّقه المؤسسـون لغرض محـدد هو احتواء مخاطر الديموقراطية، أعيدت تسـميته هو الآخر ليصبح «ديموقراطية»، وهو النحو الذي مازلنا ننحوه اليوم ونحن نستخدمه.

من الواضح إذن أن كلمة «ديموقراطية» كانت تعني شيئا مختلفا لدى الأمريكيين العاديين، وكذلك لدى الفرنسيين العاديين، عن معناها لدى أعضاء النخب السياسية. والسؤال، تحديدا، هو ماذا. وبالنظر إلى الطبيعة المحدودة لمصادرنا- لا سبيل إلى أن نعـرف، مثلا، ماهي الحجج التي طرحتهـا الدهماء في نيويورك بمجرد أن بدأت «في التفكير والتدبر»- لكن بوسـعنا، حقا، أن نكتفي بالتخمين. لكنني أظن أن بوسـعنا إعادة التأكيد على بعض المبادئ العريضة.

أولا، وقبل كل شيء، عندما تحدث المنتمون إلى الطبقات المتعلمة عن «الديموقراطية، فقـد كانوا يفكرون في نظام للحكم يعود تاريخـه تحديدا إلى العالم القديم. وفي المقابل، فإن الأمريكيين العاديين اعتبروا، فيما يبدو، وكما يمكن أن نقول اليوم، وفي ضوء اعتبارات اجتماعية وثقافية أوسـع كثيرا، أن: «الديموقراطية» هي الحرية والمساواة وقدرة المزارع البسيط أو الحرفي البسيط على أن يخاطب «من هم فوقه» بكرامة واحترام للذات- وهو نوع من المزاج الديموقراطي الأوسـع الذي سرعان ما أصبح مثار تقدير عميق من جانب مراقبين أجانب، مثل أليكسيس دي توكفيل، عندما تحدثوا عن «الديموقراطية في أمريكا» بعـد ذلك بجيلين. ويصعب علينا الكشـف عن جذور هذا المـزاج العام، وينطبق القول ذاته على جذور كثير من الابتكارات السياسـية التي جعلـت الثورات العظمى في القرن الثامن عشر ممكنة، لكن لا يبدو أن هذه الجذور موجودة حيث اعتدنا أن نبحث عنها.

ومن الأسـباب التي تجعل من الصعب علينا إعادة رسم صورة تاريخ هذه الأمزجة الديموقراطية، والأشـكال اليومية للتنظيم وصنع القرار التي اسـتلهمت هذه الأمزجة، أننا اعتدنا أن نروي القصة بطريقة بالغة الغرابة، فهي قصة لم تتشـكل حقا سـوى في

أعقـاب الحرب العالمية الأولى، عندما بدأت الجامعـات في الولايات المتحدة وفي بعض أرجـاء أوروبا تـروج للفكرة القائلـة إن الديموقراطية جزء لا يتجزأ مما أسـمته هذه الجامعـات «الحضارة الغربية». وفكرة وجود شيء يدعى الحضارة الغربية كان، آنذاك، جديدا نسـبيا: فالتعبير كان من شـأنه أن يبـدو من دون معنى في زمن واشـنطن أو جيفرسـون. ووفقا لهذه النسـخة الجديدة من التاريخ، التي سرعـان ما أصبحت كتابا مقدسـا بالنسـبة إلى المحافظين الأمريكيين وغالبا ما تؤخذ كبديهيـة من قبل كل من عداهـم، فالديموقراطيـة هي بالفعل مجموعـة من البُنى المؤسسـية التي تقوم على التصويـت، الذي «اخـترُع» أولا في أثينا القديمة وبقي مغروسـا في تراث عظيم ارتحل من اليونان إلى روما إلى إنجلترا القرون الوسـطى، وأخيرا وجد لنفسـه مستقرا في شمال الأطلسي، الذي هو الآن مسـكنه الخاص. وهذه هي الصيغة التي تمكّن محاربي الحرب الباردة من أمثـال صمويل هنتنغتـون Samuel Huntington من الزعم أننا نخوض الآن «حـرب حضارات» يحـاول إبانها الغرب الحر والديموقراطـي، من دون طائل، أن يفرض قيمه على كل من عداه. وكمنطق تاريخي، فهذا مثال واضح على دفاع يتجاهل حقائق لا تسره. فالقصة كلها لا معنى لها. أولا، وقبل كل شيء، فلا يكاد يتشارك فولتير Voltaire وماديسون وغلادستون(*) Gladstone سوى في شيء واحد حقا مع ساكن في أثينا القديمة وهو قراءة الكتب اليونانية منذ سنوات النشأة.

لكن لو أن التراث الغربي، ببسـاطة، تراث فكري، فكيف يتأتى لأحد أن يدعوه تراثا ديموقراطيـا؟ وفي الحقيقة، ليس بين من وصلنا مـن المؤلفين اليونانيين هناك واحد من المؤيديـن للديموقراطية، وكل مؤلف، تقريبا، ممن تماهـي بينهم اليوم وبين «الحضارة الغربية»، طوال الـ 2400 عـام الأخيرة على الأقل، هو مناهض للديموقراطية، على نحو معلن. وعندما تتوافر لشـخص مـا جرأة تكفي لأن يعلن ذلك، فـإن رد الفعل المعتاد من جانب المحافظين يكون بتغيير مسـار الحـوار والقول إن «الغرب» هو تراث ثقافي، تشـهد بحبه الفريد للحرية وثائق من القرون الوسـطى، مثـل الوثيقة العظمى(**)

(*) فرانسـوا ماري آرويه المشـهور بلقبه الأدبي فولتير، وهو النجم السـاطع في أفق التنويريين الفرنسـيين في القرن الثامن عشر، وجيمس ماديسون هو السياسي الأمريكي الذي سبقت الإشارة إليه، ووليم إيوارت غلادستون هو رئيس الوزراء البريطاني الليبرالي في القرن التاسع. [المترجم].

(**) ميثـاق الحريات الأعظـم الذي كتب باللاتينيـة ووقعـه الملـك الإنجليـزي جـون علـى ضفـاف التايمـز في العام 1215. [المترجم].

Magna Carta، وقد بقي في حال انتظار للحظة الانبثاق في عصر الثورات. وهذا أقرب، هونا ما، إلى المعقولية، فهو، على الأقل، يمكن أن ينطوي على تفسير للحماس الشعبي للديموقراطية في بلدان مثل الولايات المتحدة وفرنسا، حتى في مواجهة رفض شامل من جانب النخب. لكن إذا تبنى المرء هذه المقاربة ليقول إن «الغرب» هو تراث ثقافي عميق، حقا، فإن أجزاء أخرى من الحكاية التقليدية تتداعى عندئذ. فهناك أمر واحد، كيف لنا أن نقول إن التراث الغربي يبدأ باليونان؟ فبالنهاية، وإذا كنا نتحدث على أساس الثقافة، فالأكثر شبها باليونان القديمة بين الأحياء اليوم هم اليونانيون المعاصرون، كما هو واضح. وعلى الرغم من ذلك فمعظم أولئك الذين يحتفون بـ «التراث الغربي» لا يعتبرون حتى أن اليونان الحديثة جزء من الغرب- إذ إن اليونان، على ما يبدو، قد خرجت عن الصف نحو العام 600 قبل الميلاد، عندما اختارت الفصيل غير المناسب من المسيحية.

وفي الحقيقة، فإن كلمة «الغرب» وفق استخدامها الراهن، يمكن أن تعني أي شيء. فيمكن استخدامها للإشارة إلى تراث فكري، أو تراث ثقافي، أو كمحل للقوة السياسية («التدخل الغربي»)، أو حتى كمصطلح عرقي، («تبين أن الجثامين التي اكتشفت في أفغانستان هي لغربيين»)، وهو ما يتوقف، بدرجة أو بأخرى، على احتياجات اللحظة.

فلا غرو، إذن، أن جاء رد فعل المحافظين الأمريكيين عنيفا لهذا الحد إزاء كل تحد لتفوق «الحضارة الغربية» - مادامت «الحضارة الغربية» في جوهرها شيئا مختلقا. وفي الحقيقة، وعلى الرغم من كل تناقضاتها، فقد تكون هذه هي الفكرة القوية الوحيدة التي تسنى لهم أن يبتدعوها. ولكي تتوافر أدنى إمكانية لفهم التاريخ الحقيقي للديموقراطية، يتعين أن نزيح هذا كله جانبا، ونبدأ من الصفر. فإن لم نرَ أوروبا الغربية باعتبارها أرضا مختارة وبخاصة على نحو ما، فما الذي نراه إذن وعلى وجه الدقة في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر؟ حسنا، نرى أولا مجموعة من الممالك في الشمال الأطلسي كانت تكاد، في معظم أحوالها، تبتعد عن أشكال سبقت من المساهمة الشعبية في الحكم، لتكوّن حكومات تتزايد مركزيتها وسلطتها المطلقة. ولنتذكر أن أوروبا الشمالية كانت، حتى ذلك الزمن، أقرب شيء إلى الساحة الخلفية الراكدة. وخلال تلك الفترة، لم تكن المجتمعات الأوروبية تتمدد في كل اتجاه فحسب،

مع مشروعات وراء البحار، للتجارة والغزو وإنشـاء المسـتعمرات، عبر آسـيا وأفريقيا والأمريكتـين، بل إنها أيضا، ونتيجة لذلك، تغرق فيما تدفق عليها من فيض مذهل من الأفكار السياسية الجديدة وغير المألوفة. وقد اهتمت أغلبية المثقفين الأوروبيين الذين واجهتهم هذه الأفكار، التي بدأوا يستخدمونها في تخليق ملكيات مركزية أكثر قوة: كما فعل الباحث الألماني ليبنتـز(*) Leibniz الذي وجد في نموذج الصين مصدرا للإلهام، بما فيهـا من وحدة ثقافية، ومجالس امتحانات وطنية، وجهاز عقلاني للخدمة الوطنية، أو مونتسكيو، الذي ماثله في الاندهاش لكن بالمثال الفارسي. وانسحر آخرون، (جون لوك، على سـبيل المثال، أو كثيرون غيره من فلاسـفة السياسة من الإنجليز الذين ولع بحبهم الآباء المؤسسـون) باكتشـاف مجتمعات في أمريكا الشـمالية بدا أنها أكثر حرصا على المساواة، وأكثر فردانية من أي شيء سبق أن تخيل الأوروبيون إمكان وجوده.

وفي أوروبـا، ازدهـرت الرسـائل والمجـادلات حـول مغزى هذه الاكتشـافات الاجتماعيـة الجديـدة، وحـول تأثيراتها السياسـية والخلقية. ولم يكـن هذا مجرد مسـألة من مسائل التدبر الفكري في المستعمرات الأمريكية. فلم يكن المستوطنون الأوروبيون الأوائل في أمريكا الشمالية في حالة تناقض تمثلت في الاتصال المباشر مع الأمـم الأصلية، وفي اضطرارهم إلى تعلم الكثير مـن طرائقهم لتتوافر لديهم القدرة على الحياة في بيئتهم الجديدة فحسـب، بل كانوا في الوقت نفسـه يشردونهم وإلى حد كبير، يسـتأصلون شأفتهم. وفي السياق نفسه- على الأقل وفقا للتقارير المخجلة التي وضعها القادة الأوائل للمجتمعات الاسـتيطانية- بدأوا هم أنفسهم، وبخاصة أطفالهم، يميلون إلى التصرف مثل الهنود.

وتعـود أهمية هذا الأمر إلى أن أغلبية المناظرات حول تأثير المجتمعات الأصلية عـلى الديموقراطية الأمريكية يغيـب عنها التحول الثقافي العميـق الذي طرأ. وقد دارت مناظـرات بالغـة الاحتدام حول الموضـوع منذ ثمانينيات القـرن العشرين. وعادة ما يشـار إليهـا في الأدبيـات البحثية باسـم «المناظرات حـول التأثير»the influence debate. وعـلى الرغـم مـن أن الباحثـين الذين أطلقـوا شرارتها، مثل المؤرخ بروس جوهانسـن(**) Bruce Johansen، طرحوا قضية أشمل، فسرعان ما

(*) فيلسوف وعالم رياضيات ألماني تجد في أعماله تأثيرا أرسطو والقديس توما الإكويني. [المترجم].

(**) مؤلف كتاب Debating Democracy: Native American Legacy of Freedom.

تعامت المناقشات كلها عن مسألة بعينها: ما إذا كانت عناصر بعينها في الدستور الأمريكي، وبخاصة بنيته الفدرالية، استلهمت في الأساس مثال رابطة الأمم الست عند الهاودينوسوني Haudenosaunee أو الإيروكوا(*) Iroquois. وقد بدأت هذه المناظرة تحديدا في العام 1977، عندما أوضح غرايند(**) Grinde أن فكرة اتحاد فدرالي بين المستعمرات، كان أول من اقترحها، فيما يبدو، سفير من الأونونداغا(***) Onondaga يدعى كاناساتيغو Canassatego إبان المفاوضات حول معاهدة لانكستر Lancaster Treaty في 1744. فبعد أن أرهقه التفاوض مع ست مستعمرات مختلفة، كسر أحد السهام نصفين، مبينا سهولة كسره، ثم أخذ حزمة من ستة سهام وتحدى محاوريه أن يفعلوا بها ذلك. (ولاتزال حزمة السهام هذه تظهر على خاتم اتحاد الولايات المتحدة، على الرغم من زيادة العدد إلى ثلاثة عشر). وقد اقترح بنجامين فرانكلين الذي شارك في المفاوضات، بعد ذلك، أن تتبنى المستعمرات النظام الفدرالي، وإن لم يصادف الأمر النجاح في البداية.

لم يكن غرايند أول من طرح فكرة التأثير المحتمل من قبل المؤسسات الفدرالية الإيروكوازية على الدستور الأمريكي، فقد طُرحت، في مناسبات مختلفة، في القرن التاسع عشر أفكار مشابهة، ولم يجد فيها أحد آنذاك شيئا مثيرا للخوف أو جديرا بالإعجاب على نحو خاص. فلما أعيد طرحها في ثمانينيات القرن العشرين أثارت عاصفة نارية. وقد صدر قانون عن الكونغرس يعترف بمساهمة الهاودينوسوني فكشر المحافظون عن أنيابهم اعتراضا على أي إيحاء بتأثر المؤسسين بأي شيء خلاف «الحضارة الغربية». ويكاد معظم الباحثين المتحدرين عن سكان أمريكا الأصليين أن يكونوا قد اعتنقوا الفكرة، لكنهم أكدوا، أيضا، أن هذا لم يعد كونه مثالا واحدا على سياق أوسع شمل تأثر المستوطنين بالطرائق المحبة للحرية في المجتمعات الأصلية. وفي الوقت نفسه، أصر الأنثروبولوجيون (غير المتحدرين عن السكان الأصليين) ممن درسوا الأمم الست، ومعهم المؤرخون الدستوريون الأمريكيون، على أن يركزوا

(*) اتحاد نشأ في زمن مضى بين أمم من السكان الأصليين لأمريكا الشمالية، ويضم اليوم عشرات الألوف في الولايات المتحدة وعددا أقل منهم في كندا. [المترجم].

(**) هو دونالد غرايند المؤرخ البارز المتخصص في ثقافة السكان الأصليين لأمريكا الشمالية. [المترجم].

(***) الأونونداغا واحدة من الأمم المؤسسة لاتحاد السكان الأصليين وكاناساتيغو زعيمهم وأبرز ممثل لهم في المفاوضات التي انتهت بتوقيع معاهدة لانكستر بين الأمم الست ومستعمرتي فيرجينيا وميريلاند في العام 1744. [المترجم].

حصريا على المسألة الدستورية، ورفضوا هذا الرأي كشيء مستبعد. وكان معنى ذلك أنه على الرغم من حقيقة أن كثرة من المؤسسين شاركوا في التفاوض على المعاهدة مع فدرالية الهاودينوسوني، وعلى الرغم من حقيقة أن هذا كان النظام الفيدرالي الوحيد الذي كانت لأي واحد منهم خبرة مباشرة به، لم تؤدِ هذه الخبرة أي دور، أيا كان، في تفكيرهم وهم يفكرون في كيفية أن يخلّقوا نظاما فيدراليا، هم أنفسهم.

ويبدو هذا في ظاهره زعما عجيبا. والسبب في أنه كان من الممكن طرحه أنه عندما دخل واضعوا الأوراق الفدرالية في نقاش علني حول مزايا الأنواع المختلفة من النظم الفدرالية وعيوبها، فإنهم لم يذكروا النوع الذي عاينوه بالفعل، بل ذكروا غيره من النظم التي قرأوا عنها: تنظيم فدرالية يهودا في زمان سفر القضاة، والرابطة الآخائية(*) Achaean League والاتحاد السويسري والأقاليم المتحدة في الأراضي الواطئة. وعندما كانوا يشيرون إلى السكان الأصليين، كانوا يشيرون إليهم عادة باعتبارهم «الأمريكيين المتوحشين» الذين ربما تصادف الاحتفاء بهم باعتبارهم أمثلة على الحرية الفردية، وإن بقيت خبرتهم السياسية، وعلى نحو صارم، غير ذات موضوع، لهذا السبب. على سبيل المثال، قارن جون آدامز بينهم وبين القوطيين القدماء، وهم شعب اعتبر أنه غريب في قدرته على إقامة نظام حكم ديموقراطي، إلى حد بعيد، من دون أن يغرق في القلاقل العنيفة. وقد خلص إلى أن ذلك تيسر للشعبين معا لأنهما بلغا من التشرذم والتبطل درجة حالت دون تراكم أي قدر ذي مغزى من الملكية، وبالتالي لم تنشأ لديهما حاجة إلى مؤسسات تحمي الثروة.

لكن الجدل حول الدستور بقي أقرب إلى استعراض ثانوي، فقد كان طريقة من طرق الحرص لأن يبقى التركيز الشامل منصبا على عادات القراءة عند الصفوة المتعلمة، وعلى المجادلات والأوهام التي عدوها صالحة للاستخدام في المناظرات العامة. وعلى سبيل المثال من الواضح أن المؤسسين كانوا على دراية تامة بالمجاز الذي لجأ إليه كاناساتيغو باستخدام السهام- وفي النهاية، وضعوا الصورة على خاتم جمهوريتهم الجديدة- لكن يبدو أنه لم يخطر لأحدهم ولو أن يشير إليه فيما نشر من مؤلفاتهم أو خطبهم أو مجادلاتهم، بل إن القصابين وصانعي العربات

(*) اتحاد نشأ في المناطق الشمالية والشرقية من اليونان في القرن الثالث السابق على الميلاد، على أساس اتحاد أقل إحكاما سبقه بقرنين. [المترجم].

في نيويــورك كانوا يعرفون أنه يتعــين عليهم عند الدخول في مناظرة مع الصفوة أن يزينوا كلامهم بالكثير من الإحالات الكلاسيكية.

وإذا أردنا استكشاف أصول هذه الميول الديموقراطية التي حدت بالنيويوركيين العاديين أن يتعاطفوا مع فكرة الحكم الديموقراطي في المحل الأول، أو حتى تحديد الموضع الذي تيسرت فيه للناس خبرة مباشرة ملموســة بصنع القرار الجمعي، على نحو ربما كان هو ما أثر في فهمهم للكيفية التي يمكن أن تبدو بها الديموقراطية، فلا يتعين علينا فقط أن ننظر إلى أبعد من غرف الاســتقبال الخاصة بالصفوة المتعلمة. وفي الحقيقة، سرعان ما نجد أنفســنا في أماكن قد تبدو في البداية مذهلة حقا. في العام 1999 نشر جون ماركوف John Markov، وهو أحد كبار المؤرخين المعاصرين للديموقراطية الأوروبية مقالة بعنوان «أين اخترعت الديموقراطية ومتى؟» Where and When was Democracy Invented? وتجد فيها الفقرة التالية:

> ربمــا كان من المحتمل أن فكــرة انبثاق القيادة من موافقة الخاضعين لها أكثر مما هي مفروضة بقوة سلطة عليا جاءت من خبرة أطقم سفن القراصنة في بواكــير العالم الأطلسي. فلم تكن أطقم القراصنة تنتخب ربابنتها فحســب، بل كانت تعــرف القوى المقابلة (ممثلة بالرئيس البحري ومجلس الســفينة) والعلاقات التعاقدية بين الفرد والجماعة (في شكل مواد نظام السفينة المكتوبة لتحــدد الحصــص في الغنائم ومعــدلات التعويض عن إصابــات تقع في أثناء الوجود على السفينة)[16].

تبــدر عنه الملاحظــة على نحو عرضي إلى حــد بعيد، لكنه مثال قــوي الدلالة، عــلى نحو ما. فإذا كانت الدســاتير الموجودة المتعلقة بالســفن على أي جانب من الأهميــة الدلالية، فالتنظيم الممثل لأحوال ســفن القراصنــة في القرن الثامن عشر كان ديموقراطيــا إلى حد يثير الإعجاب[17]. فلم يقف الأمر عند انتخاب الربابنة، بل كانــوا يؤدون وظائفهم عادة على نحو يشــبه ما درج عليه الرؤســاء الحربيون من الأمريكيــين الأصليين: فقد كانوا يمنحون كامل الســلطة حال المطاردة أو الاشــتباك، وبخلاف ذلك، كانوا يعاملون كأفراد الطاقم العاديين. وتلك السفن التي كان ربابنتها يُمنحون سلطات عامة أوسع كانت تصر أيضا على حق الطاقم في عزلهم في أي وقت، بسبب الجبن أو القسوة أو أي سبب آخر. وفي كل حالة من الحالات، بقيت السلطة

النهائية بتصرف جمعية عمومية غالبا ما كانت تقضي حتى في أتفه الأمور، وغالبا ما كان هذا يجري برفع الأيدي.

وليس هنا ما يدعو إلى الدهشة إذا تذكر المرء أصول القراصنة. فالقراصنة كانوا عموما متمردين، بحارة، غالبا ما أجبروا أصلا على الخدمة على كره منهم في مدن ساحلية عبر الأطلسي، وتمردوا على ربابنة متجبرين و«أعلنوا الحرب على العالم كله». وغالبا ما أصبحوا عصابات خارجة على المجتمع، في شكل كلاسيكي(*)، ينتقمون من الربابنة الذين يسيئون معاملة أطقمهم، ويطلقون سراح من لا يجدون شكايات بحقهم، أو حتى يكافئونهم. وقد كان تشكيل الأطقم، في الأغلب، متنوعا إلى حد استثنائي. ووفقا لما جاء في مؤلف ماركوس ريديكر «الأشرار من كل ملة» Marcus Rediker›s "Villains of All Nations"، كان «طاقم سام بيلامي الأسود Black Sam Bellamy في 1717» حشدا مخلّطا ممن جاؤوا من جميع البلدان «بمن فيهم بريطانيون وفرنسيون وهولنديون وإسبان وسويديون وأمريكيون أصليون وأمريكيون سود ودزّينتان من أفارقة جرى تحريرهم من سفينة عبيد»[18]. وبتعبير آخر، فنحن بصدد جمع من الناس كان من المرجح أن تكون لديه، على الأقل، معرفة مباشرة ما بعدد بالغ التنوع من المؤسسات الديموقراطية المباشرة، من التنغات things (المجالس) السويدية، إلى مجالس القرى الأفريقية، إلى البُنى الفدرالية لدى الأمريكيين الأصليين، ليجدوا أنفسهم فجأة مجبرين على ارتجال نوع من الحكم الذاتي مع انعدام كامل لحضور الدولة. كان ذلك هو الفضاء المتعدد الثقافات المثالي للتجريب. ولم يكن مرجحا أن تكون هناك أرضية أنسب لإنماء مؤسسات ديموقراطية جديدة في أي موضع آخر في العالم، آنذاك.

فهل كان للممارسات الديموقراطية التي نشأت وتطورت فوق سفن القراصنة الأطلسية في بواكير القرن الثامن عشر أي تأثير، مباشر أو غير مباشر، على نشوء الدساتير الديموقراطية في عالم الشمال الأطلسي بعد ذلك بستين أو سبعين سنة؟ هذا ممكن. ولا شك في أن الميكانيكي أو الحرفي العادي في نيويورك القرن الثامن عشر أنفق كثيرا من الوقت في تبادل حكايا القراصنة وقت الشراب في حانات الموانئ. وقد راجت الروايات المثيرة عن القراصنة على نطاق واسع، ومن المرجح أن رجالا مثل

(*) أي في الشكل الذي ميز العصابات الخارجة على المجتمع، عبر العصور. [المترجم].

ماديسون أو جيفرسون قرأوها، ولو في طفولتهم. لكن يستحيل أن نعرف، على وجه اليقين، إذا كان رجال كهؤلاء استخلصوا أي أفكار من تقارير كهذه؛ وإن كانت حكايا كهذه أثرت فيهم على أي نحو، فمن شأنه أن يكون آخر تأثير يعترفون به صراحة.

بل يمكن للمرء أن يخمن وجود نوع من اللاوعي الديموقراطي الواسـع الكامن وراء كـثرة من أفكار الثـورة الأمريكية والمجـادلات المتصلة بها، وهـي أفكار كان حتـى المواطن العادي يشـعر بعدم الارتياح إزاء أصولها، نظـرا إلى ارتباطها الوثيق بالوحشـية والإجرام. وليس القراصنة سوى المثال الأكثر وضوحا. وكانت المجتمعات الحدودية في المسـتعمرات الأمريكية الشمالية أكثر أهمية، حتى من القراصنة. لكن هذه المسـتعمرات الأولى كانت أكثر شبها بسـفن القراصنة مما يتاح لنا أن نتخيل. وربمـا لم تكن مجتمعات الحدود كثيفة السـكان مثل سـفن القراصنـة، أو ربما لم تكن حاجتها ماسـة، بالقدر ذاته، إلى التعاون المتصل، لكنها كانت فضاءات لارتجال متعدد الثقافات، وعلى غرار سـفن القراصنة، كانت خارج نطاق الرقابة من قبل أي دولة. ولم يبدأ المؤرخون، سـوى في عهد قريب، توثيق الدرجة التي بلغها التشـابك بين مجتمعات المسـتوطنين ومجتمعات السـكان الأصليين، في تلك الأيام الأولى[19]، مع تبني المسـتوطنين محاصيل السـكان الأصليين وملابسـهم وأدويتهم وعاداتهم وأسـاليبهم القتالية. فقد دخلوا في مبادلات تجارية، إذ عاشوا متجاورين في الأغلب، وأحيانا ما تزاوجوا، في حين عاش آخرون لسـنوات أسرى في مجتمعات هندية، قبل أن يعودوا إلى مواطنهم وقد تعلموا لغات السـكان الأصليين وعاداتهم وطقوسـهم اليومية. وفوق كل ذلك، لاحظ المؤرخون المخاوف التي لم تكن تنتهي في أوساط قادة المجتمعات الكولونيالية والوحدات العسكرية من أن يبدأ مرؤوسوهم باستيعاب ما لدى الهنود من مواقف تتصل بالمسـاواة والحرية الفردية، على النحو الذي تبنوا به فؤوس التوماهوك القاتلة وعقود الومبم الصدفية وقوارب الكانو الطويلة الضيقة.

كانـت النتيجة تحولا ثقافيا أثر، تقريبا، في كل جوانب حياة المسـتوطنين. على سـبيل المثال، شـعر الطّهريون Puritans بأن العقاب البدني كان، على نحو مطلق، أمرا جوهريـا في تربية الأطفال، وقد كانت العصا تسـتخدم لتعليم الأطفال معنى السـلطة، ولكسر إرادتهم (الملوثة بالخطيئة الأصلية) ربما بالقدر نفسه الذي يروض بـه المرء حصانا أو غير ذلك مـن الحيوانات- وبالطريقة نفسـها، ووفقا لمعتقداتهم

أيضــا، كانت العصا لازمة في حياة الكبار لتأديب الزوجات والخدم. وفي المقابل، رأى معظــم الأمريكيين الأصليين أنه لا يجوز أبدا أن يضرب الأطفال تحت أي ظرف من الظروف. وفي تســعينيات القرن الســابع عشر، في ذات الوقت الذي شــهد الحرب الدعائية التي شــنها الراهب الكالفيني من بوســطن كوتن ماثر Cotton Mather ضد القراصنة باعتبارهم أشقياء زنادقة يعذب الله بهم النوع البشري، كان يشكو في الوقت نفســه من أن اعتدال المناخ في العالم الجديد وطيب معاشر سكانه الأصليين تســببا في إضلال المســتوطنين، فاتجهوا إلى ما أســماه «التهنيد» Indianization- برفضهــم إنزال العقاب البدني بأطفالهــم، مدمرين بذلك مبادئ التهذيب والتراتبية والقواعد الرســمية الواجــب أن تكون حاكمة للعلاقة بين الســادة والخدم، أو بين الرجال والنساء، أو بين الصغار والرجال:

> عــلى الرغم من أن أوائل المزارعين الإنجليــز في هذه البلاد كان لديهم في العــادة حكم على عوائلهم وضبــط لها وكانت لهم شــدة في ذلك، لكن، كأن المنــاخ علمنا أن نتهند، كأن اعتداله بلــغ مبلغا جعلهم ينحون كل ذلك جانبا بالكامل، أصبح التســاهل الأحمق مع الأطفــال انحراف وبائي في البلاد، ويبدو مصحوبا بكثير من التبعات السيئة[20].

وبتعبــير آخر، كل ما بــدأ يظهر من روح فردية ومتســامحة ومحبة للحرية في أوســاط المســتعمرين أنحى الطهريون الأوائل باللوم، في ظهــوره، على الهنود- أو، كما كانوا لايزالون يدعونهم آنذاك، «الأمريكيين»، باعتبار أن المســتعمرين لم يكونوا يعــدون أنفســهم، آنذاك، أمريكيين، بــل إنجليز. ومن مفارقــات «المناظرات حول التأثير» أن كل ما حاول غرايند وجوهانسن تأكيده، في الصخب والعنف اللذين دارا حــول تأثير الإيروكوا في النظام الفدرالي، هو: أن الإنجليزي العادي والفرنسي العادي ممن اســتقر بهما المقام في المســتعمرات لم يبدأ أحدهما بالنظر إلى نفسه باعتباره «أمريكيا»، باعتباره واحدا من صنف جديد من الناس المحبين للحرية، إلا عندما بدأ بالنظر إلى نفسه باعتباره أقرب شبها بالهنود.

وما كان يصدق على أهل مدينة مثل بوســطن كان صحيحا، بدرجة أكبر، في مناطــق الحدود، وبخاصة في تلك المجتمعات التــي تألفت في الأغلب من عبيد آبقــين وخدم ممن «أصبحــوا هنودا» خارجين بالكامل عن ســيطرة الحكومات

الاستعمارية[21]، أو جزرا تتألف ممن أطلق عليهم المؤرخان بيتر لاينباو Peter Linebaugh وماركوس ريد يكر «البروليتاريا الأطلسية»، ذلك الخليط المتنافر من عتقاء وبحارة وبغايا السفن ومارقين وأعداء الناموس Antinomians(*) ومتمردين ظهروا في المدن الساحلية في العالم شمال الأطلسي قبل ظهور العنصرية الحديثة، والذين نبع منهم، قبل غيرهم فيما يبدو، جانب كبير من القوة الدافعة للثورة الأمريكية وغيرها من الثورات[22]. وكان يمكن لرجال مثل ماثر أن يوافقوا على هذا، هم أيضا: فكثيرا ما كتب أن الهجمات الهندية على مستوطنات الحدود كانت عقابا من الله أنزله بهؤلاء الناس الذين تخلوا عن سادتهم الشرعيين وعاشوا هم أنفسهم عيش الهنود.

ويبدو أنه لو دُوِّن التاريخ الحقيقي، لتبين أن الأصل الحقيقي للروح الديموقراطية- وعلى الأرجح، كثرة من المؤسسات الديموقراطية - كامن في تلك الفضاءات الواقعة خارج سيطرة الحكومات والكنائس المنظمة. وربما كان لي أن أضيف أن هذا يشمل الهاودينوسوني أنفسهم. وقد نشأت الرابطة أصلا - لا نعلم متى على وجه اليقين - كنوع من الاتفاق التعاقدي بين القبائل الهندية السينيكاSenecal والأونونداغا Onondaga والكايوغا Cayuga والأونيدا Oneida والموهوك Mohawak (وانضمت القبيلة السادسة وهي التوسكارورTuscaroral، فيما بعد) للتوصل إلى طريقة للتوسط في النزاعات وإقرار السلام؛ ولكن في فترة توسعهم، في القرن السابع عشر أصبحت الرابطة خليطا عجيبا من الناس، بعد أن أصبحت شرائح كبيرة من أعضائه أسرى حرب من أمم أصلية أخرى جرى تبنيهم، ومن مستوطنين جرى أسرهم، ومن هاربين. وشكا مبشر يسوعي في ذروة حروب السمّور(**) Beaver Wars التي دارت في القرن السابع عشر، من أنه يكاد يستحيل التبشير بين ظهراني السينيكا بلغتهم هم، بعد أن أصبحت أغلبيتهم لا تتقنها! وحتى في القرن الثامن عشر، ففيما كان كاناساتيغو، السفير الذي كان أول من اقترح الفدرالية على المستعمرين، إنسانا ولد لأبوين من الأونونداغا، فقد

(*) طائفة مسيحية تعتقد أن الله رخص لها التحلل من قواعد الأخلاق. [المترجم].

(**) دارت بين رابطة الإيروكوا وبين المستعمرات الفرنسية في المناطق الشرقية من أمريكا الشمالية، بتحريض من الإنجليز والهولنديين للهنود. [المترجم].

كان المفاوض الرئيسي الثاني عن الهاودينوسوني مع المستعمرين، في ذلك الوقت، وهو سواتاني Swatane، في الحقيقة فرنسيا- أو على الأقل، ولد لأبوين فرنسيين في كيبيك. وككل الدساتير الحية، بقيت الرابطة دائمة التحول والتطور، ولاشك في أن جانبا كبيرا من المعمار المتقن والوقار الرزين في بنية مجلسها نشأ، تحديدا، عن هذا المزج الخلاق للثقافات والموروثات والخبرات.

فلماذا يصر المحافظون على أن الديموقراطية اخترعت في اليونان القديمة، وعلى أنها متأصلة، على نحو ما، فيما يدعونه «الحضارة الغربية» - على الرغم من كل الأدلة الدامغة التي تشير إلى العكس؟ في النهاية هي مجرد طريقة لعمل ما يعمله الأثرياء والأقوياء دائما: استملاك ثمرات عمل الغير. إنها طريقة لتأسيس ادعاء بحق ملكية. ولا بد لمن يدعي حق ملكية أن يدافع عنه. وهذا هو السبب في أنه كلما ظهر شخص مثل أمارتيا سن (كما فعل أخيرا) ليشير إلى بديهية أن الديموقراطية يمكن بالقدر نفسه من اليسير أن تجدها في مجالس القرى في أفريقيا الجنوبية أو في الهند، يمكن للمرء أن يكون واثقا من انبثاق موجة من الاستجابات الفورية الغاضبة في الصحف والمواقع المحافظة، زاعمة أنه أخطأ الهدف تماما. وبشكل عام، لو تيسر لك العثور على مفهوم- الصدق، الحرية، الديموقراطية- يتفق الجميع على أنه شيء طيب، فبوسعك أن تطمئن إلى أنه لن يقع إجماع على ماهيته. ولو في اللحظة التي تسأل فيها لماذا يميل معظم الأمريكيين أو معظم الناس بشكل عام، إلى فكرة الديموقراطية، فإن الحكاية التقليدية لا تتهاوى فحسب، بل تصبح غير ذات أهمية على الإطلاق.

لم تخترع الديموقراطية في اليونان القديمة. لا جدال في أن اللفظ «ديموقراطية» اختُرع في اليونان القديمة- لكن اخترعه أناس لم يكونوا يميلون إلى هذا الأمر كثيرا. وفي الحقيقة فإن «الديموقراطية» لم تخترع، على الإطلاق. كما أنها لا تظهر في أي تراث فكري بعينه. بل إنها ليست حتى طريقة حكم. وجوهرها، في الحقيقة، هو مجرد الاعتقاد بأن البشر متساوون في الأصل، ويتعين السماح لهم بإدارة شؤونهم الجمعية على نحو يتسم بالمساواة، مستخدمين أيا من الوسائل التي قد يبدو أنها تحقق هذا الغرض. ويضاف إلى ذلك العمل الشاق من أجل تخليق الترتيبات المؤسسة على هذه المبادئ.

وبهــذا المعنــى، فالديموقراطية قديمة قدم التاريخ، قدم القدرة الإنســانية على الفهم. وليس بوســع أحد أن يدعي ملكيته لها. وأفترض أن بوســع المرء، إذا أراد، أن يزعــم أنها ظهرت في اللحظة التي كف فيهــا الهومينيد(*) hominids عن محاولة الاستئساد، بعضهم على بعض، وطوروا مهارات التواصل لمعالجة المشكلات المشتركة بأســلوب جمعي. لكن هذه تخمينات لا طائل وراءها؛ والمسألة هي أن الجمعيات الديموقراطية يمكن التدليل على أنها وجدت في جميع الأزمنة والأمكنة، من الســيكا seka في بالي إلى الآيللو ayllu في بوليفيا(**)، باستخدام إجراءات تكوينية ذات تنوع لا نهائي، وســوف تظل تظهر على الدوام حيثما جلست جماعة كبيرة من البشر معا لاتخاذ قرار جمعي على أساس المساواة بين جميع الحاضرين في حق تقرير الأمور.

ومن الأســباب التــي تجعل علماء السياســة يتجاهلون مثل هــذه الاتحادات والجمعيــات المحليــة عندما يتحدثون عن تاريخ الديموقراطيــة أنه في الأغلبية من هــذه الجمعيات لا تصل الأمور إلى درجة التصويــت. وفكرة أن الديموقراطية هي، ببســاطة، مسألة تصويت - وهو ما افترضه المؤسســون، أيضا - تسمح للمرء أيضا بــأن يفكر فيها باعتبارها ابتكارا، ونوعا من الاخــتراق المفهومي: كأنه لم يخطر أبدا لأي إنســان في عصور ســالفة أن يختبر ما يحظى به مقترح ما من تأييد بأن يطلب من الناس أن يرفعوا جميعا أيديهم، أو أن يســجلوا خرمشات تعبر عنهم على كسرة مــن إناء، أو أن يُطلب من كل من يؤيد مقترحا ما أن يقف على أحد جنبات ميدان عــام. لكــن حتى لو أن الناس، عــلى مر التاريخ، عرفوا دائما كيــف يحصون، فهناك أسباب كفيلة بإقناعهم بتجنب الإحصاء كطريقة للتوصل إلى قرار جمعي. التصويت مســبب للفُرقة. وإذا كان المجتمع يفتقر إلى وســائل لإجبــار أعضائه على الانصياع لقــرار جمعي، فقد يكون أغبى ما يمكن عمله هو تنظيم سلســلة من المســابقات العامة التي ســيتعين فيهــا أن يخسر أحد الجانبين؛ ولن يســمح ذلك فقط بتمرير قرارات يعارضها 49 في المائة من المجتمع، معارضة قوية، بل سيرفع إلى الحد الأقصى إمكانيــة تصاعد الضغائن بين ظهراني ذلك الجزء مــن المجتمع الذي تكون الحاجة ماســة إلى إقناعه بمجاراة الأوضاع، على الرغم مــن معارضتهم. وعملية البحث عن

(*) فصيلة من الثدييات الرئيسية أقرب إلى الإنسان من الشمبانزي. [المترجم].

(**) نظامان للحكم لدى السكان الأصليين في كل من بالي وبوليفيا. [المترجم].

توافق، عن التراضي والحلول الوسط، كسبيل إلى قرار جمعي على الأقل لا يكون مثار اعتراض من الجميع، هي عملية أكثر ملاءمة لحالات لا يملك فيها أولئك الذين يتعين عليهم تنفيذ القرار ذلك النوع من البيروقراطية المركزية، وبخاصة وسائل الإجبار الممنهج التي لا غنى عنها لإجبار أقلية غاضبة على الانصياع لقرارات يجدونها غبية أو ذميمة أو ظالمة.

وتاريخيا، من غير المعتاد، إلى حد بعيد، أن تجد هذين الأمرين معا. فعلى امتداد القسم الأعظم من التاريخ البشري، كانت المجتمعات القائمة على المساواة هي تحديدا تلك التي لم تتوفر على نوع من الأجهزة العسكرية أو الشرطية، لتجبر الناس على فعل أشياء لم يكونوا راغبين في فعلها (كل مجالس السيكا والآيللو التي سلفت الإشارة إليها)؛ وحيثما وجدت وسائل الإجبار، فلم يخطر لأحد، على الإطلاق، أن آراء الناس العاديين هي على أي قدر من الأهمية.

أين نجد التصويت، إذن؟ أحيانا في مجتمعات تعد فيها مشاهد المسابقات العامة أمرا طبيعيا- مثل اليونان القديمة (فقد كان اليونانيون القدماء يحولون أي شيء إلى مباراة) - ولكن، في شكل رئيسي، في الحالات التي يكون فيها كل من يشارك في جمعية حاملا السلاح، أو مدربا على استخدام الأسلحة، على الأقل. وفي العالم القديم، كان التصويت يحدث، في شكل رئيسي، داخل الجيوش. كان أرسطو يدرك ذلك جيدا: فقد لاحظ أن دستور أي دولة في اليونان يعتمد، إلى حد بعيد، على السلاح الرئيسي في قوتها العسكرية: فإن كان السلاح الرئيسي هو سلاح الفرسان، أمكن للمرء أن يتوقع نظاما أرستقراطيا، وإن كان السلاح الرئيسي مشاة ثقيلة، فإن حقوق التصويت من شأنها أن تمتد إلى الأغنياء القادرين على تأمين الدروع، وإن كانت قوات خفيفة، أو قواسة، أو رماة بالمقاليع، أو بحرية (كما كانت الحال في أثينا)، فبوسع المرء أن يتوقع نظاما ديموقراطيا. وبالمثل، تأسست الجمعيات العمومية التي تتخذ قراراتها بأغلبية الأصوات في روما مباشرة على الوحدات العسكرية المؤلفة من مائة رجل، تدعى المئويات. ووراء هذه المؤسسة تكمن الفكرة القريبة إلى الحس السليم، المتمثلة في أنه لو أن رجلا ما كان مسلحا فإن أفكاره يتعين أن يُحسب حسابها. وغالبا ما كانت الوحدات العسكرية القديمة تنتخب ضباطها. ومن السهل أيضا أن تتبين السبب في كون الاحتكام إلى أغلبية

الأصوات أمرا مفهوما في وحدة عسكرية: فحتى لو أن نتيجة التصويت هي 60-40، فالجانبان مسلحان؛ ولو تدهور الموقف إلى حد الاقتتال، فمن الواضح، على الفور، أي الجانبين أقرب إلى الفوز. وينطبق هذا الأنموذج، في شكل عام، على ما ورد في جميع سجلات التاريخ، بدرجة أو بأخرى: في القرن السابع عشر، على سبيل المثال، فإن مجالس الأمم الست- المنخرطة في البحث عن السلام، في المقام الأول - كانت تتخذ قراراتها بالتوافق، لكن سفن القراصنة، المشتغلة بعمليات حربية، كانت تتخذ قراراتها بأغلبية الأصوات.

وهذا كله مهم لأنه يبين أن المخاوف الأرستقراطية لدى الوطنيين الأثرياء الأوائل - الذين تجسدت لديهم رؤيتهم الكابوسية لـ «الديموقراطية» في صورة جماهير مسلحة تتخذ قراراتها بأغلبية الأيدي المرفوعة - هذه المخاوف لم تكن بغير أساس.

الديموقراطية، إذن، لا تُعرّف بالضرورة بالاحتكام إلى أغلبية الأصوات: بل هي بالأحرى عملية التدبر الجمعي على أساس من المشاركة الكاملة والمتكافئة. والإبداع الديموقراطي، بدوره، يكون حدوثه أكثر ترجيحا عندما تكون هناك مجموعة متنوعة من المساهمين، المنبثقين عن خلفيات تراثية مختلفة، مع احتياج ماس إلى ارتجال بعض الوسائل لتنظيم أمورهم المشتركة، بمنأى عن أي سلطة متجاوزة وسابقة الوجود.

وفي أمريكا الشمالية المعاصرة، الفوضويون، إلى حد بعيد، هم دعاة فلسفة سياسية عارضتها الحكومات على اختلاف أنواعها- وهم من ينشطون في محاولة تخليق وتعزيز المؤسسات الديموقراطية من هذا النوع. وعلى نحو ما، فإن تماهي الفوضويين مع هذا التصور عن الديموقراطية تعود جذوره إلى ماض بعيد. ففي 1550 أو 1750، عندما كانت الكلمتان لاتزالان كلمتي تحقير، فغالبا ما استخدم القادحون كلمة «ديموقراطية» بدلا من كلمة «فوضوية» أو «ديموقراطي» بدلا من كلمة «فوضوي»، وبالعكس. وفي كل حالة من الحالات، بدأ بعض الراديكاليين، مع مرور الوقت، يستخدمون المصطلح لوصف أنفسهم، تحديدا. لكن فيما أصبحت كلمة «ديموقراطية»، بالتدريج، أمرا يشعر الجميع بضرورة مناصرته (حتى وإن لم يقع توافق حول معنى محدد لها)، اتخذت كلمة «فوضوية» مسارا معاكسا، لتصبح مرادفا للاضطراب العميق عند معظم الناس.

فما هي الفوضوية، إذن؟

المصطلـح، في الحقيقـة، يعني «من دون حـكام». وتماما كما هـي الحال مع الديموقراطية، فهناك طريقتان مختلفتان يمكن للمرء بهما أن يسرد تاريخ الفوضوية. ففي وسـع المرء، من جهة، أن ينظر إلى تاريخ كلمة «فوضوية» التي سـكها بيير - جوزيف برودون(*) Pierre-Joseph Proudhon في 1840 وتبنتها حركة سياسـية في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر، فأصبح لها حضور قوي، على نحو خاص في روسيا وإيطاليـا وإسـبانيا، قبل أن تنتشر في بقية أنحاء العالم ؛ ومـن ناحية أخرى، يمكننا النظر إليها باعتبارها توجها سياسيا أوسع كثيرا.

وأسـهل الطرق لشرح الفوضوية، بـأي من المعنيين، هي القـول إنها حركة سياسـية تهـدف إلى تحقيق مجتمع حـر حقا- وهذا يضـع تعريف «المجتمع الحـر» باعتبـاره مجتمعا لا يدخل فيـه البشر إلا في ذلك النـوع من العلاقات المتبادلة التي لا يتعين فرضها بالتهديد المتواصل بالعنف. وقد بين لنا التاريخ أن التفاوتات الواسـعة في الثروة، ومؤسسات مثل الاسـترقاق، ومثل تسخير العمال وفاء للديون، أو العمالة المأجورة، لا يمكن أن توجد سـوى بمساندة من الجيوش والسجون والشرطة. بل إن التفاوتات البنيوية الأعمق، مثل العنصرية والجنوسة، هي في النهاية قائمة على التهديد بالقوة (على نحو أكثر غموضا والتواء). وهكذا فالعالم الذي يرسـم الفوضويون صورته هو عالم يقوم على المسـاواة والتضامن، ليكون الناس فيه أحرارا في الاتحاد معا من أجل السـعي وراء رؤى ومشروعات ومفهومـات متنوعـة على نحو لا نهـائي وتتصل بما يرونه ذا قيمـة في حياتهم. وعندما يسألني الناس عن نوع المنظمات التي قد توجد في مجتمع فوضوي، فأنا أجيبهم دائما بالقول: أي نوع من التنظيمات التي يمكن للمرء تخيلها، وقد يكون بينها كثير مما نعجز الآن عن تخيله، ولكن بشرط واحد - أنها ستقتصر على تلك التي يمكن أن تقوم من دون أن تكون لأحد القدرة، عند أي نقطة، أن يسـتدعي المسـلحين ليأتوا ويقولوا«لا يهمنا ما رأيكم فيما يجري؛ أمسكوا ألسنتكم وافعلوا ما تؤمرون به».

(*) سياسي وفيلسوف ومفكر اشتراكي فرنسي (1809-1865)، كان أول من أعلن نفسه فوضويا، ويعد أوسع منظري الفوضوية تأثيرا. [المترجم].

وبهذا المعنى، كان هناك دائما فوضويون: وسوف تجدهم، تقريبا، كلما أظهرت جماعة من الناس، وهي تواجه نوعا من أنظمة التسلط أو القوة المفروضة عليها، اعتراضا عليها يبلغ من القوة درجة تدفع بالجانبين إلى تصور طرائق للتعامل تكون متحررة من أي من أشكال السلطة أو التحكم هذه. وتبقى أغلبية هذه المشروعات خارج ذاكرة التاريخ، وإن كان الدليل على هذا المشروع أو ذاك يظهر بين الحين والحين. وعلى سبيل المثال، ظهرت حركة فلسفية نحو العام 400 قبل الميلاد عرفت باسم «مدرسة الحرّاثين» كانت ترى أن التجار وموظفي الحكومة، معا، جماعتان طفيليتان عديمتا النفع، وحاولت تخليق مجتمعات تقوم على المساواة حيث تكون الزعامة لمن يضرب المثل، والاقتصاد يجري تنظيمه على أسس ديموقراطية في الأقاليم غير المملوكة لأحد الواقعة بين الدول الرئيسية. ومن الواضح أن الحركة تخلّقت عبر تحالف بين مثقفين مارقين هربوا إلى قرى حرة كهذه، وبين المثقفين الفلاحين الذين التقوهم هناك. ويبدو أن هدفهم النهائي كان الاجتذاب التدريجي للمنشقين من الممالك المجاورة ليتسببوا في انهيارها، بهذه الطريقة، مع مرور الوقت. وهذا النوع من التشجيع على الانشقاق هو استراتيجية فوضوية كلاسيكية. ولا حاجة لنا إلى القول إنهم، في النهاية، لم ينجحوا، لكن أفكارهم كان لها تأثير هائل في فلاسفة البلاط في الأجيال التالية. وفي المدن، تولدت عن الأفكار الفوضوية تصورات حول أن الفرد لا يتعين تكبيله بأي مواضعات اجتماعية وأنه لا بد من رفض كل التقنيات لكي تتيسر العودة إلى يوتوبيا بدائية متخيلة - وهو أنموذج تكرر مرات كثيرة عبر تاريخ العالم. وقد كان لهذه الأفكار الفردانية والطوبوية، بدورها، تأثيرها في الفلسفة التاوية، عند لاو تسو Lao Tsu وتشوانغ تسو Chuang Tzu[23].

فكم ظهر من الحكايات المماثلة عبر التاريخ الإنساني؟ ليس بوسعنا أن نعرف. (تصادف فقط أننا عرفنا بـ«الحراثين» لأنهم وضعوا أيضا أدلة إرشادية حول التقانات الزراعية، بلغت جودتها درجة جعلتها تُقرأ ويُعاد نسخها لآلاف السنين). لكن كل ما فعله «الحراثون»، في الحقيقة، كان نسخة فكرية منقولة عمدا، كما أثبت جيمس سكوت James Scott أخيرا في عمله «تاريخ فوضوي لجنوب شرق آسيا»، عما ظل ملايين الناس في ذلك الجزء من العالم يفعلونه عبر القرون: بالهروب من سيطرة الممالك المجاورة ومحاولة إقامة مجتمعات تقوم على رفض كل ما كانت تمثله تلك

الــدول؛ ثم يحاولون إقناع آخرين بفعل الشيء نفســه[24]. ومن المرجح أن حركات كثــيرة من هذا النوع تمكنت من انتزاع فضاءات حــرة، من هذا النوع أو ذاك، من الــدول المختلفة. والنقطة التــي أود أن أوضحها هي أنه كانت هناك دائما مبادرات مــن هذا النوع. وفي معظم فترات التاريخ، كان الرفض أميل إلى التعبير عن نفســه في صورة هروب وانشــقاق وتخليق مجتمعات جديدة، أكثر مما عبر عن نفســه في مواجهــات ثورية مع الســلطات أيا كانــت. وهذا كله يصبح أســهل كثيرا، بطبيعة الحــال، عندما تكون هناك تلال بعيدة يمكن الهــروب إليها، ودول تجد صعوبة في بسط سيطرتها على مساحات واسعة من الأرض. وبعد الثورة الصناعية، عندما بدأت الحــركات العمالية الراديكالية في الظهور في مختلف أرجاء أوروبا، وبدأ بعض عمال المصانع في أماكن مثل فرنســا أو إســبانيا بتبني أفــكار ذات طابع فوضوي واضح، لم يعــد هذا الخيار متاحا. وبدلا مــن ذلك، تبنى الفوضويون إســتراتيجيات بديلة متنوعة، من إنشاء مشروعات اقتصادية بديلة (تعاونيات وبنوك تبادلية mutualist banking(*)، وتنظيم إضرابات في مقار العمل، والقيام بعمليات تخريب، وإضرابات عامة، وصولا إلى العصيان الصريح. وظهرت الماركســية كفلسفة سياسية، في الوقت نفســه على وجــه التقريب، وتطلعت، خاصــة في بواكير أيامهــا، إلى الهدف النهائي نفســه الذي تطلعت إليه الفوضوية: إلى مجتمع حر، إلى إلغاء كل أشكال التفاوت الاجتماعــي، إلى إدارة ذاتية لمواقع العمل، إلى تفكيــك الدولة. لكن المناظرات التي ظهرت في فترة إنشاء الأممية الأولى(**) First International وما بعدها اشتملت على فارق أساسي، فقد أصرت أغلبية الماركسيين على أنه كان من الضروري الاستيلاء على ســلطة الدولة - سواء عبر صناديق الانتخاب أو بأي طريقة أخرى- واستخدام آلياتهــا لإحداث تحول اجتماعي، باتجــاه النقطة التي تصبح عندها، وفق ما ذهب إليه هذا المنطق في العادة، هذه الآليات غير ضرورية، وتتآكل، ببساطة، حتى تصبح

(*) البنوك التبادلية قائمة في عدد كبير من البلدان الأوروبية، ويقدر عددها حاليا بنحو 4 آلاف بنك لديها 50 ألف فرع، وتعمل هذه البنوك على أساس الفلسفة التبادلية الفوضوية التي أرسى مبادئها بيير جوزيف برودون، وأساسها هو «نظرية قيمة العمل» التي تؤمن بضرورة أن يحصل العامل الذي يبيع عمله أو نواتج عمله على سلع أو خدمات تجسد مقدار العمل المطلوب لإنتاج سلع أو خدمات ذات نفع مماثل أو مشابه. [المترجم].

(**) رابطة عمال العالم IWA أو الأممية الأولى التي عقدت مؤتمرها الأول في العام 1866 في جنيف بمشاركة من الأحزاب والتنظيمات والنقابات الاشتراكية اليسارية والشيوعية والفوضوية التي قامت على مبادئ الصراع الطبقي. [المترجم].

عدمـا. حتى في ذلك الوقت، في القرن التاسـع عشر أوضح الفوضويون أن هذا كان مجرد حلم بعيد المنال. وقالوا إنه يسـتحيل على المرء خلق السـلام بالتدريب على الحرب، وتحقيق المسـاواة بالترتيبات الرأسية القائمة على أوامر من أعلى إلى أسفل، أو، وهو ما لا يقل أهمية عما سـبق، تحقيق سـعادة الإنسـانية بأن نكون ثوريين متجهمـين عديمي البهجة يضحون بكل تحقق للذات أو للتطلعات الشـخصية من أجل القضية. وأصر الفوضويون على أنه ليس من العدل ألا تبرر الغايات الوسـائل (على الرغم من أن الغايات، بالطبع، لا تبرر الوسائل) وإنك لن تحقق الغايات، أبدا، ما لم تكن الوسـائل نفسـها هي الأنموذج للعالم الذي تتمنى تخليقه. من هنا جاء النداء الفوضوي الشهير بضرورة البدء في«بناء المجتمع الجديد داخل هيكل المجتمع القديم» مع تجارب تقوم على المساواة، تراوح بين مدارس غير تراتبية (مثل المدرسة الحديثة في إسـبانيا أو حركة المدارس الحرة في الولايات المتحدة)، واتحادات عمالية راديكالية مثل سي جي تي CGT في فرنسا وسي إن تي CNT في إسبانيا(*) وآي دبليو دبليـوIWW في الولايـات المتحدة)، وصولا إلى تنوع لا نهاية له للمشـاعيات (من جماعيـة الأزمنة الحديثة في نيويورك إلى كريسـتيانيا في الدانمارك في 1971؛ وحركة الكيبوتزات في إسرائيل، التي كانت، في الأصل، استلهاما للفوضوية، والتي ربما كانت أشهر وأنجح ما أسفرت عنه هذه التجارب).

وفي بعـض الأحيان، أيضا، ومع اسـتدارة القرن التاسـع عـشر، وجه فوضويون أفـراد ضربات مباشرة ضد قادة عالميين أو ضـد البارونات اللصوص(**) (كما كانوا يسـمونهم آنذاك) عبر عمليات الاغتيال وتفجير القنابل: وفي الفترة من 1894 حتى 1901، عـلى وجه التقريب، انفجرت موجة عنـف مكثفة على نحو خاص أدت إلى مقتل رئيس فرنسي ورئيس حكومة إسـباني(***) وإلى مقتل الرئيس الأمريكي وليم ماكنلي William McKinley، وكذلك إلى هجمات على ما لا يقل عن دزينة أخرى

(*) الاتحـاد العـام للشـغل Confédération générale du travail في فرنسـا والاتحـاد الوطنـي للشـغل Confederación Nacional del Trabajo في إسبانيا. [المترجم].

(**) ظهـر المصطلح في القرون الوسـطى للإشـارة إلى النبلاء الذين فرضـوا إتاوات على البضائـع التي كانت تمر بأراضيهـم، أو-حتى - سـطوا عـلى قوافل التجارة، ثم أصبح المصطلح يشـير في العصور الحديثـة إلى رجال الصناعة المستغلين. [المترجم].

(***) هما ماري فرانسـوا سـادي كارنو، الرئيس الرابع للجمهورية الثالثة في فرنسـا، الذي اغتيل في العام 1894، وأنطونيو كانوفاس ديل كاستيلو، الذي اغتيل في العام 1897. [المترجم].

مــن الملوك والأمــراء وقادة الشرطة السرية ورجال الصناعة ورؤســاء الدول. وهذه هي الفترة التي أنتجت الصورة الســيئة الســمعة والواسعة الشــهرة بين الطبقات الشــعبية عن قاذف القنابــل الفوضوي، التي بقيت في المخيلة الشــعبية منذ ذلك الحين. وغالبــا ما وجد مفكرون فوضويون مثل بيــتر كروبوتكين وإيما غولدمان(*) Emma Goldman صعوبــة في العثــور عــلى ما يمكن قوله عن هــذه الهجمات، التــي غالبا ما نفذها أفــراد منعزلون، لم يكونوا بالفعل جزءا من أي اتحاد أو رابطة فوضويــة. وعــلى الرغم من ذلك، فإنه من الجدير بالذكــر أن الفوضوية ربما كانت الحركة السياســية الحديثة الأولى التي أدركت (تدريجيا) أن الإرهاب، كإستراتيجية سياســية، حتى عندما لا يوجه ضد أبرياء، لا يجــدي نفعا. ولمدة تقارب قرنا، حتى اليوم، والفوضوية واحدة من قلة قليلة من الفلســفات السياســية التي لا يفجر أي من دعاتها أحدا، على الإطلاق (وفي الحقيقة، الســياسي الذي اســتفاد، أكثر من غيره من السياسيين، من التراث الفوضوي في القرن العشرين هو موهانداس ك. غاندي). لكــن في الفــترة من 1914 حتــى 1989، تقريبا، وهي الفترة التي عاشــها العالم بين حالــة حرب وتحضير لحروب عالميــة، دخلت الفوضوية مرحلة تشــبه الأفول لهذا السبب تحديدا: فلكي تبدو حركة سياسية ما «واقعية» في أزمنة كهذه، كان عليها أن تكون قادرة على حشــد جيوش من الدبابات، وحاملات الطائرات، ونظم الصواريخ الباليســتية، وكان هذا أمرا واحدا تمكن الماركســيون من أن يبرزوا فيه، لكن اعترف الجميــع بــأن الفوضويين- وقد يكون ذلك لمصلحتهم حســبما أرى- لن يتيسر لهم أن يحققــوا ذلــك أبدا. ولم تعد إلى الظهــور حركة ثورية كونيــة قائمة على المبادئ الفوضوية إلا بعد 1989، عندما بدا أن زمن الاحتشاد للحروب العظمى بلغ نهايته.

هناك فصائل وألوان واتجاهات لا حصر لها من الفوضوية. أما بالنسبة إليّ أنا، فأنا أحــب أن أدعو نفسي الفوضوي «النكرة». واهتمامــي بتحديد أي نوع من الفوضويين أنا، يقل أهمية عن اهتمامي بالعمل ضمن ائتلافات عريضة تعمل بالتوافق مع المبادئ الفوضويــة: كحركات لا تحاول أن تعمل عبر الحكومات أو أن تصبح حكومات؛ حركات

(*) هــي أهم مفكرة فوضوية في أمريكا الشــمالية وأوروبا، ولدت في ليتوانيــا في العام 1869وهاجرت إلى الولايات المتحدة في العام 1885، لتعيش في نيويورك وتنضم إلى الحركة الفوضوية فيها، وتوفيت في العام 1940في تورنتو بكندا في 1940. [المترجم].

غير معنية بأداء أدوار مؤسسات حكومية بقوة الأمر الواقع مثل التنظيمات التجارية أو المنشآت الرأسـمالية؛ جماعات تركز على جعل العلاقات فيما بيننا أنموذجا للعالم الذي نتمنى أن نخلقه. وبتعبير آخر، أناس يعملون من أجل مجتمعات حرة حقا. وفي النهاية، من الصعب أن تحدد، على وجه الدقة، أي نوع من الفوضوية هو الأكثر معقولية عندما تكون هناك هذه الكثرة من الأسـئلة التي لن تتيـسر الإجابة عنها إلا في مراحل لاحقة من المسـيرة. هل سـيكون للأسـواق دور في مجتمع حر حقا؟ كيف لنا أن نعرف؟ أنا شخصيا واثق، بناء على ما يبينه التاريخ[25]، من أننا، حتى إن حاولنا الإبقاء على اقتصاد السـوق في مجتمع حر كهذا- أي في مجتمع لا تكون فيه دولة تفرض الالتزام بالعقود، ولا تتأسـس الاتفاقات إلا على الثقة- فسرعان ما ستتحول العلاقات الاقتصادية لتصبح شـيئا يسـتحيل تماما على من يؤمنون بحرية الاختيار أن يجدوا فيه شيئا يمكن التعرف عليه، وسرعان ما سيكون منعدم الشبه بأي شيء اعتدنا أن نفكر فيه باعتباره «السوق»، على الإطلاق. وبالتأكيد فأنا لا أستطيع أن أتخيل أحدا يوافق على العمل بأجر إن توافر لـه أي بديل آخر. ولكن مـن يدري؟ قد أكون مخطئا. واهتمامي بوضع تصور للمعمار المفصـل لما يمكن أن يكون عليه المجتمع الحر يقل عن اهتمامي بتخليق الشروط التي قد تساعدنا على اكتشافه.

وليـس لدينا إلا فكرة بسـيطة عن نـوع المنظمات، أو- وهو مـا لا يقل أهمية- التقانات التي ستظهر إن كسر الأحرار قيودهم واستخدموا خيالهم لوضع حلول فعلية لمشكلات جمعية، بدلا من جعلها أشد تعقيدا. لكن السؤال الأول هو: كيف لنا أن نصل إلى المجتمع الحر، أصلا؟ ما الذي يقتضيه السـماح لنظمنا السياسـية والاقتصادية بأن تصبح طريقة لحل المشكلات الجمعية، لا طريقا إلى الحروب الجمعية، كما هي الآن؟

وقد احتاج الأمر إلى وقت طويل للغاية، حتى من الفوضويين أنفسهم، للتوصل إلى تقدير المدى الكامل لهذه المشـكلة. وعندمـا كانت الفوضوية جزءا من الحركة العمالية الأوسـع، مثـلا، كانت تميل إلى القبـول بأن «الديموقراطيـة» تعني تقرير الأمـور بأغلبية الأصوات، وقواعد روبرت النظامية(*) Robert›s Rules of Order، اعتمادا عـلى دعاوى التضامن لإقناع الأقلية بالانصيـاع إلى رأي الأغلبية. ويمكن أن

(*) القواعد المعتمدة لإدارة الاجتماعات والمؤتمرات والنقاشات، خاصة البرلمانية، على نحو فعال وعادل، استنادا إلى كتاب وضعه الجنرال الأمريكي هنري مارتن روبرت. [المترجم].

تكون دعوى التضامـــن بالغة الفعالية عندما يتورط المرء في صراع يضعه بين الحياة والموت، من هذا النوع أو ذاك، كما هي الحال مع الثوريين عادة. وقد اعتمد الاتحاد الوطني للشـــغل، وهو اتحاد العمال الفوضوي الإسباني، في العشرينيات والثلاثينيات من القـــرن العشرين، على مبدأ يقضي بأنه عندما يقرر أحد مواقع العمل الإضراب، عن طريق التصويت، فإن كل عضو صوّت ضد الإضراب هو غير ملزم بقرار الإضراب؛ وكانـــت النتيجـــة هي التوافـــق، في كل الحالات، بمعدل مائة في المائـــة . ولكن، مرة أخرى، فالإضرابات كانت عمليات شبه عسكرية. وكانت المشاعيات الريفية المحلية تميل إلى اعتماد نوع من التوافق بحكم الواقع، كما تفعل المشاعيات في كل مكان.

وفي الولايات المتحدة، من جهة أخرى، استخدم التوافق أكثر مما استخدم التصويت، غالبا، من قبل المنظمين القاعديين الذين لم يكونوا فوضويين، في شـــكل معلن: فـ «لجنة التنســـيق الطلابية اللاعنفيـــة» (SNCC) التـــي مثلت الفرع الأفقـــي لحركة الحقوق المدنيـــة، كانت تعمل بالتوافق، وحركة «طلاب من أجـــل مجتمع ديموقراطي»(SDS)، أثبتـــت في مبادئها التأسيســـية أنها تعمل وفق الإجراءات البرلمانيـــة لكنها، في الحقيقة، كانت تميل إلى الاعتماد على التوافق في ممارســـاتها. وكان شـــعور الأغلبية ممن شاركوا في تلك الاجتماعات أن العملية التي مارســـوها آنـــذاك كانت فجة ومرتجلة وفي معظم الحـــالات محبطة للغاية. ويرجع ذلك في جانـــب منه إلى أن الأمريكيين، على الرغم من روحهم الديموقراطية، افتقر معظمهم إلى الخبرة بالممارسات الديموقراطية. وهناك قصة اشتهرت في أوساط حركة الحقوق الديموقراطية عن جماعة صغيرة من الناشطين تحاول التوصـــل إلى قرار جمعي حول حالة طارئة، وتعجز عن التوصل إلى توافق. وعند نقطة معينة، يئس واحد منهم وأخرج ســـلاحا ناريا وصوبه على الميسر مباشرة. «إما أن تتخذ لنا قرارا وإما أن أطلق عليك النار». ورد عليه الميسر: «حسنا، أتصور أنه سيتعين عليك إذن أن تطلق عليّ النار». احتاج الأمر إلى وقت طويل لتطوير ما يمكن تســـميته ثقافة ديموقراطيـــة، وعندما ظهـــرت بالفعل، جاءت من جهات مثيرة للدهشـــة: من التقاليد الروحية، من المذهب الصاحبي، مثلا، ومن الحركة النسوية.

فقد أنفقت جماعة الصحاب الأمريكية American Society of Quakers، على سبيل المثال، قرونا في صوغ الشكل الخاص بها في عملية صنع القرار بالتوافق، كممارسة روحية. وقد نشـــط الصاحبيون أيضا في معظم الحركات الاجتماعية القاعدية الأمريكية، من إلغاء

الرق وما بعدها، لكنهم لم يكونوا حتى 1970 مستعدين في أغلبيتهم أن يعلموا الآخرين تقاناتهم، لسبب محدد، هو أنهم اعتبروها شأنا روحيا، وجزءا من ديانتهم. وأوضح ذلك جورج لاكاي George Lakey، وهو ناشط سلامي صاحبي ذات مرة بقوله: «أنت تعتمد على التوافق عندما يكون لديك فهم مشترك للاهوت. هذا ليس أمرا يُفرض على الناس. وقد كان الصاحبيون، على الأقل في خمسينيات القرن العشرين، رافضين للتبشير»[26]. لكن ذلك لم يشكل أزمة إلا في أوساط الحركة النسوية- وهي التي بدأت تستخدم التوافق غير الرسمي في جماعات صغيرة لرفع الوعي، تألفت عادة من قرابة اثني عشر شخصا، لكنهم وجدوا أنفسهم غارقين في مختلف المشكلات مع الجماعات المغلقة وبُنى القيادة غير المعلنة، عندما تنامى حجمها- التي ألهمت بعض الصاحبيين المنشقين بعد ذلك (كان أشهرهم لاكاي نفسه) أن يشمروا عن سواعدهم ويبدأوا في تعريف الآخرين بعض تقاناتهم، التي كانت، وقد تشبعت بدورها بمُثُل مميزة للحركة النسوية، تحديدا، تعرضت للتعديل عندما جرى تكييفها لمصلحة جماعات أكبر وأكثر تنوعا[27].

وهذا مثال واحد، فحسب، على كيفية انبثاق ما صار يعرف اليوم بأنه «العملية الفوضوية» anarchist process - كل تلك التقانات المحكمة للتيسير ولبلوغ التوافق وإشارات اليد وما شابه- عن الحركة النسوية الراديكالية والصاحبية، بل عن تقاليد الأمريكيين الأصليين. وفي الحقيقة، الضرب المحدد من هذه العملية، المستخدم في أمريكا الشمالية، يتعين تسميته «العملية النسوية» أكثر مما هو «العملية الفوضوية». وقد صارت هذه الأساليب إلى تماهٍ مع الفوضوية، تحديدا، لأن الفوضويين اعترفوا بأنها أشكال يمكن استخدامها في مجتمع حر، لا يمكن فيه إرغام أحد بالقوة الجبرية على الانصياع لقرار يراه مستحقا لاعتراض قاطع(*).

وليس التوافق مجرد مجموعة من التقانات. عندما نتكلم عن العملية، فإن ما نتحدث عنه بالفعل هو التخليق التدريجي لثقافة ديموقراطية. وهذا يعيدنا إلى إعادة التفكير في بعض ما لدينا من افتراضات أساسية حول جوهر الديموقراطية.

(*) مع استثناءات قليلة تتصل بمتشددين، يتعين أن أشير هنا إلى أن أول استخدام جماهيري لعملية توافق في الحركة المناهضة للتسلح النووي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، اعترضته، في الأغلب صعاب جمة لأسباب منها غياب الخبرة، ومنها الصفائية (ولم يصبح التوافق المعدل بين الجماعات الأكبر ممارسة شائعة إلا في وقت لاحق)- وأظهرت كثرة ممن خاضوا التجربة، أشهرهم الاشتراكي التحرري موراي بوكتشين، الذي روج لفكرة المجتمعاتية communalism، معارضة شديدة للتوافق وانحيازا إلى حكم الأغلبية.

وإذا عدنا إلى كتابات رجال مثل آدامز وماديسون أو حتى جيفرسون، في ضوء هذه المسألة، فسوف يسهل علينا أن نرى أنه على الرغم من نخبويتهم فإن بعض انتقاداتهم للديموقراطية جدير بأن تؤخذ مأخذ الجد. فهم، قبل كل شيء، كانوا يرون أن مأسسة نظام الديموقراطية المباشرة القائمة على الاحتكام إلى الأغلبية، بين الذكور البيض البالغين، في مجتمع يعاني انقسامات عميقة سببتها التفاوتات في الثروة، من شأنها أن تفضي إلى نتائج تتمثل في اضطراب وانعدام توازن وتكون النهاية نتائج دموية وسيطرة الديماغوجيين والطغاة. وربما كانوا على حق في هذه النقطة.

ومن الطروحات الأخرى التي دفعوا بها أن الراسخين من أصحاب الملكيات وحدهم هم الذين يتعين السماح لهم بالتصويت وتقلد المناصب، لأنهم وحدهم المستقلون بدرجة كافية، وبالتالي المنزهون عن الغرض الشخصي لدرجة تكفي لتوافر القدرة على التفكير في المصلحة العامة. وهذا الطرح الأخير مهم ويستحق من الاهتمام قدرا يفوق ما يناله عادة.

ومن الواضح أن الطريقة التي طرحت بها هذه الآراء لم تكن إلا طريقة نخبوية. والنفاق العميق، المتمثل في القول إن العامة من الناس يفتقرون إلى القدر اللازم من التربية أو العقلانية، يظهر بكل جلاء في كتابات رجال مثل غوفيرنير موريس، الذي كان على استعداد للإقرار، على الأقل في خطاب خاص إلى زميل من المنتمين للنخبة، بأن ما أزعجه، أكثر من كل شيء آخر، كان الفكرة المعاكسة القائلة إن عامة الناس اكتسبوا قدرا من التربية جعلهم قادرين على طرح خطاب عقلاني.

غير أن المشكلة الحقيقية في الطروحات المؤسسة على «اللاعقلانية» المفترضة في عامة الناس تمثلت في التصورات الكامنة وراءها والمتصلة بما تقوم عليه «العقلانية». فأحد الطروحات الشائعة ضد الحكم الشعبي في بواكير العهد الجمهوري كان أن «ثمانية أو تسعة ملايين ممن لا يحوزون أملاكا»، حسب صياغة آدامز، كانوا غير قادرين على إحكام العقل، لأنهم لم يعتادوا إدارة شؤونهم الخاصة. فقد اعتاد الخدم والعمال المأجورون، فضلا عن النساء والعبيد، على تلقي الأوامر. واعتقد البعض في أوساط النخبة أن سبب ذلك هو أنهم لا يقدرون إلا على ذلك؛ ونظر آخرون إلى ذلك، ببساطة، على أنه إفراز لظروفهم المعتادة. لكن تكاد الأغلبية أن تتفق على أنهم، لو منحوا حق التصويت، فلن يفكروا فيما هو الأفضل للبلاد، بل سوف يلحقون أنفسهم،

من فورهم، بقائد ما، إما لأن ذلك القائد اشـــترى ولاءهم بطريقة ما (وعدهم بإلغاء ديونهـــم، أو دفعها مبـــاشرة)، أو لمجرد أن اتباع الآخرين هـــو كل ما يجيدون عمله. وبالتالي، ففائض الحرية لن يفضي إلا إلى الطغيان، لأن الناس يلقون بأنفســـهم تحت رحمات القـــادة الكاريزميين. وفي أفضل الحالات، ســـوف ينتهي الأمر إلى «التشرذم»، وإلى نظام ســـياسي تسيطر عليه أحزاب سياســـية، ويكاد يكون كل الصّياغ معارضين، في قـــوة، لظهـــور نظام يقوم على أحزاب تتقاتل من أجـــل مصالحها. وهم محقون في هذا: ففي حين أن الأمور لم تفض إلى احتراب طبقي كبير- لأسباب منها وجود المهرب المتمثـــل في المناطق الحدودية - ظهر التشرذم والأحزاب السياســـية على الفور بمجرد أن بدأ التوسع المحدود في منح حق التصويت في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، فمخاوف النخبة لم تكن في غير موضعها تماما.

والتصور القائل إن الرجال من ذوي الأملاك هم وحدهم القادرون على أن يكونوا عقلانيـــين تمامـــا، وأن الآخرين وجدوا، في المقام الأول، لاتبـــاع الأوامر يعود على الأقل إلى أثينا. فأرســـطو يصوغ هذا الأمر على نحو واضح تماما في مطلع مؤلفه «السياسة»، حيـــث يزعم أن البالغين من الذكـــور الأحرار هم وحدهم القـــادرون على أن يكونوا عقلانيين، في شـــكل تام، مسيطرين على أجســـادهم هم، بقدر مساو تماما لسيطرتهم على آخرين: نســـائهم وأطفالهم وعبيدهم. فهنـــا إذن الخلل الحقيقي في كامل تراث «العقلانية» الذي ورثه المؤسسون. وهو لا يتعلق، في النهاية، بالكفاية الذاتية، بانعدام الغـــرض. فاكتمال العقلانيـــة، في هذا التراث، هو كامل الارتبـــاط بالقدرة على إصدار الأوامـــر: أن تنأى بنفســـك عن حالة مـــا، وأن تقوّمها من بُعْـــد، وأن تجري مجموعة الحسابات الملائمة، وبعدها تبلغ الآخرين بما يتعين عليهم عمله[28]. وفي الأساس، هذا هو النوع من الحسابات التي لا يمكن لامرئ أن يجريها إلا إذا كان في وسعه أن يطلب من الآخرين أن يمسكوا ألسنتهم وأن يفعلوا ما يؤمرون، لا أن يعمل معهم باعتبارهم أندادا أحرارا يبحثون معا عن حل. إن عادة القيادة هي وحدها التي تسمح للمرء بأن يتخيـــل أنه من الممكن اختزال العـــالم إلى ما يكافئ معادلات رياضية، معادلات يمكن تطبيقها في أي موقف، بغض النظر عن تقيداته الإنسانية الحقيقية.

وهذا هو السبب في أن أي فلسفة تبدأ بافتراض أن البشر هم، أو يتعين أن يكونوا، عقلانيـــين - في برود اللـــورد وحذره - تنتهي، في كل الحـــالات، إلى خلاصة مؤداها أننا،

في حقيقتنا على العكس من ذلك: أن العقل، وفقا للصياغة التي اشتهر بها هيوم(*) Hume، هو دائما، ولا يمكن له إلا أن يكون «عبدا للأهواء». نحن نبحث عن المتعة؛ وبالتالي، نحن نسعى إلى التملك، لنضمن الوصول إلى المتعة؛ ولهذا، نحن نسعى إلى النفوذ، لنضمن الوصول إلى التملك. وفي كل حالة لا وجود لنهاية طبيعية لها؛ فسوف نسعى دوما إلى المزيد والمزيد والمزيد. وهذه النظرية، عن الطبيعة البشرية حاضرة بالفعل، عند الفلاسفة القدماء (وهي ما يفسرون به أن الديموقراطية لا يمكنها أن تكون إلا كارثية)، وتعود إلى الظهور في التراث المسيحي، عند القديس أوغسطين(**) Saint Augustine في صورة الخطيئة الأصلية، وفي نظرية الملحد توماس هوبز Thomas Hobbes، عن السبب في أن الحالة الطبيعية لم يكن ممكنا غير أن تكون، وفي صورة عنيفة، «حرب الجميع ضد الجميع»، ومرة أخرى، نظريته عن السبب في أن الديموقراطية يتعين بالضرورة أن تكون كارثية. وقد تشارك صانعو الدساتير الجمهورية في القرن الثامن عشر في هذه الافتراضات هم أيضا. البشر بدوا لهم، بالفعل، غير قابلين للإصلاح. وهكذا، فعلى الرغم مما يظهر أحيانا من لغة راقية لدى هؤلاء الفلاسفة، معظمهم كانوا مستعدين، في النهاية، للإقرار بأن الخيار الحقيقي الوحيد كان خيارا بين أهواء كاملة العمى وحسابات عقلانية لمصالح طبقة نخبوية؛ وأن الدستور المثالي، بالتالي، هو ذلك الذي صُمّم على نحو يضمن أن يوازن بعض تلك المصالح البعض الآخر وصولا، في النهاية، إلى التوازن بينها.

وهذا أمر تترتب عليه بعض الأمور العجيبة. فمن ناحية، هناك اعتقاد لدى الجميع بأن الديموقراطية لا تعني الكثير من دون حرية الكلام وحرية الصحافة والوسائل اللازمة لتدابير ومناظرات سياسية مفتوحة. وفي الوقت نفسه، معظم منظري الديموقراطية الليبرالية- من جان جاك روسو إلى جون رولز John Rawls(***) يخصون هذا المجال المتاح للتدابير والمناظرات بمدى محدود على نحو يصعب تصديقه، حيث إنهم يفترضون وجود مجموعة من الفاعلين السياسيين (رجال السياسة والناخبين وجماعات

(*) هو ديفيد هيوم David Hume الفيلسوف والمؤرخ والاقتصادي الأسكتلندي في القرن الثامن عشر. [المترجم].

(**) أسقف مدينة عنابة الجزائرية في الزمن الروماني .عاش بين القرنين الرابع والخامس الميلاديين وتركت كتاباته أثرا عميقا على المسيحية الغربية والفلسفة الغربية. [المترجم].

(***) فيلسوف أمريكي ولد في العام 1921، اشتهر بنظريته عن العدالة، بدلالاتها السياسية لا الميتافيزيقية، وعمل في جامعتي هارفارد الأمريكية وأكسفورد البريطانية وتوفي في العام 2002. [المترجم].

المصالح) ممن يعرفون، بالفعل، ما يريدون قبل أن يظهروا على الحلبة السياسية. وبدلا من استخدام المجال السياسي لتقرير كيفية الموازنة بين القيم المتنافسة والاستقرار على أفضل مسارات الفعل، فإن فاعلين سياسيين كهؤلاء، إن فكروا في شيء ما، فهم لا يفكرون إلا في أفضل الوسائل التي تمكنهم من السعي وراء مصالحهم القائمة بالفعل[29].

وهكذا نبقى مع ديموقراطية «العقلانية» حيث نعرّف العقلانية باعتبارها حسابا رقميـا مجردا، تولد عن القدرة على إصدار الأوامر، وهو ذلك النوع من «العقلانية» الذي ينتج، بالضرورة، الوحوش. وباعتبارها أساسـا لنظام ديموقراطي حقيقي، فهذه الشروط كارثية على نحو واضح. لكن ما البديل؟ كيف يمكن، بدلا من ذلك، تأسيس نظرية عن الديموقراطية تقوم على ذلك النوع من التفكّر الذي ينخرط فيه الأنداد؟

أحد الأسباب التي جعلت من ذلك أمرا يصعب فعله هو أن هذا النوع من التفكّر هو، في الحقيقة، أكثر تركيبا وتعقيدا من الحسـابات الرقمية البسـيطة، وبالتالي فهو لا يتناسـب مع النماذج الكمية التي تولّع بها العلماء السياسـيون وأولئك الذين يثمنون طلبات المنح. وفي النهاية، عندما يسـأل المرء عما إذا كان هناك شخص ما يبدو عقلانيا rational، فهذا لا يعني أننا نتطلب الكثير: فما نسـأل عنه في الحقيقة هو ما إذا كان ذلك الشـخص قادرا على إدراك العلاقات المنطقية. ونادرا ما تثار هذه المسـألة، ما لم تسـاور المرء الشكوك في أن شـخصا ما قد يكون مخبولا بالفعل، أو ربما أعمته الأهواء فلـم يعد لطروحاته معنـى. ولنتأمل في المقابل ما الذي يترتب على التسـاؤل حول ما إذا كان هناك شـخص ما يتصف بـ«المعقولية» reasonable. المعيار القياسي هنا أعلى بكثـير. فالمعقولية تعنـي، ضمنيا، قدرة أكثر تعقيدا على تحقيـق توازن بين منظورات وقيم وضرورات مختلفة، ربما استحال اختزال أي منها في معادلات رياضية، وهذا يعني التوصل إلى حل وسـط بين مواقف يستحيل، وفق المنطق الشكلي، التوفيق بينها تماما، كما أنه لا سـبيل، شكليا، عند اتخاذ قرار بشأن ما يمكن طبخه للعشاء، إلى قياس المزايا المتقابلة المتصلة بسهولة الإعداد وباعتبارات الصحة وبالطعم. لكننا نتخذ قرارات كهذه طوال الوقت، بالطبع. وتتألف الحياة- خاصة الحياة مع آخرين- في معظمها، من إنجاز حلول وسط معقولة يستحيل على الإطلاق اختزالها في نماذج رياضية.

وهنـاك طريقة أخرى للتعبير عن ذلك، وتتمثل في القول بأن المنظرين السياسـيين يتجهون إلى افتراضات حول فاعلين يعملون على المستوى الذهني لمن هم في الثامنة من

العمر. وقد لاحظ علماء النفس التنمويون أن الأطفال يبدأون بتبني طروحات منطقية، ليس بهدف حل مشـكلات، وإنما يفعلـون ذلك عندما يخلقون الأسـباب لما يريدون، بالفعل، أن يفكروا فيه. ومن شأن أي ممن يتعاملون مع الأطفال الصغار أن يدرك، من فـوره، أن هذا صحيح. من ناحية أخرى، القدرة على المقارنة والتنسـيق بين منظورات متقابلة تتأتى في وقت لاحق، وهي جوهر الذكاء الناضج. وهذا تحديدا هو أيضا ما يندر أن يتعين على أولئك المعتادين على سلطة إصدار الأوامر أن يفعلوه.

وقد أحدث الفيلسـوف سـتيفن تولمين(*) Stephen Toulmin، الذي حقق شهرة بالفعل في نماذج التفكير الأخلاقي التي قدمها، نوعا من الصخب الفكري في تسـعينيات القرن الفائت، عندما حاول الكشـف عن مقابلة مشابهة بين العقلانية والمعقولية: على الرغم من أنه بدأ تحليله على أسـاس أن العقلانية تنبع ليس من سلطة إصدار الأوامر، بل من الحاجة إلى اليقين المطلق. وبالمقابلة بين الروح المعطاء لدى كاتب مقالات مثل مونتين(**) Montaigne، الذي كتب في أوروبا حال توسـعها في القرن السـادس عشر، مفترضا أن الحقيقة دائما ظرفيـة، وبين الصرامة القريبة للغاية من البارانويا عند رينيه ديـكارت، الـذي كتب بعده بقرن، عندمـا كانت أوروبا قد سـقطت في حروب دينية دموية، وهو كاتب تكونت لديه رؤية عن المجتمع باعتباره قائما على أسـس «عقلانية» خالصة، فقد طرح تولمين فرضية تقول إن كل ما تلا من فكر سياسي أصابه مس شيطاني مصدره محاولات تطبيق معايير قياسـية مسـتحيلة، من عقلانية مجردة، على حقائق إنسانية ملموسة. لكن تولمين لم يكن أول من أشار بضرورة التمييز، فقد مررت أنا نفسي بهذا التمييز لأول مرة في مقالة بعيدة نوعا ما عن الاحتكام إلى المنطق، نشرها في العام 1960 الشاعر البريطاني روبرت غريفز(***) Robert Graves تحت عنوان «دفاعا عن زنتيب» The Case for Xanthippe.

(*) فيلسـوف خصـص كل أعماله لتحليل المنطـق الخلقي، وقد ولد في بريطانيا في العـام 1922 وتوفي في الولايات المتحدة في العام 2009. [المترجم].

(**) الكاتب الفرنسي ميشيل يواقيم دي مونتين Michel Eyquem de Montaigne الذي عاش في القرن السادس عشر، وهو من أوسع كتاب عصر النهضة في فرنسا تأثيرا، خاصة أن مقالاته جمعت بين سهولة العرض وعمق المحتوى. [المترجم].

(***) روبرت فون رانكه غريفز شاعر إنجليزي ولد في العام 1895، وهو باحث في الكلاسيكيات ومترجم شارك في الحرب العالمية الأولى. ترك 140 كتابا بينها ترجمة لرباعيات الخيام أنجزها بالتعاون مع الصوفي النقشبندي عمر علي شـاه، بقصد منافسـة ترجمة إدوارد فيتزغيرالد. وتنقل غريفز بين مدن عدة، وعمل لفترة قصيرة في جامعة القاهرة، ومات ودفن في إحدى قرى جزيرة مايوركا الإسبانية في العام 1985. [المترجم].

أما بالنسبة إلى من لم يدرسوا الكلاسيكيات، التي تأتّى للقصابين والخبازين الأوائل في نيويورك أن يدرسوها(*)، فإن زنتيب كانت قرينة سقراط، التي اشتهرت في التاريخ بأنها كانت شريرة ومزعجة. ويُنظر إلى رزانة سقراط وهو يحتملها (يتجاهلها)، دوما، باعتبارها دليل نبالة شخصه. ويبدأ غريفز بتوضيح: لماذا لم يسأل أحد، طوال ألفي عام فيما يبدو، عما يمكن أن يكون في الحقيقة حال من تزوجت سقراط؟ هل في وسعك أن تتصور ما يعنيه الوقوع في شرك الزواج برجل لم يفعل شيئا، تقريبا، ليعول أسرة، وقضى كل وقته في محاولة إثبات خطأ كل إنسان التقاه، فيما يتصل بكل الأمور، ولم يشعر بإمكان وجود حب حقيقي إلا بين رجل ورجل أو بين رجل وصبي قاصر؟ ألم تكن لتبدر عنك آراء حول ذاك؟ لقد بقي سقراط، منذ ذلك الزمان، المثال المطروح لتصور بالغ الرسوخ عن الاتساق الخالص، عن التصميم، الذي لا يهتز، على المضي بكل مجادلة إلى غايتها المنطقية- وهو أمر لا شك في أنه مجد على نحو ما - لكنه لم يكن شخصا بالغ المعقولية، وأولئك الذين يحتفون به انتهى بهم الأمر إلى إنتاج عقلانية «ممكننة، عديمة الحس، غير إنسانية، مجردة» ألحقت بالعالم ضررا بالغا. ويكتب غريفز قائلا إنه، كشاعر، يجد أنه لا خيار لديه سوى التماهي مع أولئك الذين جرى تجميدهم خارج الفضاء «العقلاني» للمدينة اليونانية، ابتداء بنساء مثل زنتيب، والذين لم تكن المعقولية عندهم تستبعد المنطق (ما من أحد يعادي المنطق، في الحقيقة)، لكنهم يقرنونها بروح الدعابة، وبالحس العملي، وبالكياسة الإنسانية البسيطة.

وعندما نضع هذا كله نصب أعيننا، يبدو لنا أنه من المنطقي أن كل هذا المقدار من المبادرة إلى تخليق أشكال جديدة من العملية الديموقراطية- وهي عملية تتطلب، وفق ما أشارت إليه الفيلسوفة النسوية ديبورا هايكس(**) Deborah Heikes، ليس فقط الاتساق المنطقي، بل تتطلب أيضا «قدرا من سلامة التقدير، والنقد الذاتي، والقدرة على التفاعل الاجتماعي، واستعدادا لعرض الأسباب وتدبر ما يعرض منها»[30]. بإيجاز، التدبر الحقيقي. ووفق صياغة يمكن لمدرب على التيسير أن يضعها، فالعملية الديموقراطية تتطلب القدرة على الإنصات الجيد لتفهم وجهات نظر تختلف اختلافا

(*) يتوجس المرء خيفة، في بعض الأحيان، من أن يكون أشباه غوفيرنير موريس في هذا العالم قد نجحوا أخيرا في الحؤول دون وصول معلومات كهذه إلى معظم الناس.

(**) أستاذ مشارك بقسم الفلسفة بجامعة آلاباما ومؤلفة كتاب «العقلانية والفلسفة النسْوية». [المترجم].

جذريا عن وجهات النظر التي يعتنقها المرء، ثم محاولة العثور على أرضية مشتركة، من الناحية العملية، من دون محاولة دفع من يحاورهم المرء إلى تبني وجهات نظره. وهذا يعني النظر إلى الديموقراطية باعتبارها عملية مشتركة لحل المشكلات يشترك فيها أولئك الذين يحترمون حقيقة أنه ستبقى لديهم، على الدوام، شأنهم في ذلك شأن كل البشر، زوايا رؤية غير قابلة، إلى حد ما، لأن تقاس بمقياس واحد.

وهذه هي الكيفية التي يفترض أن يفعل بها التوافق فعله: تتفق الجماعة أولا على غرض مشترك ما. وهذا يسمح للجماعة بالنظر إلى صنع القرار باعتباره أمرا يتصل بحل المشكلات. وعند النظر، على هذا النحو، إلى عملية صنع القرار باعتبارها تنويعا في زوايا الرؤية، حتى وإن كان تنويعا راديكاليا في زوايا الرؤية، وإن تسبب في تخليق الصعاب، فمن الممكن أيضا أن يصبح موردا بالغ الثراء. وفي النهاية، فأي الفرقاء هو الأقرب إلى أن يطلع بحل خلاق لمشكلة ما: جماعة من الناس تتباين رؤاها، إلى حد ما، حول كل الأمور، أم جماعة من الناس يرون كلهم الأمور على نحو كامل التماثل؟

وكما بينت من قبل، ففضاءات الإبداع الديموقراطي هي، بالضبط، التي تُجبر فيها أنواع بالغة الاختلاف من البشر، أتوا من خلفيات تراثية بالغة التنوع، فجأة على الارتجال. وأحد الأسباب أنه في حالات كهذه يضطر الناس إلى المواءمة بين افتراضات متنافرة حول ماهية السياسة ذاتها. وفي ثمانينيات القرن العشرين، نزلت جماعة ممن كانوا سيصبحون مقاتلي حرب عصابات ماويين، من المناطق الحضرية في المكسيك، إلى الجنوب الغربي من جبال المكسيك، حيث بدأوا في تخليق شبكات ثورية بإطلاق حملات محو أمية النساء أولا. وبعد فترة، أصبحوا جيش التحرير الوطني الزاباتيستي Zapatista Army of National Liberation، الذي أطلق تمردا قصير العمر في العام 1994 - لم يكن يستهدف، على أي حال، إسقاط الدولة، بل تخليق منطقة محررة يمكن فيها لمجتمعات محلية كبيرة أن تبدأ في تجريب أشكال جديدة من الديموقراطية. ومنذ البداية، كانت هناك اختلافات متواصلة بين المثقفين من أصول حضرية، مثل نائب القائد ماركوس، الذي افترض أن الديموقراطية تعني الاحتكام إلى أصوات الأغلبية والنواب المنتخبين، وبين الناطقين بلسان مامMam وتشولتي Cholti وتسيلتال Tzeltal وتسوتسيل Tzotzil، وهم الذين اعتادوا إدارة

الجمعيات في مناطقهم على أساس الإجماع، وكانوا يفضلون، إذا كان النظام يقتضي أن يكون لكل مجتمع محلي مبعوثون مختارون، أن يتاح للمجتمعات المحلية سحب مبعوثيها، بمجرد أن تشعر هذه المجتمعات بأن المبعوثين لم يعودوا معبرين عن إرادتها الجمعية. وكما تذكر ماركوس، فسرعان ما تبينوا أنه لا يوجد اتفاق حول المعنى الفعلي لـ «الديموقراطية»:

> المجتمعات تدعو إلى الديموقراطية. لكن المفهوم يبدو غامضا. هناك أنواع كثيرة من الديموقراطية. هذا ما أقوله لهم. أحاول أن أشرح لهم: «بوسعكم العمل على أساس التوافق لأن لديكم حياة تقوم على مشاركة مجتمعية». وعندما يصلون إلى جمعية عمومية، نجد بعضهم يعرف بعضا، وهم يأتون لحل مشكلة مشتركة. «لكن في أماكن أخرى لا يكون الأمر كذلك» هذا ما أقوله لهم. «الناس يعيشون حيوات منفصلة، وهم يستخدمون الجمعية العمومية لأغراض أخرى، ليس لحل المشكلات».
>
> وهم يقولون «لا» لكنها تعني «نعم، هذا يناسبنا».
>
> وهو يناسبهم بالفعل، فهم يحلون مشكلاتهم. ولهذا يقترحون أن تتبنى الدولة هذا النهج، وأن يتبناه العالم. يتعين أن ينظم العالم نفسه على هذا النحو.... ومن الصعب جدا أن يعارض المرء هذا الأمر، لأن هذه هي الطريقة التي يحلون بها مشكلاتهم[31].

ولنأخذ هذا المقترح مأخذ الجد. لماذا لا تصبح الديموقراطية مسألة حل جمعي للمشكلات؟ قد تكون أفكارنا حول الحقيقة النهائية للحياة مختلفة للغاية، لكن من الواضح تماما أن الكائنات البشرية على هذا الكوكب تتشارك في عدد من المشكلات العامة (وأول ما يتبادر إلى الذهن هو تحولات المناخ، كمشكلة ملحة وآنية، لكن عدد هذه المشكلات يصعب تحديده) التي يجمل بنا أن نعمل معا على حلها. ويبدو أن الكل متفقون على أنه، من حيث المبدأ، يستحسن أن نفعل ذلك على نحو ديموقراطي، في روح ديموقراطية وبتدبر عقلاني. فلماذا تبدو فكرة إقدامنا على ذلك مجرد حلم يقظة طوباوي؟

ربما كان علينا، بدلا من أن نتساءل حول أفضل نظام سياسي يمكن لنظامنا الاجتماعي القائم أن يحتمله، أن نسأل ما هي الترتيبات الاجتماعية اللازمة لتحقيق

نظام ديموقراطي تشاركي حقيقي يمكن أن يكرس نفسه لحل المشكلات الجمعية؟[*].

يبدو هذا نوعا من الأسئلة التي لا تحتاج إلى جواب. وإن لم نكن معتادين على طرحه، فذلك لأننا تعلمنا، منذ سن باكرة، أن الإجابة هي بنفسها غير معقولة. لأن الإجابة، بالطبع، هي الفوضوية.

وفي الحقيقة، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المؤسسين كانوا على حق: لا يسع المرء بناء نظام سياسي يقوم على مبدأ الديموقراطية التشاركية المباشرة في مجتمع مثل مجتمعهم، قسّمته التفاوتات في الثروة، والإقصاء الكامل للقسم الأعظم من السكان (النساء والعبيد والسكان الأصليين، في العصور الأمريكية الباكرة) وحيث كانت حيوات الناس، في الأغلب، ينظمها إصدار الأوامر وتلقيها. كما أنه لا يسع المرء بناءها، أيضا، في مجتمع مثل مجتمعنا، الذي يسيطر فيه واحد في المائة على 42 في المائة من الثروة.

وإذا طرحت فكرة الفوضوية على جماعة من الناس العاديين، يكفي عددهم لملء غرفة، فيكاد يكون من المحتم أن يعترض شخص ما قائلا: لكن، بالطبع، لا يمكننا استئصال الدولة، والسجون، والشرطة. وإن فعلنا ذلك فسوف يبدأ الناس، ببساطة، في قتل بعضهم بعضا. وبالنسبة إلى الأغلبية، هذا يبدو، ببساطة، أمرا بديهيا. والغريب حول هذا التوقع أنه من الممكن اختباره إمبيريقيا؛ وفي الحقيقة، فقد جرى اختباره إمبيريقيا، عدة مرات، وأظهرت الاختبارات زيفه. صحيح، هناك حالة أو حالتان مثل الصومال، عندما انهارت الدولة والناس في غمرات حرب أهلية، بالفعل، ولم يكف سادة الحرب من فورهم عن تقتيل بعضهم البعض عندما حدث ذلك (على الرغم من أنه، من معظم النواحي، حتى في الصومال، وهي حالة الافتراض الأسوأ، فإن التعليم والصحة والمؤشرات الاجتماعية الأخرى، تحسنت بالفعل بعد عشرين عاما من تفكك الدولة المركزية!)[32]، وبالطبع فنحن نسمع أن حالات مثل الصومال هي نفسها سبب ظهور العنف. لكن في أغلب الحالات، وكما لاحظت بنفسي في بعض أرجاء الريف في مدغشقر، فالعنف قليل الحدوث للغاية. وكما

(*) ليس من الضروري أن تقوم هذه الترتيبات على نظام من الوفاق المحكم، بالمناسبة، مادام الوفاق المطلق، كما سوف نرى، أمرا غير واقعي في الجماعات الكبيرة - فضلا عن المستوى الكوني! وما أتحدث عنه، وفقا لما أقوله، مجرد مقاربة من السياسات، أيا كان الشكل المؤسسي المحدد الذي ستتخذه، على أن ترى في المداولات السياسية بالمثل سياقا لحل المشكلات، أكثر من كونها صراعا بين مصالح ثابتة.

هــو واضح، فالإحصائيات غير متاحة، حيــث إن غياب الدولة يعني أيضا غياب كل من يمكنــه جمع إحصائيات. لكنني تحدثت إلى كثير مــن الأنثروبولوجيين وكثيرين غيرهم زاروا أماكن كهذه وتقاريرهم عنها متشابهة إلى حد مدهش. الشرطة تختفي، والنــاس يكفون عن دفع الضرائب، وفي كل شــأن آخر تــكاد حياتهم أن تبقى على سابق حالها. ويقينا فهم لا يسقطون في «حرب الجميع على الجميع» عند هوبز.

ونتيجة لذلك، فنحن لا نســمع، أبدا، عن مثل هــذه الأماكن. وعندما كنت أعيش في مدينة آريفونيمامــو(*) Arivonimamo في العام 1990، ورحت أتجول في المناطق الريفيــة المجاورة، حتى أنا لم تكن لدي أي فكــرة في البداية عن أنني أعيش في منطقة خرجت بالفعل عن ســيطرة الدولة (وأظن أن انطباعي يعود إلى أســباب كان بينها أن الجميــع كانوا يتحدثون ويتصرفون كما لو أن مؤسســات الدولة مازالت قائمة بعملها، آملين ألا يلحظ أحد غيابها). وعندما عدت في 2010 كانت الشرطة قد عادت، واستؤنف تحصيل الضرائب، مجددا، لكن الجميع شعروا أيضا بأن الجريمة زادت على نحو صادم.

وهكــذا فإن الســؤال الحقيقي الــذي يتعين طرحه يصبح: مــا هو ذلك الشيء الذي تشــتمل عليه خبرة العيــش في ظل دولة، أي في مجتمع تُفــرض فيه القواعد بقوة التهديد بالسجن والشرطة، وبكل أشكال التفاوت والتغريب، والذي يجعل من الممكــن ومن الواضح لنا أن الناس، تحت شروط كهذه، ســيتصرفون بطريقة يتبين أنهم لا يتصرفون وفقا لها، في الواقع؟

الإجابة الفوضوية بســيطة، إذا عاملت الناس باعتبارهم أطفالا، فسوف يميلون إلى التصرف كأطفال. والطريقة الناجحة الوحيدة التي تأتّى لأي أحد ابتكارها، على الإطلاق، لتشــجيع الناس على التصرف كبالغين، هي أن يعاملهم كأنهم كذلك بالفعل. وليســت هــذه بالطريقــة الخالية من كل عيب. لا وجود لشيء كهــذا. ولكن لا أمل لأي مقاربة أخرى في النجاح. وتثبت الخبرة التاريخية بما يحدث، بالفعل في حالات التأزم، أنه حتى أولئك الذين لم ينشــأوا في ثقافة تقوم على ديموقراطية تشاركية، إن نزعت سلاحهم أو حرمتهم من القدرة على الاتصال بمحاميهم، يمكنهم أن يصبحوا فجأة معقولين إلى أقصى حد[33]. وهذا هو كل ما يقترح الفوضويون عمله، في الحقيقة.

(*) مدينة في منطقة إيتاسي بمدغشقر. [المترجم].

4

كيف يحدث التغيير؟

«إذا أقررنا بأن «الشعب» له الحق في مقاومة سلطة غير عادلة، وهو ما أفضى إلى قيـام الولايات المتحدة في المحل الأول، فكيف نميز إذن في أي حالة بعينها بين «الشـعب» ومجرد غوغاء مهتاجة؟»

المؤلف

انتهـى الفصل السـابق بمنظور فلسـفي طويل المدى، ويهدف هذا الفصل إلى أن يكون عمليا أكثر.

يسـتحيل وضـع دليـل توجيهـي للهبات اللاعنفيـة، كنسـخة معـاصرة مـن «قواعـد للراديكاليـين(*)». وإن كانـت هنـاك قاعـدة واحـدة صالحة لكل مقاومة مدنية، فهي أنه لا توجد قواعد راسـخة. والحـركات تؤدي دورها على أكمل وجه عندما تكيف نفسها على أفضل وجه ممكـن مع ظروفهـا الخاصـة. ويتوقف السـياق الديموقراطـي الأفضـل عـلى طبيعة

(*) Rules for Radicals: A Pragmatic Primer for Realistic Radicals كتاب من عشرة فصول وضعه الناشـط الراديكالي شـاول آلينسكي، قبل وفاته بعام واحد، كدليل إرشادي لتغيير الفقراء حياتهم بأنفسـهم عـبر تنظيمات اجتماعيـة تتحدى الهيئـات القائمة، وهي الهيئات ذاتها التي تتبنى اليوم كثيرا من طروحاته. [المترجم].

المجتمـع ذي الصلة، وعلى موروثاته الثقافية والسياسـية، وعدد الناس المشــاركين، ومســتوى خبرة المشــاركين، ويتوقف أيضا بالطبع على ما يتطلعــون إلى تحقيقه - إضافة إلى عدد غير محدد من القضايا العملية المباشرة. ويتعين أن تبقى التكتيكات مرنة: فإن لم تداوم الحركات على إعادة اختراع نفسها، فسرعان ما تذوي وتموت.

ثم نأتي إلى ما هو واضح، وإن أُسيء فهمه في الأغلب، ويتمثل في حقيقة مؤداها أن ما يناسب مجتمعا ما من تكتيكات قد يكون غير ملائم على الإطلاق لمجتمعات أخرى. وبعد عمليات الإخلاء التي تعرضت لها حركة «احتلوا وول ســتريت»، دارت مناقشــة عاصفــة، كما ذكــرت، حول البلاك بلوك، وهي تشــكيلات تتألف أساســا من الفوضويين أو غيرهم من مناهضي الســلطة، ويشــاركون في الفعاليات مقنّعين ومعتمرين لثامات ســوداء متشابهة، لأســباب بينها إظهار التضامن الثوري، غير أن ذلك يعود أيضا إلى رغبتهم في الإشــارة إلى حضور أناس جاهزين للمشــاركة في فعل أكثر نضالية إذا اقتضى الأمر ذلك. وفي أمريكا، يعتبر البلاك بلوك أنفســهم ســلميين لكنهــم أيضا يعرّفون «العنف» بأنــه أذى يصيب الكائنات الحية؛ وغالبا ما يكونون مســتعدين للمشاركة في هجمات رمزية على عقارات مملوكة لشركات، حتى للقتال المحــدود، أحيانا، إن تعرضوا لهجوم مباشر من الشرطة. غير أنه، في معظم الأحوال، قــد لا تزيد «التكتيكات النضالية» عن مجرد نقش الشــعارات برذاذ ملون، أو عن تشــكيل حائط صد بأن يمسك كل منهم بيد الآخر لحماية المتظاهرين الأقل قوة في مواجهة الشرطة.

وكــما ذكرت فيما ســلف، فإن مجرد حضــور البلاك بلــوك يعامل من قبل المعلقين الليبراليين باعتباره، في ذاته، شــكلا من العنف. ومن المُحاجّات الشائعة أن تشــكيلات كهذه يفــضي مجرد حضورها إلى تهميش التشــكيلات الاجتماعية المنبثقــة عن الطبقة العاملة، وهي بذاتها التي كان هدف الحركات الأكبر حجما هو اجتذابها، أو إلى إعطاء الشرطة مبررا لمهاجمة حركات احتجاج لا عنفية. لكن الحقيقة هي أنه في 90 في المائة من عمليات الاحتلال لم يستخدم أحد تكتيكات البلاك بلوك، بالمرة. والاحتلال الذي شــهد أكبر مشــاركة منهم - احتلال أوكلاند - كانــت لديه أســباب محلية محددة لتجنب هذه التكتيــكات. أوكلاند مدينة تحمل علامات نشأت عن عشرات السنين من القسوة الشرطية البالغة والمقاومة

النضالية من جانب الفقراء - وبخاصة في صفوف المجتمع الأمريكي الأسود (الفهود السود[*] Black Panthers، في النهاية، خرجت بالفعل من أوكلاند). وبينما يسهل على تكتيكات بلاك بلوك، في معظم المدن، أن تتسبب في جفوة بين الحركات الأكبر ومجتمعات الطبقة العاملة في معظم المدن، فالتكتيكات ذات الطابع المتشدد من المرجح، بدرجة أكبر، أن ينظر إليها في أوكلاند كعلامة على تضامن مع الطبقة العاملة.

وكما علمتني الأيام التي قضيتها في حركة العدالة العولمية في العام 2000، فالجدالات الساخنة حول التكتيكات هي في حقيقتها، على الأغلب، جدالات مستترة حول الإستراتيجية. وعلى سبيل المثال، فبعد الفعاليات ذات الصلة بمنظمة التجارة الدولية في سياتل في نوفمبر 1999، كان السؤال الذي انخرطنا جميعا في مناقشته هو «هل يكون تحطيم واجهة محل تجاري أمرا مقبولا، تحت أي ظرف كان؟» لكن المحاجة الكامنة وراء ذلك كانت تدور حول من يتعين على حركة العدالة العولمية تجنيدهم، حقا، في الولايات المتحدة، ولأي غرض: مستهلكين متعلمين من الطبقات الوسطى يجري حشدهم للدعوة إلى سياسات تجارية عادلة - وهم ذلك النوع الذي تفزعه أي علامة على العنف - أم عناصر ثورية بالإمكانية ممن لا يحتاج الأمر إلى إقناعهم بعنف النظام وفساده، وإن كانت هناك حاجة فعلية إلى إقناعهم بإمكان توجيه ضربة ناجحة له - وهم من ذلك النوع من الناس الذين قد يرون في تحطيم واجهة تجارية أو اثنتين مصدرا للإلهام. ولم تنته المناظرة إلى تسوية بالمعنى الكامل أبدا، كما أن أسئلة إستراتيجية كهذه تبدو في غير محلها هنا - وعلى الأقل، فمن الصعب تصور أن دوري يقتضي المشاركة في النقاش حول أي قسم من السكان يتعين حشدهم، إلا بالقول بأن كل من ينظمون عمليات الحشد في مجتمعاتهم، مهما كانوا، يتعين أن يفكروا في كيفية التصرف بروحية من التضامن مع كل أولئك المنتمين إلى الـ 99 في المائة.

وبالأحرى، فسوف أركز على سلسلة من الأفكار والمقترحات العملية، التي هي نتاج خبرة عشر سنوات في التنظيم الأفقي، وخبرتي المباشرة بحركة «احتلوا وول ستريت» ذاتها.

(*) هي حركة ثورية اشتراكية سوداء نشطت بين الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة. [المترجم].

التوافق

هنــاك قدر كبير مــن الجدل حول مــا إذا كان التوافق ممكنــا، من الأصل، في المجموعات الكبيرة، ومتى يكون من الملائم للجماعات القائمة على التوافق أن تلجأ إلى التصويــت ولأي غرض، لكن هذه المجادلات غالبا ما تكون موســومة باضطراب يتعلق بما يعنيه الوفاق بالفعل. ويفترض كثيرون، على ســبيل المثال، وبقدر ملموس من العناد، أن عملية الوفاق هي ببســاطة نظام للتصويت بالإجماع - ثم ينطلقون مــن ذلك إلى الجدال حول ما إذا كان نظــام كهذا يُفترض أن يكون «فعالا» كنقيض لنظام تتخذ فيه كل القرارات اعتمادا على صوت الأغلبية. ومن منظوري، على الأقل، فمجــادلات كهذه تمضي باتجاه خاطئ. إن جوهر عملية التوافق لا يزيد عن أن من حق كل واحد أن يسهم في النقاش حول القرار، بالتساوي، وأنه لا أحد يتعين إلزامه بقرار ينفر منه. وفي الممارسة، يمكن القول إن هذا يتلخص في أربعة مبادئ:

- يتعــين النظر، بكل عنايــة، في وجهات النظر التــي يبديها كل من يشعر بأن لديه ما يقوله بخصوص مقترح ما.
- يتعين أن تؤخذ بكل الاعتبار أي مخاوف أو اعتراضات قوية لدى أي فرد، وإذا أمكن، فهذه المخاوف أو الاعتراضات القوية تعالج في الصياغة النهائية.
- وإذا شــعر أي واحــد بأن مقترحا ما ينتهك مبدأ أساســيا تتشــارك فيه الجماعــة فيتعين أن تكون لديه الفرصة للاعــتراض على ذلك المقترح (و«حجبه»).
- لا يتعين إجبار أحد على المسايرة بخصوص قرار لم يوافق عليه.

وقد طور عديد متنوع من أفراد وجماعات، عبر السنين، نظما لعمليات التوافق ذات الطابــع الإجرائي لضمان تحقيق هذه الغايات. ويمكن أن تتخذ هذه العمليات عددا من الأشــكال المختلفة. لكن الأمر لا يســتدعي بالضرورة سياقا إجرائيا. أحيانا يكون ذلك مفيدا. وأحيانا لا يكون كذلك. ويمكن للجماعات الأصغر، غالبا، أن تعمل من دون أي تدابير إجرائية على الإطلاق. وفي الحقيقة، هناك تنوع لا حد له في طرق اتخاذ القرارات، بتمثل روح هذه المبادئ الأربعة. بل إن السؤال الذي غالبا ما يدور حوله الجدل، والذي يتعلق بما إذا كانت عملية النظر في مقترح ما تنتهي أو لا تنتهي بالتصويت عبر نوع من الرفع الإجرائي للأيدي أو غير ذلك من أساليب تأكيد حصول

التوافق، هو سؤال ثانوي: المهم هو السياق الذي يفضي إلى القرار. ووصول الأمر إلى التصويـت أمر يتجه إلى التعقيـد، ليس لأن رفع الأيدي ينطوي على خطأ بنيوي ما، بـل لأن ذلك يقلل من احتمال النظـر إلى كل الآراء بعين الاعتبار. غير أنه إذا جرى تخليق عملية تفضي إلى تصويت من شـأنه، هو أيضا، أن يسـمح بمعالجة كل الآراء معالجة كافية، فليس هناك في الحقيقة ضير في هذا التصويت.

ولأقدم بعض أمثلة على ما أقصده هنا.

تعـد الكيفية التي يختار بها المرء عملية صنع القرار، بداية، إحدى المشـكلات الشـائعة التي تواجه الجماعـات الجديدة. وربما بدا الأمر، إلى حد ما، أشـبه بلغز البيضـة - الدجاجـة. هل يحتاج المـرء إلى التصويت من أجل أن يقـرر ما إذا كان سـيعمل على أسـاس التوافـق، أم أن التوافق مطلوب كشرط لاتجـاه الجماعة إلى العمل على أساس الاحتكام إلى أصوات الأغلبية؟ أيهما الأصل؟

ولحـل هـذا اللغز، قد يكون مفيدا أن يعود المـرء خطوة إلى الخلف ويفكر في طبيعـة الجماعة ذاتها. نحن اعتدنا التفكـير في الجماعات باعتبارها زمرا من الناس تجمع بينهم رابطة رسـمية ما. وإذا وافقت على الانضمام إلى جماعة لديها بالفعل منظومة من الأحكام – نقابة عمالية، أو رابطة للكرة اللينة softball، وهي ليسـت أقـل خطرا – فأنت، بمجرد انضمامك إلى الرابطة، توافق على الالتزام بهذه الأحكام. فـإن كانت جماعة تعمل بالاحتكام إلى أصـوات الأغلبية، فهذا يعني موافقتك على أن تلتـزم بقرارات الأغلبية. وإن كانت جماعة أفقية ولهـا بنية قيادية، فهذا يعني أنـك توافق على أن تفعل مـا يقوله القادة. لكن يبقى لديـك مخرج: إذا اعترضت على قرار، ففي وسـعك الخروج من عضوية الجماعة، أو رفض الانصياع، وهو ما قد يدعو الجماعة إلى إعادة النظر في قرارها، غير أن الأرجح أن معناه سـيكون عقابك، بطريقة ما، أو طردك. لكن المهم هو أن هناك نوعا من الردع. ففي وسـع الجماعة فرض سلوك ما، بالإجبار، عبر التهديد بالعقاب.

غـير أنه إذا كنا نتحـدث عن اجتماع لنشـطاء أو جمعيـة عمومية، كنقيضين لجماعة تتألف من أعضاء رسميين، فليس في كل هذه الأمور ما هو صحيح. فما من أحـد يحضر اجتماعـا عاما بعد أن يوافق على شيء ما. إنهم مجرد طائفة من الناس يجلسـون في غرفة (أو يقفون في سـاحة عامة). وهم غـير ملزمين بقرار يصدر عن

أغلبيــة، ما لم يتفقوا على ذلك. وحتى إذا اتفقـوا بالفعل، فإن من يجد القرار مثيرا لاعتراضه/ لاعتراضها في وسـعه/ في وسـعها التحول عنه، وليس في وسع الجماعة أن تفعل الكثير بهذا الخصوص. وما من أحد في مكنته، حقا، أن يجبر أي أحد على فعل أي شيء. وإن كانـت الجماعة أفقية أو فوضوية التوجه، فلن يكون بينها من يرغب في اتخاذ موقف من يجبر الآخرين على شيء.

فكيــف تقرر جماعــة كهذه ما إذا كانت تريد أن تعمــل بالاحتكام إلى أصوات الأغلبيــة أو بنــوع آخر مــن التوافق؟ حســنا، يجب أولا أن يتفــق الجميع على ما يريدون. وإن لم يتحقق هذا الاتفاق فمن الجائز القول، إذن، «يجب أن يكون لكل واحد حق متســاوٍ في القــول ولا يمكن إجبار أحد على فعــل أي شيء يعترض عليه بشدة». ويصبح هذا هو المبدأ العام لعملية صنع القرار.

ولا يعنــي هذا أنه لا يجوز، أبدا، الدعوة إلى الاحتكام إلى أغلبية الأصوات برفع الأيدي على الإطلاق. وكما هو واضح تماما، غالبا ما تكون هذه أفضل الطرق للتوصل إلى معلومــات حيوية، مثل «إذا نظمنا فعالية في الواحــدة بعد الظهر، يوم الإثنين، فكم منكم ســيكون في وسعه الحضور؟ وبالمثل، فإذا كانت هناك مسألة فنية يبدو من الواضح أنها لن تثير قضية مبدئية («هل نؤجل هذه المناقشة، لبعض الوقت؟» أو «هل نجتمع يوم الثلاثاء أم يوم الأربعاء؟») وقد يســأل الميسر، ببساطة، إن كان الكل مســتعدين للالتزام بقرار يصدر بأصوات الأغلبية حول تلك المســألة، ويُقْفل الموضــوع. ولكــن في الأغلب الأعم، فإن الميسر ســوف يكتفي بطلــب رفع الأيدي باعتبار ذلك اقتراعا غير رســمي وغــير ملزم أو مجرد «قياس للحــرارة»، أي لمعرفة توجهــات النــاس الموجودين في الغرفة. ويكفي لتحقيق هــذا مجرد رفع الأيدي أو اتباع نظام آخر، نظــام غير قاطع في إجراءاته، حيث يلوح الجميع بأيديهم عاليا إن كانوا موافقين، أو ينزلوا بها إلى أســفل إن كانــوا معترضين، أو يبقوها في تلويح على مستوى أفقي تعبيرا عن عدم اليقين. وعلى رغم أن هذه الاختبارات غير ملزمة فهي غالبا ما تعطي كل المعلومات التي يحتاج المرء إلى معرفتها: إذا كانت هناك مشاعر قوية ضد مقترح ما، فقد يسحبه الشخص الذي طرحه.

غير أنه عندما يتعامل المرء مع مسائل غير ثانوية، تصبح المبادئ الأربعة مهمة. فكيــف يُتوصــل إلى توافق، إذن، حــول قضايا أكثر تعقيدا؟ هنــاك إجراء من أربع

خطوات اكتسب طابعا معياريا، بدرجة كافية، جرى تطويره عبر الأعوام لضمان إعادة تكييف المقترحات، في روحية من الحلول الوسط والإبداع حتى تصل إلى شكل يكون، على الأرجح، هو الأقرب إلى احتياجات الجميع. ولا حاجة، في الحقيقة، إلى أن يكتسب الأمر طابعا دينيا: فهناك كثرة من التنويعات المحتملة. ومن المهم أن نتذكر أنه وإن كان من المتوقع فيمن جاءوا إلى اجتماع أن يكونوا موافقين على المبادئ الأساسية، فهم لم يتفقوا على أي قواعد إجرائية محددة، وبالتالي يتعين أن تتوافق الإجراءات مع رغبات الجماعة. غير أن الأمر يمضي، عموما، على النحو التالي:

1 - يطرح شخص ما مقترحا بمسار معين للعمل.

2 - يطلب الميسر من المشاركين طرح أسئلة للاستيضاح، ليستوثق من أن الجميع يفهمون بالضبط ما يجري اقتراحه.

3 - يطلب الميسر من المشاركين التعبير عما يقلقهم:

ا - يمكن لأولئك الذين لديهم ما يقلقهم اقتراح إدخال تعديلات ودية على المقترح لتهدئة مخاوفهم، ويمكن للشخص الذي طرح المقترح في الأصل أن يتبناه أو لا يتبناه.

ب - قد يكون هناك قياس للحرارة إزاء مقترح أو تعديل أو إزاء جدية ما جرى الإعراب عنه من مخاوف، أو لا يكون.

ج - في غضون ذلك قد يلغى المقترح أو تعاد صياغته، أو يدمج بمقترحات أخرى، أو يقسم أجزاء، أو يؤجل لمناقشة تالية.

4 - يجري الميسر **الفحوصات بهدف التمهيد لتوافق** عبر:

ا – السؤال عما إذا كان هناك مجتنبون. والمقصود بالمجتنبين من يقول الواحد منهم «لا أحبذ الفكرة، ولن أشارك في العمل، لكنني لست مستعدا لمنع الآخرين من فعله». ومن المهم دائما السماح لأولئك المجتنبين بأن تكون لديهم فرصة لتوضيح السبب الذي دعاهم إلى ذلك الموقف.

ب – السؤال عما إذا كان هناك رفض. والرفض ليس هو التصويت بـ«لا». إنه أقرب إلى الحجب veto. وقد تكون أفضل الطرق للتفكير في ذلك أنه يسمح للمتمرد بارتداء – مؤقت - لعباءة قاض في المحكمة العليا

وإســقاط تشريع يعتبره غير دستوري أو، كما في هذه الحالة، **مخالفا للمبادئ الأساسية للوحدة أو للغرض من وجود الجماعة**(*).

وهناك طرائق متباينة للتعامل مع الرفض. وأســهلها إســقاط المقترح ببساطة. وقد يعمد الميسر إلى تشــجيع المعترض على اجتماع مع من طرحوا المقترح، أو على الانضــمام، مثلا إلى مجموعــة العمل المعنية، ليرى إن كان في وســعهم التوصل إلى حل وســط معقول. وأحيانا، وبخاصة إذا شــعر آخرون بأن الاعتراض غير مبرر (كأن يقال، مثلا «لا أظن أن عقد الاجتماع التالي يوم الجمعة معاد للســامية، على الرغم مــن أن الجمعة عطلة يهودية. معظمنا يهود ونحن لا نبالي!»(**) وقد يكون هناك ســياق ما يمكن إطلاقه لمواجهة المعترضين: بأن يطرح تساؤل حول ما إذا كان هناك عضوان آخران في الجماعة، على الأقل، مســتعدان لمساندته. (نحن نتحدث، أحيانا، عــن «توافق ناقص واحــدا» أو «توافق ناقص اثنين» لوصف حالــة كهذه). أو، إذا كانت الجماعة كبيرة، فمن المستحســن عادة أن يكون هناك إجراء احتياطي ما: إذا كان هناك شــعور قوي بأن معظم الناس يرغبون في المضي قدما، وبغض النظر عن الاعــتراض، ففي وســع المرء أن يلجأ إلى الاحتكام إلى أغلبيــة فائقة. وإبان اجتماعنا الأول في الثــاني من أغســطس، من أجل حركة «احتلوا وول ســتريت»، مثلا، اتخذنا قرارا بخصوص نسخة من «التوافق المعدل» حيث يكون متاحا لنا، في حالة حدوث انســداد، أن نلجأ إلى إجراء احتياطي على أســاس أغلبية الثلثــين، غير أن الجمعية العموميــة وافقت بعد ذلك بعد أيام عدة من الاحتلال الفعلي، على التحرك باتجاه الاحتــكام إلى أغلبية التســعين في المائة، على أســاس أنه مع هــذا التنامي السريع للحركة فالنظام الأســبق كان من شــأنه تمرير قــرارات يعارضها مئات بل ربما آلاف من المشاركين. غير أن المهم هو ألا يحدث اللجوء إلى الإجراءات الاحتياطية آليا: إذا اعترض شــخص ما، فالسبب الأكثر ترجيحا يكون عيبا في العملية، أي أن مخاوف لها اعتبارهــا أثيرت ولم تجر معالجتها. وفي تلك الحالــة، قد يكون الأحرى بالجماعة أن

(*) لا بد لي من الإشــارة إلى أن القول المعتاد في حركة «احتلوا وول ســتريت» هو أن الرفض يتعين أن يتأســس على اعتبارات «معنوية أو خلقية أو اعتبارات الســلامة التي تبلغ من القوة ما يجعل المرء يفكر في ترك الحركة إن مضت قدما بالمقترح».

(**) كما يمكن للقارئ أن يخمن، فهذه إشارة إلى حادثة محددة: اعترض يهودي أرثوذكسي انضم حديثا إلى اجتماع عقدته «شــبكة الفعل المباشر» على خطتنا للاجتماع في عدة من تواريخ مقترحة على أســاس أنها عطلات يهودية، ما ضايق ←

تعود إلى إمعان النظر في المقترح. غير أن المرء سيتعين عليه أن يلجأ إلى هذه الوسائل غير المحبذة، في التو واللحظة.

وهناك عدة مساحات في عملية التوافق غالبا ما تتسبب في المشكلات أو في التشوش، وسوف أحاول توضيح ذلك قليلا هنا.

أولى هذه المساحات أنه لا يمكن للمرء أن يؤسس اعتراضا ما، تأسيسا متينا، على مبادئ الوحدة عند الجماعة، ما لم تكن لدى هذه الجماعة بالفعل مبادئ للوحدة. وهكذا فمن المحبذ دائما التوصل إلى نوع من الاتفاق حول السبب في وجود الجماعة وحول ما تحاول إنجازه، بأسرع ما يمكن. والأفضل أن تبقى هذه المبادئ بسيطة. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا أن نتذكر، عند صياغة هذه المبادئ، أن أي جماعة من الناشطين تتخلق بهدف إنجاز شيء ما، لتغير العالم على نحو ما. لهذا يتعين أن تعكس المبادئ ما تحاول الجماعة إنجازه وكذلك الطريقة التي تتبعها وهي تحاول إنجازه - ويتعين أن يتسم الاثنان (الغاية والوسيلة) بما يمكن تحقيقه من التناغم. لكن الشيء الأكثر ذكاء فيما يمكن عمله، عندما يقتضي الأمر تحديد ماهية الجماعة، هو التزام البساطة. أسهل كثيرا أن تكتب «نحن نعارض جميع أشكال التراتبية والقمع الاجتماعيين»، مثلا، عن أن تحاول إثبات كل شكل من أشكال التراتبية والقمع التي تعتقد بوجودها.

وأحد الأشياء الطيبة في تبني قواعد الوحدة ليس فقط أنها تزيح الاعتراضات جانبا، بل إنها تجعل من الممكن للمشاركين ذوي النوايا الطيبة أن يذكروا الجميع، على نحو منتظم، بالسبب في وجودهم جميعا هناك. ويمكن لهذا أن يكون مصدر عون على حل الصراعات قد لا يمكن تخيله، لأن الناس، في لحظات الصراع المحتدمة، تصبح لديهم قدرة مذهلة على نسيان السبب الذي حدا بهم إلى الاجتماع معا في الأصل. وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى: لا ضير في الصراع مادام الناس يتذكرون ما جمعهم كلهم معا، وهذا تصور خاطئ آخر حول الإجماع. فغالبا ما يسمع المرء من يقول «لكن الصراع هو جوهر السياسة. كيف لكم أن تحاولوا استئصاله؟». من الواضح أن المحاولة غير واردة. ومصدر بعض التشوش يأتي من أنه في أمريكا (وبعكس

← عدة مشاركين آخرين - ولم يكن قد تبقى منا سوى اثني عشر، بعد اجتماع طويل للغاية - وأشارت أمريكية سوداء إلى أنها كانت ميالة إلى المعارضة على أساس أن عقد الاجتماع في ذلك التاريخ انطوى على تمييز على أساس الدين. وتعين، في النهاية، أن يقوم أحدنا بالتوضيح، بهدوء، مبينا أنها كانت بالفعل الوحيدة من غير اليهود في الغرفة.

كثير من الأماكن الأخرى) عرف الناشطون بالتوافق، لأول مرة، عبر تراث الصاحبية، وهو ما يعني أنه بالنسبة إلى معظم الناشطين، فأولى تجاربهم المتصلة بالتوافق تضرب بجذورها في توجهات راقية وبصراحة تامة، بورجوازية. فالمتوقع من الجميع أن يكونوا، ولو ظاهريا على الأقل، لطفاء للغاية. وبعد الراديكالية الذكورية المسرحية في نهايات الستينيات من القرن الفائت، عندما كان القفز فوق الكراسي والتلويح بالقبضة يُعد طريقة تصرف طبيعية، كان التوافق الذي استلهم المصادر الصاحبية - النسوية تصحيحا نافعا. غير أنه لم يمض وقت طويل إلا وبدأ التركيز، الذي كانت الحاجة إليه ملحة، والذي كان نسوي المصدر، على الإنصات والاحترام المتبادلين وعلى التواصل اللاعنفي، يتحول إلى تركيز مطبوع بطابع حفلات الكوكتيل لدى الطبقة المتوسطة العليا، على التهذيب والتعابير الملطفة، وعلى تجنب إظهار أي نوع من المشاعر غير المريحة، على الإطلاق - وهو قمعي، بطريقته الخاصة، بدرجة مماثلة تماما لقمعية الأسلوب الذكوري السابق، خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين لم يكونوا هم أنفسهم متحدّرين من الطبقة المتوسطة العليا.

وعلى الرغم من أنه يصعب القول إن الأسلوب البورجوازي وورع الثرى، فقد شهدت السنوات الأخيرة انزياحا عنه. وعلى سبيل المثال، فإن أفضل المدربين على التيسير قد أدركوا أنه يحسن بهم القول، بما معناه: نعم نحن أناس محتدمو العاطفة، ونحن هنا لأن لدينا اهتمامات عميقة وعواطف قوية؛ وإظهار الغضب والتعبير عن فراغ الصبر هما بالدرجة ذاتها من الأهمية (والمشروعية) مثل التعبير عن المرح والحب. وبدلا من محاولة كبت كل هذه الأشياء، يتعين علينا، في المقابل، أن ندرك أن إنجاز الجماعة أهدافها يستدعي تشجيع الصراع بين الأصدقاء والحلفاء، بشرط أن يتذكر كل واحد أن هذه، في النهاية، مشاجرات بين محبين. وما يعنيه هذا، في الممارسة، هو أنه وإن كان مشروعا تماما أن تشك في حكمة ما يقوله الآخرون أو ما يفعلونه في أثناء الاجتماع، أو حتى أن تعلن غضبك على ما يقولون وما يفعلون، فيتعين على المرء دوما أن يفسر الشك لمصلحة الأمانة وحسن النوايا. وهذا أمر يمكن أن يكون، في الأغلب، بالغ الصعوبة عند التنفيذ. وغالبا ما تتوافر لدى المرء كل الأسباب الداعية إلى الشك في نزاهة محدثيه وفي حسن نواياهم. بل قد يشك المرء في أن بعضهم قد يكون شرطة سرية. غير أن المرء قد يقع في الخطأ. وكما أن أن أفضل طريقة لضمان أن يتصرف الناس كما

يتــصرف الأطفال هي أن تعاملهم كأطفــال، فأضمن الطرق لجعل الناس يتصرفون من دون إحســاس بالمســؤولية في أثناء اجتماع ما، هي أن تعاملهم كما لو أنهم بالفعل غير مســؤولين. وهكذا، يتعين أن يحترس الجميع من ســلوك كهذا وأن يطالب بتجنبه، وإن كان ذلــك صعبــا. لا ضير في أن تقول لأحد إنه يتصرف على نحو أحمق، إن كنت تعتقد حقا أن هذا هو الواقع، غير أنه ليس مقبولا أن تقول لأحد إنه يتقصّد إفشال الحركة.

وإذا تبــين لك أن هناك من يتقصّد إفشــال الحركة، فهناك طرائق لمعالجة هذا الأمــر. إذا تبين أن أحدهم هو بالفعل شرطي أو نازي أو هو يحاول، من دون كلل، الحيلولــة دون إنجــاز الجماعة أهدافهــا، أو أنه مجرد مخبول مخــرف، فلا بد من طريقة ما للتخلص منه – وإن كان يتعين، عادة، أن يحدث ذلك بمنأى عن الاجتماع. وتمثلت مشكلة اعترضتنا في نيويورك في أنه، حتى عندما كان بعض الناس يعلنون أن غرضهم هو تخريب الاجتماع، كان يسمح لهم، على رغم ذلك، بالمشاركة، في الأغلب. ثم تبين لنا أن أفضل طريقة للتعامل مع أناس كهؤلاء كانت ما يعادل الإعراض: مهما يقولون، مهما يفعلون، امتنع عن رد الفعل، ببساطة. وقد ظهرت هذه المقاربة على نحو عفوي تماما عند اســتخدام مكبر الصوت الشــعبي: إذا قال أحدهم شــيئا يراه الآخــرون جارحا، يمتنع الكل عن تكراره، وبمضي الوقت، كان المتحدث الذي يواصل حديثه المثير للغضب ذاته يجد أنه لا أحد يسمع شيئا مما أراد قوله.

هناك دائما حدود، سواء كانت معترفا بوجودها أم غير ذلك. وإن لم تكن معترفا بوجودهــا فهــي تصبح ملحوظة بمجــرد أن ينتهكها أحد. وبمثل مــا إن «تكتيكات التنوع» تقوم على افتراض مضمر بأنه لا أحد ســيأتي للمشــاركة في تظاهرة بسيارة ملغمة أو بقنبلة يطلقها صاروخ، فافتراضات اســتبعاد طرد أي ناشــط من اجتماع ما تقوم، هي الأخرى، عــلى افتراض حدود ملزمة بعينها. وقد حضرت أخيرا مجلس ناطقــين في نيويورك، حيث انخرط الجميع في مناظرة مطولة حول ما إذا كان يتعين أن يقوم «توافق مجتمعي» ومبدأ مشــترك يقــضي بأن كل من ينتهك هذا التوافق، يُطْلبُ منه أن يغادر الاجتماع طواعية. وقوبل المقترح بمعارضة منسقة عندما لاحظ أحدهــم، فجأة، أن أحــد أعضاء الاجتماع يحمل لافتة تقــول «جماعة عمل الهوية الآرية». وسرعان ما أحاط به الناس – وبينهم كثرة ممن كانوا يصرون علنا، لفورهم، على أن قاعدة كهذه هي قاعدة قمعية – ونجحوا في إجباره على الرحيل.

وهـــذه مجرد واحدة مـــن أدوات متباينة جرى تطويرها عبر الســـنوات في أوساط الجماعات الناشطة، لتفعيل عملية الإجماع. وهناك طرائق أخرى كثيرة (محطمات الثلـــج icebreakers، التناوب go - rounds، حب الذرة المشـــوي popcorn، وصواني الســـمك(*) fishbowls، وغير ذلك) وتوجد مراجع مفصلة حول كيفية استخدام هذه التقانات (وهي سهلة المنال على الشبكة الإلكترونية بالبحث البســـيط بمحرك البحث غوغل). والناشـــطة والمؤلفة ســـتارهوك(**) Starhawk هي مرشـــدتي المفضلة بخصوص التيســـير وعملية التوافق، غير أن هناك كثيرين غيرها، وفق ذوق كل واحد. وهناك أيضا نماذج تنظيمية مختلفة (الجمعيـــات العمومية ومجالس الناطقين، مثلا) ولـــكل منها ميزاته. ولا توجد طريقـــة صحيحة تماما، بذاتها، أو خريطـــة طريق لكيفية ترتيب هذه النماذج، عـــلى نحـــو ينظم المجتمع كله على أســـاس ديموقراطي مبـــاشر. ويكمن جمال عملية التوافق في أنها شديدة التنوع وذات قدرة عالية على التطويع. وفيما يلي بعض الاعتبارات العملية ومظاهر شائعة لسوء الفهم المحيط بالمبادئ الأساسية للتوافـــق، وهي المبادئ التي من المأمول أن تســـهل عـــلى من لديه اهتمام من القراء المشاركة في عملية وضع تصور بأنفسهم حول هذه الأمور.

قائمة موجزة بأسئلة وأجوبة حول التوافق

س: ألا تفـــضي «عمليـــة التوافق» هذه في النهايـــة إلى تلاعب من قبل حلقة مغلقة لقيادة خفية أو معترف بها ضمنا؟

ج: إذا كنتـــم تعملـــون بالتوافق من دون قواعد بالمـــرة، فالجواب هو نعم، ســـوف تظهر قيادة معترف بهـــا ضمنيا - على الأقل، بمجـــرد أن تنمو جماعتكم لأكثر من ثمانية أو تسعة أشـــخاص. وقد أشارت الكاتبة والناشطة جو فريمان(*)

(*) محطمات الثلج هي تقانات تواصل يجري التدريب عليها لخلق أجواء حميمية تشـــجع المشاركين في اجتماع ما على التفاعل؛ والتناوب هو إعطاء كل مشـــارك عدة دقائق للكلام عن جلسة سابقة أو عن أي شيء آخر؛ وحَب الذرة المشوي تعني أنه لا وجود لتراتبية في حق الكلام، ففي وسع أي مشارك أن يدخل pop in في النقاش؛ وصواني السمك هي الحلقات التي تضم جزءا من طلاب فصل دراسي أو اجتماع ســـياسي لمناقشـــة أمر ما فيما يتابع الآخرون النقاش ويعيدون توجيه مساره بأسئلتهم وتعليقاتهم. [المترجم].

(**) ولدت باســـم ميريام ســـايموس Miriam Simos في 1951 وهي كاتبة وناشطة أمريكية من مُنظّرات النسوية والوثنية الجديدة والنسوية البيئية. [المترجم].

Jo Freeman إلى هذا، فيما مضى، في السبعينيات من القرن الماضي، في السنوات الأولى من الحركة النسوية. وقد جرى تخليق ما ندعوه اليوم «عملية التوافق»، إلى حد كبير، بهدف معالجة هذه المشكلة في أعقاب انتقادات طرحتها فريمان.

ودور الميسر هو المثال الكامل هنا. وأسهل طريقة لمعرفة أن العملية التي تواجهها هي عملية رديئة أن تجد الشخص ذاته (ألف) يدير الاجتماع، و(باء) يطرح جميع الاقتراحات. وفي أي جماعة أفقية سيكون هناك فهم واضح أن الميسرة لا تطرح بنفسها أي اقتراحات. فهي/ هو هناك لمجرد الاستماع وأداء دور الوسيط الذي يمكن للجماعة أن تفكر من خلاله. وعادة دور الميسر ذاته تجري تشظيته واقتسام مكوناته بين عدة أشخاص: شخص واحد لإدارة الاجتماع، وآخر معه السجل (إحصاء لمن طلبوا حق الكلام) وثالث لضبط الوقت، وشخص مختلف لمراقبة المزاج العام لضمان بقاء النشاط مرتفعا وألا يشعر أحد بأنه مهمش. وهذا يزيد من الصعوبات التي تعترض تلاعب الميسر بالمناظرة، حتى من دون أن يدري. ويتناوب الميسرون، ما يسمح للجماعة بأن تبقى محافظة على توازن الجندر بين الميسرين، وكذلك في سجلات طلب الكلام. وهذا لا يعني أنه لن تكون هناك حلقات نفوذ مغلقة، وبخاصة في الجماعات الكبيرة للغاية، ولن يستبعد أن بعض الناس سينتهي الأمر بأن يكون لهم نفوذ أكبر بكثير مما لدى الآخرين. والحل الحقيقي الوحيد هو أن تحافظ الجماعة على رقابة دائمة تحسبا لنشوء الحلقات المغلقة.

س: لكن إن كنت تقول إن حلقات مغلقة كهذه سوف تتجه الأمور إلى نشوئها، ألا يكون الاعتراف، ببساطة، بحقيقة أن هناك قادة حقا، وبالتالي تخليق بنية قيادة رسمية، أفضل على الأقل من وجود قيادة سرية وغير خاضعة للمحاسبة لا يعترف أحد بوجودها؟

ج: كلا، فمن ينجزون عملا أكثر سوف يكون لهم بالطبع نفوذ أوسع. وهذا يعطي، بالفعل، ميزة معينة لأولئك الذين لديهم فائض من الوقت. ولا مندوحة عن أن يبدأ البعض بالتنسيق فيما بينهم، وهذا سيعني أن بعض الناس ستكون لديهم ميزة الوصول إلى المعلومات. وهذه هي المشكلة الحقيقية. ففي جماعة مساواتية،

(*) عالمة سياسة أمريكية وناشطة نسوية ومدافعة قديمة عن الحقوق المدنية ولدت في 1945. [المترجم].

تتجــه الأمور إلى أن تصبــح المعلومات هي المورد المحــدود: وإذا ظهرت تراتبيات، فســوف يكون ذلك بســبب أن بعض الناس لديهم طرقهم لمعرفة ما يدور، وهو ما لا يعرفــه الآخرون. ولا يخفف من تعقيد المســألة أن يُعلن أن أولئك الذين لديهم قدرة مميزة على الوصول إلى المعلومات هم «قيادة»، بل سيجعلها أسوأ. والطريقة الوحيدة لضمان ألا تبدأ هذه المجموعة في فرض إرادتها على الآخرين، بالفعل، حتى إن لم تتقصّد ذلك، هي تخليق آليات تضمن أن تكون المعلومات متاحة لأوسع قطاع ممكن، وبالتذكير المســتمر لأكثر الأعضاء نشاطا بأنه لا وجود لبنية رسمية للقيادة، وأنه لا أحد يملك حق فرض إرادته.

وبالمثــل، فالإعلان عن أن أعضــاء حلقة مغلقة لقيادة غير رســمية هم أعضاء «لجنة تنسيق»، مع السماح لكل من عداهم بتقرير ما إذا كان سيعاد تعيينهم كل ســتة أشهر أو ما يقارب ذلك، لا يجعلهم «أكثر قابلية للمحاسبة»، كما يشير كثيرون (وبعكس ما تشــير إليه كل التجــارب)؛ فمن الواضح أن هــذا يجعلهم أقل قابلية للمحاسبة. ويمكن للمرء، بكل تأكيد، أن يسأل عن السبب الذي يدعو أي واحد إلى تخيل الأمر على خلاف ذلك(*).

س: أقر بأن التوافق يعمل، على نحو طيب بما يكفي، في جماعة صغيرة أو في حــي أو مجتمــع صغير، حيث الجميع يعــرف بعضهم بعضا، غير أنه كيف يمكن أن يعمل في جماعة كبيرة من الغرباء، حيث لا يوجد، في البداية، أساس للثقة؟

ج: يتعين علينا ألا نضفي طابعا رومانسيا على المجتمع. صحيح أن الناس الذين عاشــوا معا طوال حياتهم في قرية بالريف، على ســبيل المثال، يكونون أقرب إلى أن يتشــاركوا في وجهــات نظر ما مقارنــة بأولئك الذين يعيشــون في عاصمة كبرى، لا شخصية، لكنهم أقرب في الوقت ذاته إلى أن يكونوا أشد عداوة فيما بينهم. وحقيقة

(*) تعود الأسباب، في الحقيقة، إلى تحيز مسبق واسع الانتشار تولد من رحم النظرية السياسية الليبرالية ضد كل ما من شــأنه أن يتخذ سمت «القوة التعســفية». ولمدة قرن، على الأقل، كان التبرير السائد لاستخدام الدولة القوة ضد مواطنيها هو أن هذا لا يمثل مخالفة إلا في غياب قواعد صريحة، ومعلن عنها بشــكل جيد. والمعنى الضمني هنا هو أي ممارسة للسلطة، وإن عن طريق التأثير، يكون محل اعتراض، حتى إن لم يُعترف به رسميا وإن لم تُفصّل الصلاحيات على نحو واضح. ونتيجة لذلك، تُعد السلطة غير الرسمية (حتى وإن كانت لا عنفية)، على نحو ما، خطرا على الحرية الإنســانية، أشــد حتى من العنف ذاته. وفي النهاية، فهذا، بالطبع، نوع من الطوباوية: ومن المستحيل تماما أن تكون هناك، في الحقيقة، قواعد حقيقية وواضحة تغطي الفعل السياسي بكامله. [المترجم].

أن في وسعهم، رغم ذلك، التوصل إلى توافق دليل على قدرة البشر على التغلب على الكراهية من أجل المصلحة العامة.

أما عن اللقاءات بين أغراب: فإذا جمع المرء جماعة عشوائية ممن صادفهم في الشارع، وأجبرهم على حضور اجتماع على غير رغبة منهم، فمن المرجح أنهم لن يتمكنوا من التوصل إلى أرضية مشتركة (بخلاف وضع خطة للهرب). لكن لا أحد يأتي إلى اجتماع بكامل إرادته إلا إذا كان يريد أن يخرج منه بشيء، بهدف مشترك، حضر الكل بهدف تحقيقه. فإن لم يتشتت انتباههم بأمور فرعية، وبقي ما يريدون تحقيقه في مركز انتباههم، ففي وسعهم، على وجه العموم، التغلب على خلافاتهم.

س: إذا كانت لديك خطة بديلة تقضي بالاحتكام إلى أغلبية مقدارها 66 في المائة، أو 75 في المائة، أو حتى 90 في المائة من الأصوات، فلماذا تدعو هذا «توافقا معدلا»؟ أليس هذا، تحديدا، نظاما يقوم على احتكام إلى أغلبية ساحقة من الأصوات؟ لماذا لا تكون نزيها وتدعوه كذلك؟

ج: هذا ليس الشيء ذاته على وجه الدقة. المهم في التوافق هو عملية التوليف، إعادة الاشتغال على المقترحات، حتى بلوغ النقطة التي تميل عندها إلى المقترح أكبر أغلبية ممكنة لمشاركين، وتعترض عليه أصغر نسبة مئوية. وفي بعض الأحيان في الجماعات الأكبر تجد أنه على الرغم من ذلك يعترض البعض، وتنشأ خلافات جذرية حول ما إذا كان هذا الاعتراض تعبيرا أصيلا عن المبادئ الأساسية للجماعة. وفي تلك الحالة يبقى لديك خيار التوجه إلى التصويت. غير أنه أي شخص حضر، بالفعل، اجتماعا يقوم، مثلا، على أساس تمرير القرارات بأغلبية الثلثين، في وسعه أن يشهد أنك إذا توجهت، من فورك، إلى التصويت فسوف يختلف السياق بكامله، لأنه لن يكون هناك أبدا الافتراض بالمساواة التامة بين آراء الجميع. وكل من يبدو أن آراءه لا تمثل أكثر من ثلث الحاضرين في الاجتماع سيكون من الممكن تجاهله ببساطة.

س: وما العمل إذا أسيء استخدام هذا النظام؟

ج: هناك أناس يبلغ بهم الخلل أو الاضطراب مبلغا يمنعهم من المشاركة في أي اجتماع ديموقراطي. وهناك آخرون يمكن إرضاؤهم، غير أنهم معطلون وخشنون لدرجة تستدعي موالاتهم بانتباه دائم، حتى إن مجاراتهم قد تعني تخصيص جانب

من الوقت لأفكارهم ومشاعرهم يفوق ما يخصص لكل من عداهم من الحاضرين، وبما ينسف المبدأ القاضي بأن تكون هناك أوزان متكافئة لأفكار الجميع ومشاعرهم. وإذا كان شخص ما معطلا على الدوام، فلا بد من العثور على طريقة يطلب بها من ذلك الشخص أن يرحل. وإن رفض، تكون الخطوة التالية هي الاستعانة بأصدقائه أو حلفائه لإقناعه. وإن لم يتيسر ذلك، فالمقاربة الأفضل هي اتخاذ قرار جمعي بتجاهله، على نحو ممنهج.

س: أليس الإصرار على التوافق خنقا للإبداع والفردية؟ ألا يعزز ذلك نوعا من الامتثال المُمات؟

ج: بلى، إن أسيء التنفيذ. وغالبا ما تُنفذ عملية التوافق بشكل بالغ السوء. غير أن هذا يعود، في معظم الأحوال، إلى أن الأمر لايزال جديدا على كثيرين بيننا. نحن، بالفعل، نخترع ثقافة ديموقراطية جديدة بادئين من الصفر. وعندما تطبق على وجهها الصحيح، لا تضاهيها عملية أخرى في مساندتها للفردية والإبداع، لأنها تقوم على مبدأ امتناع المرء حتى عن محاولة تحويل الآخرين، تماما، ليتبنوا وجهة نظره، وعلى أن اختلافاتنا تمثل موردا مشتركا يتعين احترامه، أكثر مما هي عائق في وجه السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

وتنشأ المشكلة الحقيقية هنا عندما يكون التوافق عملية صنع قرار، من قبل جماعات قائمة، بالفعل، على تفاوتات حادة في الصلاحيات (معترف بها أو غير معترف بها) أو لديها، بالفعل، ثقافة الانصياع - وكمثال متطرف على هذا الأمر، خذ الطريقة التي يتخذ بها القرار في الشركات اليابانية، أو حتى في شركات أمريكية، مثل هارلي - دافيدسون. وفي حالات كهذه، لا شك أن المطالبة بـ «التوافق» يمكن أن تجعل هذا كله أكثر سوءا. غير أنه في مثل هذه الحالات لا يكون الموضوع موضوع توافق على الإطلاق، وفق الشروط المطروحة هناك، بل هو أقرب إلى أن يكون إجماعا مفروضا. ولا توجد طريقة أكثر قدرة على تخريب الإمكانية الراديكالية التي تنطوي عليها هذه الإجراءات الديموقراطية من أن تفرض على الناس أن يتظاهروا بأنهم يفعّلونها، في حين أنهم، في الحقيقة، منصرفون عنها.

س: هل من المعقول أن تتوقع من الناس مواصلة حضور اجتماعات تستمر لأربع عشرة ساعة؟

ج: لا، ليس معقولا بالمرة أن تتوقع ذلك. من الواضح أنه يجب عدم إجبار أحد – ولو بالضغط المعنوي - على حضور اجتماعات لا يرغبون في حضورها. غير أننا أيضا لا نريد أن ننقسم إلى طبقة من القادة، لديهم الوقت لحضور اجتماعات مطولة، وطبقة أخرى من التابعين الذين لا يتيسر لهم أبدا التأثير في القرارات الكبرى. وفي المجتمعات الكبرى التي تمارس التوافق منذ قرون، يكون الحل المعتاد هو جعل الاجتماعات ممتعة: بإدخال عنصر الفكاهة والموسيقى والشعر، بحيث يجد الناس متعة حقيقية في متابعة الألعاب البلاغية المتقنة وما يصحبها من عناصر درامية. (وهنا، مجددا، تؤمّن مدغشقر المثال المفضل لدي. فذلك النوع من البلاغة المستخدمة في الاجتماعات، هو موضع تقدير لدرجة أنني رأيت بعضا من الخطباء المفوّهين، على نحو خاص، يخرجون ليؤدوها كنوع من الترويح بين الجلسات مع فرق الروك في مهرجانات الموسيقى). غير أن هذه المجتمعات، بالطبع، يجد فيها الناس من الوقت أكثر مما يجده غيرهم (فضلا عن أنهم لا توجد لديهم أجهزة تلفزة ولا وسائل للتواصل الاجتماعي لتشتيت انتباههم). وفي سياق حضري معاصر، يكون الحل الأفضل عندما لا يكون المرء في لحظة البداية الساخنة، عندما يكون مجرد المشاركة مصدر إثارة للجميع، ألا تكون هناك اجتماعات تمتد لأربع عشرة ساعة، ببساطة. كن دائب الحرص على مراعاة حدود الوقت: خصص عشر دقائق لهذا الجزء من المناقشة، وخمسا لذاك، ولا أكثر من ثلاثين ثانية لكل متحدث. داوم على تذكير المتحدثين بأنه لا حاجة إلى تكرار ما قاله غيرهم. لكن الأكثر أهمية هو ألا تطرح مقترحات على جماعة كبيرة ما لم يكن هناك سبب قاهر. هذا أمر جوهري تماما. وفي الحقيقة هو مهم لدرجة أنني سأفرد له قسما كاملا.

لا تطرح مقترحا للتوافق حوله ما لم يكن هناك سبب قاهر يدعو إلى ذلك

يفعل سياق التوافق فعله فقط إذا اقترن بمبدأ اللامركزية الراديكالية.

وليس في وسعي أن أوفّي هذه النقطة حقها من التركيز. إذا كان هناك جانب إيجابي في الطبيعة المربكة لعملية التوافق، فهو، تحديدا، التالي: أنه يثني الناس عن طرح المقترحات على الجمعية العمومية أو مجالس الناطقين أو غير ذلك من الجماعات الكبيرة ما لم يكن ذلك ضروريا حقا. ويحسن دائما، إن أمكن، اتخاذ

القــرارات عبر جماعات صغيرة؛ جماعات عمــل، جماعات اتصال، جماعيات. يجب أن تبدأ المبادرات من أســفل. ويجب ألا يشــعر المرء بحاجة إلى تفويض من أحد، ولا حتــى مــن جمعية عمومية (وهي الكل) ما لم يكــن المضي قدما من دون إذن مصدر ضرر.

ولأضرب مثلا، عند نقطة معينة، ونحن في اجتماعنا في ســاحة ســكوير بارك، في تومكينــز(*) Tompkins، وقبــل أن تبدأ عملية الاحتــلال الفعلية، اقتربت جماعة الاتصــال الخارجــي، إلى حــد بعيد، مــن الخــروج الجماعي عندمــا اقترحوا وصفا من ســطرين لطبيعة جماعة «احتلال وول ســتريت» والغرض منها، ليســتخدم في المنشــورات، وما حــدث كان أن حجبها اعتراض من الجمعيــة العمومية. ووجدت المــرأة المكلفة بتمثيل جماعــة الاتصال الخارجي في ذلك الوقــت صعوبة بالغة في إخفاء ضيقها، وفي النهاية اســتعانت بي - باعتباري الخبير المفترض بهذه العملية - لأرى إن كانت هناك طريقة للتوســط. وفكرت للحظة في الأمر ثم ســألت: «طيب، لماذا جيء بالنص إلى الجماعة من الأصل؟».

«لأنني تصورت أنه يتعين عليّ الحصول على موافقة الجميع على الطريقة التي يوصفــون بها للآخرين. غير أنه يبدو أنه أيا كانت اللغة التي نســتخدمها، أيا كانت درجــة اختزالها، فســوف تجد من يعترض عليها. أقصد، لم يكــن هناك ما يدعو إلى الاعتراض حقا على البيان الذي عرضناه!».

«أأنت واثقة من أنهم لا يعترضون على مجرد أنك عرضته على الجماعة من الأصل؟».

«وما الذي يجعلهم يفعلون ذلك؟».

«حسنا، طيب، دعينا نفكر في الأمر على النحو التالي. أنتم جماعة الاتصال الخارجي. أنتــم جماعة عمل خولتها الجمعية العمومية صلاحية تنفيذ الاتصال الخارجي. بظني أن في وسعك القول، إذن، إن تفويضكم بتنفيذ الاتصال الخارجي يعني تخويلكم بعمل الأشياء التي يلزم عملها لتنفيذ الاتصال الخارجي أيضا. ومنه، مثلا، التوصل إلى طريقة لوصــف الجماعة. ولهذا لا أظــن أن هناك ما يدعو إلى الحصول على موافقة الجماعة، مــا لم يتبد لك أن هناك أمرا مثيرا للجدل بدرجة كافية في هذا الموضوع ولا بد لك من التشاور حوله. أقصد، أنني لم أكن معكم: فهل كان الأمر مثيرا للجدل؟».

(*) إحدى مقاطعات ولاية نيويورك الأمريكية. [المترجم].

«كلا. ظننت أنه إذا كانت هناك مشكلة فهي تكمن في أنه كان بلا طعم».

وهذا هو ما يحدث عندما تظن أنك في حاجة إلى إقرار أمر ما.

بعد هذه المناقشة توصلت إلى معرفة الشخص الذي كان هو، في الأصل، من آثار الاعتراض على لغة الوصف، واكتشفت أنه موافق تماما على تثميني للموقف. فقد اعترض لأنه أراد أن يؤسس قاعدة مؤداها أن جماعات العمل يتعين أن تقرر هذه الأمر بنفسها. (فالمشكلة الرئيسة، إذن، لم تكن خلافا حول العملية على الإطلاق؛ كانت المشكلة أن المعترض لم يوضح موقفه).

وكقاعدة عامة نشأت عن الممارسة: يجب أن تتخذ القرارات على أضيق نطاق، وعلى أدنى مستوى ممكنين(*). لا تطلب موافقة أعلى ما لم تنشأ حاجة ماسة إلى ذلك. غير أنه متى تصبح الحاجة ماسة؟ ما المعايير التي يتقرر بها من يجب أن تكون لديه، حقا، الفرصة للتأثير في مسألة ما، ومن الذي يجب ألا تكون لديه هذه الفرصة؟

إذا نظرت إلى الأمر على هذا النحو، فجانب كبير من تاريخ الفكر الراديكالي - وبخاصة الفكر الديموقراطي الراديكالي - يدور حول هذه المسألة تحديدا. من الذي يعود إليه اتخاذ القرارات، ولماذا؟ وقد اتخذ الأمر، إلى حد بعيد، شكل المناظرة التي يتواجه فيها مبدآن: يشار إلى أحدهما بأنه التنظيم الذاتي للعمال، أو، ببساطة، سلطة العمال؛ وفي وسعنا أن نسمي الآخر، ببساطة، الديموقراطية المباشرة. وفي الماضي وقع استخدام مفهوم سلطة العمال، في الأغلب الأعم، وكما يفهم من الاسم، للإشارة إلى تنظيم أماكن العمل، ولكن يمكن استخدامه كمبدأ أساسي في أي مكان. ويتمثل المبدأ الأساسي في فكرة أن كل من هو منخرط، على نحو نشط، في مشروع معين من مشروعات العمل السياسي، لا بد أن يكون قادرا على أن يكون له رأي مساو في أهميته لآراء الآخرين، فيما يتعلق بكيفية تنفيذ المشروع. وهذا، على سبيل المثال، هو المبدأ الكامن وراء النظام الذي اقترحه المُنظّر مايكل آلبرت(**) Michael Albert للاقتصاد التشاركي (أو parecon)، في محاولة للإجابة عن السؤال: أي نوع

(*) يشار إلى هذا المبدأ داخل الاتحاد الأوروبي بالمصطلح السوقي الشرير «الإلحاق» subsidiarity. وفي حدود علمي، لا وجود لكلمة أفضل، لكنني لم أستطع أن أروّض نفسي على استخدام هذه الكلمة.

(**) ناشط واقتصادي وكاتب أمريكي ولد في 1947وانضم في ستينيات القرن الماضي إلى حركة مناهضة حرب فيتنام. [المترجم].

مـن تنظيمات العمل ذلك الذي يسـمح بأن يكون مكان العمـل ديموقراطيا حقا؟ وكانت إجابته هي «وحدات وظيفية متوازنة» - وهي تنظيمات يتعين فيها على كل شخص أن يؤدي حصة معينة من العمل البدني والذهني والإداري. والفكرة الأساسية في سلطة العمال هي أنه إذا كنت منخرطا في مشروع، فإنه يتعين أن يكون لك حق مكافئ لحقوق الآخرين في تقرير كيفية تنفيذه.

والمبـدأ الثاني، مبدأ الديموقراطية المباشرة، وهو أن كل من يؤثر فيه مشروع للفعل السـياسي يتعين أن يكون له رأي في كيفية تنفيـذه. ومن الواضح أن الدلالات الضمنية هنا بالغة التباين. فلو أعطيت هذه الفكرة شـكلا، لكان من شـأنها أن تفضي إلى نوع مـا مـن الجمعيات المحلية، لكي يتسـنى جمـع آراء كل من ارتبط بالمـشروع. غير أن الأمـور يتعين ألا تتخذ كل هذا الطابع الشـكلي. وفي أحوال كثيرة، ربما ينشـأ قدر من الحرج لأنها ليست كذلك. وفي مدغشقر، حيث يعمل الناس بالتوافق منذ أزمنة طويلة، هنـاك ما يدعى «مبدأ فوكونؤولونـا fokon'olona» وهو ما يصعب ترجمته، وإن كان يترجم عادة إلى «جمعية مفتوحة» وأحيانا ما يترجم إلى «الجميع». وكان الاستعماريون الفرنسـيون يميلون إلى افتراض أن الفوكونؤولونا هي مؤسسـات سياسـية محلية يمكن تحويلهـا لتصبح امتدادات لإدارتهم؛ وغالبا ما حاولت حكومات المالاغاش(*) أن تجعل منها الخلايا الأساسـية للديموقراطية المحلية. غـير أن ذلك لم يتحقق حتى الآن، ويعود ذلك إلى أسباب أهمها أن هذه ليست هيئات رسمية بالمرة، بل جمعيات التأمت حول مشـكلة بعينها - لحل نزاع، لتوزيع مياه الري، لتقرير ما إذا كان يتعين شـق طريق - يكون من شأنه التوحيد بين من يحتمل أن تتأثر حيواتهم بالقرار المتخذ.

وعـلى رغم أن هناك من حاولوا تصوير هذين المبدأين - الديموقراطية المباشرة وسيطرة العمال - بصورة الخيارين المتناقضين، فإن المجتمع الديموقراطي الحقيقي هـو الذي سـيعتمد على مزيج من الاثنـين. ولو أن هناك مصنعـا للورق في مدينة صغيرة، فليس هناك ما يبرر أن تكون لدى كل من تتأثر حياتهم بالمصنع من سكان المدينـة، على نحـو أو آخر، الحاجـة أو الرغبة في أن يكون له تأثير في السياسـات المتعلقـة بالعطـلات في ذلك المصنع؛ وهناك كل ما يدعو السـكان إلى أن يرغبوا في استشارتهم حول ما يتدفق على النهر المحلي من المصنع.

(*) الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها معظم سكان مدغشقر. [المترجم].

وفي حالة جماعة من الناشـطين، عندما نسـأل هذا السـؤال فنحن في الحقيقة نسأل عن دور جماعات العمل. وهذا ما ووجهت به الجمعية العمومية لكل عملية احتلال؛ وبحلول نوفمبر 2011 كان لدى الجمعية العمومية لمدينة نيويورك ما يزيد على عشرين منها. بعضها كان بنيويا: وسـائل الإعلام والتيسير والإسكان والمحاسبات والفعل المباشر. وبعضها الآخر كان دائمـا وموضوعيا: البنوك البديلة وحماية البيئة والقضايا العابرة للجندر. وتمحـور بعضها حول فعاليات أو حملات بعينها، وبالتالي يمكن أن يكون دائما أو موقوتا: احتلال المنازل المصادرة ومسـيرة أوكلاند التضامنية، يمكن أن يكونا مثالين على ذلك. وسـوف تتجه جماعات العمل الخاصة بالفعاليات، هي ذاتها، إلى أن يكون لديها جماعات العمل البنيوية الخاصة بها: لوسـائل الإعلام وللاتصال الخارجي والنقل، وهلم جرا.

وتتولى الجمعيات العمومية أو الجماعات الأكبر تخليق جماعات العمل بهدف إنجـاز مهمة محددة أو لتنفيذ عمل من نوع ما: بحثي أو تربوي، أو أي عمل آخر. وأحيانـا ما يحدث هـذا لأن هناك حاجة يعترف بها الجميـع («هل هناك من هو مسـتعد لتولي مسـؤولية قضايا الأشـغال الصحية في المخيم؟»)، وفي بعض الأحيان يكون السـبب أن جماعة من الناس عندها فكـرة («بعضنا يفكر في تخليق جماعة للتفكير في كيفية عمل الأشـغال الصحية في مجتمع يقوم على المسـاواة»). وتعمل الجمعية العمومية لمدينة نيويورك وفق مبدأ أن من يرغب في إنشـاء جماعة عمل يحتـاج إلى جمع ما لا يقل عن خمسـة أعضاء وتقديم الطلـب إلى الجماعة. وقد حجبت بعض الطلبات بقوة الاعتراض.

وللجميع حرية الاجتماع في غرفة، ومناقشة أي شيء يرغبون في مناقشته بالطبع: ما تفعله الجمعية عندما توافق على نشوء جماعة عمل هو أنها ترخص لها بالتصرف باسـم الجمعية العمومية. إنه، بالأساس، نوع من التفويض. وهذا لا يخلق تراتبيات رأسـية لأن جماعات العمل مفتوحة للجميع. وفي الحقيقة، عندما تنقسـم جمعية عموميـة أو اجتماع لتخطيط الفعاليـات إلى جماعات عمل إبان انعقاد اجتماع ما، فهذه طريقة من طرق التأكد من أنه لا أحد يكتسـب نفوذا أكبر مما يجب، حيث إنه يسـتحيل، واقعيا، الاشتراك في أكثر من جماعة عمل في الوقت ذاته. ومن ناحية المبدأ، فحتى قصاصو الأثر، وهم متطوعون يجري اللجوء إليهم كلما نشـأت حاجة

إلى الاتصال بأحد أعضاء جماعة العمل، يتعين استبدالهم بغيرهم كل فترة في شكل دوري. وفي مجالس الناطقين، حيث يمكن لـ «متحدث» واحد من كل جماعة عمل أن يشارك في المناقشة الرسمية (ويُشجع الأعضاء الآخرون على أن يحضروا ويهمسوا له/ لها أو يقدموا النصح، كل على حدة)، فلا يمكن لأحد أن يتحدث باسم الجماعة ذاتها، مرتين متتاليتين. وعلى رغم ذلك، فبمجرد توزيع العمل، أو بمجرد الترخيص لجماعة قائمة لمتابعة مشروع ما، يبرز السؤال حول محددات الرجوع إلى من يملكون إعطاء الموافقة. ويتعين أن تكون القاعدة العامة هي: فقط عندما يكون واضحا أن من الخطأ ألا يفعل. وإذا كان هناك أي سبب يدعو إلى الشك في ضرورة أن تستوثق، فيتعين أن تسأل، والأرجح أن ذلك لن يكون مطلوبا.

الفعل المباشر، والعصيان المدني، والمخيمات

لم يكن مصدر الإلهام الأصلي لحركة احتلوا وول ستريت هو، تحديدا، تراث الديموقراطية المباشرة، بل كان تراث الفعل المباشر. ومن منظور فوضوي، فالديموقراطية المباشرة والفعل المباشر هما - أو يتعين أن يكونا - مظهرين للشيء ذاته: فكرة أن شكل فعلنا يجب أن يطرح، هو نفسه، أنموذجا، أو على أقل القليل أن يعطي لمحة عن الكيفية التي ينظم بها الأحرار من الناس أنفسهم، وبالتالي الكيفية التي يمكن أن يكون عليها المجتمع الحر. في بواكير القرن العشرين كان ذلك يسمى «بناء المجتمع الجديد داخل صدفة القديم»، وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن صار يعرف بأنه «السياسات التنبؤية» prefigurative politics. غير أنه عندما يعلن الفوضويون اليونانيون «نحن رسالة من المستقبل» أو يزعم نظراؤهم الأمريكيون أنهم يخلّقون «حضارة متمردة» فهذه، في الحقيقة، مجرد طرائق مختلفة لقول الشيء ذاته. نحن نتحدث عن ذلك المجال الذي يصبح فيه الفعل ذاته نبوءة.

وقد عكس التصور الأصلي الذي قامت عليه حركة «احتلوا وول ستريت» هذا التوجه الفوضوي، في عديد من الطرائق المتباينة. وكان أشد الأمور وضوحا أن رفض التقدم بمطالب كان، على نحو قصدي تماما، رفضا للاعتراف بشرعية النظام السياسي القائم الذي يتعين أن تتوجه إليه المطالب. وغالبا ما يشير الفوضويون إلى أن هذا هو الفارق بين الاحتجاج والفعل المباشر: فالاحتجاج، مهما كان نضاليا، هو نداء

موجه للسلطات بتغيير سلوكها؛ أما الفعل المباشر، سواء تمثل في قيام المجتمع بإنشاء نظام تعليم بديل أو باستخراج الملح، على نحو يتحدى القانون (وهو المثال المأخوذ عن مسيرة الملح الشهيرة عند غاندي)، أو في محاولة فض اجتماع أو احتلال مصنع، فهو أمر يتصل بالمضي قدما، على النحو الذي كان يتمناه المرء لو أن بنية السلطة القائمة لا وجود لها. الفعل المباشر هو في النهاية إصرار مشحون بالتحدي على التصرف كما لو أن المرء صار حرا بالفعل.

(يدرك الجميع تمام الإدراك أن بنية السلطة قائمة. غير أن التصرف على هذا النحو ينكر وجود أي شرعية أخلاقية لاستجاباتها الحتمية، العنيفة عادة).

ويعبر رفض طلب التراخيص عن الروحية ذاتها. وكما دأبنا على التوضيح لبعضنا البعض في أول أيام الاجتماع في ساحة سكوير بارك في تومكينز بمدينة نيويورك، فمنظومة القوانين مقيدة للحريات، لدرجة أن أي تجمع غير مأذون لأكثر من اثني عشر شخصا في حديقة عامة هو، من الناحية الفنية، غير مشروع (إنه واحد من تلك القوانين التي لا تطبق، في الحقيقة، أبدا، إلا ضد ناشطين سياسيين): وبالتالي، حتى اجتماعاتنا كانت، على أقل القليل، نوعا من العصيان المدني.

وهذا يطرح تمييزا مهما آخر: بين العصيان المدني والفعل المباشر، الذي غالبا ما يُنْظر إليه خطأ على أنه تباين في درجة النضالية (هناك افتراض بأن العصيان المدني هو نوع من تعطيل الأمور، من الفعل المباشر، نسف لهذه الأشياء). العصيان المدني يعني رفض الانصياع لقانون ظالم، أو أمر صحيح قانونا لكنه ظالم. وبهذه الصفة، يمكن لعمل من أعمال العصيان المدني أيضا أن يكون فعلا مباشرا: كما يحدث عندما يحرق أحدهم بطاقة التجنيد الخاصة به، مثلا، على أساس أن المرء لن يتعين عليه حمل بطاقة تجنيد في مجتمع حر، أو أن يصر على حقه في أن يقدم له الطعام في مطعم يمارس الفصل العنصري. لكن عملا من أعمال العصيان المدني لا يتعين أن يكون فعلا مباشرا، وأعمال العصيان المدني، في أحوالها المعتادة، لا تضع النظام القانوني نفسه موضع التساؤل: هي تثير التساؤلات حول قوانين أو سياسات بعينها. وغالبا ما ترمي هذه الأعمال، في وضوح، إلى العمل في إطار ذلك النظام القانوني. وهذا هو السبب في أن المنخرطين في العصيان المدني عادة ما يرحبون بتوقيف السلطات لهم: هذا يتيح لهم منبرا لتحدي القانون أو السياسة، إما عبر الأقنية القانونية أو أمام محكمة الرأي العام.

وقد يساعد على توضيح هذا الأمر شيء من التاريخ شبه المنسي. كانت مجموعة من المزارعين من أتباع غاندي، من ولاية كارناتاكا الهندية، وتدعى اتحاد مزارعي ولاية كارناتاكا KRSS، أحد مصادر الإلهام لعمليات الحشد التي أفضت إلى فعاليات ضد قمة منظمة التجارة الدولية في سياتل في العام 1999. وأكثر ما اشتهرت به المجموعة كان فعالية في 1995، حيث هدم المزارعون، على نحو منهجي، سلسلة محلية لفراريج كنتاكي المحمرة، اعتبروها بداية موجة غزو الطعام الرخيص المهندس وراثيا، الذي يوشك أن يدمر الزراعة الهندية. وكما يوحي هذا المثل، فقد رأوا في تدمير الممتلكات وسيلة قانونية تماما للمقاومة اللاعنفية. وفي أواخر التسعينيات من القرن الفائت أطلق رئيسهم إم دي نانجونداسوامي M.D.Nanjundaswamy حملة لنشر العصيان الجماهيري المدني اللاعنفي في أوروبا وأمريكا، وقضى قدرا لا بأس به من الوقت يعمل مع بدايات حركة العدالة العولمية. وكانت فعاليات اتحاد مزارعي ولاية كارناتاكا ضد فراريج كنتاكي المحمرة أحد مصادر الإلهام لما صار يعرف باسم «الهجمات الطقسية ضد ماكدونالدز» التي صارت ملمحا منتظم الظهور في فعاليات أوروبا، وأخيرا الهجمات ضد ستارباكس وغيرها من السلاسل في سياتل. لكن سوامي (كما هو معروف عالميا بين النشطاء) انتهى به الأمر إلى احتجاج قوي على هذه التكتيكات. ليس لأنه اعتبر الهجمات على واجهات المحال التجارية نوعا من العنف. من الواضح أن الأمر لم يكن كذلك: فقد شعر بأنها، كما جرى في الفعالية ضد فراريج كنتاكي المحمرة، تنسجم مع تراث غاندي على نحو تام. وما اعترض عليه كان أن الناشطين الذين ألحقوا الضرر بالأبنية لم يظلوا واقفين قبالتها حتى تأتي الشرطة ويقدموا أنفسهم طواعية للاعتقال. «يتعين أن تواجهوا القانون الظالم!». غير أن الناس الذين هاجموا منافذ بيع الأطعمة السريعة في أوروبا وأمريكا كانوا فوضويين؛ كانوا موافقين تماما على انتقادات اتحاد مزارعي ولاية كارناتاكا للأطعمة السريعة، باعتبارها آلة تدمير للبيئة والمجتمع تسندها الدولة، أصبح وجودها ممكنا بفضل جهاز قانوني كامل من المعاهدات التجارية وتشريعات «التجارة الحرة»؛ لكن لم يخطر لهم، أبدا، أنه يمكن معالجة هذا الأمر أو التوصل إلى أي نوع من العدالة في إطار النظام القانوني.

كانت عمليات الاحتلال الأصلية، في آن معا، أفعالا مباشرة وأنشطة عصيان مدني. وفي النهاية، كنا ندرك جيدا أن في وسعنا طرح قضية مقنعة مؤداها أن القوانين المنظمة لحق الاجتماع، التي كنا ننتهكها، هي قوانين غير دستورية. وقد جرى تخليق وثيقة الحقوق لأسباب منها الرد على الانتهاكات البريطانية الكولونيالية القديمة، مثل حظر الاجتماعات الشعبية، وقد جرى فرض الوثيقة أساسا على مؤتمر دستوري متردد، بقوة الضغط الشعبي وبهدف حماية هذا النوع من النشاط السياسي تحديدا. وصياغة التعديل الأول هي أيضا واضحة بقدر كاف. «لن يصدر الكونغرس أي قانون... ينتقص من حرية الكلام، أو الصحافة؛ أو من حق الناس في الاجتماع السلمي، وتقديم التماسات إلى الحكومة لإنهاء المظالم». وحيث إن ضرورة الحصول على إذن من الشرطة بالكلام هي تعريف لغياب حرية الكلام، وطلب إذن من الشرطة لنشر شيء ما هو تعريف لغياب حرية الصحافة، فمن الصعب الزعم بأنه من المنطقي القول بأن قانونا ينص على ضرورة طلب إذن الشرطة بالاجتماع ليس انتهاكا لحرية الاجتماع(*). وطوال القسم الأكبر من التاريخ الأمريكي لم يحاول أحد، مجرد محاولة، طرح مزاعم كهذه. وقد بقيت قوانين طلب إذن الشرطة يُنظر إليها باعتبارها غير دستورية، في شكل واضح، حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، وهو ما يقارب إلى حد بعيد زمن ظهور الرأسمالية الحديثة القائمة على الشركات الكبيرة(**)، وصدرت هذه القوانين، بوضوح، لتستخدم ضد الحركة العمالية الطالعة. ولم يكن ذلك راجعا إلى أن القضاة غيروا رأيهم بخصوص مقاصد التعديل الأول؛ لقد قرروا ببساطة أنه لم يعد يعنيهم الأمر. وزادت قبضة القوانين إحكاما في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين لضمان ألا تتكرر مجددا الاحتشادات المناهضة للحرب، التي عرفتها الستينيات والسبعينيات.

(*) خاصة أن الدستور لا يحتوي على حقوق مقابلة لحرية تدفق المرور، أو للتحرر من المضايقة، وهي المبادئ التي يشار إليها عادة لتبرير تقليص حرية الاجتماع: وهي المسوغات الشهيرة المتصلة بـ «الزمان والمكان والأسلوب» التي تستخدمها المحاكم لتبرير تضييقات الشرطة على حرية الاجتماع. ويشير نص التعديل الأول إلى الكونغرس، غير أن الرأي السائد، منذ قضية جيتلو ضد نيويورك، في 1925، هو أن الإشارة هي إلى كل الهيئات الاشتراعية في الولايات المتحدة، وكذلك الأجهزة البلدية.

(*) modern corporate capitalism هو ما ورد في النص الأصلي ويشير إلى قسم كبير من الاقتصاد في الولايات المتحدة وسوق العمل فيها كسوق رأسمالية خاضعة لهيمنة الشركات البيروقراطية والتراتبية الكبيرة. [المترجم].

وإذا كانــت هناك أي مزاعم قانونية يمكن لفوضوي أن يقرها بالفعل، فهي إذن تلك التي تنص على طلب بالسماح بمساحة لممارسة نشاط سياسي منظم ذاتيا - على اعتبــار أن هــذا، في النهاية، مجرد طلب موجه إلى الدولة بأن تتركنا وشــأننا. بل إن جيورجيا ســاغري(*) Georgia Sagri، وما هي إلا فوضوية، قد أبدت اســتعدادها لإعــلان ذلــك ونحن في بدايات العصف الذهني لمعرفة مــا يتعين وضعه على قائمة بمطالبنا، إن تقدمنا بمثل تلك القائمة.

وقد اســتُلهمت فكرة احتلال فضــاء عام، على نحو مباشر، مــن ثورات الشرق الأوســط - وأشــهرها دور ميدان التحرير - وكذلك ميدان سينتاغما Syntagma في أثينا والفضاءات العامة المســتعادة في مدن إســبانية مثل برشلونة ومدريد. غير أن الأنموذج كان مواتيا تماما من الناحية الاســتراتيجية، لأنه ســمح بأرضية مشتركة بين الليبراليين وغيرهــم من العاملين وفق تراث العصيان المدني، ممن رغبوا في دمقرطة النظــام، والفوضويين وغيرهم من مناهضي الســلطوية، الراغبين في تخليق فضاءات تقع بكاملها خارج ســيطرة النظام. وقد كان في وسع الطرفين الاتفاق على أن الفعل مشروع، بناء على نظام خلقي ســابق على القانون: حيث إن من مارســوا العصيان المــدني كانوا يشــعرون بأنهم ملتزمون بمبادئ عدالة عالمية، قــام القانون ذاته على أساسها، وشعر الفوضويون بأن القانون ذاته يفتقر تماما إلى الشرعية. والأمر الغريب هو أن الطبيعة المحددة لهذا النظام الخلقي الأسبق - والذي بمقتضاه يمكن إصدار بعــض القوانــين، أو كل القوانين، الظالمة - هو غير واضــح عموما لكل من يعنيهم الأمر. ويندر أن تجد من يســتطيع تفصيله كمجموعة من الأحكام. وفي وســع المرء أن يخلــص إلى أن ذلك يضعف مزاعم الشرعية عندهم، على نحو مؤكد، غير أن من يدافعــون عن النظام القانوني لديهم، في الحقيقة، المشــكلة نفســها بالضبط، وهي أكثر ســوءا من عدة نواح، حيث إن النظرية القانونية في معظمها تقضي بأن شرعية النظــام بكامله لا تقــوم فقط على فكرة غامضة على نحو مؤكــد حول العدالة، بل على أحداث تمرد مســلح سالفة أيضا. وهذا هو الاضطراب الأساسي في أسس الدولة الحديثة. وأحيانا ما يشار إليه بعبارة «مفارقة السيادة». ومؤدى هذه المفارقة أساسا هو كالتالي: يمكن للشرطة اســتخدام العنف بغرض طرد مواطنين، مثلا، من حديقة

(*) فنانة تشكيلية ومسرحية فوضوية من مواليد أثينا (اليونان) في 1979 ومقرها الحالي نيويورك. [المترجم].

عامـة، لأنها تفرض قوانين أُقِرت على النحو الواجب. تكتسـب القوانين مشروعيتها من الدسـتور. ويكتسـب الدسـتور مشروعيته من شيء يدعى «الشعب». غير أنه كيف أسـبغ «الشـعب» هذه المشروعيـة، بالفعل، على الدسـتور؟ وكما توضح لنا الثورتان الأمريكية والفرنسـية: تحقق ذلك، أساسـا، عبر أعـمال عنف غير قانونية. (كان واشنطن وجيفرسون، في النهاية، موصومين بالخيانة وفق القوانين التي نشآ في ظلهـا). فما الذي يعطي الشرطة إذن الحق في اسـتخدام القوة لقمع شيء هو ذاته - الانتفاضة الشعبية - ما أسبغ عليهم مشروعية استخدام العنف، في المحل الأول؟

أما بالنسـبة إلى الفوضويين فالإجابة بسيطة: لا شيء يعطيهم هذا الحق. وهذا هو السـبب في إيمانهم بأن فكرة أن الدولـة الديموقراطية تقوم على احتكار الدولة للعنف هي فكرة لا معنى لها. وبالنسـبة إلى الليبراليين، تخلق فكرة احتكار الدولة للعنف مشكلة حقيقية. وبالنسبة إلى المبتدئين فهي مشكلة عملية. وإذا أقررنا بأن «الشـعب» له الحق في مقاومة سـلطة غير عادلة، وهو ما أفضى إلى قيام الولايات المتحـدة في المحل الأول، فكيـف نميز إذن في أي حالة بعينها بين «الشـعب» وبين مجـرد غوغـاء مهتاجة؟ تاريخيا، مالـت الإجابة إلى أن تكـون: «بنظرة إلى الماضي، يتوقـف الأمر على من كسـب». ولكن بالتطبيق المتسـق قد يعنـي هذا أنه لو أن من يجـري إخلاؤهم من الحديقة العامة نجحوا في مقاومة الشرطة بأسـلحة آلية، فسـيكون حقهم أكبر مما لو فشـلوا (على الأقل، إن أشـعلوا بفعلهم هذا انتفاضة وطنية) - وهذه صياغة كان يمكن أن تكون جذابة لدى الصفائيين(*) purists ممن وضعـوا التعديل الثاني، وإن كان ارتباطها بفكرة أن القوة تؤسـس للحقوق يصعب أن تكون جذابة لدى الليبراليين. وليس مثيرا للدهشة أن يمضوا في المسار المعاكس.

لكن هذا يفضي إلى مشـكلة أخلاقية ثانويـة. فالليبراليون يميلون إلى الاعتراض، على أسـس أخلاقية، على أي شيء فيه أدنى شـبه بغوغـاء مهتاجين تحت أي ظرف كان. فكيف يقاوم الناس إذن سـلطة ظالمة، وهو ما نتفق جميعا على وجوبه وعلى أنـه يتعـين عليهم فعله وتأتّى لهـم فعله في الماضي؟ أفضل حـل تيسر لأحد هو أن

(*) هـم الراغبـون في أن يبقى كل شيء محتفظا بجوهره الأصلي على كر الأحقاب، كأنه وجه دوريان غراي في رواية أوسكار وايلد الشهيرة، وحتى قبيل المشهد الأخير فيها، من دون أن يتأثر بأي مؤثر كان. وتستخدم هذه الصفة لوصف أفراد وتيارات في كل مجال من اللاهوت إلى الرياضة إلى الموسيقى إلى المطبخ. [المترجم].

الثـورات العنيفة يمكـن تجنبها (وبالتـالي، يمكن قمع الغوغـاء العنفيين على نحو مـشروع) إذا كان مفهومـا أن «الشـعب» له الحق في تحـدي القوانين عبر عصيان مدني لا عنفي. وهكذا فأولئك الذين لديهم الشـجاعة لمجابهة النظام القانوني حول أمور تتصل بالضمير يصبحون هم «الشـعب»(*). وكما يشير فقهاء دستوريون مثل بروس آكيرمـان(**) Bruce Ackerman، فهذه هي الكيفية المميزة التي تحققت بها التحولات الدسـتورية الأساسية في الولايات المتحدة، ويفترض أنها كيفية حدوث التحـولات الديموقراطية في معظـم الديموقراطيات الليبراليـة الأخرى: عبر حركات اجتماعية مستعدة لانتهاك القانون. أو، إذا شئنا أن نضعها في صياغة أكثر فوضوية: ما من حكومة منحت حرية جديدة لأولئك الذين تحكمهم بكامل اختيارها. وهذه الحريـات الجديدة، التي تحقق الفوز بها، كان من انتزعوها على الدوام هم أولئك الذين يشـعرون بأنهم يعملون وفقا لمبادئ تمضي لمـا وراء القانون وما وراء احترام السلطة القائمة على الأسس الدستورية الواجبة.

ومن هذا المنظور، يمكن للمرء أن يبدأ بفهم السبب في أن استراتيجية الاحتلال أصبحـت تلك الومضة من عبقريـة جمعية غير متقصّدة. كانـت فعلا من أفعال التحـدي التـي يمكن أن تجتذب أي إنسـان، من الليبراليـين إلى الفوضويين. وعلى غـرار التجمعات الكبرى لحركة العدالة العولمية - في سـياتل، وبراغ، وواشـنطن، وكيبيك - فقد كانت تهدف إلى تأسـيس تناقض بين صورة الديموقراطية الحقيقية وبـين النظام المتهرئ للسـلطة، الذي يريد، في الوقت الراهـن، أن يحظى بالقبول وهـو على حالته الراهنة (وفي تلك الفترة فقـد انطبق هذا أيضا على بيروقراطيات التجـارة الدولية التي كان يفترض حتى ألا يعرف بها أحد). لكن بقي فارق حيوي. كانت الاحتشـادات الكبرى في الفـترة الزمنية 1999-2001، في الأسـاس، حفلات. هكذا كانت الصيغة التي وضعوها لأنفسـهم، على أي حال: كانت «كرنفالات ضد الرأسـمالية» و«مهرجانات مقاومة». وعلى رغم كل المشاهد الدرامية للبلاك بلوك وهم يحطمون الواجهات التجارية لستاربكس، فما يذكره معظم الناس من الحركة

(*) وبالطريقـة ذاتها، إلى حـد بعيد، يمكن أن يقول المرء إن من يمتلكون الشـجاعة لحجب مقترح من الواضح أن أغلبية الآراء تميل إليه، في اجتماع لتخليق التوافق، يكون لهم، هم أيضا، دور دستوري.

(**) هو بروس آرنولد آكيرمان، الأسـتاذ البارز في مدرسة القانون بجامعة ييل الأمريكية، ولد في 1943، وقد يكون أكثر من يستشهد بآرائه في الفقه الدستوري. [المترجم].

هي العرائس العملاقة التي جاء في صحبتها المهرجون، وفرق الموسيقى النحاسية، وكاهنات الوثنية، وقادة المشجعين، والبينك بلوك[*] «Pink Blocs»، في ملابس راقصات الباليه مسلحين بمنفضّات الغبار يدغدغون بها الشرطة، وجيوش رومانية من الأوبرا الفكاهية، تمضي بخطوات قصيرة مرتبكة في دروعها المنفوخة، وهي تتعثر بين المتاريس. والقصد من هذا كله كان السخرية من أي نوع من الحكمة الجليلة المدعاة من قبل النخبة، لـ «إبطال سحر» الثقافة الاستهلاكية وإعطاء لمحة من شيء أشد غواية. وبالمقارنة مع الدورة الراهنة من الحشد، كان ذلك أكثر نضالية وأكثر مزاجية في آن معا. وفي المقابل، فإن حركة «احتلوا وول ستريت» ليست حفلا، إنها مجتمع. وهي أقل ارتباطا بالمتعة، أو ليست مرتبطة، أولا، بالمتعة، قدر ارتباطها بالتعبير عن الاهتمام بالآخرين.

وسرعان ما طور كل مخيم عدة مؤسسات جوهرية: وأيا كان حجمها، فعلى الأقل كان هناك مطبخ مجاني، وخيمة طبية، ومكتبة، ومركز للإعلام والاتصالات حيث يتجمع الناشطون ومعهم الحواسيب المحمولة، ومركز استعلامات للزوار والمنضمين حديثا. وانعقدت الجمعيات العمومية في مواعيد منتظمة: في الثالثة بعد ظهر كل يوم، مثلا، للمناقشات العامة، والتاسعة مساء للأمور الفنية المتصلة بكل مخيم. وإضافة إلى ذلك، نشأت جماعات عمل من جميع الأنواع، لتجتمع وتمارس نشاطها طوال الوقت: جماعة عمل فنية وترفيهية، جماعات عمل للنظافة العامة، جماعة عمل أمنية، وهلم جرا. والقضايا التي واجهت المنظمين كانت بلا نهاية في تعقيدها، حتى إنه في وسع المرء (وأتخيل أن هذا ما سوف يفعله الناس يوما ما) أن يضع كتبا بكاملها حول هذا الموضوع وحده.

لكن من الأمور ذات الدلالة أن مركز كل ما يدور بدا أنه يتمثل في مؤسستين: المطبخ والمكتبة. فازت المطابخ بقدر كبير من الاهتمام. ويرجع ذلك إلى أسباب منها مئات من الناس، في مختلف أنحاء أمريكا الشمالية وخارجها، استلهموا المثال الذي ضربته نقابات العمال المصرية، التي أرسلت فطائر البيتزا للزملاء من الناشطين النقابيين الذين احتلوا مقر حكومة الولاية في ويسكنسون قبل شهور قليلة مضت،

(*) هي حركة تنتمي إلى اليسار المتطرف، ولدت في خضم الفعاليات المناهضة للبنك الدولي، في العام 2000، في براغ، وهي مناهضة للمجتمع الأبوي وللتمييز على أساس الجندر. [المترجم].

فأخرجـوا بطاقـات الائتـمان الخاصة بهم وراحـوا يطلبون لهم البيتـزا. (وبحلول الأسـبوع الثالث، خلّق أحد مطاعـم البيتزا المحلية فطيرة خاصة بنـا: أُطلق عليها «أوكيوبـاي» occu-pie، وكانت 99 في المائة من مكوناتها جبنا، وواحد في المائة من الخنزير»)(*) كثير من الطعام كان يأتي بالتنقيب في صناديق القمامة، ومعظمه كان يقدم مجانا. أما المكاتب التي ظهرت في كل ناحية، فإن اتصفت بشيء فقد اتصفت بأنهـا كانت رموزا أكثر قوة، وخصوصا لقاطني المخيمات الذين كان معظمهم طلابا سـابقين مثقلين بالديون. كانت المكتبات أمرا عمليا للغاية، لكنها كانت أيضا رمزية تماما: فالمكتبات تقرضك مجانا، ومن دون أرباح أو رسـوم - وقيمة ما تقرضك إياه من كلمات وصور، وفوق كل ذلك، أفكار، لا يقوم على قاعدة من القيمة المحدودة، بل هو، بالفعل، يتزايد مع الانتشار.

إن خلـق حضـارة جديدة وبديلة هو عمل عسـير، وخاصة في قلب الشـوارع الأشـد بردا والأقل مودة، في المدن الأمريكية الرئيسـية، الممتلئة بالمرضى والمشردين والمدمرين نفسـيا، وبين أنياب النخبة السياسـية والاقتصاديـة التي توضح شرطتها المتعسـكرة، بكل جلاء، أنهم لا يريدونك هناك. وهنـاك عدد يصعب تحديده من القضايا الشائكة التي سرعان ما ظهرت. كانت هناك قضايا تتعلق بالفضاء المجتمعي مقابل الفضاء الخاص: عندما تكتظ حديقة عامة بخيام شـخصية، فغالبا ما يختفي الفضـاء المجتمعي. وهناك، بالطبع مسـائل الأمـن، وأيضا مسـائل تتصل بكيفية التعامل مع الاسـتراتيجيات التي سـيتحتم أن تتبعها السـلطات لتشجيع العناصر الخطرة من الطبقات الإجرامية لتقيم في هذه التجمعات، أو لتفترسها. ثم إن هناك مسـألة العلاقة بين مناطق محررة كهذه وبين المجتمعات المحيطة بها، واستخدامها كمنصات لانطلاق مشروعات أعرض للعمل السـياسي. وهكذا تجري إزاحة كثرة من هذه المتغيرات، وفق كل حالة، في كتاب كهذا، ليتم التركيز بدلا من ذلك على مسائل سوف تظهر دائما في شكل أو آخر.

وهكذا فسوف أبدأ بذلك الملح الكلي الحضور في الحياة الأمريكية: الشرطة.

(*) بتحوير واضح في المقطع الأخير من كلمة احتلال الإنجليزية occupy أصبح الجزء الثاني منها pie بمعنى فطيرة، كما أن الـ 99 في المائة تشـير إلى عامة الشـعب والواحد في المائة، أو الخنزير تشـير إلى الشريحة العليا مالكة الثروة، وهي النسب التي اعتمدها الكتاب. [المترجم].

التكتيكات: التعامل مع الشرطة

«قل ذلك لمشاة البحرية»(*)

مثل أمريكي

من القرارات الرئيسة التي اتخذناها في بداية التخطيط لعملية الاحتلال كان ألا يكون لدينا مسؤول اتصال أو فريق اتصال رسمي مع الشرطة. وهذا هو القرار الذي ثبّت، على نحو حقيقي، استراتيجيتنا حول الفعل المباشر، وأعد المسرح لكل ما جاء بعد ذلك. وقد اتخذت عمليات الاحتلال الأخرى مسارا مختلفا، وأنشأت قنوات اتصال. وفي حدود علمي، كان ذلك كارثة في كل حالة من الحالات.

لماذا؟ قد يتخيل المرء أنه في حركة كرست نفسها للأعنف، تحديدا، لن يكون هناك ما يدعو إلى عدم فتح خطوط التواصل. لكن، في الحقيقة، فلكي يتم تخليق فضاء مستقل - وهذا لا ينصرف إلى الفضاءات الدائمة فقط، بل وإلى أي فضاء ينتوي الناس أن يخلّقوا فيه شكل النظام الخاص بهم - هناك خطوط بالغة الوضوح لا بد من رسمها.

وأولئك الذين يتبنون منطقا معاكسا يبدأون بأن يعلنوا، في الأغلب، أن «الشرطة جزء من الـ 99 في المائة» - وأننا إن كنا نزعم تمثيل الجميع، فمن النفاق أن نرفض كل تعامل مع شريحة معينة من الطبقة العاملة الأمريكية. نعم، لو نظرنا إلى الأمر من زاوية اجتماعية - اقتصادية خالصة فكل ضباط الشرطة تقريبا هم حقا، «جزء من الـ 99 في المائة». وقلة حتى من أكثر كبار الضباط فسادا يزيد دخلها على 340 ألف دولار سنويا. وحقيقة أن معظمهم يقع في شريحة الـ 15 في المائة من قوة العمل الأمريكية، ممن لايزالون أعضاء اتحادات نقابية، هي أيضا حقيقة لها مغزاها. وغالبا ما لاحظت أن ضباط الشرطة، في كل الحالات غالبا يعاملون نظار الإضرابات أو أي فعالية يرونها في الشارع، أيا كان من نظمها، إن تصوروها جزءا من الحركة العمالية، معاملة مختلفة تماما عما يفعلونه غالبا مع أي احتجاجات أخرى. وأنا ناشط منذ سنوات، في صفوف حركة عمال العالم IWW وهي حركة فوضوية، إلى حد بعيد، ولا ينقطع شعوري بالدهشة كلما تبين لي أن الشبان الذين يتعرضون إلى هجوم فوري أو يجري توقيفهم لإحباط ما ينتوون عمله، بمجرد أن يظهروا بأقنعتهم

(*) مثل أمريكي سائر يقال عندما يسمع المرء حكاية لا تصدق. [المترجم].

في عملية احتجاج ضد العولمة، هم أنفسهم سيعاملون بكل رفق إن شاركوا في نشاط أكثر تشـددا، بكثير – حتى وإن ارتدوا ملابس مشابهة - وهم على خط الإضراب(*).

وأتذكـر، بكل وضوح، مناسـبة كانـت في منطقة المخازن التجاريـة في إحدى المدن الأمريكية، حين وقفت أصيخ السمع لضابط وهو يمشي في اتجاه خط الإضراب الخاص بحركة عمال العالم، بعد أن خربنا عدة شـاحنات، وهو يقول «اسـمعوا، يزعم المالك أن واحدا منكم، يا شباب، يعبث بشاحناته، لكنه يقول إنه لا يعرف أي شاحنة. ربما كان جديرا بكم أن تقلعوا عن النشـاط لنصف سـاعة، ثم تعودوا، وهكذا فإذا زعم بعد ذلك أنه يعرف من فعلها، يكون في وسعي أن أقول «كيف تعرف الآن ما لم تكن تعرف من قبل؟» (والمفارقة أن كثرة من المشاركين في الإضراب كانوا من قدامى البلاك بلوك، ومعظمهم كانوا يلبسـون الأسـود، ويلوّح بعضهم بالفعل بالرايات الفوضوية - النقابيـة(**) anarcho-syndicalist . ولكـن في اليوم التالي دفع صاحب المخزن مبلغا من المال لقائد القوة، وأبعدنا رجاله من موقع إضراب قانوني تماما، مستخدمين العـصي، ما أسـفر عن إصابات عـدة). وفي مدينة تجارية مثـل نيوهيفن، فقد كان حتى الناشـطون من الطلاب يعاملون معاملة رقيقة، إذا كانوا يحتجون ضد الجامعة المحلية، لأنه من المفترض أنهم يعملون مع النقابات.

ويصدق هذا، على أي حال، على معظم الحالات التي يكون للشرطة فيها خيار: عندمـا يواجه المحتجون ضابطا واحدا بمفرده، أو قائدا من رتبة متدنية وليس معه سـوى قلة من الرجال تحت إمرته. وقد اكتشـف من شاركوا في عملية الاحتلال في نيويورك وجود انقسـام طبقي حاد حتى داخل الشرطة. فكثرة من ضباط الشـارع، أصحاب القمصان الزرقاء، يعربون عن تعاطفهم ومساندتهم. أما أصحاب القمصان البيضاء، أو الضباط الآمرون، فهم حكاية أخرى تماما؛ وكثرة منهم، في الحقيقة، كانوا يحصلون على مدفوعات مباشرة من شركات وول سـتريت. لكن النقطة التي نعنيها بعيـدة حتى عن هذا: والنقطة هي أنه عندما يحتـدم الموقف فإنه حتى أصحاب القمصان البيضاء يلتزمون بما يؤمرون.

(*) الخط الذي يرسمه منظمو إضراب ما، قبالة مدخل مقر العمل، طالبين من العمال عدم تجاوزه. [المترجم].

(**) يشار إليهم أيضا بالنقابيين الثوريين، وهم شعبة من الفوضويين ترى في الحركة النقابية الثورية، أو السنديكالية، طريقا قد يمكّن العمال في المجتمع الرأسمالي من السيطرة على الاقتصاد وإحداث تحول اجتماعي. [المترجم].

و«التعامل مع الشرطة» لا يعني تجاذب أطراف الحديث مع ضباط أفراد؛ فسوف يواظب على فعل كهذا محتجون وأعضاء في حركات الاحتلال، بل وفوضويون من البلاك بلوك، ولا سبيل إلى منعهم من ذلك، ولا يوجد حتى سبب يدفع المرء إلى مجرد محاولة منعهم. لكن «الشرطة» ليست مجموعة أفراد يتصرفون وفقا لمشاعرهم أو أحكامهم الشخصية أو تقديراتهم الخلقية. إنهم جماعة من موظفي الحكومة الذين وافقوا، بناء على شروط توظيفهم، على أن ينحوا آراءهم ومشاعرهم الشخصية جانبا - وأن يفعلوا ما يؤمرون. إنهم جزء من بيروقراطية إدارية تتسم بتسلسل قيادي من أعلى إلى أسفل، وحتى الضباط الأعلى مرتبة، والأكثر قدرة على الاختيار، هم في مواقعهم تلك لمجرد أن ينفذوا أوامر السلطة السياسية التي يجب أن ينصاعوا لها. وفي ظروف كهذه تكون مشاعرهم الشخصية غير ذات أهمية، بالمرة. وقد تحدثت إلى كثرة من الناشطين في الاحتجاجات ضد منظمة التجارة الدولية في سياتل، ممن رأوا ضباط شرطة يبكون تحت أقنعتهم الفولاذية، بلغ بهم الانزعاج هذا المبلغ عندما تلقوا أوامر بالهجوم على شبان كان واضحا أنهم مسالمون ومثاليون. لكنهم هاجموهم. وفي الأغلب لم يكونوا يجوّدون في الأداء. لكنهم لم يعصوا الأوامر.

ولا يقف الأمر عند أن الشرطة يجري تدريبها واختبارها على نحو يسمح بأن تكون موثوقا فيها من هذه الناحية، فالنظامان السياسي والاقتصادي القائمان، بكاملهما، يعتمدان على هذه الموثوقية. وسوف يتذكر القارئ ما قلته في الفصل الأخير عن أشكال التنظيم الفوضوية: أنها أي شكل تنظيمي ينبغي له ألا يعتمد، في حالة التحدي، على القدرة على استدعاء أناس مسلحين ليقولوا للآخرين «أمسكوا ألسنتكم وافعلوا ما تؤمرون». والشرطة هي، تحديدا، ذلك النوع من الناس المسلحين. إنهم، في الأساس، إداريون مسلحون، بيروقراطيون يحملون مسدسات. وهذا الدور - دور المحافظة على الترتيبات المؤسسية القائمة، وبخاصة ترتيبات الملكية، وقدرة بعض الناس على إصدار أوامر لا يمكن تحديها - أكثر أهمية بكثير، في النهاية، من أي اهتمام مفترض بالنظام العام أو حتى بالسلامة العامة. وقد لا يبدو الأمر كذلك، لكنه يصبح واضحا عندما يكون النظام المؤسسي عرضة لتهديد مباشر، بأي شكل من الأشكال. وعندما يكون هناك تحد سياسي

للنظام، أو احتجاج كبير أو فعل من أفعال العصيان المدني، يشـهد المرء سـلوكا متزايد التطرف - استخدام محرضين جماهيريين لتشجيع المحتجين على مهاجمة الشرطة حتى يُعتقلوا، أو حتى للإشـارة إليهم بضرورة حيازة متفجرات ونسـف الجسـور، وتصرفات من الشرطة يكـون المقصود منها إحـداث الذعر والصراع، وهجمات واسـعة النطاق وعنيفة على الجموع عندما لا يكون المتورط في عمل غير مشروع أكثر من واحد أو اثنين، وغالبا ما يكون ذلك عملا مكافئا لمخالفة في صف السـيارات، واعتقالات بالجملة هي، بحكم التعريف، مكتسحة، بالضرورة، لعابرين أبرياء، واسـتخدام الغاز المسيّل للدموع أو غيره من المواد الكيميائية في أماكن عامة. وتظهـر كل هذه الأفعال أنه عندما يبدأ الاحتجاج في إحداث تأثير حقيقي، سـوف تصدر الأوامر للشرطة، في كل الحالات، بالتصرف كقوة سياسـية بهـدف قمع المعارضة السياسـية، حتى لـو كان الثمن تعريض أفـراد الجمهور للخطر أو للإصابات أو لأزمات شديدة.

وهكـذا فإن الشرطة، كأفـراد، وإن كانوا من فئة الـ 99 في المائة، فهم، كبنية مؤسسية، السند الأول لكل تلك البنية من القوة المؤسسية التي تتحقق بها ثروة الواحد في المائة وسلطتهم. ولا ضير إطلاقا في التعامل مع رجال الشرطة على نحو ودي ومحترم، على المسـتوى الفردي - فمن الواضح أن هذا هو الشيء الواجب عملـه، ليس فقط لأنه يجمل بنا أن نكون ودودين ومحترمين مع الجميع، ولكن حتى من منظور اسـتراتيجي: فعندما تتداعى الأنظمة وتسقط، وعندما يتحقق الفـوز للثوريين، فمرجع ذلك هو، في كل الحـالات، أن الجنود أو رجال الشرطة، الذيـن أرسـلوا لإطلاق النار عليهم رفضوا أن يفعلوا ذلـك. لكن يتعين أن نتذكر أيضا: هذه لعبة النهاية. وفي الوقت ذاته، نحن في حاجة إلى أن نتذكر أنه من غير المحتمل أن نحقق أي اقتراب من لعبة النهاية هذه إن اندمجنا مع الشرطة كبنية مؤسسية، وأبقينا أنفسنا داخل البنية الشاملة للسلطة التي يمثلونها.

لاحـظ أني أقول «بنية السـلطة» وليـس «بنية القانـون». وفي معظم هذه القضايـا، تكـون القانونية غـير ذات أهمية، إلى حد كبـير. وفي النهاية يكاد كل جانب من جوانب حياتنا يكون خاضعا، من الناحية النظرية، لقوانين وتنظيمات لا نـكاد نكون مدركين لكثير منهـا؛ ويكـاد كـل أمريكي يكـون منتهكـا لعشـرة

أو عشرين منها في اليوم الواحد؛ إذا أراد رجل شرطة أن يتعسف مع مواطن واجهه مصادفة، أن يركله في خصيتيه، وربما يكسر له سنا أو إبهاما، ففي وسع الشرطي، ربما في كل حالة من الحالات، أن يجد عذرا مبررا لذلك. (وفي الحقيقة، من المفارقات المشهورة بين الناشطين أن الشرطة يزيد لديها الدافع إلى ممارسة عنف عشوائي عندما لا يكون واردا تثبيت إدانة نهائية على الضحية بأي تهمة إجرامية، لأنه لو كان الضحية مذنبا، في الحقيقة، وسوف يواجه القضاء، فكل انتهاك لمدونة السلوك من جانب الضابط الذي يعتقله قد تحميه من الإدانة؛ وإذا لم يكن رجل الشرطة يسعى إلى تثبيت أي جرم كان، فلا يوجد أي سبب من المنظور القانوني لتجنب إيذائه جسديا. وأسوأ ما يمكن أن يحدث، في حالة فضيحة على المستوى الوطني، ستكون فقدان راتب عدة أسابيع). وهذا هو السبب في أنه إذا أرادت الشرطة تطبيق مدونات عنصرية غير معترف بها - لمضايقة الأمريكيين السود الذين يذهبون للإقامة في الأحياء «الخطأ» - يمكنهم عادة أن يفعلوا ذلك في شكل قانوني، بمجرد تطبيق أحكام لا تطبق على البيض. والأمر ذاته يحدث مع الناشطين.

وفي اللحظة التي يقرر فيها أعضاء جماعة ما الاشتباك مع الشرطة، كبنية مؤسسية، بتعيين مسؤول اتصال بالشرطة والمباشرة بالتفاوض، يظهر جليا أن القانون ليست له علاقة قوية بالموضوع. وفي النهاية، لو كان الأمر يقتصر على أن يتصرف كل جانب من الجانبين في حدود القانون، فما الذي سيبقى للتفاوض حوله؟ لن يتعدى الأمر، إذن، حدود تبادل المعلومات حول ماهية القواعد القانونية، وما ينتوي عمله المحتلون أو المشاركون في مسيرة، ثم السماح للشرطة بحماية أفراد الجمهور الذين قرروا الاحتجاج. ولكن ما يحدث لا يكون كذلك أبدا. وفي الحقيقة، أول ما يفعله قادة الشرطة هو تخليق القواعد المرتجلة الخاصة بهم، والتي تقوم على ترجمة صلاحيتهم الخالصة (هم مأذونون بأن يضربوك، ولست مأذونا بأن تضربهم؛ وفي استطاعتهم اعتقالك، وليس في وسعك اعتقالهم) إلى بنية سلطوية.

ولأطرح هنا مثالا واضحا على نحو غير معتاد. في نيويورك، اعتادت الشرطة استخدام حواجز معدنية لتخليق حظائر ضيقة، وبعد ذلك يحاولون حصر كل

المضربين والمحتجين داخلها. وهذا أمر شديد القدرة على إضعاف الروح المعنوية لـدى المحتجـين. ومن الواضـح، على نحـو كاف أيضا أنه غير دسـتوري. وفوق هـذا وذاك، يبدو أن قادة الشرطة مدركون عدم دسـتوريته: ولا أحد، في حدود مـا أعـرف على الأقل، اعتقل لأنـه رفض دخول حظيرة (على رغـم أن المحتجين الذيـن رفضوا دخول حظيرة وقع اعتقالهم، أحيانـا، بتهم أخرى مختلقة). وأول ما تفعله الشرطـة، إذا كان هناك مأمورون للاحتجاجات، هو أن يُبلغوا مأموري الاحتجاجـات بأنهم هم أنفسـهم ليسـوا مجبرين على دخـول الحظائر، وبأن الشرطـة تعتبرهم مسـؤولين، كمأمورين، عن أن يبقى كل مـن عداهم داخلها. وبتعبير آخر، فإذا كانت هناك بنية صلاحيات، فالشرطة تبادر من فورها إلى منح الموجودين فيها امتيازات خاصة (اخترعوها من فورهم) وتحاول أن تجعل منهم امتدادا لسـلطتها، وهو، واقعيا امتداد غير رسمي لسلسلة القيادة الخاصة بهم. وقد خبرت هذا بنفسي عندما تطوعت لأصبح مأمورا ؛ ورفض التوسل للمحتجين أو تخويفهم لدخول الحظائر سـوف يقابل، على الفور، باتهامات بأنك «لا تؤدي وظيفتـك!» - كأن موافقتك عـلى أن تكون مأمورا، تعني أنـك وافقت على أن تعمل لحساب الشرطة.

وإذا لم تكـن هناك بنية للصلاحيات داخل الجماعة، فيكاد يكون من المحتم أن يحاول قائد الشرطة المسـؤول أن يستكشـف إمكان إنشـاء بنية صلاحيات. وسـوف يمنح مسؤولو الاتصال امتيازات خاصة، وسـوف يحاول القادة التوصل معهم إلى ترتيبات غير رسـمية، تقع خارج دائـرة القانون، ويكون متوقعا منهم - إذا أمكن إشـعارهم بـأن الشرف يلزمهم بذلـك - أن يفعلوها، وهم يعرفون أن آخرين ممن يتمتعون بسـلطة أمر واقع سـوف يتعين عليهم أن يساندوهم، وأن تظهر للوجود، تدريجيا، بنية رسـمية تعمل من أعلى إلى أسفل. وأعرض هنا تجربة شـخصية أخرى، من الجانب الآخر هذه المـرة: في الأيام الأولى من حركة «احتلوا أوستن» تطوع أحد الناشطين (أذكره كهيبي تحرري مسكون بالهواجس، مفرط في التأمل، بدا أنه شديد القرب من معظم أعضاء القوة الأساسية في فريق التيسـير) في جمعية من أوليات الجمعيات العمومية لأداء دور مسؤول الاتصال مع الشرطة، أو، كما قال إنه يفضل أن يسميهم «ضباط السلام». ولم يلق اقتراحه

موافقــة لكنــه قرر أن يؤدي الــدور على أي حال. وإحدى المســائل الأولى التي واجهت المحتلين عندما وجدوا لأنفســهم مكانــا قبالة قاعة المدينة كانت تتصل بالخيام: هل في وسعنا أن نقيم مخيما؟ كانت النواحي القانونية ملتبسة. وحاول بعــض المحتلين، من فورهــم أن يفعلوا ذلك، وظهرت الشرطــة، على نحو ينذر بالخطر؛ وأحاط معظمنا بالخيمة مســتعدين للعصيان المدني اللاعنفي. واندفع مسؤول الاتصال الذي اختار لنفسه هذا الدور، ممثلا لنا، نحو العمل، فتش عن القائــد، ثم عاد للظهور بعد فترة وجيــزة وهو يقول إنه توصل عبر التفاوض إلى حل وســط: في وســعنا الاحتفاظ بتلك الخيمة الواحدة لأغراض رمزية، بشرط ألا ننصب خيمة غيرها.

وافترضــت كثرة من المحتلين - في وســعي أن أقــول أغلبيتهم - أن هذه مجرد طريقة لحفــظ ماء الوجه، مادامت الشرطة، كما هو واضح، لم ترغب في أن تضطر إلى مهاجمة مخيمين مســالمين في يومهم الأول، وكانت تختبر استعدادنا للمقاومة. وهكذا، ففي اليوم التالي قررت مجموعة من نشطائنا الأكثر حنكة أن من البديهي أن نســعى إلى توســعة منطقتنا المحررة بأكــثر الطرق الممكنة تجنبــا للمواجهة، وراحــت، في حذر، تنصب خيمة أخرى صغيرة بجوار الأولى. النمو يتحقق بالتراكم، بمواصلــة الضغط على الحدود. وكانت هذه أيضا هــي المقاربة التي اعتمدناها في زكوتي بارك، حيث ثبت نجاحها. ولكن في تلك اللحظة، وجد النشــطاء الذين كانوا ينصبون الخيمة أنفســهم محاطين بأصدقاء مسؤول الاتصال الذي عين نفسه لهذه المهمــة، والــذي أعلن أن تلك كانت خيانــة للثقة التي منحه إياهــا قائد الشرطة قبل ذلك بيوم. واســتخدم مراقب المزاج العام مكبر الصوت الشــعبي ليطلب منا، بصوت جمعي، أن نخلع الخيمة، وحاولت امرأة استدعاء الشرطة (التي لم يبد على أفرادهــا اهتمام بالخيمــة) ليعتقلونا، وظهر رجل آخر ليعلــن: «أنا محارب قديم وســوف أخلع هذه الخيمة!»، ولم يكف عن محاولة تجاوز الناشــطين الذين كانوا قــد نصبوا الخيمة (والذين أمســك كل واحد منهم بيد الآخــر، من قبيل المقاومة السلبية) إلا بعد أن اتضح له أن تصرفاته قد تؤذي صبيا صغيرا داخل الخيمة. وفيما نجــح فريق الأمن بالمخيم، بعد فترة، في وقف تصاعد المواجهة الصريحة فقد جرى خلــع الخيمــة، في النهاية، ولم تبذل محاولات أخرى لنصــب خيام غيرها؛ وتجاهل

فريق التيسـير المحاولات التالية لتأسيس مبدأ ينص على أن الزملاء اللاعنفيين، من أعضـاء حركة الاحتلال، يجب، على الأقل، ألا يتعرضوا إلى تهديد بالعنف (بل وكان منهم من اعترض على أسـاس أن من تصرفوا عـلى نحو قد يقوي احتمالات هجوم الشرطة، وبالتالي يهدد سـلامة الأطفال، هم أنفسهم عنفيّون!). وبمجرد أن لاحظت الشرطـة ومجلس المدينة، بدوره، أن الوحـدة قد تصدعت في المخيم، وأن من هم أكثر التزاما بالعصيان المدني قد تم تهميشهم، أدركوا أنهم استعادوا المبادرة مجددا وبدأوا بفرض جميع أنواع القيود الجديدة: على الطاولات، على تقديم الطعام، على المبيت طوال الليل، حتى تم لهم في غضون أسابيع قليلة إنهاء الاحتلال قبالة قاعة المدينة، بالكامل.

والسـبب في أنه أمر مجد أن تسرد هذه القصة بكاملها هو أنها توضح، بجلاء، أننـا لا نتحدث عن نظـام قانوني، بل عن توازن بين قوى سياسـية، حيث كان كل جانب، في الأسـاس، يعمد إلى الارتجال، محاولا أن يستوعب حالة اللعبة وما يمكنه انتزاعه في أي لحظة. ولم تكن الاسـتعانة بنص القانون - وهو نادرا ما يكون قاطعا في وضوحه - سـوى سـلاح واحـد بين كثرة من الأسـلحة التي يمكـن لكل جانب استخدامها، بجانب الاسـتعانة بالجمهور العام (سواء كان ذلك عبر وسائل الإعلام، أو في شـكل مباشر)، أو اللجوء إلى التهديد بالقوة (بالهراوات والأغلال والأسـلحة الكيماويـة، في حالـة الشرطة، والعصيـان المدني بأعمال مثل قطـع الطريق بكتلة بشرية، في حالة المحتلين) أو اللجوء إلى حلفاء سياسـيين من هذا النوع أو ذاك، أو حتى مناشدة الضمير.

ومن البداية، كانت اسـتراتيجية الشرطة واضحة في طابعها السياسي، وربما كانت تستند إلى تعليمات من أعلى: استهدفوا النزول إلى الحد الأدنى بأي تعطيل يتسبب فيه المخيم وإخلاءه في أقرب وقت ممكن. (وتكشّف فيما بعد أنهم أرسلوا العملاء السريين لينضموا إلى المخيم، ليحاولوا إقناع المشـاركين في الاحتلال بالانغماس في تكتيكات أكثر تشـددا - قطع الطريق باستخدام الخزائن - وهم على علم بأن ولاية تكساس سنّت، قبـل وقت قصير، قوانين تجعل من السـهل إصـدار أحكام إدانة عـلى أفعال كهذه باعتبارهـا جنايات). وقد كان دفعنا إلى تنازل اسـتراتيجي واحـد (الخيمة الواحدة) واسـتخدامه كإسفين استراتيجية كاملة، إذ إنها مكنت السلطات من تخليق مجموعة

داخل حركة الاحتلال مستعدة في الأســاس للتصرف بوصفها امتدادا لسلطة الشرطة، لترجمة التهديد بالقوة («الشرطة ســتهاجمنا!») إلى سلطة أخلاقية («نحن وعدنا!») وهكذا فهي، في النهاية، إما أن تسـيطر على عملية الاحتلال أو تنهيها بســهولة. ومن الضروري، على نحو مطلق، ألا يقع الســماح بترجمة هذا التهديد بالعنف إلى موقف أخلاقــي. والطريقــة الوحيدة لمواجهة القوة المادية هي بالقــوة المعنوية، ويتعين أن تتأســس القوة المعنوية، قبــل كل شيء، على التضامن. وفي اللحظة التي يشــعر فيها بعض المشاركين في فعل ما أنهم ملتزمون أدبيا تجاه أولئك الذين يهددون بمهاجمتهم بأقوى مما هم ملتزمون أدبيا تجاه ناشط آخر، تكون اللعبة منتهية، في الأساس.

والأفضل، في الحقيقة، هو أن تفكر في جميع حركات الاحتلال وفعاليات الشارع باعتبارهــا نوعــا من الحرب. أعرف أن هــذا يبدو تطرفا، لكن ســنوات من التأمل والخبرة انتهت بي إلى خلاصة مُفادها أنه لا توجد، في الحقيقة، طريقة أنسب لوصف مــا يجري. ولا بد لي من التأكيد: أن هذه ليســت دعــوة إلى العنف، بأي حال من الأحــوال. الأفضــل، دائما، هو ألا تــؤذي غيرك من البشر، إذا كان في وســعك تجنب ذلك، وفي الولايات المتحدة المعاصرة، يندر أن يجد المرء نفسه في حالة يكون العنف الخيــار الوحيد فيها(*). لكن هناك دائما جانبين لأي صراع، وبأي فعالية في الشــارع يدخل أحد الجانبين المشهد وهو مستعد، بالفعل، للحرب: مسلحا، مسندا بوحدات «سوات» وبالطائرات العمودية والمركبات المدرعة، ليعلم الجميع، من البداية، أنهم جاهزون لاســتخدام العنف ســعيا وراء غايات سياسية. وفي الوقت ذاته، إذا تكلمنا بشــكل عام، فليس الخيار متروكا لمن يدير مســيرة غير مأذونة ليقرر إن كانت هذه القوة ستســتخدم بالفعل. لا شك أنه إذا بدأ المحتجون بتحطيم المركبات أو بإشعال الحرائق، ففي وســع المرء، إلى حد بعيد، أن يكون واثقا من أن الشرطة ســوف تبدأ بدفع الناس لتصدم كل واحد منهم بالحائط وتضع القيود حول رســغيه . لكن هذا غالبــا ما يحدث أيا كانت الأحــوال. وفي الحقيقة، فمن الممكن جدا أن يقل احتمال حدوث ذلك، عندما تظن الشرطة أن الإمكان قائم لانفجار عنف حقيقي من جانب

(*) حضرت، ذات مرة دائرة مستديرة للنشطاء في كيبيك، حول العنف واللاعنف، وبدأ أحد النشطاء البالغي التشدد مداخلته بالسؤال «لماذا نفترض، دائما، أن اللاعنف أفضل من العنف إذا كان هناك خيار؟»، وأجبته «لأنه صعب حقا أن تقــضي حياتك وأنت تحاول أن تعيش حياتك من دون ســاقين». وهذه هــي النتيجة التي تكاد تكون حتمية، إذا بدأ تفجير القنابل.

المشاركين في مسيرة ما، ثم لا ينفجر العنف، عن احتمال حدوثه عندما تظن الشرطة أنــه من غير المرجح أن يبدر عن المشــاركين في المســيرة أي نوع مــن العنف بالمرة. ويتوقف كل شيء على سلسلة كاملة من الحسابات حول ردود الفعل المحتملة من جانب المحتجين، والمجتمعات، ووسائل الإعلام، والمؤسسات المهمة. فقواعد الاشتباك بين المحتلين والشرطة هي، على الدوام، محل تفاوض وإعادة تفاوض. وقد تســاعد بعض الأمثلة من زكوتي بارك على التوضيح:

- وفقا لصحافي استجوب عديدا من رجال الشرطة ومسؤولي المدينة في الأيام الأولى من حركة «احتلوا وول ســتريت»، كان أحد الشــواغل الرئيسة لدى أولئك الذين يصدرون الأوامر للضباط في الشــارع هو وجود عدد من المقتحمين hackers من أعضاء جماعية آنونيموس Anonymous لابســين قنــاع غاي فوكس(*) في زكوتي بارك. ويقول الصحافي إن معظمهم كان لديه تخوف حقيقي مــن أنه لو هاجمت الشرطة المخيم وطردت المحتجين فإن آنونيموس ســوف تخترق حساباتهم في البنوك ولدى جهات الائتمان، وأدى الخوف من حدوث ذلك دورا رئيسا في قرارهم الامتناع عن الهجوم.
- وانتهــت أول محاولــة من جانب عمــدة نيويــورك بلومبيرغ لطرد المحتلين من الحديقة التي تغير اســمها، ليصبــح «حديقة الحرية» يوم 14 أكتوبر 2011، إلى فشل مخجل. وبعد أن أعلن خطته لإخلاء المكان، لأغراض «التنظيف»، احتشــد الناشطون، بالتزامن، على كل الجبهات الممكنة: وصل الآلاف جاهزين للدفاع عن المخيم عبر العصيان المدني السلمي؛ وفي الوقت ذاتــه، أعدت الفــرق القانونية الأوامــر اللازمة لمنع أي إجــراء غير قانوني، واســتُدعي رجال الإعلام الذين قد يكونون متعاطفين، وحشــدت النقابات وغيرها من القوى الحليفة الحلفاء السياسيين في الهيئة التشريعية للمدينة. وأخيرا، تراجع العمدة. ولم تكن مقاربة بعينها هي التي دفعته إلى التراجع، بل كان ما دفعه إلى ذلك الوزن الكلي لمقاربات كثيرة ومختلفة.

(*) شــبكة دولية غــير محكمة التنظيم من الناشــطين الفوضويين الســاعين لحرمان الهيئــات الحكومية والدينية والتجارية من خدمات الإنترنت، ويعد الشــعار المميز لهم قناع غاي فوكس، وهو أشــهر المتآمرين الإنجليز الكاثوليك الذين حاولوا نسف مجلس اللوردات في 1605. [المترجم].

- ويبدو أن غارة الساعة الواحدة بعد منتصف ليل 12 نوفمبر 2012، التي نجحت في طرد حركة الاحتلال، تأسست على قرار سياسي على مستوى الدولة كلها، وخُطط لجعلها هجوما مباغتا باستخدام قوة كاسحة، مع استبعاد كامل لوسائل الإعلام من المشهد. وتجاهلت الغارة أيضا ببساطة سلطة القانون. فقرابة الثانية صباحا، كان الفريق القانوني التابع لحركة الاحتلال قد تحصّل على أمر قضائي بوقف الطرد حتى يجري استيضاح الاعتبارات القانونية؛ وتجاهل بلومبرغ أمر المحكمة حتى يتيسر له العثور على قاض يحكم لمصلحته. وكان أثناء الفترة التي اعتُبرت فيها الغارة من الناحية الفنية غير قانونية، على سبيل المثال، أن جرى الاستيلاء على مكتبة حديقة الحرية وتدميرها على نحو منظم.

وما توضحه هذه الأمثلة هو أننا نتعامل مع توازن بين قوى سياسية يكاد يكون منبت الصلة بالقانون. فإن توافرت القدرة للشرطة، كما جرى في أوستن، تفاوضت على الترتيبات مستندة إلى التهديد باستخدام القوة، الذي لا علاقة له بقانون أو إجراء تنظيمي. وإن لم تكن لديها القدرة على ذلك، كما كانت حالها في نيويورك، فأول تحرك تقدم عليه هو أن تتأكد من أن الجميع يعرفون باستعدادها للقيام باعتقالات غير قانونية وبقدرتها على ذلك. ومثال آنونيموس السالف ذكره يثبت هو أيضا أن خطوط القوة قد تكون موجودة إلى حد كبير في الخيال - فالمقتحمون لا يمكنهم أن يفعلوا معظم الأشياء التي يفعلونها في أفلام السينما - وإن كانت لعبة السياسة، إلى حد بعيد، حربا من الخدع والتهويمات، حتى مع كونها صراعا أخلاقيا. وكما يبين المثال الأخير، فالانتصارات المحلية قد يتبين أنها وهمية إن لم يكن متاحا حشد القوى ذاتها، على المستوى القطري، أو حتى الدولي.

والمناظرات داخل الحركة لا تكاد تتمحور أبدا حول ما إذا كان اللاعنف هو السبيل، بل هي أميل إلى أن تدور حول نوع السلوك اللاعنفي الواجب توظيفه. (وفي داخل جماعة المؤمنين، غالبا ما يشار إلى هذه المناظرات باعتبارها تتصل بالفارق بين تراث غاندي/ مارتن لوثر كينغ اللاعنفي، الذي يستبعد إلحاق الضرر

بالممتلـكات، وتـراث دانييـل بيريغـان Daniel Berrigan أو بلاوشـيرز إيت(*) Plowshares Eight، الـذي يعتـبر أن أنماطا بعينها من الـضرر الذي يمكن إلحاقه بممتلـكات حكومية أو تجارية قد تكون سـبيلا مشروعة للحيلولة دون ضرر أكبر). ومـا أحب أن أقترحه هنا هو مجموعة من المبادئ التي نحتاج إلى أن نفكر بها عند النظر في التكتيكات.

أولا هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن النظر فيها على مستوى أوسع: فبقدر ما نحتاج إلى التفكير بنوع الترتيبات الاجتماعية التي من شأنها أن تسمح لنا بتخليق مجتمـع ديموقراطي، بحق، فنحن في حاجة إلى التفكـير بنوع الترتيبات الأقدر على السماح لنا بالحفاظ على الطبيعة الديموقراطية للحركة. ونادرا ما تصاغ المسألة على هذا النحو، لكن من الضروري أن تصاغ هكذا. ومن الأمثلة على الحركات الاجتماعية التـي نظرت في هذا الأمر على نحو معلن انتفاضة أواكسـاكا Oaxaca المكسـيكية في 2006، حيث انتهوا إلى أنه سـواء اتبعت الحركة اسـتراتيجية انتفاض مسـلح أو اسـتراتيجية لا عنـف غاندية فمن الـضروري الاعتماد على قـادة كاريزميين وعلى انضباط من النوع العسـكري الذي من شـأنه، في النهاية، أن يدمر أي ديموقراطية تشـاركية حقيقية. وفي المقابل، فمن المفهوم أن الحركات السياسـية اليمينية، مثل حزب الشاي، التي لم تجد أي غضاضة في أشكال السلطة النازلة من أعلى إلى أسفل، مزجت الاهتمام الحذر بالقانونية بتهديدات بالعصيان المسلح الصريح.

والنقطة الثانية عملية. المنطقة الوسـطى بين الانتفـاض الفعلي وبين اللاعنف الطقـسي الغاندي هي أيضا منطقة الحد الأقصى من الإبداع والارتجال، وهذا يعمل لمصلحتنا تماما. ففي الشـارع يكـون الإبداع أعظم تفوق تكتيـكي لدينا. وهذا هو السـبب في أن المهرجين وطقوس الرقص الحلزوني والنسـاء اللابسات ملابس الباليه والمسـلحات بمنافض الغبـار المصنوعة من الريـش كان لهم كل هـذا التأثير إبان فعاليـات حركة العدالة العولمية. والشرطة (نتحدث عنها مجددا كمؤسسـة، وليس

(*) يعد القس الكاثوليكي دانييل بيريغان المولود في 1921 واحدا من أشـهر الأمريكيين الذين عارضوا تورط بلادهم في حرب فيتنام، وهو شـاعر وداعية سـلام، سـجن بعد اقتحامه في 1980منشأة تابعة لجنرال موتورز لتصنيع السلاح النووي مصحوبا بشـقيقه وستة ناشطين آخرين، وتخريب بعض المعدات وسكب دم على ملفات داخل المنشأة. وقد أسـس مع شقيقه ورفاقهما حركة بلاوشيرز إيت (شـفرات المحراث الثماني)، ويشير المؤلف هنا إلى ما ألحقته الحركة من ضرر بممتلكات جنرال موتورز. [المترجم].

كأفراد) ليست بالغة الذكاء. ويصدق هذا، بشكل خاص، عندما تصطف كتلهم بأدوات مكافحة الشغب. ففي ظروف كهذه، يكون المنهج الأكثر فعالية في التعامل مع الشرطة هو دائما أن تفعل شيئا لم يجر تدريبهم على التعامل معه. وهذه هي تكلفة ذلك النوع من الانضباط العسكري الذي يسمح لكائنات بشرية، هي في حالتها المغايرة كائنات طيبة، بهجوم بالهراوات على محتجين مسالمين: ولكي يتمكن المرء من أن يفعل ما يؤمر، يتعين عليه أن يوافق على ألا يفعل إلا ما يؤمر. وتتمثل التكلفة الأخرى في أن المكلفين تدريب شرطة مكافحة الشغب يبدو أنهم يشعرون بأنه لكي تتوافر القدرة النفسية لدى الشرطيين على ممارسة العنف ضد الناشطين يتعين تدريبهم على كيفية التعامل، ليس مع التكتيكات التي يُرجح، بالفعل، أن يواجهوها، ولكن مع أشكال من العنف البالغ الذي لا يتورط فيه الناشطون أبدا، في واقع الأمر. وبعد سياتل، على سبيل المثال، راحت فرق من مدربي الشرطة تجوب أنحاء أمريكا لتدريب الشرطة في مدن تستعد لمؤتمرات قمة تجارية على كيفية التعامل مع ناشطين يقذفون قنابل المولوتوف، ومخلفات بشرية، ومصابيح كهربية ملئت بالأحماض أو بالأمونيا، ومطلقين كرات معدنية من المقاليع، أو مسلحين بمسدسات مائية ملئت بالمقصرات والبول. وفي الحقيقة، ما من ناشط في سياتل، أو في أي من القمم التي تلتها فعل أيا من هذه الأشياء قط. لكن يبدو أن القادة شعروا بأن إقناع الشرطيين بأن الناشطين هم المكافئ الأخلاقي للمجرمين في روايات جيمس بوند، أهم من تدريبهم على التعامل مع تكتيكات سيتعين عليهم، بالفعل، أن يواجهوها. ونتيجة لذلك، وجدت كثرة من الشرطيين أن التجربة الفعلية مربكة على نحو عميق، وأجبروا على الاتصال بقياداتهم لاسلكيا لاستصدار الأوامر اللازمة. وفي أكثر من مناسبة واحدة في تلك السنوات، كنت شاهدا على جماعات من الناشطين الذين أُحيط بهم وهم يهربون إبان الخلل المؤقت الذي حل بصفوف الشرطة، عندما وجدت نفسها تواجه مهرجين يعتلون دراجات مرتفعة أو فرقا مسرحية. وفي مناسبات أخرى، رأيت صفوفا من شرطة مكافحة الشغب كانت تضرب، على نحو منظم، صفا من الناشطين لإجبارهم على التقهقر، ثم تتجمد حيث هي، كما يحدث لكثرة من أجهزة الإنسان الآلي، لمجرد أن الناشطين جلسوا كلهم على الأرض في حركة متزامنة.

ثالثـا، السـلطة كقضية سياسـية، وتوازن القـوى الذي كنت بصـدد توصيفه، يستحسـن النظر فيهما معا، كقضية واحدة تتصـل بكيفية تخليق فضاء يصبح فيه هـذا النوع مـن الفعل المبدع اللاعنفـي ممكنا. وهنا نجد مـن المفيد عرض مثال مكسـيكي آخر: الانتفاضة الشعبية في 1994 في تشـاباس. كانت هذه منطقة تيسر فيها، على مر القرون، للسـكان الأصليين أن يعبئـوا جماهيرهم من دون أن يُعتقل المنظمـون أو يعذبـوا أو يغتالوا. وفي يناير 1994 اسـتولى متمردون، معظمهم من السـكان الأصليين، على العاصمة الإقليمية وخاضوا حربا بالأسلحة النارية استمرت اثنـي عشر يوما، ضد الجيش المكسـيكي؛ حربا انتهت بهدنة خبـأ المتمردون معها أسلحتهم في الأحراج وبدأوا بحملة لتنظيم مجتمعات حكم ذاتي مستقلة، ولم يكفوا عن تكتيكات الفعل المباشر ضد الدولة المكسيكية والنخب المحلية منذ ذاك الحين. وبتعبير آخر، فقد اسـتخدموا من العنف الصريح، بالضبط، المقدار اللازم لوضعهم في مركز يغنيهم عن اسـتخدام العنف بعد ذلك. ومن دون حاجة إلى الحديث عن سـلبياته الواضحة، فالعنف ممل ويمكن التحسـب له. وأفلام السينما الهوليوودية وغيرها من أشـكال الترفيه مصممة على إقناعنـا بالعكس، لكنه كذلك في الحقيقة. ولهـذا فقد ظل العنف دائما، مـن الناحية التاريخية، التكتيك المفضل لدى الأغبياء. فالعنف، في الأسـاس هو شكل من الغباء النشـيط، طريقة يضع بها المرء يديه على أذنيـه ويرفض أن يتصرف على نحو معقول. ولهذا السـبب، فهو السـاحة المفضلة لـدى الدولة للتعامل مع أي نوع من التحـدي الحقيقي لشرعيتها. ولكن بمجرد أن يغير المرء خطوط القوة بحيث لا يصبح الصراع الفعلي مجرد صراع عنفي، نكون قد وجهنا ظروف الميدان لمصلحتنا.

والفضاء المتاح للعمل السياسي اللاعنفي في أمريكا الشمالية أكثر اتساعا مما كان في تشـاباس في تسـعينيات القرن الماضي، لكنه آخذ في الانكماش، على نحو منتظم، منذ السـتينيات. وعندما دعـا رئيس جامعة كولومبيا الشرطـة إلى الحرم الجامعي لاسـتعادة الأبنية التي احتلها الطلاب منذ 1968 اعتـبر ذلك انتهاكا صادما لتفاهم ضمني على أن الجامعات لا تسـتدعي قوة عسـكرية الطابع ضـد طلابها. وعندما حاولـت حفنة من الطلاب، كما وصفـت آنفا، القيام بعمليات احتلال في مدرسـة الحقوق وفي جامعة نيويورك، في 2009، دهمتهم، على الفور، فرق مكافحة الإرهاب

من الشرطة الخاصة، مزودة بأسلحة ومعدات عالية التقنية. بل وأكثر أهمية من ذلك أن ذلك لم يقابل بصيحة استنكار من وسائل الإعلام. وفي الحقيقة، فقد أعرضت وسائل الإعلام الوطنية عن ذكر هذه الأحداث، كلية. لم تجد فيها مادة تستحق النشر. كان استخدام قوة عسكرية مجتاحة ضد طلاب لاعنفيين داخل جامعاتهم قد أصبح، عندئذ، ينظر إليه بوصفه أمرا طبيعيا تماما.

وبالتالي، فالسؤال السياسي الرئيسي يتعين أن يكون: كيف يُعاد فتح هذا الفضاء؟ وهذا، في الحقيقة، أحد أسباب الأهمية البالغة للغة حركة الاحتلالات. اعترض كثيرون على الأصل العسكري الواضح لمصطلح «احتلال». صحيح أن الحديث عن مقتحمين «يحتلون» مبنى سكنيا، أو عمال «يحتلون» مصنعا، هو أمر شائع في أوروبا، أما في الولايات المتحدة، فنحن أكثر اعتيادا على السماع عن «فرنسا المحتلة» في الحرب العالمية الثانية، وعن «المناطق المحتلة» في الضفة الغربية، أو عن احتلال القوات الأمريكية بغداد. وليس في هذه الاحتلالات ما يعد مثالا ملهما، على نحو خاص. لكن ما نفعله هو في الحقيقة احتلال. وتشبيهه بالعملية العسكرية ملائم. بل هو ليس تشبيها، في الحقيقة. فنحن نستولي على فضاء ونُدافع عنه باستخدام خطوط متنوعة للقوة: أخلاقية وسيكولوجية ومادية. والمهم هو أنه بمجرد أن نحرر هذا الفضاء، فنحن نحوله، دائما وفورا في الأغلب، إلى فضاء للحب والحدب. وفي الحقيقة، فقوة صورة الحب والحدب هذه كانت سلاحنا الأول: وتشهد بذلك حقيقة أن الأمر احتاج إلى حملة متواصلة من جانب وسائل إعلام التيار الرئيس لكي تستبدل بصور الديموقراطية والتآلف الجمعي وإطعام الجائع بصور معظمها ملفق، عن أعمال عنف واعتداء جنسي، حتى يتسنى تبرير الهجمات الشرطية المنسقة التي تمكنت في النهاية من إنهاء الاحتلالات.

ولننتقل الآن من مسائل التكتيكات لمسائل الاستراتيجية. وبالطبع، وكما أوضحت في البداية، فالاثنان لا يمكن الفصل بينهما. فالمسائل التكتيكية هي، دائما، مسائل إستراتيجية.

لكن هذا يعني أيضا عجز المرء عن أن يصدر حكما نهائيا على أمور كهذه، نظرا إلى غياب توافق مطلق داخل الحركة في الوقت الراهن حول الأفق الإستراتيجي، في النهاية. ففي صفوفنا سوف تجد الجميع، من الليبراليين الراغبين في جر الحزب الديموقراطي

باتجاه اليسار، حتى يعود إلى رأسمالية أقرب شبها بالرأسمالية من طراز «الصفقة الجديدة»[*] New Deal، إلى فوضويين، هدفهم النهائي هو تفكيك الدولة والنظام الرأسمالي بالكامل. ومجرد أنهم تمكنوا من أن يعملوا معا، على هذا النحو الطيب، هو معجزة صغيرة بكل المقاييس. وعند نقطة معينة سوف يتعين اتخاذ قرارات صعبة.

ويوضح شيء كتبته عن التكتيكات أن حركة «احتلوا وول ستريت» تقوم، في النهاية، على ما يسمى غالبا في النظرية الثورية إستراتيجية القوة المزدوجة: نحن نسعى إلى تخليق مناطق محررة خارج نطاق النظام السياسي والقانوني والاقتصادي القائم، على أساس أن هذا النظام فاسد لدرجة يستحيل إصلاحها. تخليق فضاء يعمل، في حدود الممكن، خارج جهاز الحكومة وبعيدا عن ادعائها الحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة. لكننا في أمريكا الشمالية المعاصرة، نكاد لم نبلغ بعد موقعا يمكننا من إعلان تحرير مجاورات أو مناطق يمكننا أن نحل فيها المشكلات الخاصة بنا عبر وسائل ديموقراطية خالصة. فكيف يتأتى لنا، إذن، أن نتبع هذه الإستراتيجية على نحو يعود بمنافع ملموسة إلى ذلك النوع من البشر الذين نشروا حكاياتهم على الموقع «نحن الـ 99 في المائة»؟

هذه، في جانب من جوانبها، مسألة تحالفات. فأن تقول إن المرء لن ينخرط في نظام فاسد بطبيعته، شيء، وأن تقول إن المرء لن ينخرط حتى في علاقة مع من ينخرطون فيه، هو شيء آخر. فالقول الأخير يعني أن نحصر أنفسنا في جزر طوبوية صغيرة لا يمكن أن يكون لها تأثير فوري في حياة أي أحد آخر. ولكن بمجرد أن يرتبط المرء بأنصار أقوياء مؤسسيا - كالاتحادات النقابية أو الجمعيات الأهلية أو الأحزاب السياسية أو حتى الجماعات ذات الارتباط الحزبي، وحتى المشاهير - يصبح المرء مهددا بخطر المساس بالديموقراطية الداخلية لجماعته. وقد بدأ هذا عندما بدأ أشخاص من أمثال روزان بار Roseanne Barr وجوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz ومايكل مور[**] Michael Moore يظهرون في زكوتي بارك،

(*) هي برامج أطلقها الرئيس فرانكلين روزفلت في الثلاثينيات من القرن الفائت من القرن الفائت لمواجهة الكساد الكبير، وحقق بها الحزب الديموقراطي شعبية واسعة وأقرها وتوسع فيها دوايت آيزنهاور واتخذها ليندون جونسون وريتشارد نيكسون قاعدة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. [المترجم].

(**) سوزان بار ممثلة ومخرجة وكاتبة وناشطة سياسية، وستيغليتز أستاذ اقتصاد حائز نوبل، ومايكل مور سينمائي وناقد اجتماعي، وكلهم أمريكيون. [المترجم].

لإظهــار مســاندتهم لنا. وكان الكل ســعداء برؤيتهم، ولكن لم يبد أنهم يوشــكون أن يقصروا مشــاركاتهم على المناقشــات الجمعية عبر مكبر الصوت الشعبي. وكان النمــط الذي يميلون إليــه هو إلقاء خطب. وكان صعبا في البداية، الحد من عدوى الخطابيات. كان هذا أمرا هينا، لكنه يعطي فكرة عن المشكلات. واشتد هذا التوتر عندما قــررت جماعات ليبرالية مثل «موف أون دوت أورغ»(*) Move On .org، بما لديها من مســتخدمين مأجوريــن ومحنكين، يعملون بدوام كامــل، وبما لديها مــن عادات رأســية، وغالبا ما كانت لديها أيضا أجنــدات لم تظهر، في كل الأحوال، اســتعدادا كاملا للإفصاح عنها، أن تلقــي بثقلها لمصلحتنا. ومرة أخرى، لا يود المرء أن يرفض المســاندة عندما تكون ضرورية للمساعدة على التوسع وتخليق الأدوات لتحقيق التنســيق في الحركة، ولكن ظهرت تحديات لا حصر لها عندما ســعينا إلى ضمان أن تبقى بُنى التنسيق هذه أفقية، وبخاصة عند التعامل مع منظمين حسني النية، ممن لم يسمعوا قط بـ «الأفقية»، ومن يعتبرون الاهتمام البالغ بالديموقراطية الداخلية استســلاما غريبا لأوهــام خاصة. وحتى النقود يمكن أن تكون مشــكلة. ففي الشــهر أو الشهرين الأولين من عملية احتلال وول ستريت، تدفق علينا قرابة نصف مليون دولار من التبرعات. وتســببت هذه النقود في نزاعات وفي مشــكلات بلغت من الكثرة أن كثرة من النشــطاء تمنت لو أمكن، ببساطة، التخلص منها على أي نحــو كان: واقــترح كثيرون إنفاق المبلغ كله، في شــكل ما، عــلى مشروع واحد عمــلاق (منطاد الاحتلال؟)؛ وبعد فترة، عقب الإخــلاء، انتهى الأمر بدفع معظمها للكنائس، مقابل إيواء مئات المطرودين، ريثما يجدون أماكن إقامة أخرى. وحقيقة أن تأثيرات المال كانت ســلبية لهذه الدرجة لا تعكس مشــكلة في نســيج العملية الديموقراطية، في ظني، بقدر ما تعكس حقيقة أن كل تعامل للنشطاء مع المال ومع المنظمات التي يمثل المال بالنسبة إليها دماء حياتها، يخضع لعادات ولوازم تختلف، تمامــا، في كل مرة عن الأخرى. ولكني أعود فأقول، لا يعني هذا أن المرء في وســعه أن يتجنب عالم المال تماما.

(*) جماعة تقدمية ليبرالية غير ربحية تجمع ملايين الدولارات للمرشــحين الرئاسيين «التقدميين» وقد تأسست على مبادرة كان قد وجهها إلى الكونغرس عدد من الناشــطين في 1998 للاكتفاء بتوجيه لوم للرئيس كلنتون والمضي قدما، بدلا من محاكمته. [المترجم].

ويمكن التعامل مع معظم هذه المشكلات، وسوف يتم التعامل معها، بإنشاء جدران واقية متنوعة: عقلية وتنظيمية. والمسـائل الإستراتيجية الأكبر هي مسائل أكثر تعقيدا، ولكـن قد يكون مفيدا ضرب بعض الأمثلة على مقاربـات جُرِّبت، في مواضع أخرى في السنوات الأخيرة وتبين أنها مفيدة، نسبيا، لمجرد أن نكون فكرة عن الاتجاهات المتاحة.

لنتخيل أن حركة مثل حركة «احتلوا» تنجح، بالفعل، في تخليق شبكة من الفضاءات المحـررة: إما بإعادة إنشـاء المخيمات التي جرى تفكيكهـا، على نحو ممنهج، في 2011 (عـلى رغم أنه واضح إلى حـد كبير أنه في الظروف الراهنة لن تسـمح الحكومة بهذا، أبـدا) وإما بالانطلاق من فضاءات من نوع مختلـف، مثل الأبنية العامة، مثلا. وفي أي من الحالتين، سـيكون الهدف النهائي هو خلق جمعيات محلية، في كل بلدة ومجاورة، وكذلك إنشاء شـبكات من المسـاكن المحتلة، وأماكن العمل المحتلة، والمزارع المحتلة، التي يمكن أن تكون أسـس نظام اقتصادي وسـياسي بديل. فعـلى أي نحو يمكن لتلك الشـبكة مـن الفضاءات المحررة والمؤسسـات البديلة أن تتواصل مـع النظام القانوني والسياسي القائم؟

هنـاك عدد من النماذج المحتملة. ولا يتطابق أي منها، على نحو دقيق، مع أي مما يمكن أن يحدث في الولايات المتحدة، لكنها تزودنا بطريقة للتفكير بالمشكلة.

- **إسـتراتيجية مدينة الصدر:** وأحد الأسـئلة البديهية هي كيف يمكن الدفاع عن هذه الفضاءات؟ إذ إن المرء يتوقع أن تكون هناك محاولة ممنهجة لاقتلاعها. والحل في الشرق الأوسـط هو إنشـاء ميليشـيات مسـلحة. وفي حين أن هذا من غـير المحتمل حدوثه في المدى المنظور، في الولايـات المتحدة المعاصرة (على الأقل مـن جانب الجماعات اليسـارية) فتجربـة جماعات مثل الصدريـين في العراق، يمكن الاسـتفادة منها، على رغم كل شيء. الصدريون جماعة إسلامية شعبوية، لها قاعدة جماهيرية من الطبقة العاملة، أثبتت، حتى في سـنوات الاحتلال العسكري الأمريـكي، نجاحا باهرا في تخليق مناطق حكم ذاتي في مدن وبلدات عراقية. وأحد أسـباب نجاحهم هو أنهم فهموا أن مفتاح إستراتيجية السلطة المزدوجة، من هذا النوع، هو تخليق مؤسسـات لا يمكن لأحد الاعـتراض عليها - تمثل ذلك، عندهم، في شبكة من العيادات الطبية المجانية للأمهات الحوامل والمرضعات – وبعد ذلك يجري، بالتدريج، بناء جهاز أمني، وبنية تحتية اجتماعية أوسع للحماية. والخطوة

التالية هي محاولة التفاوض حول حدود، واضحة ويجري احترامها بكل حرص، بين مناطق تحت سيطرة الجماعة، وأخرى لاتزال تحت سيطرة ما يبدو أنه الحكومة.

وعلى الرغم من النجاح الباهر في تخليق مؤسسات مستقلة، بين أنياب الاحتلال العسكري الأجنبي، فإن مثال الصدريين، أو مثال حزب الله في لبنان الذي اتبع مقاربة مماثلة بشكل عام، يظهران أيضا أن أي مقاربة للسلطة المزدوجة على هذا النحو، سرعان ما تقابل ما يوقفها عند حد ما. وهذا يعود، من ناحية، إلى أنه إذا انخرط المرء في مقاومة مسلحة، حتى لو كانت إستراتيجيته دفاعية في الأساس، فسوف ينتهي الأمر بمن يتبعونه، على الأرجح، إلى استخدام العنف بكل الصور الأخرى - ويكتسب العنف منطقا خاصا به. الانضباط العسكري مطلوب، وهو ما يحد بالطبع من كل إمكانية للتجريب الديموقراطي، ويضع القادة الكاريزميين في مركز الاهتمام، كما تميل كل حركة من هذا النوع إلى أن تصبح، باعتبارها حركة الحد الأدنى من المقاومة، إلى أن تصبح الصوت السياسي لجماعة معينة على درجة ملموسة من التوحد الثقافي. وكل هذه العناصر، إضافة إلى مشكلات لا حصر لها تنبع من توليها حكم المجاورات، تجعل غواية الدخول في السياسة الرسمية بمرور الوقت لا تقاوم. وفي النهاية، فإن لم يتجنب المرء العنف المنظم أو لم يعمل وفق مبادئ أفقية، فلن يكون هناك ما يمنعه من الدخول في مؤسسات الدولة. ونتيجة لذلك، فكل أنموذج من هذه النماذج في الشرق الأوسط أدى، في النهاية، إلى إنشاء حزب سياسي.

ومن الواضح أني لا أشير إلى أن يصبح أي من هذه الأمثلة أنموذجا لحركة مثل «احتلوا وول ستريت»، لكنه مثال ممتاز للبناء عليه، لأسباب منها أن الإستراتيجية الأصلية (بدءا من العيادات الصحية للنساء) كانت مبتكرة بحق، ولكن السبب الأهم هو أنها تثبت أن الجماعات التي لا تعرض عن العنف هي، تحديدا، التي ينتهي بها الأمر إلى أن تُسْتوعب في الأبنية الحكومية.

● **إستراتيجية سان آندريس San Andrés:** وقد اختار الزاباتيستا مقاربة مختلفة إلى حد بعيد في السنوات التي تلت، مباشرة، تمردهم الذي استمر اثني عشر يوما، في ديسمبر 1994. وكما أسلفنا، فسرعان ما انتهى التمرد إلى هدنة، وأيا كانت أهدافه الحقيقية، فقد أسهم، في الأساس في فتح فضاء للمجتمعات المتمردة، لتنشئ مؤسساتها المستقلة، ولتنخرط في مختلف أشكال الفعل المباشر اللاعنفي

(سرعان ما اشـــتهر الزاباتيســـتا بتنظيم مناســـبات مثل «غزو» معسكرات الجيش المكسيكي بآلاف من النساء المحليات غير المسلحات الحاملات أطفالهن).

واتخذ الزاباتيستا قرارا بألا يدخلوا العملية السياسية الرسمية في المكسيك، وأن يبدأوا تخليق نوع مختلف تماما من النظام الســياسي. وبقي الســؤال حول كيفية الاشـــتباك مع البُنى القائمة للسلطة. وكان الحل هو الانخراط في مفاوضات رسمية حول معاهدة سلام - وعرفت هذه باسم اتفاقات سان آندريس - وهي التي، بدلا من أن تضعف البُنى المنشأة حديثا للديموقراطية على المستوى المحلي، أمنت سببا لتقنينها وتنميتها وتوسعتها، إذ إن المفاوضين الزاباتيستيين (الذين اختيروا من قبل مجتمعاتهم، كموفدين يمكن اســتدعاؤهم وإلغــاء التفويض الممنوح لهم) أصروا عــلى أن تكون كل مرحلة من مراحل التفاوض محل مشــاورة، وإقرار، ومراجعة، على أسس ديموقراطية شــاملة. وبتعبير آخر، أصبحت عملية التفاوض هي ذاتها، الجــدار الواقي الكامل. ولم تكن حقيقــة أن الكل كان يعلم أن الحكومة تتفاوض بنية سيئة، من دون أن تنتوي على الإطلاق تطبيق المعاهدة، سوى اعتبار ثانوي.

وجديــر بالمــرء أن يفكر فيما قد يبدو إســتراتيجية موازية يمكــن أن تتبعها حركة احتلوا «وول ســتريت»: أي ذلك النمط من الاشتباك مع البنية السياسية القائمة، والذي بــدلا مــن أن يضعف عمليــة الديموقراطية المبــاشرة التي تنتهجها، فإنه يســاعد على رعايتها وتطويرها. وقد يكون إحدى المقاربات الواضحة متمثلا في محاولة طرح تعديل دستوري واحد أو أكثر، وهو ما اقترحته بعض الجهات بالفعل: على سبيل المثال، تعديل دســتوري يحظر اســتخدام المال في الحملات السياســية، أو يلغي الشخصية الاعتبارية للــشركات. وهنــاك ما يوازي هــذه المقترحات أيضــا: في الإكوادور، على ســبيل المثال، فجماعات الســكان الأصليين التي احتشــدت لتضع اقتصاديا معتدلا من يســار الوسط يدعى رافاييل كوريا(*) Rafael Correa في موقع السلطة، أصرت على أن تكافأ بممارسة دور رئيس في كتابة دستور جديد. وكان في وسع المرء أن يرقب كثرة من المشكلات هنا، خاصة أن العمل يدور في حدود بنية دســتورية صممت، كما ألمحنا في الفصل السابق،

(*) الرئيس رافاييل فيشــنتي كوريا ديلغادو المولود في 1963 والذي تولى رئاســة الإكوادور في 2007 وأعلن أن ديون بــلاده غير مشروعة لأنهــا نتيجة تعاقدات أبرمها طغاة فاســدون وهدد بمقاضاة الدائنــين، دوليا، ونجح في تخفيض سندات الديون بمعدل زاد على 60 بالمائة، كما نجح في محاربة الفقر في بلاده وإن كان متهما بالاستبداد. [المترجم].

إلى منع الديموقراطية المباشرة، أساسا، ولكن إنشاء جدران واقية في عملية كهذه أسهل كثيرا مما لو كان المرء يتعامل مع مسؤولين منتخبين.

• **إستراتيجية إل آلتو El Alto:** تعد حالة بوليفيا واحدة من أمثلة قليلة، أعرفها، على المزج الفعال بين مقاربتين للسلطة المزدوجة - باستخدام مؤسسات مستقلة كقاعدة للفوز بموقع في الحكومة، مع الاحتفاظ بهذه المؤسسات كبدائل ديموقراطية مباشرة، كاملة الانفصال عن الحكومة. وأدعو هذه الإستراتيجية إستراتيجية «إل آلتو» على اسم المدينة التي يمثل السكان الأصليون أغلبية أهلها، خارج العاصمة، وهي مشهورة بمؤسساتها الديموقراطية المباشرة وبتقاليد الفعل المباشر فيها (سيطرت الجمعيات الشعبية في إل آلتو، مثلا، على شبكة المياه في المدينة وعلى مرافق أخرى، وتولت إدارتها، وهي أيضا مقر الإقامة الراهن لأول رئيس لبوليفيا من السكان الأصليين وهو إيفو موراليس Evo Morales. وتبقى الحركات الاجتماعية المسؤولة، إلى حد بعيد، عن الوصول بموراليس إلى السلطة، والتي نظمت سلسلة من التمردات اللاعنفية ضد عديد ممن سبقوه إلى الرئاسة، والتي عبأت الجماهير لانتخابه، مصرة على الإبقاء على قدرتها على الانتفاض ضده، وعلى إسقاطه أيضا في أي وقت. والمنطق واضح تماما، وغالبا ما يردده المسؤولون المنتخبون، من حزب موراليس ذاته: ليست الحكومة، ولا يمكن أن تكون، مؤسسة ديموقراطية حقا. فلها منطقها الخاص بها المتنزل من القمة إلى ما دونها، النابع من مطالب رأس المال الدولي والمنظمات التجارية الدولية، من أعلى، أو من طبيعة البيروقراطيات المستندة إلى سلطة الشرطة. ولهذا فالمسؤولون المنتخبون سوف ينتهون، وفي شكل يكاد يكون حتميا، وعلى الأقل في ظروف بعينها، إلى أن يفعلوا، تحت ضغط هائل، عكس ما انتخبهم الناس لأجله بالضبط. ويؤمّن الحفاظ على سلطة مزدوجة ضوابط لهذا الأمر، بل ويضع سياسيين من أمثال موراليس في موقع تفاوضي أقوى لدى التعامل مع حكومات وشركات أجنبية، مثلا، أو مع البيروقراطية الخاصة بهم، إذ يكون في وسع الواحد منهم أن يتذرع، عن حق، بأن يديه مقيدتان، في مجالات معينة - ولا خيار لديه سوى أن يكون مسؤولا أمام الناخبين.ولا حاجة بنا إلى أن نقول إننا، في الولايات المتحدة، لسنا قريبين من هذه النقطة أبدا، ولكن من المفيد أن نضعها نصب أعيننا باعتبارها أفقا ممكنا من آفاق المستقبل. وإن كان هنا درس يمكن استخلاصه، فهو في ظني أنه ليس من الحكمة أن ننظر، حتى مجرد نظر، في المخاطرة

بدخول السياسة من باب الانتخابات قبل أن نرسي مبدأ مشروعية الأشكال النضالية من الفعل المباشر ومشروعية الأشكال المقبولة من التعبير السياسي.

● **إستراتيجية بوينس آيرس:** وتتمثل مقاربة أخرى في تجنب الاشتباك المباشر مع المؤسسة السياسية، على الإطلاق، والاتجاه إلى محاولة نزع كل شرعية عنها. ويمكن أن نسمي ذلك أنموذج الأرجنتين، أو مقاربة نزع الشرعية، ويبدو أن هذا هو ما يجري وقت كتابة هذا الكتاب في اليونان. ومن المهم التأكيد أن هذا لا يعني التخلي عن أي أمل بتحسين الظروف عبر جهاز الدولة. فالعكس هو الصحيح: فهذا من شأنه أن يمثل تحديا للطبقة السياسية حتى تثبت أن لها دورا مهما، وهذا غالبا ما ينجح في الدفع نحو اتخاذ تدابير راديكالية لتحسين حياة الناس، لم يكونوا ليفكروا بها، أبدا، لولا ذلك.

وفي الأساس، الإستراتيجية هي تخليق مؤسسات بديلة، تقوم على مبادئ أفقية، لا علاقة لها بالحكومة، وإعلان أن النظام السياسي، بكامله، فاسد وأحمق ولا علاقة له بالحياة الفعلية للناس، وأنه استعراض تهريجي يفشل حتى كشكل من أشكال التسلية، مع محاولة جعل السياسيين طبقة منبوذة. وهكذا، فبعد الانهيار الاقتصادي في الأرجنتين في 2011، استقرت الانتفاضة الشعبية التي خلعت ثلاث حكومات في غضون أشهر قليلة، كإستراتيجية لتخليق مؤسسات بديلة تقوم على المبدأ الذي أسموه، هم أنفسهم، «الأفقية» horizontality: جمعيات شعبية لحكم المجاورات الحضرية، والمصانع وغيرها من مواقع العمل التي استعادت عافيتها (والتي خذلها المسؤولون عنها)، واتحادات ذاتية التنظيم للعاطلين عن العمل، منخرطة في فعل مباشر يكاد لا يتوقف، بل ولبعض الوقت، نظام بديل للعملة.

وقد تلخص موقفهم من الطبقة السياسية في الشعار الشهير que se vayan todos وترجمته التقريبية هي «ليذهبوا جميعا إلى الجحيم». وتقول الأساطير إنه بحلول العام 2002 وصل الأمر إلى أن صار السياسيون - من أي حزب- عاجزين حتى عن الخروج لتناول الطعام في المطاعم من دون أن يتنكروا بشوارب مستعارة أو ما شابه ذلك، لأنهم لو انكشفت هوياتهم لاعتدى عليهم الرواد الغاضبون أو قذفوهم بالطعام. وكانت النتيجة النهائية أن وصلت إلى السلطة حكومة اشتراكية ديموقراطية يقودها رئيس (نستور كيرتشنر Néstor Kirchner) كان، فيما سلف، الإصلاحي الأكثر اعتدالا، لكنه اعترف بأن استعادة أي قدر من الثقة الشعبية في قدرة الحكومة على أن تصبح مؤسسة

شرعية يستدعي منه أن ينجز عملا راديكاليا ما. فقرر أن يمتنع عن دفع جانب كبير من الدين المستحق على بلاده. وأدى هذا العمل من جانبه إلى إطلاق متتالية من الأحداث أوشكت أن تدمر وكالات معنية بإنفاذ القانون الدولي مثل صندوق النقد الدولي، ويمكن القول إنها أنهت أزمة ديون العالم الثالث. وكانت النتيجة النهائية نفعا يجل عن الحصر لمليارات من فقراء العالم، وأسفرت عن عودة قوية للاقتصاد الأرجنتيني، ولكن شيئا من ذلك لم يكن ليحدث لولا أن الحملة لم تدمر شرعية الطبقة السياسية الأرجنتينية. وفوق ذلك، فالإستراتيجية التي جرى تبنيها ضمنت أنه، حتى عندما نجحت الحكومة في استعادة تأكيد سلطتها، بقيت كثرة من مؤسسات الحكم الذاتي، التي تم تخليقها إبان الاضطرابات، مصانة.

وبافتراض أن حالة التمرد الفعلي غير واردة في اللحظة الراهنة (صحيح أن حالات تمرد تبدو، على الدوام، غير واردة حتى لحظة حدوثها الفعلي؛ ولكن يبدو من المعقول أن نتخيل أن الظروف الاقتصادية، على أقل التقديرات، من المحتم أن تسوء على نحو ملموس)، فنحن نواجه على الأرجح نوعا من المزج المحلي بين هذه الخيارات، أو شيئا يشبهه بشكل عام. وعلى الأقل، فقد تؤمّن القائمة طريقة للبدء بالتفكير في ممكنات أبعد.

وهذا يساعد أيضا على توضيح أن حركة «احتلوا وول ستريت» تسعى، بالفعل، وراء الخيار الأخير: وراء إيجاد إستراتيجية لإسقاط الشرعية. وبالنظر إلى ما في الولايات المتحدة المعاصرة من اتجاهات سياسية، فقد كان هذا، على الأرجح، محتما. وفي النهاية، وقبل حتى أن نبدأ، كنا قد بلغنا منتصف الطريق إلى تلك النقطة. فقد كانت الأغلبية الساحقة من الأمريكيين يرون نظامهم السياسي، بالفعل، نظاما فاسدا وعديم النفع. وفي الحقيقة، فقد تميز الصيف الذي شهد بداية التخطيط للاحتلال باستعراض للحماقات السياسية التي بلغت حدا غير معتاد من الغرابة والطفولية واللامعنى، في السياسات المتصلة بسقف الدين الوطني، وهي السياسات التي نزلت بمعدلات الرضا الشعبي عن الكونغرس إلى ما دون العشرة (تسعة في المائة)، وهو أدنى مستوى نزلت إليه. وفيما بقيت أغلبية الأمريكيين تكابد صعوبات الكساد المحدث للشلل، والملايين في حالات من اليأس، أعلن النظام السياسي، في الأساس، عدم استعداده لمعالجتها أو عدم قدرته على ذلك، راح الجمهوريون في الكونغرس يهددون بأن يتسببوا في عجز الحكومة الأمريكية عن الوفاء بمستحقات الديون، لكي يفرضوا عليها إحداث استقطاعات هائلة في الخدمات

الاجتماعية، بزعم تجنب أزمة ديون هي، في الجانب الأكبر منها، متخيلة، وتوقع أسـوأ سـيناريوهاتها أن تتسـبب في عجز حكومة الولايات المتحدة، لعدة سنوات، عن الوفاء بمسـتحقات الديون، بعد عدة سـنوات. وقرر الرئيس أوباما، بدوره، أن الطريقة التي تجعله معقـولا، بالمقارنة، بحيث يبـدو بالتالي، وفق التعبير الذي فضله مستشـاروه، «البالغ الوحيد في الغرفة»، هي ألا يكشف عن أن الجدال كله كان يقوم على افتراضات اقتصادية زائفة، وأن يجهّز، بدلا من ذلك، نسـخة من البرنامج ذاته، تمثل «حلا وسطا» أكثر اعتدالا- كأن أفضل الطرق لفضح مجنون ما هو أن تتظاهر بأن خمسـين في المائة من ضلالاته صحيحة، بالفعل. وفي هذا السياق، فالشيء المعقول الوحيد هو أن تكشف عن أن الجدال بكامله كان بلا معنى، وأن النظام السـياسي لم ينجح إلا في نزع الشرعية عن نفسـه. وهذه هي الكيفية التي تمكنت بها جماعة شعثاء من الفوضويين والهيبيين وطلبة الجامعة العاطلين والوثنيين من الجالسـين فوق الأشـجار والناشـطين من أجل السـلام من أن تثبت، لغياب ما يثبت العكـس، أنها تضم العقلاء الوحيدين في أمريكا، في المحـل الأول. ففي بعض الأحيان تكون المراهنة عـلى موقف راديكالي هي المعقول الوحيد الممكن عمله.

وكما أقول أنا، فلا داعي لطرح تصورات محددة حول الإسـتراتيجية الطويلة المدى، لكني أحسـب أنه من الأهمية بمـكان ألا ننسى أن السياسـة الأمريكية أصبحت لعبة تدور بين لاعبين يئسـوا من فكرة أن السياسـة يمكن أن تكون أي شيء سوى الضلالات الجمعية، سوى حقائق تخلّقها السلطة، في حقيقة الأمر. وهنا يتبين عادة أن «السلطة»، في النهاية، هي تعبير ملطف يقصد به العنف المنظم. ومن هنا تنبع أهمية الاسـتمرار، أيا كان ما نصنعه، بتخليق فضاءات يمكننا فيها حقا أن نعمل على أساس من المعقولية والحل الوسـط، في آن معا، حتـى ونحن نعرّي، في الوقت ذاته، جهاز القوة الغاشـمة الخالصة الغباء الكامن وراء مزاعم السياسـيين بالقـدرة على «تخليـق حقائـق» مـن لا شيء. ويتعين، بالضرورة، أن يكون معنى ذلك أن نواجه تلك السلطة الغاشمة الغبية، ليس بأي نوع من الحل الوسـط «المعقول»، ولكن بشـكل من القوة الذكية المعاكسة المرنـة، التـي تنمي بديلا راديكاليا في الوقت الذي لا تكف فيه عن تذكير الجميع، بكل جلاء، بالأسس الحقيقية تحديدا لتلك السلطة.

5

إبطال السحر

«من الناحيــة الاقتصادية، ما أحب أن أراه هنــا هــو ضــمان تأمــين الحيــاة على نحــو يســمح للناس بالسعي وراء أنواع من القيمة التي يعتبرون، بالفعــل، أنها جديرة بأن يسعوا وراءها»

المؤلف

في خريف العام 2011، شــعر معظمنا بأننا نقف وســط ثورة عالميــة. كان كل شيء يحدث بسرعــة لا يمكن تصورهــا، فيما كانــت موجة الاضطــراب التي بدأت فجــأة في تونس تجتاح العالم، وتهــدد الجميع. وكنا نشــهد تظاهرات التعاطف في الصــين واحتلالات جديدة تحدث يوميا، تقريبا، في أماكن مثل نيجيريا وباكستان. وبالطبــع، عندما نعيد النظــر فيما جرى، نجد أنه لم يكــن من الممكن قط أن تســتمر الأمور في التطور بهــذه الوتيرة. وبــدا الأمر كأنه فيما كانــت كل بُنى الأمن الدولي المصممة على نحو من شــأنه تجنب مقاومــة جماهيرية من هذا النــوع - التي أخذت، منذ انهيــار العام 2008 تقذف بدراســات وأوراق عمل لاحصر لها حول احتمالات أحداث شــغب تتصــل بحالة الغذاء

وباضطرابــات على مســتوى الكوكب - قد أقنعت نفســها بالنهايــة، وهي لا تكاد تصدق، بأنه لا شيء ذا أهمية يمكن أن يحدث، غير أنه حدث ذلك الشيء؛ والآن وقد حدث، فقد ظلوا واقفين هناك، فاغرين أفواههم، بالقدر نفسه من عدم التصديق.

غــير أنه عندما جــاءت الموجة المحتومة من القمع، تركــت كثيرين منا في حال اضطــراب موقت. كنا توقعنا ظهور الهراوات، بعد حين. غير أنه ما أدهش الكثيرين منا كان رد فعل حلفائنا الليبراليين. فأمريكا، في النهاية، لا ترى نفسها كأمة يوحدها أصل إثني بعينه، بل ترى نفسها شعبا توحده حرياته؛ وهذا هو الشعب ذاته الذي قدم نفســه باعتباره المدافع الأشد إيمانا عن تلك الحريات. وحقيقة أنه ثبت أنهم، بدلا من ذلك، ســعدوا بأن تكون الحريات المدنية أوراق مساومة وفيرة لا يدافعون عنها إلا إذا دعت الضرورات الإستراتيجية، كانت حقيقة تعيد المرء إلى صوابه - حتى بالنسبة إلى كثرة من الفوضويين مثلي، ممن لم يتوقعوا شيئا آخر، على وجه التقريب، من المؤسســة الليبرالية. كان الأثر مصدر اكتئاب أشــد لأن كثرة ممن تُركوا وحدهم في غمــرات الأحداث أصابهم العنف، على نحو مباشر. وكان هؤلاء شــبانا وشــابات انجذبوا، بداية، إلى شــعور غامض بإمكانات تكاد تكون غير محدودة، غير أنه صار يتعين عليهم الآن أن يتعاملوا مع ذكريات نابضة بالحياة عن مكتبتهم، التي جمعوا محتوياتها بكل الحب، وهي تخرب ويلقى بها في النار أمام أعينهم من قبل شرطيين يضحكون، وعن مشــهد أعز أصدقائهم وهم يُضربون بالعصي، ويكبلون بالأغلال، في حين رفضت وســائل الإعلام من التيار الرئيسي، بكل ولاء، أن تدخل منطقة الحدث، وهم عاجزون عن أن يفعلوا شيئا لمساعدتهم، أوعن رؤية أصدقائهم يقذفون برذاذ مايس (Mace) في وجوههم، ويتعرضون لخطر الإصابة بمشــكلات في التنفس تبقى مدى الحياة، أو عن اضطرارهم إلى البحث اليائس عن مأوى لأناس دمّرعملاء الدولة مقتنيــات جمعوها بعد عمر كامل، مهــما كانت متواضعة - فانفجر كل توتر يمكن تصوره وكل شعور بعدم الارتياح كان قد جرى كبته أو تجاهله في الأسابيع السابقة، عندما أعطانا تنظيم المخيمات والدفاع عنها غرضا مشتركا بهذه الدرجة من الوضوح. ولمــدة شــهر أو ما يقارب ذلك، وقعــت الجمعية العموميــة ومجالس الناطقين في نيويورك في حال من الشــلل التام. واقتربنا من تبادل اللكمات في بعض الاجتماعات؛ ووقعت نوبات صراخ؛ وصرخات عنصرية مدوية؛ وخليط لا يكاد ينتهي من الأزمات

بسبب الخلاف حول التكتيكات والتنظيم والنقود؛ واتهامات بكل شيء من الاختراق من قبل الشرطة إلى اضطرابات الشـخصية النرجسـية. وفي لحظات كهذه، يميل من امتهنوا التفاؤل مثلي إلى الشعور بالسخرية المريرة. غير أنه بين الحين والآخر- وعلى نحـو منتظم إلى حد مدهش - أجد نفـسي في مواجهة ما يذكرني بكثير مما اعتبرته أمرا مسلما به.

بعد الطرد بعدة أشـهر، بعد مؤتمر قلـق في البهو الأمامي، قابلت رجلا متجهما ذا لحية، ربما كان في الخامسـة والثلاثين، متحفظا في ملبسـه، وبادرني بالقول «انتبه .لا يهـم، في الحقيقة، إن كانت فعاليات الأول مـن مايو تنطلق أو لا تنطلق، بالمرة - أقصد أنني، مثل أي واحد، أتمنى أن تحدث. غير أنه حتى إن حدثت، حتى إن لم نكرر الاحتلال، أبدا، حتى إن انتهى كل شيء اليوم، ففي حدود ما يتصل بي، أنتم يا جماعة غيرتم كل شيء، بالفعل - بالنسبة إلي على الأقل - أظن أننا على أعتاب تحول في الثقافة الأمريكية».

«حقا؟ ولكن كم من الناس طالهم التحول بالفعل؟».

حسـنا، الموضوع هو أن أيا ممن طالهم لم يعد بإمكان واحد منهم أن يعود إلى التفكير في الأمور على النحو السابق. ألاحظ ذلك في مكان عملي. قد نقضي كل وقتنا هنا في التشـكي بسـبب الاجتماعات، لكن حاول فقط أن تعود إلى العالم الحقيقي مجـددا، إن لم تكن شـهدت اجتماعا ديموقراطيا من قبل؛ تعـود إلى عملك، لتفاجأ بشيء مثـل، انتظر لحظة! هذا أمر سـخيف حقا، وتتحدث لأصدقائك وشـقيقتك ووالديك، قائلا: حسـنا، هل من افتراضـات جديدة تتعلق بالطريقة الوحيدة لعمل شيء ما والتي قد تبدو غبية ما لم نقبل بها كأمر مسـلم به؟ وقد تجد ما يدهشـك. كثرة من الناس تسأل أسئلة من هذا النوع.

وفكرت: هل تكون حقيقة الأمر أن الثورة ليست سوى ذلك، في الحقيقة ؟عندما يبدأ هذا في الحدوث ؟ أقصد، إذا كان بالفعل قد...

هي مسألة قُتلت بحثا: ما الثورة؟

اعتدنا أن نظن أننا نعرف. بدت لنا الثورات عمليات اسـتيلاء على السلطة من قبل بعض أنواع القوى الشـعبية، التي تسـتهدف تحويل طبيعة النظام السـياسي، الاجتماعي، الاقتصادي في البلد الذي اندلعت فيه الثورة، وعادة ما يكون ذلك وفقا

لحلم رؤيوي ما في مجتمع عادل. ونحن نعيش هذه الأيام في عصر ليس من المحتمل عندما تكتسح جيوش المتمردين مدينة أو تسقط الانتفاضات الجماهيرية ديكتاتورا أن تكـون للأمر هذه الدلالات الضمنية؛ عندما يحدث تحول اجتماعي عميق - كما جرى مثلا بصعود النسوية - فمن المرجح أن يتخذ شكلا مختلفا، تماما. لا يعني هذا أن الأحلام الثورية اختفت. غير أن الثوريين المعاصرين نادرا ما يظنون أن بوسـعهم تحقيقها عبر معادل عصري ما لعملية اقتحام الباستيل.

وفي لحظات كهـذه، يكون من المفيد، عموما، العـودة إلى التاريخ الذي يعرفه المرء بالفعل، لنسـأل: «هل كانت الثورات، على الإطلاق، على النحو الذي تصورناها عليـه؟»، بالنسـبة إلي، فالشـخص الـذي طرح تصورات عـن الثـورة كان لها أكبر قدر مـن الفعالية كان المؤرخ العالمـي العظيم إيمانويل وولرسـتاين(Immanuel Wallerstein)(*). فهـو يذهب إلى أنه على مدى ربع الألفية الأخيرة، أو ما يقارب ذلك، تألفت الثورات، قبل أي شيء آخر، من تحولات على مستوى الكوكب في الحس السياسي العام.

وما إن جاء زمن الثورة الفرنسـية، يشـير وولرسـتاين، حتى كان هناك بالفعل سـوق عالمية واحدة ونظام سـياسي عالمـي واحد، على نحو متزايد، تسـيطر عليه الإمبراطوريات الكولونيالية الضخمة. ونتيجة لذلك، فإن اقتحام الباسـتيل في باريس كان مـن الممكن، إلى حد بعيد، أن يفضي إلى تأثير على الدنمارك، أو حتى على مصر، بقـدر مماثل مـن العمق الذي يؤثر به على فرنسـا نفسـها - وفي بعض الحالات، بدرجـة أكبر. وبالتالي فهو يتحدث عن «الثورة العالميـة في العام 1789» التي تلتها «الثورة العالمية في العام 1848» التي شـهدت اندلاع ثـورات، وبما يقارب التزامن، في خمسـين بلدا، من فالاشـيا (Wallachia)(**) إلى البرازيل. ولم يتأت للثوريين في أي حالة من الحالات أن يسـتولوا على السـلطة، غير أنه بعد ذلك، المؤسسات التي تستلهم الثورة الفرنسية - وبخاصة نظم التعليم الابتدائي العام - جرى إنشاؤها، في كل مكان. وبالمثل، فإن الثورة الروسية في العام 1917 كانت ثورة عالمية مسؤولة، في

(*) هو عالم اجتماع ومؤرخ أمريكي مولود في العام 1930، وتنشر تعليقاته التي تركز، غالبا، على تحليل النظام الدولي في أكثر من مطبوعة. [المترجم].

(**) أحد أقاليم رومانيا، شمال الدانوب. [المترجم].

النهاية، عن «الصفقة الجديدة» وعن دول الرفاه الأوروبية بقدر ماهي مسؤولة عن الشيوعية السوفييتية. وآخر السلسلة كانت الثورة العالمية في العام 1968 - والتي اندلعت شأنها في ذلك شأن ثورة العام 1848، في كل مكان تقريبا، من الصين إلى المكسيك، ولم تستول على السلطة في أي مكان، وإن كانت على رغم ذلك قد غيرت كل شيء. كانت هذه ثورة ضد البيروقراطيات الحكومية، ومن أجل تجنب الفصل بين التحرر الشخصي والسياسي، وقد يكون أبقى ما تمخضت عنه هو، على الأرجح، ميلاد الحركة النسوية المعاصرة.

وهكذا فإن الثورات ظاهرات كوكبية. لكن هناك الكثير. ما تفعله الثورات حقا هو تغيير الفرضيات الأساسية حول ماهي السياسة، في النهاية. وفي أعقاب أي ثورة، الأفكار التي كانت تعد بكل صدق هامشية ملتاثة، سرعان ما تصبح العملة المقبولة في المناظرات. وقبل الثورة الفرنسية، كانت الأفكار القائلة بأن التحول محمود، وأن سياسات الحكومة هي الطريق الأمثل لإدارته، وأن الحكومات تستمد سلطتها من كيان يدعى «الشعب»، كانت تعد من الأشياء التي قد يسمعها المرء من المخبولين ومهيجي الدهماء، أو من حفنة من المثقفين العقلانيين، الذين يقضون أوقاتهم في نقاشات على المقاهي، في أحسن الأحوال. وبعد ذلك بجيل، فإن الأكثر انغلاقا بين القضاة والقسس ومديري المدارس تعين عليهم أن يظهروا، على الأقل، التزاما زائفا بهذه الأفكار. ولم يمض وقت طويل حتى كنا في الحالة التي نحن عليها اليوم: حيث يكون من الضروري أن تشرح هذه المصطلحات حتى يتسنى لأي أحد أن يلحظ مجرد وجودها. لقد أصبحت أمورا مسلما بها، أصبحت الأسس التي تقوم عليها المناقشات السياسية.

حتى العام 1968 لم تفعل الثورات العالمية أكثر من مجرد إدخال تحسينات عملية: بالتوسع في حق الانتخاب، وبإدخال التعليم الابتدائي العام، ودولة الرفاه. وفي المقابل، فإن الثورة العالمية في العام 1968 سواء اتخذت الشكل الذي كان لها في الصين - كتمرد من الطلاب والكوادر الشابة المؤيدة لنداء ماو (Mao) بثورة ثقافية - أو في بيركلي ونيويورك، حيث كانت علامة على تحالف بين الطلاب والمنقطعين عن الدراسة والمتمردين الثقافيين، أو حتى في باريس، حيث كانت تحالفا بين الطلاب والعمال، فقد بقيت على روحيتها الأولى: تمردا ضد البيروقراطية، وضد الامتثال،

وضـد كل ما يقيد الخيال الإنسـاني، وليس مشروعا لتثوير فقط الحياة السياسـية والاقتصاديـة، بل لتثوير كل مظهر من مظاهر الوجود الإنسـاني. ونتيجة لذلك، في معظـم الحالات لم يحاول المتمردون، مجرد محاولة، أن يسـتولوا على جهاز الدولة؛ فقد اعتبروا أن الجهاز هو نفسه المشكلة.

ومن قبيل مجاراة الطرز الحديثة هذه الأيام، كان يُنْظر إلى الحركات الاجتماعية أواخر ستينيات القرن الماضي باعتبارها فشلا محرجا. وهذا رأي قد تكون له وجاهته. فلا شـك أنه صحيح أنه، في المجال السـياسي، فالمستفيد المباشر من أي تحول واسع النطاق في الحس السـياسي العام – من ترتيب الأولويات بين المُثُل المتصلة بالحرية الفرديـة، والخيال، والرغبة، وكراهية البيروقراطية، والارتياب في دور الحكومة - كان اليمين السـياسي. وفوق كل شيء، فقد سمحت حركات السـتينيات بانبعاث واسع النطـاق لمذاهب حرية السـوق التي كانـت قد هُجرت، إلى حد كبـير، منذ القرن التاسـع عشر. وليسـت مصادفة أن الجيل الذي صنع الثورة الثقافية في الصين، إبان مراهقتـه، هو الذي أدار عملية إدخال الرأسـمالية وهو في الأربعينيات من العمر. ومنذ الثمانينيات أصبحت «الحرية» تعني «السـوق»، وأصبحت «السـوق» يُنظر إليهـا باعتبارها متماهية مع الرأسـمالية – حتى، وهو ما ينطـوي على مفارقة، في أماكن مثل الصين، التي عرفت أسـواقا بالغة التطور لآلاف الأعوام، وإن ندر أن كان فيها ما يمكن وصفه بالرأسمالية.

والمفارقات تجل عن الحصر. وفي حين صاغت أيديولوجية السوق الحرة الجديدة نفسها باعتبارها رفضا للبيروقراطية، فقد بقيت، في الحقيقة، مسؤولة عن أول نظام إداري يعمل على مسـتوى الكوكب، عبر عدد يفوق الحصر من شرائح البيروقراطية العامـة والخاصة: صندوق النقد الدولي، والبنك الـدولي، ومنظمة التجارة الدولية، والمنظمات التجارية، والمؤسسات المالية، والشركات المتعدية للقوميات، والمنظمات غير الحكومية. هذا، على وجه التحديد، هو النظام الذي فرض أرثوذكسـية السوق الحرة وسـمح بأن يسـتبيح النهب التمويلي العالم، تحت رقابة يقظة من الأسـلحة الأمريكيـة. وقد كان المعنى الوحيد لظهور أولى محاولات إعادة تخليق حركة ثورية كونية، حركة العدالة العولمية، التي بلغت ذروتها في الفترة الواقعة بين عامي 1998 و2003، هو أنها كانت بالفعل تمردا ضد حكم تلك البيروقراطية الكوكبية نفسها.

غير أنه بإعادة النظر فيما كان، بظني أن المؤرخين اللاحقين سوف يخلصون إلى أن موروث ثورة الستينيات من القرن الماضي كان أعمق مما نتخيل الآن، وأن انتصار الأسواق الرأسمالية بمختلف مديريها وتنفيذييها الكوكبيين، ذلك الانتصار الذي بدا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991 فاتحة عصر جديد وتحولا باقيا، كان، في الحقيقة، أكثر سطحية مما بدا.

وسوف أضرب مثالا واضحا. غالبا ما يسمع المرء بأن عشرية من الاحتجاجات ضد الحرب، في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي، انتهت إلى الفشل، لأنها لم تسهم على نحو ملموس في تسريع انسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية. غير أن تخوف المسؤولين عن السياسة الخارجية الأمريكية - بعد ذلك - من احتمال أن تواجههم احتجاجات شعبية مماثلة - وفوق ذلك الاضطراب في صفوف المؤسسة العسكرية نفسها وهي التي كادت تتداعى مطلع السبعينيات - بلغ حدا جعلهم يرفضون الدفع بالقوات الأمريكية إلى أي صراع بري، لمدة قاربت الثلاثين عاما. واحتاج الأمر إلى هجمة مثل تلك التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر، وأدت إلى موت آلاف الأمريكيين على التراب الأمريكي ليجري التغلب بالكامل على «عقدة فيتنام» الشهيرة - بل في تلك اللحظة بذل مخططو الحروب جهودا مضنية لجعل الحروب، بالفعل، محصنة ضد الاحتجاجات. فالبروباغاندا لم تنقطع، وظهر الحرص على أن تكون وسائل الإعلام ضمن فريق العمل، وقدم الخبراء حسابات دقيقة لأعداد الأكفان (كم قتيلا من الولايات المتحدة يلزم لإطلاق معارضة جماهيرية؟) وانصرف الاهتمام إلى تدوين قواعد الاشتباك في طريقة تجعل حصيلة الحسابات دون ذلك المعدل.

كانت المشكلة أنه مادامت قواعد الاشتباك تلك جعلت من المؤكد أن نساء وأطفالا وكهولا سوف ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا «خسائر إضافية» لكي يتيسر النزول بمعدلات الموت والإصابة، في صفوف الجنود الأمريكيين، إلى الحد الأدنى، فقد كان هذا يعني، في العراق وأفغانستان، أن الكراهية العميقة لقوات الاحتلال سوف تضمن، إلى حد بعيد، عجز الولايات المتحدة عن تحقيق أهدافها العسكرية. والجدير بالملاحظة هو أن مخططي الحرب بدا عليهم أنهم مدركون لهذا الأمر. ولم يكن أمرا ذا بال. اعتبروا أن الحيلولة دون معارضة فعالة في الداخل الأمريكي أكثر

أهمية، بكثير، من كسب الحرب. وكأن القوات الأمريكية في العراق انهزمت، في النهاية، أمام شبح آبي هوفمان (Abbie Hoffman)(*).

ومن البديهي أن حركة مناهضة للحروب في ستينيات القرن الماضي لاتزال تكف أيدي المخططين العسكريين في الولايات المتحدة في العام 2012، يصعب أن تعد حركة فاشلة. لكن ذلك يثير سؤالا محيرا وهو: ما الذي يحدث عندما يصبح تخليق شعور بالفشل، بأن الفعل السياسي ضد النظام غير منعدم التأثير تماما، هو الهدف الرئيسي لأولئك الذين في السلطة؟

خطرت لي الفكرة لأول مرة إبان المشاركة في الفعاليات ضد اجتماعات صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، في العام 2002. ولأن ذلك كان بعد فترة قصيرة من التاسع من سبتمبر، فقد كنا قليلي العدد وغير مؤثرين نسبيا، وكانت أعداد الشرطة ساحقة؛ ولم يكن هناك تصور أن بوسعنا إنهاء الاجتماعات. وانصرف معظمنا ولديهم شعور باكتئاب غامض. ولم أعلم إلا بعد ذلك بأيام قليلة، عندما تحدثت إلى شخص كان له أصدقاء يحضرون اجتماعات الصندوق، أننا بالفعل أوقفنا الاجتماعات: فقد فرضت الشرطة تدابير بلغت حدا كبيرا من الصرامة، كان منها إلغاء نصف الفعاليات، ما جعل معظم الاجتماعات الفعلية يدور عبر التواصل بالإنترنت. وبتعبير آخر، قررت الحكومة أن جعل المحتجين ينصرفون وهم شاعرون بما يشبه الفشل أهم من انعقاد فعلي لاجتماعات صندوق النقد الدولي. وإذا فكرت في الأمر، فهم يمنحون المحتجين أهمية استثنائية.

هل يمكن أن يكون هذا الموقف المجهض للحراك الاجتماعي، وتصميم الحروب والقمم التجارية على نحو يعطي الحيلولة دون ظهور معارضة، أولوية تعلو على إنجاح الحرب أو القمة بنفسها، انعكاسا حقيقيا لمبدأ أكثر عمومية؟ ماذا لو أن أولئك الذين يديرون النظام، في الوقت الراهن، وقد شهد معظمهم اضطرابات الستينيات عندما كانوا، هم أنفسهم، شبانا سريعي التأثر بما يدور - بوعي أو من دون وعي (وأحسب الأمر واعيا أكثر مما هو غير واع) - مسكونين بهاجس قيام حركات اجتماعية ثورية تعود، مجددا، لتحدي المفاهيم السائدة؟

(*) آبوت هوارد هوفمان(Abbot Howard Hoffman) 1936 - 1989، ناشط سياسي واجتماعي أمريكي شارك في تأسيس الحزب الأممي للشباب، ولمع اسمه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ولايزال رمزا لثورة الشباب ولفترة الثقافة المضادة. [المترجم].

هذا قد يشرح أمورا كثيرة. وفي معظم أنحاء عالمنا، صارت السنوات الثلاثون الأخيرة تُعرف بأنها عصر الليبرالية الجديدة - عصر يسيطر عليه إحياء عقيدة القرن التاسع عشر بعد زمن طويل من نسيانها، وهي العقيدة التي اعتبرت الأسواق الحرة والحرية الإنسانية، عموما، أمرا واحدا في النهاية. وقد ظلت الليبرالية الجديدة، على الدوام، مبتلاة بتناقض مركزي. فهي تعلن أن الضرورات الاقتصادية لها الأولوية على كل ما عداها. والسياسة نفسها مجرد تخليق لشروط «إنماء الاقتصاد» بالسماح لسحر السوق بأن يفعل فعله. وكل ما عدا ذلك من آمال وأحلام - عن المساواة وعن الأمن – يتعين التضحية به في سبيل الهدف المتمتع بالأولية، وهو الإنتاجية الاقتصادية. لكن الأداء الاقتصادي عبر الثلاثين سنة الأخيرة، بالفعل، تبين أنه قميء على نحو مؤكد. ومع وجود استثناء باهر أو اثنين (وبخاصة الصين التي أظهرت تجاهلا ملموسا لمعظم تصورات الليبرالية الجديدة) فقد بقيت معدلات النمو أدنى مما كانت عليه أيام الرأسمالية العتيقة الطراز التي تديرها الدولة وتوجهها مبادئ دولة الرفاه في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي[1]. وهكذا فشل المشروع، بمعاييره هو، فشلا ذريعا حتى قبل انهيار العام 2008.

وإذا أقلعنا، في المقابل، عن تصديق ما يقوله القادة العالميون، وبدأنا، بدلا من ذلك، بالتفكير في الليبرالية الجديدة باعتبارها مشروعا سياسيا، فإنه يبدو، لفوره، مؤثرا على نحو باهر. فالسياسيون وكبار المسؤولين التنفيذيين وبيروقراطيو الاتحادات النقابية وغيرهم، ممن يلتقون في انتظام بقمم مثل دافوس (Davos) ومجموعة العشرين (G20)، ربما كان أداؤهم تعيسا وهم بصدد تخليق نظام اقتصادي رأسمالي عالمي يسد الاحتياجات الفعلية لدى أغلبية سكان العالم (فضلا عن إنعاش الآمال، أوتحقيق السعادة، والأمن، والمعنى)، غير أنهم نجحوا، على نحو رائع، في إقناع العالم بأن الرأسمالية - وليست الرأسمالية فقط، بل الرأسمالية التمويلية شبه الإقطاعية التي تصادف أنها هي ما نجده الآن - هي النظام الاقتصادي الوحيد القابل للحياة. وإذا تأملت هذا مليا فسوف تجده إنجازا مدهشا.

كيف نجحوا في ذلك؟ من الواضح أن الموقف الإجهاضي من الحركات الاجتماعية جزء من الموضوع؛ فلا يمكن تحت أي ظرف من الظروف السماح بأن تعرف النجاح أي بدائل أو أي شخص يقترح البدائل. وهذا يساعد على تفسير الاستثمار الذي يكاد

يفوق الخيال في «نظم الأمن» من هذا النوع أو ذاك: وحقيقة أن الولايات المتحدة، التي تفتقر إلى أي منافس رئيسي، تنفق على جهازها العسكري والاستخباراتي أكثر مما كانت تنفق إبان الحرب الباردة، إضافة إلى التراكم المذهل لوكالات الأمن الخاصة، ووكالات الاستخبارات الخاصة، والشرطة التي جرت عسكرتها، والأحراس، والمرتزقة. وبعد هذا كله، هناك أدوات البروباغاندا، وبينها صناعة وسائل الإعلام الضخمة التي تحتفي بالشرطة، والتي لم يكن لها أي وجود قبل الستينيات من القرن الماضي. وهذه النظم، على الأغلب، لا تشن هجوما مباشرا على المنشقين بقدر ما تسهم في إشاعة أجواء الخوف، والامتثال الشوفيني، والحياة غير الآمنة، واليأس البسيط الذي يجعل أي تفكير في تغيير العالم يبدو وهما لا معنى له. لكن أنظمة الأمن هذه باهظة الكلفة أيضا. ويقدر بعض الاقتصاديين أن ربع السكان الأمريكيين منخرطون الآن في هذا النوع أو ذاك من «العمل الحارس» - كمدافعين عن ملكيات، أو مشرفين على أعمال، أو مشتغلين بإلزام إخوانهم الأمريكيين، على أي نحو آخر، الجادّة[2]. أما من الناحية الاقتصادية، فالقسم الأعظم من هذا الجهاز الضبطي هو مجرد أحمال زائدة.

وفي الحقيقة، معظم الابتكارات الاقتصادية في السنوات الثلاثين الأخيرة لها مغزى سياسي أكثر مما لها مغزى اقتصادي. فاستئصال الوظائف المضمونة مدى الحياة لمصلحة عقود غير مضمونة لا يسفر عن تخليق قوة عمل أكثر فعالية، لكنه فعال بشكل استثنائي في تدمير النقابات وفي نزع الطابع السياسي عن العمل بأشكال أخرى. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن ساعات العمل التي تتزايد بلا نهاية. فما من أحد يكون لديه كثير من الوقت للسياسة إذا كان الجميع يشتغلون ستين ساعة في الأسبوع. وغالبا ما يبدو أنه يتعين الاختيار بين ما يمكن أن يجعل الرأسمالية تبدو النظام الاقتصادي الوحيد الممكن، وما يمكن أن يجعل الرأسمالية، بالفعل، نظاما أكثر قابلية للحياة، والليبرالية الجديدة تعني، دائما، اختيار البديل الأول. ونتيجة كل ذلك معا هي حملة لا تهدأ ضد الخيال الإنساني. أو، إن شئت الدقة: ضد الخيال، والرغبة، والتحرر الفردي، وكل تلك الأمور التي كانت تسعى إلى تحريرها آخر ثورة عالمية كبرى، لتنحصر بكل صرامة في مجال الاستهلاكية، أو ربما في الواقع الافتراضي للإنترنت. وهي في كل العوالم الأخرى مستبعدة، بكل صرامة. نحن نتحدث عن

اغتيـال الأحلام/ عن فرض جهاز اليأس، المصمم على نحو يلفظ أي تصور لمسـتقبل بديل. غير أن نتيجة تكديس كل الجهود، تقريبا، في السلة السياسية، تركنا في الحالة العجيبة التي نشهد فيها تداعي النظام الرأسمالي أمام أعيننا، في اللحظة نفسها التي خلص فيها الجميع إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام آخر.

وربمـا كان هذا كل ما يجب أن نتوقعه في عالم أصبحت الطبقة الحاكمة فيه، عـلى جانبي الفاصل السـياسي المفترض، كما بينت في الفصـل الثاني، تؤمن بأنه لا وجود لحقيقة خارج ما يمكن أن يتخلق بقوة سـلطتهم. واقتصادات الفقاعة هي إحدى نتائج البرنامج السـياسي نفسـه الذي لم يكتف بجعل الرشوة مبدأ سياديا، يجري على أساسـه نظامنا السياسي، بل جعلها، بالنسـبة إلى من يعملون داخله، المبدأ الذي تتأسـس عليه الحقيقة ذاتها. ويبدو كأن الاسـتراتيجية قد اسـتهلكت كل شيء.

لكن هذا يعني أن أي ثورة على مسـتوى المفهومات المشـتركة قد تحدث آثارا مدمـرةٍ لأولئك الموجودين في السـلطة. لقد قامر حكامنـا بكل شيء لجعل انطلاق الخيال، على هذا النحو، غير متصور. فإن خسر الرهان فالنتائج سـتكون (بالنسـبة إليهم) مدمرة.

وفي الأحوال العادية، عندما يتحدى المرء الحكمة المسـتقرة - القائلة بأن النظام الاقتصادي والسياسي الراهن هو الوحيد الممكن – فأول رد فعل يحتمل أن تواجهه هو مطالبتك بمخطط معماري تفصيلي لكيفية عمل النظام البديل، نزولا إلى طبيعة أدواتـه التمويلية، وإمدادات الطاقة، وسياسـات صيانة شـبكات الصرف الصحي. وبعـد ذلك، من المحتمل أن يُسـأل المـرء عن برنامج مفصل للكيفية التي سـوف يجري بها تخليق هذا النظام. تاريخيا، هذا مضحك. متى تأتّى للتحول الاجتماعي أن يحدث، إطلاقا، وفقا لمخطط أي أحد؟ ليس الأمر أن دائرة صغيرة من أصحاب الرؤى في فلورنسـا عصر النهضة ممن تصوروا شيئا أسموه «الرأسـمالية» ابتكروا توصيفا لتفاصيل سـوف تعمل وفقا لها سـوق الأوراق المالية والمصانع، يوما ما، ثم وضعوا برنامجـا لتحويل رؤاهم إلى واقع. وفي الحقيقة، الفكرة بالغة السـخافة إلى حد أننا يمكن أن نسائل أنفسنا: كيف تأتى لنا أن نتصور أن هذه هي الكيفية التي يتصادف أن التحول يبدأ بها؟

تقول لي الظنون إن هذا قد يكون من توابع أفكار عصر النهضة، التي فقدت بريقهـا بعده في كل مكان، تقريبا، إلا في أمريكا. كان شـائعا بين الناس في القرن الثامن عـشر أن يتخيل المرء أن الأفكار يؤسسـها المشرّعـون الكبار (ليكرغوس Lycurgus، وسولون Solon(*)...) الذين ابتدعوا، من عندهم أعرافا ومؤسسات، كأنهم الرب الذي خلق العالم، ثم ابتعدوا مجددا (كأنهم الرب) ليتركوا الآلة تدير نفسـها بنفسـها، إلى حد بعيد. وهكذا فإن «روح القوانين» سـيتأتى لها تدريجيا أن تقرر شـخصية الأمة. كان وهما غريبا، لكن واضعي دستور الولايات المتحدة كانوا يعتقدون أن هذه هي الكيفية التي تأسسـت بها الأمم العظيمة، وحاولوا أن يطبقوهـا بالفعل. لهذا فالولايات المتحدة، باعتبارها «أمة من القوانين وليس من الرجال»، قد تكون الوحيدة على ظهر الأرض التي تنطبق عليها هذه الصورة بأكـثر من معنى. غير أنه، حتـى في الولايات المتحدة كما رأينا، فهذا لا يزيد على كونه جزءا صغيرا جدا مما حدث. والمحاولات التالية لتخليق أمم جديدة وإرساء نظم سياسـية واقتصاديـة من أعلى (المنافس الكبير للولايـات المتحدة في القرن العشرين، الاتحاد السوفييتي، الدولة العظمى الوحيدة الأخرى، على ظهر الأرض، التي كان اسـمها لفظة أوائلية هي المثال الذي يُشـار إليه أكثر من غيره هنا) لم تحقق نجاحا مشهودا.

ولا يعنـي هذا كلـه أن الـرؤى الطوبوية فيها مـا يشـينها. ولا حتى الخطط التفصيليـة. غـير أنه يلـزم ألا نعطيها فوق حقهـا. وقد أنتج المُنظّـر مايكل آلبرت (Michael Albert)(**) خطـة مفصلة لكيفيـة إدارة المجتمع الحديث من دون نقـود، على أسـاس ديموقراطي تشـاركي. وهذا، في ظني، إنجاز مهـم - ليس لأنني أظن أن هذا الأنموذج، تحديدا، يمكن تطبيقه على الإطلاق وفي الشكل الذي وصفه، بالضبط، بل لأنه يجعل من المسـتحيل أن نقول إن شـيئا كهذا غير متصور. ويبقى أن نمـاذج كهـذه لا يمكن إلا أن تكـون تجريبا فكريا. فلا يمكن لنـا، بالفعل، تصور المشـكلات التي ستنشـأ عندما نباشر بناء مجتمع حر. وما يبدو لنا أنه المشـكلات

(*) ليكر غوس هو المشرع الأسطوري الإسبرطي الذي أسس نظاما للإصلاح عسكري النزعة، وفقا لما نقله الكهان في دلفي عن أبوللو، وسولون هو رجل دولة وشاعر أثيني حاول مواجهة انحطاط أثينا بالتشريعات. [المترجم].

(**) هـو ناشـط واقتصادي وكاتـب أمريكي مولود في العـام 1947، انتمى إلى منظمة «طـلاب من أجل مجتمع ديموقراطي»، واشتهر بنضاله ضد الحرب الأمريكية في فيتنام. [المترجم].

المرجـح ظهورها، برأي المؤلف، قد لا تكون مشـكلات عـلى الإطلاق؛ وقد يتبين أن مشـكلات أخرى لم تخطر لنا على بال هي مشـكلات صعبة، بشكل جهنمي. هناك العديد من العوامل المجهولة، وأوضحها التكنولوجيا.

لهذا السبب، من السخف أن نتصور أن الناشطين في إيطاليا عصر النهضة طلعوا بنماذج سـوق للأوراق المالية وللمصانع - فكل ما جرى قد تأسـس على كل أنواع التكنولوجيـا التي لم يكـن متاحا لهم تصورها، وهـي التكنولوجيا التي لم تظهر إلا لأسـباب بينها أن المجتمع بدأ يتحرك بالاتجاه الذي مضى إليه. وقد يفسر هذا، على سـبيل المثال، لماذا أنتج كُتّاب روايات الخيال العلمي (أورسولا كي لوغوين Ursula K. Le GUIN، وسـتارهوك Starhawk، وكيم سـتانلي روبنسـون Kim Stanley Robinson)(*) هـذا القدر الكبير من الرؤى الأكثر قوة لمجتمع فوضوي. في الأدب الروائي، تقر على الأقل بأن الجانب التقني مجرد تخمين.

أما أنا، فاهتمامي بتقرير نوع النظام الاقتصادي الذي يتعين أن نقيمه في مجتمع حر يقل عن اهتمامي بتخليق الوسائل التي بفضلها يمكن للناس أن يتخذوا قرارات كهـذه لأنفسـهم. وهذا هو السـبب في أنني خصصت كل هذا الجـزء من الكتاب للحديـث عن صنع القرار على نحو ديموقراطي. ومجرد تحصيل خبرة المشـاركة في مثل هذه الأشـكال الجديدة من صنع القرار تشـجع المرء على أن يطل على الدنيا بعينين جديدتين.

فما الصـورة التي يمكن أن تكون عليها، بالفعل، ثورة في المفهومات الشـائعة؟ لا أدري، لكـن يمكننـي التفكير في عدد غير محدد من مكونـات الحكمة التقليدية التي لا شك أنها تحتاج إلى أن نعرّضها إلى قدْر من التحدي، إذا كان لنا أن ننشئ أي نـوع من المجتمع الحر القابل للحياة. وقد استكشـفت، بالفعل، واحدا منها - طبيعـة النقـود والديْن - بقدر من التفصيل، في كتاب سـابق. بـل اقترحت يوبيلا (jubilee)(**) للديـون إلغاء عاما، لأسـباب منها مجـرد توضيح أن النقود هي، في

(*) أورسـولا لوغوين، المولـودة في العام 1929، مؤلفة روايات وكتب للأطفال وقصـص قصيرة من الخيال العلمي، وسـتار هوك سلفت الإشـارة إليها، وروبنسـون مؤلف روايات الخيال العلمي الأمريكي المولود في العام 1952 الذي اشتهر برواية بعنوان «ثلاثية المريخ». [المترجم].

(**) اليوبيل هو السنة الأخيرة من الدورات الزراعية السبع في العقيدة اليهودية، وفي هذه السنة ترتاح الأرض فلا تزرع، كما يحدث في نهاية كل دورة، لكن أيضا يُعتق العبيد ويُطلق سراح السجناء ويجري إسقاط الديون. [المترجم].

الحقيقـة، مجرد منتج بشري، مجموعة من الوعـود يمكن بطبيعتها أن تكون محلا لإعادة التفاوض. وسوف أذكر هنا أربعة أخرى من مكونات الحكمة التقليدية:

العمل 1: المساومة الإنتاجوية

تتعلق كثرة من الافتراضات المدمرة التي تقيد فهمنا للإمكانية السياسية بطبيعة العمل.

وأكثر هذه الافتراضات وضوحا هو الافتراض أن العمل، بالضرورة، جيد، وأن من هم غير مستعدين للالتزام بنظام العمل هم بطبيعتهم قليلو القيمة وغير أخلاقيين، وأن الحل لأي أزمة اقتصادية أو حتى مشـكلة اقتصادية هو، دائما، أن يعمل الناس أكثر، أو يعملوا بقدر أكبر من الجدية مما يفعلون. وهذا واحد من تلك الافتراضات التي يبدو أنه يتعين على كل واحد، وفقا للخطاب السياسي للتيار الرئيسي، أن يقبل بها كأسـاس للنقاش. غير أنه بمجرد أن تفكر فيها تجد أنها سـخيفة. أولا، وقبل كل شيء، هـذا موقف أخلاقـي، وليس موقفا اقتصاديا. فهنـاك الكثير من العمل الذي يجـري إنجازه والذي سـنكون جميعا أفضل حالا من دونه، ومدمنو العمل ليسـوا بالـضرورة كائنات بشرية أفضل. وفي الحقيقة، فـإن أي تقدير منطقي لحالة العالم سـيتعين أن يخلـص إلى أن ما نحتاج إليـه حقا ليس المزيد مـن العمل، بل نحتاج إلى عمـل أقـل. ويصدق هذا حتى إن لم نأخذ بعين الاعتبـار المخاوف البيئية - أي الحقيقة القائلة بأن الوتيرة الراهنة لآلة العمل الكونية تحول العالم، على نحو سريع، إلى مكان غير صالح للسكنى.

فلـماذا يصعـب، إلى هذا الحد، تحدي هذه الفكـرة؟ في ظني، قد يكون أحد أسباب ذلك هو تاريخ حركات العمل. من المفارقات الكبرى في القرن العشرين أن أيا مـن الطبقات العاملة، التي نجحت في تعبئـة جماهيرها، لم توفق إلى اقتناص كسرة من السـلطة السياسية إلا تحت قيادة كوادر من البيروقراطيين الذين نذروا أنفسـهم لهذا النوع من الفلسـفة الخلقية ذات التوجه الإنتاجي تحديدا - وهي فلسفة أخلاقية لا تشاركهم في الإيمان بها غالبية العمال الفعليين(*). بل بوسع المرء

(*) كـما أوضـح فوضوي هندي، فيمكن أن يعثر المرء على أقوال مأثورة منسـوبة إلى الجميع، من غاندي إلى هتلر، تعتبر أن العمل مقدس، لكن عندما يتحدث العمال عن يوم مقدس (a holy day) فهم يشـيرون إلى يوم يتعين على أي واحد عدم العمل فيه.

أن يســميها «الصفقة الإنتاجوية» (the productivist bargain) التي تقوم على أنــه إذا قبل المرء بالمبدأ المثالي الطّهري القديــم القائل بأن العمل هو، بحد ذاته، فضيلة فســوف يكافأ على ذلك بالفردوس الاســتهلاكي. وفي العشريات الباكرة من القرن، كان هذا هو الفارق الرئيسي بين الاتحادات النقابية الفوضوية والاشتراكية، وكان الســبب في ميل الأولى، على الدوام، إلى المطالبة بأجور أعلى، في حين طالبت الثانية بساعات أقل (والاتحادات الفوضوية، كما هو معروف، مسؤولة بالفعل عن جعل يوم العمل ثماني ســاعات). وقد اعتنق الاشتراكيون مبدأ الفردوس الاستهلاكي الــذي عرضه أعداؤهم البورجوازيون؛ وعلى رغم ذلك كانوا يتمنون لو أنهم أداروا النظام الإنتاجي بأنفسهم؛ وفي المقابل، رغب الفوضويون في أن يكون لديهم وقت للعيش، للسعي وراء أشكال من القيمة لم يكن بوسع الرأسماليين حتى أن يحلموا بهــا. لكن أين حدثت الثورات؟ كانت القواعد الشــعبية الفوضوية - أولئك الذين رفضوا الصفقة الإنتاجوية - التي قامت بالفعل: سواء في إسبانيا أو روسيا أو الصين أو، تقريبــا، في أي مــكان حدثت فيه ثورة. غير أنــه في كل حالة من تلك الحالات انتهــى بهم الأمر تحت إدارة البيروقراطيين الاشــتراكيين الذين اعتنقوا ذلك الحلم بيوتوبيا اســتهلاكية، وإن كانــت تقريبا آخر ما كان ممكنــا لهم أن يحققوه على الإطــلاق. وأصبحت المفارقة تتمثل في أن المنفعة الاجتماعية الرئيســية التي نجح في تأمينها، بالفعل، الاتحاد الســوفييتي والنظم المماثلة – المزيد من الوقت، إذ إن انضباط العمل يصبح شــيئا مختلفا، تماما، عندما يصبح غير وارد، عمليا، أن يُفصل المرء من عمله، ويصبح كل فرد قادرا على أن يعمل، تقريبا، نصف الوقت المفترض، من دون مســاءلة – هي تحديدا المنفعة التي لا يسعهم الاعتراف بوجودها؛ وكان من الضروري الإشــارة إليها باعتبارها «مشــكلة التغيب عن العمل» كعثرة بوجه مســتقبل مستحيل، ممتلئ بالأحذية والإلكترونيات الاســتهلاكية. لكن هنا، أيضا، يشــعر النقابيــون بضرورة تبني الــشروط البورجوازية – حيــث تصبح الإنتاجية وانضباط العمالة قيما مطلقة – والتصرف على أساس أن الحرية في الراحة في أثناء الحضور في موقع بناء ليس حقا جرى اكتسابه بصعوبة، بل مجرد مشكلة. لا خلاف على أن العمل لأربع ســاعات في اليوم أفضل كثيرا من إنجاز عمل الساعات الأربع في ثمانٍ، لكن هذا، بالتأكيد أفضل من لا شيء.

العمل 2: ما العمل؟

انصياع المرء لضوابط العمـل - الإشراف، الرقابة، حتى الرقابة الذاتية في العمل الحـر- لا يجعل المرء إنسـانا أفضل، بل تجعله أسـوأ، في معظـم الجوانب المهمة حقا. والخضوع لهذا الأمر هو سـوء حظ يكون، في أحسـن حالاته، ضرورة في بعض الأحيان. غير أننا لا يمكننا أن نبدأ بالتساؤل عما يجعل العمل فضيلة إلا عندما نرفض فكـرة أن العمل، على هـذا النحو، هو في ذاته فضيلة. والإجابة عن هذا التسـاؤل واضحة. يكون العمل فضيلة إذا كان يسـاعد الآخرين. ويتعين أن يؤدي التخلي عن الإنتاجوية إلى تسـهيل التوصل إلى تصور جديد حول طبيعة العمل ذاتها، مادامت تعني أمورا من بينها أن التنمية التكنولوجية سيعاد توجيهها لتكون أقل تركيزا على تخليق المزيد من النواتج الاسـتهلاكية والمزيد من انضباط العمالة، وأكثر تركيزا على استئصال تلك الأشكال من العمل بالكلية.

ومـا سـوف يتبقى هو ذلك النوع من العمل الذي سـيكون بمقـدار البشر أن يعملوه: تلك الأشـكال من أشـغال الرعاية والمساعدة التي هي، كما بينت، في مركز الأزمة التي أتت إلى الوجود بحركة «احتلوا وول ستريت»، من الأصل. ما الذي يمكن أن يحدث لو أننا أقلعنا عن التصرف على نحو يوحي بأن الشكل الأصلي للعمل هو الكـدح على خـط إنتاج، أو في حقل قمح، أو في مصنـع للحديد، أو حتى في حجرة العمل المكتبي، وبدأنا، بدلا من ذلك من وظيفة الأم أو المعلم أو مسـؤول الرعاية؟ قد نكـون مضطرين إلى أن نخلص إلى أن المهمة الحقيقية للحياة البشرية ليسـت المساهمة في شيء يسـمى «الاقتصاد» (وهو مفهوم لم يوجد قبل ثلاثمائة سنة)، بل هي حقيقة أننا جميعا، وكما كنا دائما، مشروعات للإبداع المتبادل.

وفي اللحظـة الراهنة، قد تكـون الحاجة الأكثر إلحاحا هي إلى أن نبطئ من وتير عمـل آلات الإنتاجيـة. وقد يبدو هذا القـول غريبا - ورد الفعـل التلقائي إزاء كل مشـكلة هي أن نفترض أن الحل يتطلب من كل واحد أن يعمل أكثر، لكن، بالطبع، فهـذا النوع من الاسـتجابة هو تحديدا المشـكلة الحقيقية - ولكـن إذا نظرت إلى الوضـع العام في العالم، تصبح الخلاصة واضحة. فنحن، فيما يبدو، نواجه مشـكلتين مستعصيتين على الحل. فمن ناحية، نحن نواجه سلسلة لا تنتهي من أزمات الديون العالمية، وكل ما يحدث هو أن شـدتها تتزايد وتتزايد منذ سـبعينيات القرن الماضي،

حتى إن العبء الكلي للديْن- السيادي والمحلي والتجاري والشخصي- هو عبء غير مستدام، كما هو واضح. من ناحية أخرى، لدينا أزمة بيئية، عملية متسارعة من التحول المناخي الذي يهدد بإلقاء الكوكب بكامله في حالة جفاف، وفيضانات، وهيولى، ومجاعات، وحروب. وربما بدا أن الأمرين غير مترابطين. لكنهما، في النهاية، أمر واحد. فما هو الديْن، في النهاية، إن لم يكن وعدا بإنتاجية في المستقبل؟ والقول بأن مستويات المديونية العالمية آخذة في الارتفاع يعني، ببساطة، أن البشر، على المستوى الجمعي، يعد بعضهم بعضا بإنتاج قدر من السلع والخدمات يفوق ما ينتجونه الآن. لكن المستويات الراهنة هي ذاتها غير مستدامة. إنها، هي تحديدا، ما يدمر الكوكب، بمعدل دائم التسارع. بل إن أولئك الذين يديرون النظام قد بدأوا، وفي تردد، يتوصلون إلى خلاصة مفادها أن نوعا ما من إلغاء الديون - نوعا من اليوبيل - هو أمر محتوم. والنضال السياسي الحقيقي سوف يدور حول الشكل الذي يتخذه هذا اليوبيل. حسنا، أليس من البديهي أن نعالج المشكلتين بالتزامن؟ لماذا لا يكون الحل إسقاطا عالميا للديون، على أوسع نطاق ممكن عمليا، متبوعا بخفض هائل في ساعات العمل: ربما ليصبح يوم العمل أربع ساعات، أو لتكون هناك عطلة سنوية مضمونة لخمسة أشهر؟ وهذا من شأنه، ليس فقط أن ينقذ العالم، بل (خصوصا أن الأمر لن يكون تبطّل الجميع في الساعات الحرة التي عثروا عليها أخيرا) أن نبدأ أيضا بتغيير مفهوماتنا الأساسية حول ماهية العمل المنتج للقيمة حقا.

كانت حركة «احتلوا وول ستريت» محقة في امتناعها عن طرح مطالب، ولكن إن كان علي أن أصوغ مطلبا، فهذا هو. وفي النهاية، فهذا من شأنه أن يكون هجوما على الأيديولوجية السائدة في أقوى النقاط لديها. فأخلاقيات الديْن وأخلاقيات العمل هي أقوى الأسلحة بأيدي من يديرون النظام الراهن. لهذا السبب فهم مستمسكون بها حتى وهي، بالنتيجة، تدمر كل شيء. وهذا هو السبب أيضا في أن ذلك قد يكون المطلب الثوري الكامل.

العمل 3: البيروقراطية

أحد مظاهر الفشل الكارثية حقا ليسار التيار الرئيسي عجزه عن إنتاج جهد نقدي ذي مغزى للبيروقراطية. وفي ظني، هذا هو التفسير الأكثر وضوحا لفشل

يســار التيار الرئيسي، ربما في كل مكان، في الاســتفادة من الفشل الكارثي للرأسمالية في العــام 2008. في أوروبــا، كانت الأحزاب التي نجحت في الاســتفادة من الغضب الشــعبي، في جميع الحالات تقريبا، هي أحزاب اليمين. وهذا لأن اليسار الاجتماعي الديموقراطي المعتدل، منذ فترة طويلة، يؤمن بالبيروقراطية وبالسوق في آن معا؛ ولم يجد اليمين (خصوصا أقصى اليمين) فقط أنه من الأســهل التخلي عن إيمانه الأعمى بحلــول الســوق، بل كان لديه بالفعــل نقد للبيروقراطية أيضــا. وهو نقد فج، راح زمانه، وغير ذي موضوع. لكن، على الأقل هو موجود. أما يســار التيار الرئيسي، وقد رفض الهيبيين والمشاعات في ستينيات القرن الماضي، فقد أبقى نفسه عمليا من دون طروحات نقدية بالمرة.

لكن البيروقراطيــة تملأ كل مظهر من مظاهر حياتنا، على نحو لم يتيسر لها من قبل. والغريب أننا نكاد نكون عاجزين عن أن نرى ذلك أو أن نتحدث عنه. ويعود ذلك لأســباب منها أننا أصبحنا نرى البيروقراطية كأنها، ببساطة، أحد مظاهر الحكم - متجاهلــين البيروقراطيــات الخاصة التي غالبا ما تكون أكــثر قوة بكثير، أو، وهو الأهم، ما نشهده اليوم أيضا من تداخل كامل بين البيروقراطيات الحكومية والخاصة (تجاريا وتمويليا وتربويا) لدرجة يستحيل معها التمييز بينهما.

قرأت ذات مرة أن الأمريكي، في المتوســط، ينفق قرابة نصف العام على امتداد حياته في انتظار تغيير إشــارة المرور. ولا أدري إن كان هناك من أحصى الوقت الذي قضاه، هو أو هي، في تعبئة أوراق رســمية - أشك في أن هناك من فعل ذلك - لكن لا يســعني أن أتصور أن ذلك استغرق وقتا أقل بدرجة كبيرة. وأكاد أكون واثقا بأن ســكان الكوكب، على مر العصور، لم يتعين عليهم من قبل أن ينفقوا كل هذا القدر من حيواتهــم في التعامل مع الأوراق. وفي حين يبــدو أن الحكومة تتخصص بأنواع مُمضّة من الأوراق الرســمية، كما يعرف أي شــخص يقضي وقتا طويلا مع الإنترنت، فــما تدور حوله المعاملات الورقيــة، بالحقيقة، هو أي شيء يتصل بإعطاء النقود أو تلقيهــا. وهذا ينطبق على كل شيء من قمة النظام (النظام الإداري الشاســع الذي أنشــئ لتنظيم التجارة الكونية باســم «حرية الأسواق») إلى أدق التفصيلات للحياة اليوميــة، حيث إن التكنولوجيات التي كان يفــترض بها في الأصل توفير العمالة، قد حولتنا جميعا إلى محاسبين وموظفين قانونيين ووكلاء سفريات من الهواة.

لكن، وعـلى خلاف ما كان في سـتينيات القرن الماضي، عندما كانت المشـكلة أقل حدة بكثير، فهذا السـيل غير المسـبوق مـن الوثائق لم يعُدْ، لسـبب ما، يُعدّ قضية سياسية. وأعود للقول بأنه يتعين علينا أن نجعل العالم المحيط بنا مرئيا، مرة أخرى، وبخاصة أن أحد الشكوك الغريزية لدى غير المسيسين تجاه اليسار هي أنه، على الأرجح، سـوف يأتي بقدر من البيروقراطية يزيـد عما هو موجود بالفعل. إن أي تحول ثوري- حتى إن لم يسـتأصل الدولة بالكامل - سـوف يعني، بكل تأكيد، بيروقراطية أقل.

العمل 4: استعادة الشيوعية

نحن نواجه هنا التحدي الأكثر صعوبة على الإطلاق، لكن بما أننا نواجهه، فلماذا نخاطر بكل ما لدينا؟

هنـاك شيء غريب بدأ يحدث في ثمانينيات القرن الماضي. ربما كانت تلك أول فترة في تاريخ الرأسمالية يدعو فيها الرأسماليون أنفسهم «رأسماليين». ففي معظم القرنين السـابقين من تاريخ هذا المصطلح، كانت له دلالات مهينة. ولا أزال أذكر جيـدا كيف أن «النيويورك تايمز»، التي أصبحـت آنذاك القوة الدافعة الحقيقية لتخليق شـعبية واسـعة لما أصبح عرفا مسـتقرا عند الليبرالية الجديدة، سبقت غيرها بسلسلة لا نهاية لها من العناوين الرئيسية التي تنعق لأن نظاما شيوعيا، أو حزبا اشتراكيا، أو مشروعا تعاونيا، أو مؤسسة أخرى يفترض أنها يسارية، اضطرت بدوافـع نفعية خالصة إلى تبني عنصر أو أكثر من عناصر «الرأسـمالية». وارتبط ذلك بالشـعار الذي كان يتردد، من دون نهاية «الشـيوعية، ببساطة، لا تنجح» - لكنها كانت تمثل أيضا نوعا من الشـقلبة الأيديولوجية، التي كان روادها أشخاصا ينتمـون إلى الهامـش اليميني الملتـاث من أمثال آين رانـد، حيث يجري إحلال «الرأسـمالية» محل «الاشـتراكية» والعكس. وفي حين كانت الرأسـمالية، في زمن مـضى، الحقيقة المبهرجة، وكانت الاشـتراكية المثال الـذي لم يتحقق، أصبح الأمر معكوسـا. وزاد الأمر تطرفا في حالة «الشـيوعية» التي تواتر استخدامها، حتى في تلك النظم التي دعت نفسـها «شـيوعية»، للإشارة إلى مسـتقبل طوبوي غامض لن يتيسر بلوغه إلا بعد أن تتوارى الدولة، والذي لا شـك في أنه كان قليل الشبه

بالنظام «الاشتراكي» القائم آنذاك. وبعد العام 1989، بدا أن معنى «الشيوعية» ينزاح، ليعني «أيا من مناهج التنظيم التي كانت قائمة في ظل النظم الشيوعية»، وهذا بدوره تبعه انزياح بلاغي عجيب حقا، اقتضى أن تعامل تلك النظم - التي سبقت إدانتها باعتبارها نظما بالغة الكفاءة في إنشاء الجيوش والشرطة السرية، وفاشلة لدرجة تثير الأسى في إنتاج المسرات الاستهلاكية - باعتبارها هي ذاتها طوبوية، أي تتحدى، على نحو تام، الحقائق الأساسية للطبيعة البشرية (كما كشفت عنها الاقتصادات) لدرجة أنها، ببساطة، «عجزت عن الأداء» بالمطلق، وأنها كانت، بالفعل، نظما مستحيلة - وهي خلاصة عجيبة حقا، عندما يدور الحديث عن الاتحاد السوفييتي، الذي سيطر على حصة واسعة من سطح الأرض لسبعين عاما، وهزم هتلر، وأطلق أول قمر اصطناعي، وبعد ذلك أول رائد فضاء من البشر. وبدا الأمر كأن انهيار الاتحاد السوفييتي صار يُنظر إليه كدليل على أنه لم يكن ممكنا له أن يقوم، من الأصل!

والتوظيف الأيديولوجي للمصطلح، على المستوى الشعبي، مثير للخيال، ولا أحد، في الحقيقة، يتحدث عنه. وأذكر بوضوح، وأنا يافع أعمل في مطابخ المطاعم وما شابه ذلك من الأماكن، كيف أن أي اقتراح من الموظفين حول كيفية تنظيم الأمور على نحو أكثر معقولية، أو حتى أكثر كفاءة، كان يُرد عليه فورا برد من اثنين: «لسنا في نظام ديموقراطي هنا» أو «هذه ليست الشيوعية». وبتعبير آخر، فمن زاوية الرؤية عند أصحاب العمل، كانت الكلمتان تعنيان الشيء ذاته. فالشيوعية كانت تعني ديموقراطية موقع العمل، وهذا بالضبط هو سبب اعتراضهم عليها. كان ذلك في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي؛ لم تكن فكرة أن الشيوعية (أو الديموقراطية) منعدمة، فضلا عن أنها يستحيل أن تنجح، بطبيعتها قد ظهرت بعد. وبحلول العشرية الراهنة، وصلنا إلى النقطة التي صرت أرى عندها اللندنيين من الطبقة المتوسطة - وهم من يعتبرون أنفسهم، على نحو واضح، منتمين إلى يسار الوسط - يلجأون على نحو آلي إلى هذه الفكرة، حتى وهم يتعاملون مع أطفالهم، كما في حالة ذلك الرجل الذي رد على اقتراح من ابنته بتوزيع أكثر ديموقراطية للوقت المخصص للمشي مع الكلب، بالقول «لا، هذا أشبه بالشيوعية، ونحن جميعا نعلم أن الشيوعية لا تنجح».

وتكمــن المفارقة في أنه إذا تبنى امرؤ تعريفا أكثر واقعية لمصطلح «شــيوعية»، فإنــه ســيثبت أن العكس تماما هــو الصحيح. ومن المؤكد أنه يمكــن القول بأننا في موقف معاكس لما جرى الترويج له، على نطاق واســع، في الثمانينيات. فقد أجبرت الرأســمالية على أن تتكئ، بألف طريقة وفي ألف موضع، على الشــيوعية، تحديدا لأنها الشيء الوحيد الذي يعمل.

وقــد كررت هذه المحاجة عــدة مرات من قبل، وهي محاجة بســيطة. كل ما تحتاج إليه هو الكف عن تصور «الشيوعية» باعتبارها غياب أوضاع الملكية الفردية، والعــودة إلى التعريف الأصــلي: «من كلٍّ وفق طاقته، ولــكلٍّ وفق حاجته»(*) ولو أمكن وصف أي أوضاع اجتماعية، جرى تأسيســها وتشــغيلها وفقا لهذا المبدأ، بأنها هي «الشــيوعية»، فإن كل ما لدينا من المفهومات الأساســية للحقائق الاجتماعية سيتغير تماما. ويصبح واضحا أن الشيوعية - على الأقل في أكثر أشكالها رهافة - هي الأســاس لكل العلاقات الاجتماعية الودية، مادامــت المجتمعية أيا كان نوعها دائما تفترض حدا أدنى من المشاعية، وتفهما لحقيقة أنه عندما تكون الحاجة ملحة بدرجة كافيــة (كما يحــدث مثلا عندما يتطلب الأمر إنقاذ شــخص يغرق) أو عندما يكون المطلوب هينا بدرجة كافية (كما هي الحال عند طلب عود ثقاب أوعند السؤال عن الطريق)، فهذه هي المعايير التي تُطَبق. نحن جميعا شيوعيون مع من نحبهم ونثق بهم أكثر من غيرهم؛ لكن لا أحد يتصرف كشيوعي في كل الظروف، مع كل الناس، أو يفترض أن هذا لم يحدث قط ولن يحدث. وفوق كل شيء، فالأغلب أن ينظم العمل على أسس «شيوعية»، إذ إنه في مواقف التعاون العملي، خاصة عندما تكون الحاجة فورية وملحة، تكون الطريقة الوحيدة لحل المشكلة هي تحديد قدرة الجميع على تحقيق المطلوب. وإذا كان هناك شــخصان يصلحان أنبوبا، فلا يهم إن كانا يعملان لمصلحة مؤسســة التراث أو لمصلحة غولدمان آند ساكس، إذا قال أحدهما «ناولني مفتــاح الربط» فرد الآخر لا يكون عادة: «وما الذي أحصل عليه في المقابل؟»، لهذا، فلا معنى لأن تتخيل نوعا من «الشيوعية» المثالية في المستقبل، وأن تدخل في جدل

(*) يبدو أن أول من طرح هذه الصيغة كتابة هو لويس بلانك في العام 1840، لكن هناك نســخة أســبق، منســوبة إلى الكاتب الشيوعي الفرنسي موريللي في مؤلفه «مدونة الطبيعة» تعود إلى فترة سبقت العام 1755، غير أنها كانت شائعة في الدوائر الراديكالية قبل فترة طويلة من استخدام كارل ماركس لها في «نقد برنامج غوتا».

حول إمكان تحققها. كل المجتمعات شــيوعية في أساســها، وأفضل الطرق للنظر إلى الرأســمالية هي النظر إليها باعتبارها طريقة ســيئة لتنظيم الشــيوعية (هي سيئة لأسباب منها أنها تميل إلى تشجيع أشكال من الشيوعية ذات طابع سلطوي متشدد على مســتوى موقع العمل. وأحد الأسئلة السياســية الرئيسية هي: هل من طريقة لتنظيم الشــيوعية على نحو أفضل حتى يتسنى تشجيع أشكالها الأكثر ديموقراطية؟ أو، وهــو الأفضل، على نحو يســتأصل مؤسســة محل العمل، كمؤسســة معاصرة، استئصالا تاما).

وقد يبدو مجرد طرح الأمور على هذا النحو أمرا مربكا، غير أنه في الحقيقة أمر بديهي تماما، ويزيح بعيدا التفريعات اللانهائية التي نشأت عن مفهوم الاستهلاكية، ســواء من جانب من زعموا أنهم يتحدثون باســمه، أو أولئك الذين يزعمون أنهم يحقّرونه. وقد يعني ذلك أنه لا وجود لشيء يدعى نظاما «شــيوعيا»، بمعنى النظام الذي ترتب فيه كل الأشــياء على أســس شــيوعية، وقد يعني أننا نعيش بالفعل في نظام شيوعي.

وربما كان بوســع القارئ أن يكوّن فكرة الآن عن التوجه العام الذي أقصده. نحن نمارس الشــيوعية بالفعل معظم الوقت. نحــن بالفعل فوضويون، أو على الأقل، نحن نتصرف كفوضويين، كلما تيسر لنا أن نتوصل إلى تفاهم بيننا من دون حاجة لتهديدات مادية كوســيلة للإجبار. والمســألة ليست مســألة بناء مجتمع بكامله من جديد، إنها مســألة البناء على ما نحققه بالفعل، بتوســعة مناطق الحريــة، إلى أن تصبح الحرية المبــدأ التنظيمــي الأعلى. وأنا، بالفعــل، لا أظن أن الجوانب التقنيــة المتصلة بكيفية إنتاج وتوزيع أشــياء مصنّعة قد تكون هي المشكلة الكبرى، على الرغم من أننا نسمع دائما من يقول لنا إنها المشــكلة الوحيدة. هناك نقص في الإمدادات في أشــياء كثيرة في العالم. ومن الأشياء التي لدينا ما يقارب الإمداد اللانهائي منها: الذكاء، والناس المبدعون القادرون على اقتراح حلول لمشكلات كهذه. ليست المشكلة هي نقص الخيال، المشكلة هــي النظم الخانقة التي تقوم على الديْــن والعنف، وهي نظم جرى تخليقها لضمان ألا تُســتخدم ملكات الخيال - أو تلك التي تســتخدم لتخليق شيء يتجاوز المشتقات التمويلية، أونظم التسلح الجديدة، أو برامج جديدة على الإنترنت لملء أوراق رسمية. وهذا، بالطبع، هو على وجه التحديد ما جاء بكل هؤلاء إلى أماكن مثل زكوتي بارك.

بل إن ما يبدو الآن أشـبه بانقسـامات أيديولوجية رئيسـية زاعقة، من المرجح أنها سوف تصفي نفسها بنفسها في الممارسة. وقد كنت أتابع جماعات من صحافيي الإنترنت في تسـعينيات القرن الماضي، وفي ذلـك الوقت كانت تلك الجماعات لديها الكثير ممن يسـمون أنفسهم «الرأسـماليين الفوضويين» (ويبدو أن وجودهم هو، بكاملـه، عـلى الإنترنت. حتى اليوم لسـت واثقا إن كنت قابلـت أحدا منهم، على الإطـلاق، في الحياة الحقيقيـة). وكان معظمهم يقضون جانبا كبـيرا من وقتهم في إدانة الفوضويين اليساريين، باعتبارهم دعاة عنف. كيف تأتى لك أن تكون من دعاة المجتمع الحر وتقف ضد العمل المأجور؟ إذا أردت استئجار أحد ليجمع لي البندورة، فكيف ستمنعني إلا باستخدام القوة؟ وبالتالي، فالمنطق يقول إن أي محاولة لإلغاء نظام العمل المأجور لن يتيسر منعها إلا باسـتخدام نسـخة جديدة من الـ «كي جي بي» (KGB). وكثيرا ما يسـمع الإنسـان محاجات من هذا النوع(*): وما لا يسمعه المـرء أبدا، وهذا أمر له دلالته، هو أن يقول أحدهم «إذا كنت أريد أن أؤجر نفسي للعمل في جمع البندورة لأحدهم، فكيف سـتمنعني إلا باستخدام القوة؟»، ويبدو أن الكل يتخيل أنه في مجتمع المسـتقبل، الذي لا وجود فيه للدولة، سـوف ينتهي بهـم الأمـر، على نحو ما، أعضاء في طبقة أرباب العمـل. ولا يبدو أن أحدا يفكر في أنهم هم الذين سـيكونون جامعي البندورة، لكن من أين، تحديدا، سـيأتي جامعو البندورة هؤلاء، وفق تصوراتهم؟ وهنا يمكن للمرء اسـتخدام تجربة فكرية بسيطة: ولنسـمها حكاية الجزيرة المنقسـمة. في تلـك الجزيرة يجري الاتفاق على ترسـيم خط الحدود على نحو يضمن وجود موارد متسـاوية عـلى الجانبين. وتمضي إحدى الجماعـات لتخليق نظام اقتصادي يتيسر فيـه لأعضاء معينين حيازة ملكيات، فيما لا يملك غيرهم شـيئا، وأولئك المعدمون لا توجد لديهم ضمانات اجتماعية: سـوف يتركون للموت جوعا ما لم يسـعوا إلى العمل بأي شروط يكون الأثرياء مسـتعدين لطرحهـا. وتخلق المجموعة الأخرى نظاما يكون مضمونا فيه لكل واحد، على الأقل، الوسـائل الضرورية للعيش ويرحب بكل الوافدين. فما السبب الممكن تخيله الذي يجعل أولئك الذين حكم عليهم بأن يكونوا الخفر الليليين والممرضين وعمال مناجم البوكسايت، في الجانب الرأسمالي الفوضوي من الجزيرة، يبقون هناك؟ سوف يُحرم

(*) تظهر، بالفعل، في مقالة ماثيو كونتينتي المشار إليها في مطلع الفصل الثالث.

الرأسماليون من قوتهم العاملة في غضون أسابيع. ونتيجة لذلك، سوف يجبرون على أن يحرسوا أراضيهم بأنفسـهم، ويفرغوا أواني مخلفاتهم العضوية، ويشغّلوا آلاتهم الثقيلـة - هذا ما لم يسـارعوا إلى طـرح صفقات بالغة السـخاء على عمالهم،حتى يتسنى لهم هم أيضا أن يعيشوا في يوتوبيا اشتراكية، في النهاية.

لهذا السـبب، ولعـدد غير محدد من الأسـباب الأخرى، فأنا واثـق من أن أي محاولة لتخليق اقتصاد سـوق، من دون إسنادها بجيوش وشرطة وسجون، فسوف تنتهي عمليا إلى أن تصبح، على نحو سريع، أبعد شيء عن الرأسمالية. وفي الحقيقة، لدي هواجس قوية بأنها سرعان ما ستصبح قليلة الشـبه بما اعتدناه من تصورات عن السـوق. ومن الواضح أنني قد أكون مخطئا. ومن الممكن أن يقبل شـخص ما على هذه المحاولة، وأن تكون النتائج شديدة الاختلاف عما تخيلت. وفي حالة كهذه، حسـنا، أكون أنا المخطئ. وفي الأسـاس، أنا مهتم بتخليق الـشروط التي تمكننا من اكتشاف الحقيقة.

لا يسعني، في الحقيقة، أن أوضح الكيفية التي يمكن أن يكون عليها مجتمع حر. لكـن، وبما أنني قلت إن الشيء الذي نحتاج إليه الآن هو إطلاق الرغبة السياسـية، ففي ظني أنني يمكنني أن أخلص إلى وصف بعض الأشـياء التي أتمنى، أنا نفسي، لو أنني أشهدها.

أود لو شـهدت شيئا من قبيل المبدأ الكامن وراء التوافق - حيث يكون الاحترام للخلافات العميقة غير القابلة للمؤالفة هو أساس المشاركة - وقد جرى تعميمه على الحياة الاجتماعية ذاتها. فما الذي يمكن أن يعنيه ذلك؟

حسنا، قبل كل شيء، أنا لا أظن أنه سيعني أن الكل سيقضون وقتهم جالسين في حلقات في اجتماعات رسمية طوال النهار. وأحسب أن أغلبنا سوف يقر بأن احتمالا كهـذا قد يدفع بعضنا إلى الجنون على نحو مماثل، على الأقل، لما يفعله بهم النظام القائم. ومن الواضح أن هناك طرقا لجعل الاجتماعات ممتعة ومسـلية. والمسـألة الرئيسية، وهو ما أصررت عليه في الفصل السابق، لا تتعلق بالشكل، بقدر ما تتعلق بـروح هـذا الأمر. لهذا رحت أؤكد أنـه من الممكن اعتبار أي شيء شـكلا فوضويا للتنظيـم مـا دام لا يحتوي على مرجعيـة عليا تتمثل في بُنـى بيروقراطية للعنف. وغالبا ما يطرح سـؤال عن كيفية «التصعيد التدريجي» للديموقراطية المباشرة، من

اجتماعات محلية، وجها لوجه، إلى مســتوى المدينــة، فالإقليم، فالأمة بالكامل. من الواضح أن الاجتماعات لن تتخذ الشــكل نفسه. فكل الاحتمالات واردة. والخيارات القليلة للغاية، التي جُرّبت في الماضي، لم تعد متاحة(*)، وهناك إمكانات تكنولوجية يجــري اختراعها طوال الوقت. حتى الآن، انحصر التجريب، في معظمه، في المفوضين الذين يمكن ســحب التفويض منهم، وإن كنت، أنا شــخصيا، أحسب أن هناك كثرة مــن الإمكانات التي لم تُسْتكشــف، تنطوي عليها العودة إلى نظــم اليانصيب، من قبيــل تلك التي ذكرتها في الفصل الثالث: وهي تشــبه، عــلى نحو غير واضح، نظام المحلفين، غير أنها غير إلزامية، مع طريقة ما لاستبعاد المسكونين بالهواجس القهرية، والمضطربين، والمستســلمين للخرافات، مع السماح في الوقت نفسه بفرصة متساوية للمشــاركة في القرارات الكبرى لكل الراغبين بالفعل في المشــاركة. ويتعين أن تكون هنــاك آليــات للحيلولة دون وقوع انتهاكات. غير أنــه يصعب تخيل أن تكون تلك الانتهاكات أسوأ من أسلوب الاختيار الذي نستخدمه الآن.

ومــن الناحية الاقتصادية، فما أحب أن أراه حقــا هو ضمان تأمين الحياة على نحو يسمح للناس بالسعي وراء أنواع من القيمة التي يعتبرون، بالفعل، أنها جديرة بأن يســعوا وراءها - على المستوى الفردي، أو مع الآخرين. وكما ألمحت، فهذا هو الســبب في أن الناس يســعون وراء المال، على أي حال. لا بد أن يتاح لهم الســعي وراء شيء آخر: شيء يعتبرونه نبيلا، أو جميلا، أو عميقا، أو ببساطة طيبا. فما الذي يمكن أن يســعوا وراءه في مجتمع حر؟ يفترض أن هناك أشــياء كثيرة يصعب علينا تخيلهــا الآن، إلا بصعوبــة، وإن كان مــن الممكن أن يتوقع المــرء أن قيما مألوفة، مثل الفن أوالروحيات أو الرياضة أو تنســيق الحدائق أو ألعاب الخيال أو البحث العلمي، أو المسرات الذهنية أو الشــهوانية، ســوف تفرض حضورها في كل أشكال المزج غير المتوقع.

ومــن الواضــح أن التحدي ســوف يتمثل في كيفيــة توزيع المــوارد بين رغبات يســتحيل التوفيق بينها على الإطلاق، وبين أشــكال من القيم التي لا يمكن ترجمة

(*) قلة منها متاحة، وفي أثينا القديمة كان من الطرق التي تضمن ألا ينتهي الأمر باكتساب المختصين التقنيين، الذين يستحيل تدوير وظائفهم، إلى اكتساب سلطة مؤسسية على أندادهم، وضع ضمانات لتجنب الندية، فمعظم الموظفين المدنيين، بل والشرطة، كانوا عبيدا، غير أن معظم الحيل متاحة لنا.

الواحد منها إلى الآخر. وهذا يقودنا، بدوره إلى سؤال آخر، يُوجّه إلي أحيانا: ما الذي تعنيه «المساواة»، في الحقيقة؟

يطرح علي هذا السـؤال كثيرا، وعادة من قبل أناس بالغي الثراء. ما الذي تدعون إليه إذن؟ مساواة كاملة؟ كيف يمكن ذلك؟ هل تحب حقا أن تعيش في مجتمع يكون لـدى كل شـخص فيه الشيء ذاته؟ - ومرة أخرى، مـع التلميح من طرف خفي إلى أن أي مـشروع كهذا سـوف يعني الكي جي بي، مجددا. هذه هـي هموم الواحد بالمائة. والإجابة هي: «أتمنى لو أنني أعيش في عالم يكون فيه طرح سؤال كهذا أمرا بلا معنى».

وبـدلا من حكاية رمزية هنا، قـد يجمل بنا طرح مثال تاريخي. في السـنوات الأخيرة، اكتشـف الأثريون شـيئا أزاح جانبا كل فهم سـابق للتاريخ الإنساني. ففي كل مـما بين النهرين ووادي السـند، معـا، كانت الألف سـنة الأولى من الحضارة المدينية مساواتية على نحو صارم، بل كان الحرص على المساواة يكاد يكون هاجسا قهريـا، ولا وجود لدليل على التفاوت الاجتماعي بالمرة: لا أطلال لقصور، ولا مدافن مبهرجـة؛ وكانـت البُنى الفخمة الوحيـدة هي تلك التي يمكن للجميع اقتسـامها (مثـل الحمامات العامـة الهائلة الاتسـاع). وغالبا، كانت كل المنـازل في المجاورة الحضريـة متماثلة في الحجـم. ويصعب التهرب من الانطباع بـأن هاجس التماثل هذا كان، تحديدا، هو المشكلة. وكما يحب صديقي، الأثري البريطاني اللامع دايفيد وينغرو(David Wengrow)(*)، أن يوضـح دائما، فإن ميلاد الحضارة المدينية جاء مباشرة في أعقاب ما يحتمل أنه كان الابتكار الأكثر أهمية: ميلاد الإنتاج الكبير، وهي أول مـرة في التاريخ يتيسر فيها إنتاج ألف حاويـة متماثلة الحجم تماما من الزيت أو الحبـوب، وكل واحد منها مختوم بخاتم موحد. ومن الواضح أن الجميع أدركوا، على وجه السرعة، دلالات ذلك، وحل بهم الرعب. ففي النهاية، ما إن يتحقق لديك هـذا التماثل في النواتج حتى تبدأ أيضا بالمقارنة لتعرف كم يزيد ما يملكه شـخص واحد عن غيره، فتقانات المساواة من هذا النوع هي وحدها التي تتسبب في جعل اللامساواة، كما نعرفها اليوم، ممكنة. وقد نجح ساكنو المدن الأولى في تجنب المحتوم لمدة ألف عام، وهذا دليل مبهر على التصميم القوي، لكن ما وقع بمرور الوقت كان لا بد له أن يقع، ونحن نتعامل مع هذا الموروث منذ ذلك الحين.

(*) أستاذ علم الآثار المقارن وباحث بقسم الأنثروبولوجي بكلية لندن الجامعية - [المترجم].

وليس من المرجح أن نتمكن أبدا من التخلص من ابتكار عمره ستة آلاف عام، ولا هو واضح لماذا يتعين ذلك، فالبُنى الضخمة اللاشخصية، مثل النواتج المتماثلة، ستظل موجودة على الدوام. والسؤال ليس كيف نتخلص منها، بل كيف نجعلها تعمل لمصلحة نقيضها: عالم تكون الحرية فيه متمثلة في القدرة على السعي وراء غايات لا يمكن التوفيق بينها إطلاقا. ويزعم مجتمعنا الاستهلاكي الراهن أن هذا هو مثله الأعلى، لكن الحقيقة هي أن مثله الأعلى هو صورة زائفة وجوفاء من هذا المثال.

وغالبا ما يشار إلى أنه بوسع المرء تصور المساواة في طريقتين، إما بالقول إن شيئين هما (في أي من الجوانب المهمة، على أي حال) متماثلان، بالضبط، أو بالقول بأنهما مختلفان لدرجة تجعل أي نوع من المقارنة بينهما مستحيلة، على الإطلاق. والمنطق الأخير هو الذي يسمح لنا بأن نقول إنه لا يمكن، مادمنا جميعا أفرادا متفردين، أن نقول أينا أفضل، في نفسه، من أي واحد آخر، بأكثر مما يمكن لنا، مثلا، أن نقول بوجود رقائق جليدية أرقى أو أدنى من غيرها. وإذا كان لأحد أن يؤسس لسياسة مساواتية بناء على هذا الفهم، فإن منطقها سيتعين أن يكون: بما أنه لا أساس لترتيب المكانات بين أشخاص بهذا التفرد وفقا لمزاياهم، فكل واحد منهم يستحق القدر نفسه من تلك الأشياء التي من الممكن قياسها: دخل متساو، مقدار متساو من المال، أو حصة متماثلة من الثروة.

لكن إذا فكرت في الأمر فسوف تجده غريبا، فهو يفترض أننا جميعا مختلفون من حيث التكوين، ومتماثلون من حيث الرغبة، فماذا لوعكسنا هذا الأمر؟ فالنسخة الراهنة من الرأسمالية التي اكتسبت طابعا إقطاعيا، حيث أصبح المال والسلطة الشيء نفسه عمليا، تجعل من السهل علينا، وبشكل مضحك، أن نفعل ذلك. فربما حوّل الواحد في المائة الذين يحكمون العالم السعي وراء الاثنين، معا، إلى لعبة مريضة على نحو ما، حيث يصبح المال والسلطة غايتين بذاتهما، وإن كان الأمر بالنسبة إلى بقيتنا أن امتلاك المال، والحصول على مدخول، والانعتاق من الديون، صار كل ذلك يعني امتلاك السلطة اللازمة للسعي وراء شيء آخر غير المال. ومن المؤكد أننا جميعا نريد أن نضمن سلامة من نحب، وأن نضعهم موضع الرعاية. نحن جميعا راغبون في العيش في مجتمعات صحية وجميلة. لكن فيما يتجاوز ذلك، الأشياء التي نرغب في السعي وراءها، من المرجح أن تتباين على نحو شاسع.

فماذا لو أن الحرية كانت هي القدرة على أن يتخذ المرء قراره بخصوص ما يحب أن يسعى وراءه، ومن يحب أن يرافقه في مسعاه، ونوع الالتزامات التي يحب أن يلتزم بها مع هذا الرفيق، إبان هذا السياق؟ في هذه الحالة تكون المساواة، ببساطة، هي مسألة ضمان تماثل القدرة على الوصول إلى تلك الموارد التي يتطلبها السعي وراء أشكال من القيمة لا نهائية التنوع. وفي تلك الحالة تكون الديموقراطية، ببساطة، هي قدرتنا على أن نجتمع، ككائنات بشرية تحتكم إلى العقل، لنستنبط المشكلات المشتركة المترتبة على ذلك - حيث إنه ستبقى هناك، دائما، مشكلات - وهي قدرة لن يتيسر تحقيقها بصدق إلا عندما تنهار أو تتلاشى بيروقراطيات الإجبار، التي تقوم عليها البُنى الراهنة للسلطة.

وقد يبدو هذا كله بعيدا للغاية. وفي اللحظة الراهنة، قد يبدو الكوكب متجها نحو سلسلة من الكوارث غير المسبوقة أكثر مما هو متجه نحو ذلك النوع من التحول الأخلاقي والسياسي الواسع الذي من شأنه أن يفتح الطريق إلى عالم كهذا. غير أنه إذا كان لنا أن نجد أي فرصة لتجنب تلك الكوارث، فيتعين علينا أن نغير طرق تفكيرنا المعتادة. وكما تكشف لنا أحداث العام 2011، فإن زمن الثورات لم ينته، بالمرة. الخيال الإنساني يرفض، في عناد، أن يموت. وفي اللحظة التي ينزع فيها أي عدد ذي مغزى من الناس، على نحو متزامن، الأغلال التي فرضت على ذلك الخيال الجمعي، فإن أكثر افتراضاتنا رسوخا حول ما هو ممكن وما هو غير ممكن سياسيا، سوف يظهر أنها تهاوت بين عشية وضحاها.

الهوامش

مقدمة

1 - تشـارلز بيرس «لماذا يكسـب الرؤسـاء دائما إذا كانت اللعبة تقوم دائما على التزوير؟» ،Esquire.com 18 أكتوبر 2012.

الفصل 1

1 - ظهـرت المعلومـات في كل مـكان على الإنترنت لكنها ظهـرت في البداية في «ما الضرائـب التي تدفعها الشركات الأمريكية التي تحتل القمة؟» فوربس، 2 أبريل 2010.

2 - جوزيف إي ستيغليتز، «عن الواحد في المائة، من قبل الواحد في المائة، لمصلحة الواحد في المائة»، فانيتي فير، مايو 2011.

الفصل 2

1 - جينـي بيلافانتـي، «إطلاق النار دفاعا عن وول سـتريت، مع خطأ في التصويـب»، النيويورك تايمز، 23 سبتمبر2011.

2 - مجموعة دراسـات الصين، «رسالة من ناشطين وأكاديميين صينيين، تعبيرا عن التأييد لحركة «احتلوا وول ستريت»، 2 ،chinastudygroup.net أكتوبر 2011.

3 - أماندا فيربانكس، «السـعي وراء ترتيب: طالبات الجامعة الباحثات عن كهول ماجنين ليدفعوا ديونهن 29 ،huffingtonpost.com يوليـو، 2011. في حـين لا نملك أرقاما تخص الولايات المتحدة، فقد كشـف مسـح بريطاني، أخيرا، عن أن معدلا صادما هو 52 في المائة من طالبات الجامعة قد تورطن في نوع من امتهان الجنس للمساعدة على تأمين المبالغ اللازمة لتعليمهن، مع لجوء الثلث، بالضبط، من هذه النسبة إلى الدعارة الصريحة.

4 - ديفيد غريبر، «احتلوا وول ستريت تعيد اكتشاف الخيال الراديكالي»، الغارديان، 25 سبتمبر2011 .

5 - «من المحتمل أن يكون أنصار حزب الشاي أكبر سنا، ومن العرق الأبيض، وذكورا. وأربعون في المائة بينهم هم من عمر 55 وأكبر، مقارنة بـ 32 في المائة من كل من شـملهم الاسـتطلاع؛ و22 في المائة فقط تحت 35 سنة و79 في المائة بيض، و61 منهم رجال. وكثرة منهم تنتمي إلى الأصولية المسيحية، مع 44 في المائة يعتبرون أنفسهم ممن مروا بتجربة «الميلاد الجديد» مقارنة بـ 33 في المائة من كل من شملهم الاستطلاع. هايدي برتسيبلا، «دعاة حزب الشاي الذين يسخرون من الاشتراكية يريدون وظيفة حكومية»، بلومبرغ، 26 مارس2010، مستشهدة باستطلاع للرأي أجراه «سيلتزر وشركاه» في مارس 2010 .

6 – ملكولم هاريس، «التربية السيئة»، مجلة «إن1+» 25 أبريل 2001.

7 – أطلق المناقشـة أحد المواقع يوم 19 أغسـطس على مدونة فريكونوميكس: جاستين وولفررز، «إسقاط الديون المترتبة على قروض دراسية؟ أسوأ فكرة على الإطلاق» www.freakonomics.com.

8 – يمكـن العثور على تاريخ حالة متميـز في كتاب آنيا كامنتز، «جيل الديون: لماذا يعد الحاضر زمنا مفزعا للشـباب (نيويورك: ريفرهيد بوكس 2006). وقد كان لهذه الظاهرة حضور متزايد في الأخبار في الوقت نفسه الذي بدأت فيه حركة الاحتلالات تقريبا، ومن ذلك، على سبيل المثال، في مقال في «نيويورك تايمز»: «ركـود معدلات التخرج في الكليات، حتى مع زيادة معدلات الالتحاق، وفقا لإحدى الدراسـات» (تامار لوين، 27 سـبتمبر2011، ص A15). ونورد هنا فقرة، كعينة: «الأرقام لا لبس فيها: في تكسـاس، من بين كل مائة طالب سجلوا في كلية تابعة للدولة، في تكساس، بدأ 79 في كلية محلية؛ وأنهى اثنان منهم دورة مدتها عامان، بالحصول على الدرجة في موعدها؛ وحتى بعد أربع سنوات، تخرج سبعة منهم فقط. وبين 21 طالبا من المائة الذين سـجلوا للحصول على درجة بعد أربع سـنوات، تخرج 5 في الموعد؛ وبعد ثماني سـنوات حصل 13 منهم فقط على الدرجة». ووفقا لدراسـة أجراها مركز بيـو للأبحاث، أوضح ثلثا من انقطعوا عن الدراسـة أنهم فعلوا ذلك بسبب اسـتحالة تمويل الدراسة وفي الوقت نفسه المساعدة على إعالة الأسرة. (مركز بيو للأبحاث، «هل الدراسة الجامعية تستحق العناء؟»، 16 مايو 2011.

9 – حالة مأسـاوية في ستكتون بكاليفورنيا، التي أعلنت إفلاسها مطلع العام 2012. وقد أعلنت المدينة أنها تنـوي العثور على مصدر دخل لتدفع لدائنيها، عبر «مدونـة تنفيذية» تتصاعد بمعدلات هائلة: وتتصل، أساسا، برسوم وقوف السيارات في مراتب عامة، وغرامات على الإهمال في تنسيق الحدائق أو على التباطؤ

في إزالة الغرافيتي من فوق الحيطان؛ ومن المقرر خفض هذه الغرامات بمعدل كبير، بالنسبة إلى الفقراء العاملين. انظر «ستوكتون أكبر مدينة أمريكية تشهر إفلاسها»، ديلي نيوز 26 يونيو2012.

10- «تحليل البيانات والأيديولوجية في «نحن الـ 99 في المائة» على موقع التواصل الاجتماعي تمبلر»

http: //rotrybomb.wordpress.com/201109/10//parsing-the-data-and-ideaology-of-the-we-are-99—tumblr/.

11- انظر على سبيل المثال:

http: //Ihote.blogspot.com/201110//solidarity-first-then-fear-for-this.html.

http: //attempter.wordpress.com/201112/10//underlying-ideology-of-the-99

وقسم التعليقات المرافق.

12 - ليندا لوين، «عضوات الاتحاد النقابي: الوجه المتحول لعضوية النقابات» womenissues.about.com جرى تحديثها في 17 ديسمبر 2008.

13 - جيوفاني آريغي «القرن العشرون الطويل: المال والسلطة وأصول زماننا»، (لندن: فيرسو 1994).

14 - مايكل هدسون، «السوبر إمبريالية: الاستراتيجية الاقتصادية للإمبراطورية الأمريكية» (لندن: بلوتو2006) ص288.

15 - بام مارتنز، «عمالقة المال يدرجون شرطة مدينة نيويورك على كشوف الرواتب عندهم»، 10أكتوبر 2011، كونتر بانتش. هم يعملون، خلال هذه الساعات، فنيا، كأمن خاص، لكنهم يفعلون ذلك بملابسهم الرسمية وبأسلحتهم النارية وشاراتهم وبكامل سلطة التوقيف.

16 - آندرو روس سوركين، «حول وول ستريت، حركة احتجاج تنضج»، نيويورك تايمز، ديلبوك، 3 أكتوبر 2011.

17 - رون سسكيند، «الإيمان واليقين ورئاسة جورج دبليو بوش»، نيويورك تايمز ماغازين، 17 أكتوبر 2004.

18 - جورج غيلدر، «الثروة والفقر»، (نيويورك: يسيك بوكس 1981) ومقتطف من بات روبرتسون ورد في «الميلاد الثاني لمن لم يولدوا: الإمبريالية الجديدة، اليمين الإنجيلي وثقافة الحياة» بوستمودرن كالتشر، 17(1) خريف 2006، روبرتسون 1992: 153.

19 - ريبيكا سولنيت، «لماذا تحب وسائل الإعلام عنف المحتجين لا عنف البنوك» Tomdispatch.com، 21 فبراير2012. يمكن العثور على قصة KTVU على

http://www.ktvu.com/news/news/emails-exchange-between-oakland-opd-reveal-tension/nGMKF/.

ظهرت أرقام مبالغ فيها حول قضية العدوان الجنسي، غير أن ذلك استند بالأساس إلى جدولة كل التقارير عن أعمال العدوان الجنسي التي وقعت في أي مكان قريب من الاحتلالات، سواء كان المتهمون فيها ممن وطئت أقدامهم المخيمات أم لا.

20 - يمكن لمن يريد أن يرجع إلى تقرير أخير صدر عن نورمان فنكلستاين بعنوان «ما يقوله غاندي: عن اللا العنف، والمقاومة والشجاعة»، (نيويورك: أور بوكس 2012) الذي يحتوي كثرة من المقتطفات التي توضح كيف أن غاندي شعر بأن السلبية هي أسوأ الجرائم. كما أنه، وهذا أمر ذائع الشهرة، كتب أنه في مواجهة الظلم البيّن «إذا كان الاختيار الوحيد هو اختيار بين العنف والجبن فأنا أوصي بالعنف».

الفصل 3

1 - ماثيو كونتينيتي «الفوضى في الولايات المتحدة الأمريكية: جذور الاضطراب الأمريكي»، ويكلي ستاندارد، 28 نوفمبر 2011.

2 - جون آدامز، أعمال جون آدامز(بوسطن: ليتل، براون 1954)المجلد السادس، ص 481.

3 - آر سي وينثروب، «حياة وأعمال جون وينثروب» (بوسطن: ليتل، براون 1869).

4 - جيمس ماديسون، «الفدرالي# 10» في «الأوراق الفدرالية، ص 103. لاحظ أنه في حين أن ماديسون يدعو هذا الأمر «ديموقراطية خالصة» ويدعوه آدامز «الديموقراطية البسيطة» فالحكم عبر جمعية شعبية هو النوع الوحيد من الحكم الذي يظهرون استعدادا لإعطائه هذا الاسم.

5 - الأوراق الفدرالية، المجلد 10، ص 119.

6 - لوصف جيد للكيفية التي جرى بها تفعيل الديموقراطية البرلمانية في عهد هنري السابع، انظر بي آر كافيل «البرلمان الإنجليزي في عهد هنري السابع 1485 - 1504» (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد 2009) الصفحات من 117حتى 131. عموما، كان الناخبون مجلسا محليا تألف من الأعيان؛ في لندن، على سبيل المثال، كان يمكن لمجموعة كهذه أن تتألف من 150 من بين 3000 من السكان المحليين.

7 - برنارد مانين، «مبادئ الحكومة النيابية» (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج 1992) ص83. في اليونان القديمة، على سبيل المثال، اتجهت الديموقراطيات إلى اختيار شاغلي المناصب التنفيذية بالقرعة من بين تجمع من المتطوعين، في حين اعتبروا الانتخابات مقاربة أوليغاركية.

8 - انظر جون ماركوف، «أين ومتى اختُرعت الديموقراطية؟»، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ 41 رقم 4(1991) الصفحات من 663 حتى 665.

9 - غوفرنير موريس إلى [جون] بين، 20 مايو 1774، في «حياة غوفرنير موريس: مع مختارات من مراسلاته وخليط من أوراقه: تفصيل أحداث في الثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية، وفي التاريخ السياسي للولايات المتحدة، جاريد سباركس (بوسطن: غراي آند بووين 1830) ص 25.

10 - المقتطفان، كلاهما، مأخوذان من موريس، كما ورد في «قوة كيس النقود: تاريخ المال العام في أمريكا 1776 - 1790، تأليف إي جيمس فيرغسون (تشابل هيل: مطبعة جامعة نورث كارولينا 1961) ص 68 .

11 - آدامز، أعماله، المجلد 6 الصفحتان 8 و9 .

12 - ماديسون، الأوراق الفدرالية، المجلد 10، الصفحتان 54 و55.

13 - جينيفر تولبرت روبرتس «محاكمة أثينا» (مطبعة جامعة برنستون، 1994)ص 183 .

14 - بنجامين رش «تحقيقات وملاحظات طبية»، المجلد الأول (فيلادلفيا: جي كونراد 1805) الصفحتان 292 و293 .

15 - فرانسيس ديبوي ديري، «تاريخ كلمة «الديموقراطية» في كندا وكيبيك: تحليل سياسي لإستراتيجيات البلاغة»، مجلة العلوم السياسية الدولية، المجلد 6 العدد رقم واحد.(2010) 3 - 4 .

16 - جون ماركوف، «أين ومتى اختُرعت الديموقراطية؟»، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ، المجلد 41 (1999) 673.

17 - كما أعاد رسمها ماركوس ريديكر في «أشرار من كل الأمم: قراصنة الأطلسي في العصر الذهبي(بوسطن: مطبعة بيكون 2004).

18 - المصدر السابق- ص 53.

19 - كولن كالوواي، عوالم جديدة للجميع (بلتيمور مطبعة جامعة جونز هوبكينز1997). (قارن ذلك مع أكستيل 1985).

20 - كوتن ماثر، أشياء يتعين على المكتئبين أن يفكروا فيها (بوسطن: 1696).

21 - رون ساكولسكي وجيمس كوهنلاين، «ما ذهب إلى الكرواتان: أصول الثقافة الخوارجية (أوكلاند، مطبعة آكي 1993).

22 - ميديكر، «هيدرا المتعددة الرؤوس» (بوسطن: مطبعة بيكون2001).

23 - آنغوس غراهام، «الفصول الداخلية» (إنديانا بوليس: دار نشر هاكيت 2001).

24 - جيمس سكوت، «فن ألا تكون محكوما: تاريخ فوضوي لمرتفعات جنوب شرق آسيا» (نيوهيفن: مطبعة جامعة ييل 2010).

25 - ارتسمت الخطوط العريضة لكثرة من المبررات التاريخية لما فكرت فيه حول هذا الأمر في «الدين: الخمسة آلاف سنة الأولى» (بروكلين: ملفيل هاوس 2011)، وبخاصة في الفصول من 10 إلى 12.

26 - كما ورد في «الحرية اجتماع لا ينفض: الديموقراطية في الحركات الاجتماعية الأمريكية» (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو 2004). ص 39.

27 - لا أقدم سوى تلخيص بالغ الإيجاز لما جرى، لأنني كتبته بمزيد من التفصيل في موضع آخر. انظر، على سبيل المثال، «الفعل المباشر: إثنوغرافيا» (أوكلاند، مطبعة آكي 2009) الصفحات من 228 حتى 237.

28 - وفق صياغة أرسطو: «هنا يدلنا تكوين الروح نفسها على الطريق؛ ففيها يحكم جزء على نحو طبيعي، ويكون الآخر محكوما، ونجد فضيلة الحاكم غير فضيلة المحكوم؛ فالأولى هي فضيلة العقلاني، والثانية هي تلك التي تنتسب إلى غير العقلاني. ومن الواضح الآن أن المبدأ نفسه قابل للتطبيق عموما، وبالتالي

فكل الأشـياء تقريبا تحكُم وتُحكـم، وفقا للطبيعة. لكن نوع الحكم يختلـف؛ فالحر يحكم العبد وفق مذهـب يختلف عـن حكم الذكر للأنثى، أو حكم الرجل للطفل؛ فعلى رغـم أن أجزاء الروح حاضرة في أي منهم فهي حاضرة بدرجات مختلفات. فالعبد ليســت لديه ملكة تدبر، على الإطلاق؛ وهي موجودة لدى المرأة لكنها من غير سـلطة، ويملكها الطفل لكنها غير ناضجة لديه». السياسـة 1 – 30 وأنا مدين لتوماس غيبسون للإشارة إلى غرابة الصلة بين هذه الرؤية وأي شكل تقريبا من أشكال المجتمع الزراعي.

29 – أنا مدين بهذه الخاطرة لمقال ذكي كتبه الفيلسوف السياسي الفرنسي برنارد مانين.

30 – ديبوراه كي هايكس، «العقلانية والفلسفة النسوية»، (لندن: كونتينيوم 2010) ص 146.

31 – صمويل بريكسـون وكارلوس فازيـو، «مقابلة مع ماركوس حول الليبراليـة الجديدة /الدولة الوطنية والديموقراطية» أرشيف النضال، خريف 1995،

http: // www.struggle.ws/mexico/ezln/inter_marcos_aut95.html

32 – أجري مسـح للبراهين في ورقة عمل وضعها الاقتصادي بيتر ليسـون، الـذي خلص إلى أنه «فيما يبقى الوضـع الإنمائي متدنيا، وفق جميع المؤشرات الثمانية عشر التي تسـمح بمقارنات حول الرفاه في حضور الدولـة وفي غيابهـا، فالصوماليون أفضل حالا في ظل الفوضى مما كانوا عليـه في ظل الحكومات». انظر ليسون، «أحسن حالا من دون حكومة: الصومال قبل وبعد انهيار الحكومة»، مجلة الاقتصاديات المقارنة، المجلد 35، العدد 4 العام 2007. وبوسعك أن تجد المقالة كاملة في

www.peterleeson.com/Better_Off_Stateless.pdf.

33 – وضعت ريبيكا سـولنيت، على سـبيل المثـال، كتابا رائعا، «فردوس مشـيد في الجحيـم: المجتمعات الاسـتثنائية التي تنشأ داخل الكارثة» (نيويورك، فايكينغ بوكس 2009) حول ما يحدث، بالفعل، في أثناء الكوارث الطبيعية: فالناس، ربما في كل الحالات، يخترعون أشكالا من التعاون العفوي، و غالبا ما يخترعون عمليات لصنع القرار على نحو ديموقراطي تكون مناقضة لما اعتادوا أن ينتهجوه في حيواتهم العادية.

الفصل 5

1 – ديفيد هارفي، «تاريخ موجز لليبرالية الجديدة»، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد 2007).

2 – آرجـون جاياديف وصمويل باولز، «العمل الحارس»، مجلـة اقتصاديات الإنماء 79 (2006): الصفحات من 328 حتى 348. من السهل الاعتراض على بعض الأرقام الواردة هنا – فالمؤلفان يدرجان في الحسابات ليس فقط عدد قوات الأمن، بل «الجيش الاحتياطي» أيضا المؤلف من العاطلين والمساجين، وفق منطق يقول إن مسـاهمتهم في الاقتصـاد تنحصر في الدفع نحو تخفيض الأجـور وفي غير ذلك من «الإجراءات الضبطية». وعلى رغم ذلك، حتى لو اسـتبعدنا الفئات محل الاعتراض، تبقى الأرقام صادمة، وفوق ذلك، حقيقـة أن الأرقام تتفاوت عـلى نحو درامي بين بلد وآخـر: ففي اليونان والولايـات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا، فإن ما يقارب 20 - 24 في المائة من العمال يؤدون نوعا من العمل الحارس، وفي البلدان الإسكندنافية لا يزيد معدلهم على واحد من كل عشرة. ويبدو أن العنصر المفتاح هو التفاوت الاجتماعي: كلما اتجهت الثروة إلى التركز في أيدي الواحد في المائة، كلما زادت نسبة من يستخدمونهم من الـ 99 في المائة، لحماية هذه الثروة، بطريقة أو بأخرى.

المؤلف في سطور

ديفيد غريبر

■ يُدَرّس الأنثروبولوجيا في كلية غولدسميث، بجامعة لندن.

■ ألّف عديدا من الكتب، بينها «الدَّين: الخمسة آلاف سنة الأولى».

■ ساهم بالكتابة في «هاربرز» و«ذا نيشن»، وفي غيرهما من المجلات العامة والمتخصصة.

المترجم في سطور

أسامة محمد الغزولي

■ ليسانس أدب إنجليزي من جامعة القاهرة 1968.

■ رئيس مجلس الإدارة، ورئيس التحرير بوكالة سالدينا ميديا سيرفيس.

■ رئيس المنتدى العربي الآسيوي/ المؤسسة العربية للهجرة وحوار الثقافات بالقاهرة.

■ عمل في عدد من الصحف العربية في مصر وفرنسا والكويت والبحرين وبريطانيا، ومستشارا إعلاميا لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولدى البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد ولدى جامعة سيتي الأمريكية.

■ ترجم لسلسلة عالم المعرفة العدد 401، «الثقافة في عصر العوالم الثلاثة»، تأليف مايكل دينينغ.

هذا الكتاب...

هي مسألة قُتلت بحثا: ما الثورة؟

ظننا أننا نعرف. بدت لنا الثورات عمليات اسـتيلاء على السـلطة مـن قبل القوى الشـعبية التي تسـتهدف تحويل طبيعة النظام السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي في البلد الذي اندلعـت فيه الثورة، وعادة ما يكون ذلك وفقا لحلم رؤيوي ما في مجتمع عادل. ونحـن نعيش هذه الأيام في عصر ليس من المحتمل ـ عندما تكتسـح جيـوش المتمردين مدينة، أو تسـقط الانتفاضات الجماهيريـة ديكتاتورا ـ أن يحمل هذه الـدلالات الضمنية؛ عندما يحدث تحـول اجتماعي عميق - كما جرى مثلا بصعود النسْوية - فمن المرجح أن يتخذ شكلا مختلفـا، تماما. لا يعني هذا أن الأحلام الثورية اختفت. لكن الثوريين المعاصرين نادرا ما يظنون أن بوسعهم تحقيقها عبر معادل عصري ما لعملية اقتحام الباستيل.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 435 - 1
(2014/668) رقم الإيداع

تم إعادة الرفع بواسطة
مكتبة عسكر
ask2pdf.blogspot.com